



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي



من الأساليب البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء التداولية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة والأدب العربي
تخصص: البلاغة والأسلوبية

إشراف الأستاذ الدكتور:
بلقاسم مالكية

إعداد الطالبة:
أمباركة عليوات

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	بن طرية عمر	أ. تعليم عالي	جامعة ورقلة	رئيسا
02	مالكية بلقاسم	أ.تعليم عالي	المدرسة العليا للأساتذة بورقلة	مشرفا ومقررا
03	إبراهيم طبشي	أ.تعليم عالي	جامعة ورقلة	مناقشا
04	محمد صالح بو عافية	أ. محاضر أ	المدرسة العليا للأساتذة بورقلة	مناقشا
05	سامية أجيقة	أ ، محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشا
06	إسماعيل سويقات	أ ، محاضر أ	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1441 - 1442 هـ / 2020 - 2021 م

الإهداء

إلى من انفطر قلبي شوقاً لهما، أمي وأخي رحمهما الله.

إلى من ملك قلبي حبا فكان أعزَّ الناس أبي حفظه الله.

إلى من شاركوني الحياة انتصاراً وانكساراً، إخوتي ، أخواتي،

زوجي ، أولادي.

إلى أحبتي بلا استثناء ... ما دامت الحياة صفحات، دربها الإخلاص

والوفاء ، والحب.

أمباركة

شكر و عرفان شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقني وأعانني، والشكر لله الذي يسر لي أموري

ووهبني القدرة على مواصلة البحث ، سبحانه نعم المرشد والمعين وبعد:

فالعرفانُ بالجميل يقضي الوفاء لأهل الفضل ، أن أتقدم بجزيل شكري وفائق

تقديرِي واحترامي لأستاذي المشرف الدكتور بلقاسم مالكية لما بذله من جهد

ووقت وصبر في سبيل إعداد البحث وتقويمه، فله مني أسمى عبارات الشكر

والعرفان، وأعمق معاني الوفاء والإمتنان.

كما أزجي خالص شكري لجامعة ورقلة رئاسة وأساتذة على ما بذلوه من جهود

في تبسير سبل البحث العلمي.

كما لا يسعني في مقامي هذا إلا أن أشكر أساتذتي الموقرين في لجنة

المناقشة رئاسة وأعضاء وإشرافاً لتفضلهم عليّ بقبول مناقشة هذا البحث

فهم أهل لإصلاح ما أعوج فيه من آراء ، وإبانة ما ظهر من قصور

سائلة الله العزيز أن يجازيهم عني كريم الجزاء.

وفي الأخير أسأل الله للجميع التوفيق والسداد ، وحسن الرأي والخاتمة.

مُعَلِّمَةٌ

لقد أنزل الله جلَّ وعلا كتابه العظيم على رسوله الكريم محمد ﷺ، فأعجزَ العرب ببيانه، وهالهم ببرهانه، وعظَّم شأنه فأصبحوا مبهورين ببلاغته، وعجزوا عن محاكاته، ولم يستطيعوا الإتيان ولو بمثل واحدة من سوره، وما زاد حيرتهم أن كلمات القرآن كانت شائعة على ألسنتهم، وتراكيبه موافقة لنظام كلامهم، لذلك صرف العلماء اهتمامهم إلى سر إعجازه وكان الجرجاني من بين هؤلاء، شغل نفسه بكلام الله المعجز، فبحث في أوجه إعجازه من شتى جوانبه اللغوية والبلاغية والنَّظمية، وانطلق في ذلك من التفرقة بين كلام وكلام، فرأى أن القرآن والشعر كلاهما ينتميان إلى اللغة، ولكن لكل منهما خصائص مميزة ومعان يمكن الوصول إليها وتحديدها.

فأوصلته أطروحاته تلك إلى تأسيس نظريته في النظم، هذه النظرية التي تتجاوز الدراسة الجزئية لأوامر النصوص إلى البحث في النصوص من خلال تتابع استقرائي مُنظم لمعان المفردات، وهي تدخل مُنحنيات التركيب ضمن خطاب لغوي مخصوص لإنتاج دلالة موجهة ومقصودة .

لقد اتضح لدى الجرجاني أن الكلام يشتملُ على جملة من الصيغ والأدوات التي يستعملها المتكلم للدلالة على المقاصد والأغراض التي يُريد تضمينها بخطابه، وتبليغها للمستمع والمخاطب، مُوظفاً في ذلك آليات مختلفة لنجاح خطابه، فيعيدُ الترتيب فيقدم أو يؤخر، أو يُضمّر أو يُظهر فيحذف ويذكر، أو يُعمض أو يبين فينكر ويُعرف، أو يُتابع أو يفصل فيفصل ويفصل، وأن يُقيد أو يخصص معنى من المعاني فيُقتصر.

غير أن هذه الآليات والصُّور الكلامية على اختلافها لا تخرج من أن تكون بأحد الأسلوبين، وذلك أن يكون الكلام تقرير لأمر من الأمور، أو إخبار عن قضية من القضايا، وإما أن نتحدث عن أمر لم يحصل بعد، نطلب تحقيقه، أو ننهي عنه، أو نتمناه أو نستخيره، أو نستفهم عنه أو نناديه.

فأدرك بذلك أن اللغة بأشكالها المحولة وفق هذه الآليات المختلفة لصياغة الخطاب، تُوظف ضمن إطار العلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب بكل ما يكتنفها من مُلابسات ومقامات حيث تُدرس كل العلاقات بين اللغة، وعمليات التواصل الإنساني المؤسس على دراسة المقام داخل الشروط المناسبة لأداء الخطاب، فهي تركز على دراسة الظواهر اللغوية، وفق الحدث الكلامي أثناء العملية التواصلية.

ولاعتبار الأهمية البالغة لهذه العملية التواصلية التي تركز على مقاصد وأغراض محددة تحصل من طريقة صياغة الخطاب سواء في شكله البسيط الأساس، أو في أشكاله المحولة.

فقد انطلق الجرجاني في دراسة الأساليب البلاغية فاحتفى بالمعنى انطلاقاً من التمييز بين الخطابات الخبرية، والخطابات الإنشائية، مع التركيز على المفارقة الدلالية التي يُحدثها السياق والمقام بين الدلالة الحرفية للتركيب في أصل الوضع، والمعنى المقصود المتضمن الموجه للمخاطب. وهو إيجاز واضح وعميق لنظرة تقاربت لحد كبير مع نظرة اللسانيات التداولية.

وانطلاقاً مما سبق ذكره، وتفعيلاً للعلاقة الوشيحة بين المباحث البلاغية، والمفاهيم التداولية ولاسيما الأطروحات الجرجانية، وقع اختيارنا على موضوع :

من الأساليب البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء التداولية

حيث كان المنطلق فيه شغفنا بتراثنا الأصيل، والبحث عن قراءة تتماشى مع الأطروحات الفكرية المعاصرة، لذلك اخترنا الولوج إلى فكر الجرجاني، والقيام بفعلٍ قرائيٍ لمدونة دلائل الإعجاز نسعى من خلاله تحيينها مع الدرس التداولي المعاصر، واستنباط تحليلات الجرجاني للنماذج الخطابية المتقاربة مع الوجهة التداولية، والتي تدخل في صلب عملية التواصل والتخاطب.

كما أن تطبيق المفهوم التداولي على الأطروحات البلاغية للجرجاني سيُسهم في اكتشاف وتثمين جوانباً من الجهود الجبارة التي بذلها هادفين بذلك إلى حصر القضايا البلاغية في دلائله بُغية تحليلها وتفسيرها في ضوء

الاتجاه التداولي المعاصر، ويتحقق ذلك بالنظر إلى طريقة معالجة الجرجاني للأساليب البلاغية، وتحليلها، وكيفية ربطها بالمقام، مع محاولة إيجاد خيوط التلاقي والتشابه والتشابك بين فكر عبد القاهر والمعطيات التداولية، اعتماداً على العناصر الأساسية التي تشكل الخطاب الدائر بين المتخاطبين.

وتجدرُ الإشارة إلى أننا لم نقف على دراسة مُستقلة تنفرد بالبحث في تجليات الدرس التداولي في القضايا الجرجانية في موضوع الأساليب البلاغية بما ترتسم به من أشكال لغوية وآليات صياغية. باستثناء دراسات انفردت بقضية دون القضايا الجرجانية الأخرى منها ما كان توجهها نحوي وظائفي مس الخلفية الفلسفية والمنهجية النحوية للدرس النحوي العربي في علاقته بالإطار الوظيفي التداولي كما صرح صاحبها بومسحة العربي في مقدمة بحثه المعنون بالتقديم والتأخير في ضوء النظرية التداولية أو ما تناولته الباحثة ثقباب حامدة في بحثها المعنون بقضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز حيث ركزت على الأفعال الإنجازية في المقولات المجازية والبلاغية.

ومما سبق ذكره تمحضت رؤية خاصة تنظرُ للأساليب الجرجانية بلاغياً وتداولياً، حيثُ تأسست

إشكالية عامة تمثلت فيما يلي: ما هي مظاهر التداولية في مدونة دلائل الإعجاز؟ وتفرعت منها جملة من

الاستفهامات الآتية :

1 . إلى أي مدى اعتنى الجرجاني بالسياقات والمقامات ؟ وما أثر ذلك في تجلي المعنى، وفهم المقاصد والأغراض؟

2) ركز الجرجاني على ثنائية الخبر والإنشاء في إجرائهما بحسب الأصل وخروجهما لا على مقتضى الظاهر فهل يمكن على ضوء ذلك المقارنة بينهما وبين الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة التي تجلت بأعمال

أوستين وسيرل ، وكذا نظرية الاستلزام الحوارية لبول غرايس؟

3) .. كيف يمكن الاستفادة من الأطروحات الجرحانية في إثراء الدرس اللساني التداولي ؟

وللإجابة عن هذه الاستفهامات جاء تصور البحث وهندسة خطته مبنياً على مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة.

بيئاً في مقدمة البحث أهمية الموضوع، وكشفنا الاعتبارات التي دفعتنا لاختياره، ثم عرضنا أجزاء البحث ومنهجه والدراسات التي اعتمد عليها، والصعوبات التي واجهته.

ثم نظرنا إلى مضامين دلائل الإعجاز فألفيناه بحصي ستة أبواب، ولاحظنا أنه يجعل للخبر باباً من هذه الأبواب، ويُهمل الإنشاء فيجعله وجهها من وجوه كل باب.

ثم رأيناه يذكر الإنشاء عند حديثه عن الخبر، فأوحى إلينا بتصوير كامل الرؤى، ليأخذ البحث ترسيمته بتقسيمه وفق ثنائية الأسلوب: الخبر والإنشاء، فكان مدخل البحث تمهيداً لها، حاولنا تأصيل المفاهيم اللغوية والبلاغية معاً، مع شيء من الاختصار والإيجاز لاعتبار أن ذكرها سيأتي فيما يلحق من الفصول الخمسة.

وبهذا توحدت الفصول الخمسة ظاهراً، واختلفت مضموناً، فجاء الفصل الأول: بذكر آلية التقديم والتأخير، والثاني بالحذف والذكر، والثالث بالتعريف والتنكير، والرابع بالفصل والوصل، والخامس بالقصر. وتطرقتنا لكل فصل منها من ثلاث زوايا :

الأولى: نظرة إلى المفاهيم والتعريفات، الظاهرة والمفهوم.

الثانية: نظرة بلاغية تتابها أحيانا لفتات نحوية لأعمدة البلاغة والنحو.

الثالثة: نظرة تداولية تركز على المقاربات التداولية .

واستلزم منا أن نُقسم كلا من النظرة البلاغية والنظرة التداولية من كل باب إلى أسلوبَي الخبر والإنشاء لينتهي البحث بخاتمة وضحت النتائج التي توصلنا إليها.

والتزمنا في عموم البحث بالمنهج الوصفي للنصوص تأصيلاً لبعض المفاهيم التصية في تراثنا البلاغي، كما اعتمدنا على المنهج التداولي الذي نراه كفيلاً بضبط عناصر البحث وإخراجها في صورة موضوعية.

واعتمدنا في ذلك الكثير من المراجع نذكر منها: كتب البلاغة والنحو، الكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، و الصاجي لابن فارس، والمفتاح لسكاكي، والكشاف للزمخشري، والإيضاح للقزويني، والمثل السائر في أدب الكاتب لابن الأثير، وغيرهم، ومن كتب التداولية: نظرية أفعال الكلام العامة لأوستين، والتداولية جورج بول، والاستلزام الحوارية في التداول اللساني للعايشي أدراوي .

ومن المراجع الحديثة أعمال أحمد المتوكل، أعمال خليفة بوجادي، والتداولية عند العرب لمسعود صحراوي، وأصول تحليل الخطاب لمحمد شاوش، واستراتيجيات الخطاب لعبد الهادي الشهري، وأفاق جديدة في البحث اللغوي لمحمود أحمد نحلة وغيرهم .

ولقد كان الطريق شاقاً، والجهد مُضنياً، لأننا سرناً على برزخ بين الموروث العربي والوفاد الغربي، فكان التفاعل بين النصوص سيد القرار، حيث زاوجنا بين نصوص البلاغة والتداولية، وبين الشواهد القديمة والشواهد المعاصرة، وقد أرهقنا الزخم الهائل من الكتب التراثية والحديثة العربية، والمترجمة التي أسهمت في إنارة الممرات المظلمة، وتذليل الصعوبات.

وبخبرة المبتدئ، وحكمة أستاذي المشرف، حاولنا قدر المستطاع تحري الموضوعية، مع ملاحظة أنه ليس من السهل على باحث لم يدرك بعد مخاطر مغامرة البحث العلمي أن يحكم على مشروع لساني حدثي ضخم، وأملنا أن يكون هذا البحث بدايات لتحيين تراثنا اللغوي العربي على ضوء نظريات لسانية حديثة.

وفي الأخير نرجو التوفيق من الله تعالى، ونتقدم بالشكر العميق والتقدير الكبير لأستاذنا القدير مالكية بلقاسم الذي أشرف على هذا البحث وتابعه، وخصه بوقته، وكان لتوجيهاته العلمية أكبر أثر في إخراجها على هذه الصورة التي انتهى إليها.

والسلام خير ما نختتم به الكلام .

الجلفة في: 2021/04/08

تَهْنِئَةٌ

تتنوع أساليب الخطاب وتتعدد بحسب المقاصد والأغراض، فمن أراد إفادة مُستمعه أو إعلامه بما لم يكن له علمٌ به استخدمه على طريقة الإخبار، ومن طلبَ أمراً غيرَ موجودٍ وقتَ الكلام استخدمه على طريقة الإنشاء، فمحاكاة النَّاس فيما بينهم إما خَبْر وإما طلب، فكلُّ يختارُ خطابهُ وَفَقَّ الأسلوب الذي يتناسبُ والمعاني المراد إيصالها.

غير أن العلماء اختلفوا في تقسيم الكلام فاعتمدَ البعض تقسيماً مُغايِراً حيث أُدخل الخبرُ والإنشاءُ فيما هو أعمُّ منها، وهو الواجبُ وغير الواجب وأُطلقَ على الكلام الموجبِ (الكلام الإخباري المثبت) دُونَ المنفِي، وقصدَ بالكلام غير الموجب الإنشاء مع الكلام الإخباري المنفي.

ومن ذلك قول سيبويه (أبو بشر بن عَمْر بن عثمان بن قنبر 171 هـ) عند حديثه عن حُرُوف النَّفْيِ بأنَّ العرب "شَبَّهوها بحروف الاستفهام حيث قُدِمَ الاسم قبل الفعل لأنها غير واجبات، كما أن الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أن الأمر والنهي غير واجب". (1)

لكنَّ أهل المعاني فصلَّوا كلامهم عن الخبر والإنشاء فقال ابن فارس: "وهي عند بعض أهل العلم عشرة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب وعرض، وتحقيق، وتمن وتعجب" (2)

ورأى أبو الحسن الأُخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة 215 هـ) أنها ستة وهي:

الخبر، والاستخبار، والأمر، والنهي، والنداء، والتمني. (3)

(- سيبويه ، الكتاب ، عبد السلام محمد هارون، دار الجبل ،بيروت، ط1، ج1، ص145. 1)
(2) - ابن فارس - الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العربية في كلامها، تح أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1997، ص133 .
(- البطلوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، تح حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية ، دط ، 1996، ج1 ، ص59. 3)

وقال ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري 276 هـ) "والكلام

أربعة أمر، وخبر، واستخبار، ورغبة".⁽¹⁾

ومنهم من رآه ثلاثة أقسام حيث فصلَ الكلام الإنشائي عن الكلام الطلبي فقيل: "خبر وطلب وإنشاء، لأن الكلام إما أن يقبل التصديق والتكذيب، الأول: الخبر، والثاني: إن اقترنَ معناه بلفظه فهو الإنشاء وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب".⁽²⁾ فالواضح الجلي أن ما سبق ذكره ليس إلا تفريعات وتقسيمات لنوعي من الخطاب اللغوي الخبري والإنشائي، حيث ذهب أغلب العلماء⁽³⁾ إلى أن المتكلم يُنشئُ الكلام وفق أسلوبين، فصنفوا القول بحسبِ معناه إل خبر وإنشاء وأثبتوا أنه مُنحصراً فيهما.

ذلك ما أقر به الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر 471 هـ) بقوله: "اعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصورُ إلا فيما بين شيئين والأصل والأول هو الخبر".⁽⁴⁾

وعلى هذا فإن الكلام ينقسمُ إلى خبر وإنشاء حيث يُسمى الكلام خبرياً إذا احتل الصدق أو الكذب لذاته، ويُسمى الكلام إنشائياً إن لم يحتل الصدق أو الكذب، والمراد هنا بالصدق ما طبقت

نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع، والكذب ما لم تُطابق فيه نسبة الكلام الخارج أو الواقع، ويكونُ التمييز بينهما في تحقيق المطابقة بين النسبتين ففي الخبر مقصودة وإنشاء ليست مقصودة".⁽⁵⁾

(1) - ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دط، 2005، ص 4 و 7. (2) - السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، 1998، ج1، ص46. (3) - أقر القزويني بأن الكلام إما خبر أو إنشاء، لأنه إما يكون لنسبة خارج تطابقه أولاً تطابقه أولاً يكون لها خارج، الأول الخبر، والثاني الإنشاء، الإيضاح في علوم البلاغة، تح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ج1، ص25. التفنتازاني، شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، ج1، ص167. (4) - الجرجاني، دلائل الإعجاز ، تح محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط1992، 3، ص526/527. (5) - مسعود صحراوي ، التداولية عند العرب، دار الطليعة ، بيروت، ط5، 2005، ص67.

وبالرغم من اتفاق العلماء على هذا المعيار - معيار الصدق والكذب - إلا أن التمييز بين الأسلوبين عَرَفَ معايير أخرى ذكرها مسعود صحراوي، وقَصَلَ الحديث عنها منها: (1)

1. معيار مُطابِقة النسبة الخارجية: وذلك أن الكلامَ إمَّا أن يكون النسبة خارج تُطابقه أو لا تُطابقه أو

ليكون لها خارج، فالأول الخبر، والثاني الإنشاء. (2)

2. معيار إيجاد النسبة الخارجية: وأول من نادى به علي الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف

816 هـ) حيث رأى أن للإنشاء نسبة يوجد لها نفسه، وأنها لم تكن موجودة قبله، أو يتسبب في إيجادها، أما النسبة الخارجية للخبر فلا يوجد بها لفظ الخبر، وإنما كانت موجودة قبله، وجاء الخبر ليصفها ويصورها أي ليطابقها أو ليخالفها.

3. معيار قصدية المتكلم: وذكره الكثير من العلماء كابن يعقوب المغربي، ومحمد بن عرفة الدسوقي وانفرد

للتمييز به الشيرازي، وذلك أن المتكلم إذا كان غرضه الإخبار مع موافقة اللفظ إياه فهو الخبر، وإن كان غرضه غير الإخبار فالكلام إنشاء.

4. عدد النسب: والمعنى أن للخبر ثلاث نسب نسبة كلامية، ونسبة خبرية، ونسبة خارجية، وللإنشاء نسبتان: نسبة كلامية ونسبة ذهنية.

5. تبعية النسبة الخارجية للنسبة الكلامية أو العكس: ويقوم على أساس أن الإنشاءات تتبعها مدلولاتها

والإخبار تتبع مدلولاتها.

ومع اختلاف هذه المعايير والرؤى التي ننطلق منها في التمييز بين الكلام الخبري والكلام الإنشائي تكشف كل منها على فارقٍ يُميز بينها.

(1) - المرجع نفسه ، ص 68 .

(- السبكي ، عروس الأفرح في شرح تلخيص المفتاح، تح عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، بيروت، ط1، 2003، ج 1 ، ص 15. 2)

1. الأسلوب الخبري:

يؤكدُ البلاغيون على أن الخبرَ هو الأصلُ فهو أول معان الكلام وأقدمها الذي تستندُ سائر المعاني إليه، وتترتب عليه، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع، وجُملة الأمر أن الخبر وجميع الكلام معان يُنشئها الإنسانُ في نفسه ... وتُوصف بأنها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأنًا الخبر فهو الذي يتصورُ بالصور الكثرية، وتقعُ فيه الصناعات العجيبة، وفيه يكونُ الأعم، والمزايًا التي تقعُ بها التفاصيل في الفصاحة. (1)

وقد حُضيَّ أسلوب الخبر باهتمامٍ بالغٍ عند علماء المعاني وخاصة الجرجاني الذي خصَّصَ له فصلًا وسمَّه بالفروق في الخبر، أضفَ إلى ذلك أنَّ جُلَّ مباحثه التي ضمَّنها بكتابه الدلائل جاءت أنماطها التركيبية بالأسلوب الخبري.

1 - 1 - تعريف الخبر:

وعرّفَ الخبر (2) بأنه ما يُنقلُ قولاً أو كتاباً، وخبرتُ الأمر، علَّمْتُه، والخبرُ: العلمُ بالشيءِ وأهلُ اللغة لا يقولون في الخبر أكثرَ من أنه إعلامٌ. (3)

فإذا أردنا معناه الاصطلاحي علينا أن نتحدث عن طبيعة الخبر وارتباطه بالواقع، وهل يُطابقه أو لا فنجد أنفسنا أمام احتمالين: الصدق والكذب، فهو مُنحصِرٌ فيهما، فإذا طابَقَ الخبرُ الواقعَ وسمَّناه بالصادق، وإذا لم يُطابق الواقعَ وسمَّناه بالكاذب، كما قال

(1) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 528، سعد الدين التفتازاني، المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، تج، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2013، ص 179.

(2) - عرف مفهوم الخبر خطأً واضحاً عند بعض النحاة والبلاغيين بين الخبري النحوي (خبر المبتدأ) الذي يتعلق بالوظيفة الإعرابية ويدخل في القول عامة، أما الخبر البلاغي الذي هو قسيم الكلام الإنشائي يتعلق بالوظيفة الدلالية للقول الخبري.

(3) - ابن فارس، الصاحي، المرجع السابق، ص 493)

القزويني(جلال الدين محمد بن عبد الرحمن 729 هـ):"اختلف النَّاسُ في انحصار الخبر في الصادق والكاذب، فذهب الجمهور إلى أنه مُنحصَرٌ فِيهِمَا، ثم اختلفوا، فقال الأكثر منهم: صدقهُ مُطابِقة حُكمِهِ للواقع، وكذبهُ عدم مُطابِقة حُكمِهِ له، هذا هو المشهور وعليه التعويل".⁽¹⁾

وقد عَرَفَ هذا المعيار اتساعاً وذكراً عند علماء البلاغة واللغة⁽²⁾، واختلفت الآراء فيه، فذهب الجرجاني إلى ذكره في معرض رده على أصحاب اللفظ، حيث حدّه بأنّه الحكم بوجود المعنى أو عدمه بقوله:"واعلم أنك إذا فتشت أصحاب اللفظ عما في نفوسهم وجدتهم قد توهّموا في الخبر أنه صفة للفظ، وأن المعنى في كونه إثباتاً أنه لفظ يدل على وجود المعنى من الشيء أو فيه، وفي كونه نفيّاً أنه لفظ يدل على عدمه وانتقائه ليس هو وجود المعنى أو عدمه، ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه، وأن ذلك حقيقة الخبر إلا أنه إذا كان بوجود المعنى من الشيء أو فيه يُسمى إثباتاً، وإذا كان بعدم المعنى وانتقائه عن الشيء يُسمى نفيّاً".⁽³⁾

غير أن احتمالية الصدق والكذب المرتبطة بالواقع مُتعلقة بذات الخبر لا بقائله، فقولن«محمدٌ مُسافرٌ»، يحتمل الصدق والكذب بالنظر لذات الخبر، وعليه فالخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته⁽⁴⁾ بقطع النظر عن قائله، وهذا بالطبع يُخرج ما كان صادقاً قطعاً، وما كان كاذباً قطعاً، فقولنا:«السماء فوقنا»، هذا خبر صادق قطعاً لا يحتمل التكذيب لأنه من المسلّمات المألوفة، وأخبار الله تعالى وأخبار رسوله وأنبيائه صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين صادقة قطعاً وذلك بالنظر لمن قالها، وكذلك الحال في أخبار المتنبيين في دعوى النبوة فهي كاذبة قطعاً بالنظر إلى قائلها.

(1) - عبد العالي متعالي، بغية الإيضاح في تلخيص المفتاح، المطبعة النموذجية، القاهرة، دط، دس، ج1، ص38. 1.
(2) - أحمد مطلوب، أساليب بلاغية - الفصاحة، البلاغة، المعاني - وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980، ص89.

(3) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص3.523.
(4) - ينظر السكاكي، تح نعيم زر زور، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987، ص45، محمد أبو موسى، دلالات التراكيب - دراسة بلاغية - مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1987، ص ص 200/199، السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، تح يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 1999، ص55، فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، دار الفرقان، الأردن، ط4، 1998، ص101.

محمد مصطفى أبو شوارب، أثر المتكلمين في تطور الدرس البلاغي - القاضي عبد الجبار نموذجاً -، دار الوفاء، مصر، ط1، 2006، ص80.

ويُشير الجرجاني إلى المعنى ذاته فيقول: "وإذا عرفت أنه لا يتصورُ الخبر إلا فيما بين شيئين: مخبر به ومخبر عنه، فينبغي أن تعلم أنه يحتاجُ من بعد هذين إلى ثالث، وذلك كما أنه كما لا يتصور أن يكون هاهنا خبر حتى يكون مخبر به، ومخبر عنه، كذلك لا يتصور أن يكون له مخبر يصدر عنه، ويحصل من جهته، ويكون له شبه إليه، وتعود التبعة فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقاً، وبالكذب إن كان كذباً". (1)

وذهب أبو إسحاق (إبراهيم بن سيار بن هاني بالنظام 221 هـ) إلى أن صدق الخبر مُطابقة حُكمه لاعتقادِ المخبر صواباً كان أو خطأً، وكذلك مُطابقة حُكمه له.

فالواضح من كلام البلاغيين أن الخبر يدورُ حول نسبتين، وإن النسبتين إمّا أن تتفقاً ثبوتاً مثل قولنا: «محمد واقفٌ» وهو في الواقع واقفٌ كان الخبر صادقاً، أو تتفقا نفيّاً كقولنا: «محمد ليس واقفاً» وهو في الواقع كذلك، فإن لم تتوافق النسبتان كقولنا: «محمد واقفٌ» والواقع أنه جلس كان الخبر كاذباً.

في حين رأى الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر 255 هـ) أن هناك واسطة بين الصدق والكذب، فالخبر عنده صادق أو كاذب، وغير صادق ولا كاذب، فالخبر الصادق هو المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مُطابق، والخبر الكاذب هو الذي لا يُطابق الواقع مع الاعتقاد بأنه غير مطابق، وأما الخبر الذي ليس بصادقٍ ولا كاذبٍ فهو "أربعة أنواع:

1. الخبر المطابق لواقع مع الاعتقاد بأنه غير مُطابق.

2. الخبر المطابق للواقع بلا اعتقاد.

3. الخبر غير المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مُطابق.

4. الخبر غير المطابق للواقع بلا اعتقاد". (2)

وهكذا اتفق المتأخرين على أن الخبر إما أن يكون صادقاً أو كاذباً، فرأى

السكاكي (أبو يعقوب

(- الجرجاني ، المصدر نفسه ،ص ص 529،545 . 1)
(2) - يُنظر ، التفتازاني، شروح التلخيص، المرجع السابق، ج 1 ص 176، عبد العالي متعالي، بغية الإيضاح، المرجع السابق، ج 1، ص 93.94

يوسف بن محمد بن علي 626 هـ) "أن الخبر هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفيًا أو إثباتًا مُعتبرًا الأمر الأول هو الكلام، والأمر الثاني هو الواقع" (1)، والنفي والإثبات صيغتان بهما عن هذه العلاقة القائمة بين الكلام والواقع.

هذا وفي ظلال ما سبق فإن للخبر صوراً وأساليب كثيرة (2)، منها: أن الخبر منه جزم ومنه مستثنى، ومنه ذو شرط، فالجزم مثل: «زيد قائم» وقد جزم في خبره على قيامه والمستثنى: «قام القوم إلا زيداً» فقد استثنيت زيدا ممن قام، وذو الشرط: «إذا قام زيدُ سرْتُ إليك»، فإنما يجب مسيره إليه إذا قام زيد، فهو مُعلق بشرط .

وكل واحد من هذه المعاني إما أن يكون مثبتاً وإما أن يكون منفيًا، فالمثبت كقولك: «قام زيد» والمنفي: «ما قام زيد»، والمستثنى من المثبت منفي، والمنفي إذا استثنى منه مثبت.

وليس يخلو الخبرُ المثبتُ أو المنفيُّ من أن يكون واجباً أو ممتنعاً أو ممكناً، فالواجب مثل «النارُ محرقة»؛ لأنه واجبٌ في طبيعها، والممتنع مثل: «الثلجُ حارٌّ»؛ لأن ذلك ممتنع في طبيعها، والممكن مثل: «قام زيد»؛ لأنه قادر عليه، وجائز أن يقع أو لا يقع.

ثم لا يخلو الخبر بعد هذا كله من أن يكون عمّا مضى، مثل: «قام زيد»، أو عمّا يستقبل، مثل:

«سيقوم زيد»، أو عمّا أنت فيه، مثل: «زيد قائم».

ولا يخلو بعد ذلك من أن يكون عاماً كلياً، أو خاصاً جزئياً، فكل ما ظهر فيه حرف العموم فهو عام، مثل: «كلُّ القوم جاءنا»، و«جميع المال أنفقت»، ومنه قوله تعالى: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) [القصص: الآية 88]، فهذا لا يجوز أن يراد به الخصوص لظهور

(- السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص164 . القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المرجع السابق، ص28 . 1)

(- ينظر ، ابن فارس، الصاحبى في فقه اللغة، المرجع السابق ص 133/134 .. 2)

حرف العموم فيه، وكلُّ ما ظهر فيه حرف الخصوص فهو خاصٌّ، مثل قولك: «بعض المال قبضتُ»، و«من القوم مَنْ جاءنا»، ومثل قوله تعالى: «وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا» [التوبة: الآية 98]، فهذا لا يجوز أن يُرادَ به العمومُ لظهور حرف الخصوص فيه.

وبهذا تنوعت صور وأساليب بناء الخطاب اللغوي الخبري برغم اتفاق أغلب العلماء على أنه منحصر في نسبتين إما تتفقا ثبوتاً أو نفيًا مع الواقع أو تختلفا ثبوتاً أو نفيًا مع الواقع.

1 - 2 - أغراض الخبر:

لعملية الإخبار التي يُنشئها المتكلم ويوجهها لمخاطب مُعين مقاصد وأغراض أصلية⁽¹⁾ يُلقَى الخبر

من أجلها.

الأولى: فائدة الخبر: ومعناه إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة أو الكلام، والقصد فيه إفادة

السامع بما لم يكن يعرفه.

الثانية: لازم الفائدة: وهذا الغرض لا يُقدّم جديداً للمخاطب، "وإنّما يُفيد أن المتكلم عالمٌ بالحكم."⁽²⁾

فَالغرض الأول: يقومُ في الأصل على أساس أن مَنْ يُلقَى إليه الخبر أو من يُوجهُ إليه الكلام يجعلُ حكمه ومضمونه، ويُرادُ إعلانه أو تعريف به، ويتمثّل عند البلاغيين في جميع الأخبار التي يبغى المتكلم من ورائها تعريف من يخاطبه بشيء يجمله كالأخبار

(1) - يُنظر، السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص 166، القزويني، الإيضاح، ص 28، أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 56، بسيوني عبد الفتاح، علم المعاني - دراسة بلاغية ونقدية - مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1، ص 35 و 36، عبد العزيز عتيق، علم المعاني ببيروت، دار النهضة العربية، ط 1، 2009، ص 40، محمود أحمد نحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة، مصر، ط 1، 2002، ص 43.

(2) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، دار العربية للموسوعات، بيروت، ط 1، 2006، ص 12، 2.465)

المتعلقة بالحقائق التي تشتمل عليها الكتب في العلوم والفنون المختلفة أو الحقائق العلمية التي تلقى على المتعلمين. (1)

أما الغرض الثاني: فيقصد المتكلم من ورائه أن يفيد مخاطبه أنه عالم بحكم الخبر ومضمونه. (2)

وقد لا تقتصر وظيفة الخبر على هذين الغرضين الحقيقيين بل تتجاوزهما إلى أغراض أخرى تسمى عند البلاغيين بالأغراض البلاغية، تفهم من السياق وقرائن الأحوال، وتستعمل مجازاً في عدة معان، هذه أهمها: (3)

- **الخبر للتعظيم:** ومنه «سبحان الله»
- **للدعاء:** قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاحة: الآية 4]، أي: أعنا على عبادتك
- **لإظهار الضعف:** كقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: الآية 238]
- **لإظهار التحسر:** مثل: «خرج أبي والطقس ممطر».
- **للتهكم والتوبيخ:** قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: الآية 35]، والمعنى لتهكم على أبي جهل.
- **للتمني:** كقولك: «وددتك عندنا»
- **للتوبيخ:** كقولك لتارك الصلاة: «الصلاة عماد الدين»
- **للتوعد:** كقوله تعالى: ﴿أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾ [القيامة: الآية 34]
- **للتنفي والإثبات:** نحو قولهم: «ما هو إلا كذاب»
- **للتنهي:** قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: الآية 79]

(1) - ينظر، عبد العزيز عتيق، علم المعاني، المرجع السابق، ص 52.

(2) - عبد العزيز عتيق، علم المعاني، المرجع السابق، ص 52.

(3) - ينظر، ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، المرجع السابق ص 133/134، فضل حسن عباس، البلاغة العربية فنونها وأفنانها (علم المعاني)، المرجع السابق، ص 107، 110.

- للوعد: قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ﴾ [فصلت: الآية 53]
 - للوعيد: قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: الآية 227]
 - للمدح والفرح: مثل قولك: «أنت طيب القلب في كل شيء».
- هكذا تنوعت الأغراض والمقاصد التي تضمنها الأسلوب الخبري ، منها ما جاء ظاهراً مباشراً ومنها ما جاء متضمناً بها يحتاج إلى تدبر وتأويل .

1 - 3 - أضرب الخبر:

إن المتأمل في الخبر سواء كان الغرض منه (فائدة الخبر أو لازم الفائدة) لا يأتي على ضرب واحد من القول، وإنما ينبغي على ناقله أن يأخذ في اعتباره حالة المخاطب عند إلقاء الخبر ،فينقله إليه في صورة من الكلام تلائم هذه الحالة بغير زيادة ولا نقصان.(1)

وقد أشار عبد القاهر إلى هذه الاختلافات فقال: "وأعلم أن ممّا أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده أن هاهنا فروقاً خفيةً تجهلها العامة وكثيرٌ من الخاصة ،ليس أنهم يجهلونها في مَوْضعٍ ويعرفونها في آخر بل لا يدرون أنّها هي، ولا يعلمونها في جُملةٍ ولا تفصيلٍ"(2).

وتتضح هذه الاختلافات بما نُقِلَ مِنْ جِوَارٍ بَيْنَ الكِنْدِيِّ وَأَبِي العَبَّاسِ المَبْرَدِ جِئِمَا سَأَلَ الكِنْدِي المَبْرَدَ بِأَنَّهُ يَجِدُ فِي كَلَامِ العَرَبِ حَسَنًا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِمْ: «عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ»، ثم قولهم: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ»، ثم «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَقَائِمٌ»، والمعنى حَسْبُهُ واحد، فأجابه أبو العباس وهو أديب ولغوي بأن المعاني مُختلفة ذلك أن قولهم:

«عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ» إخبار عن قيامه، وقولهم: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ» جوابٌ عن سُؤالٍ سَائِلٍ، وقولهم: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَقَائِمٌ» جواب عن إنكار مُنكر لقيامه.(3)

(- عبد العزيز عتيق ، علم المعاني،المرجع السابق ،ص 55. 1)
 (- الجرجاني، دلائل الإعجاز ،المصدر السابق، ص 315. 2)
 (3) - المصدر نفسه، ص 315، السكاكي، المفتاح، المرجع السابق ، ص 177 ، القزويني ، التلخيص في علوم البلاغة، المرجع السابق ،ص 41

فالواضح من رواية الجرجاني التي نقلها الكثير من العلماء، أن هذه الإخبار تَحْتَمِلُ المعنى نفسه مُمَثَلًا في نسبة القيام لزيد، ولذلك رأى في الكلام حَشْوًا، إذ القضية المعبر عنها واحدة، دُونَ أن يلتفتَ للمعنى الإنجازي المراد بكل جملة، وهو ما كشف عنه أبو العباس، حيث بيّن أن المعنى الذي يقصده المتكلم يتخذُ له من الوسائل اللغوية والمقامية ما يُعِينُ على إدراكه، فقد أدرك أن قصد المتكلم مُراعى فيه حال المخاطب.

ومن ثم يأتي الخبر بحسب حال المخاطب على ثلاث أضرب: (1)

1. إما أن يكون المخاطب خال الذهن من الحكم ويُلقى إليه الخبر خَالِيًا من أدوات التوكيد، ويُسمى هذا الضرب من الخبر (ابتدائيًا)، ومن ذلك قوله تعالى: (قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا) [الأنبياء: الآية 64]

2. أن يكون المخاطب مُتْرِدًا في الحكم شاكًا فيه، ويبغي الوصول إلى اليقين في معرفته وبالتالي يحسنُ توكيده له، لِيَتَمَكَّنَ من نفسه ويحلُّ فيه اليقين مُحلَّ الشك، ويُسمى هذا الضرب من الخبر (طلبياً)، يقول السكاكي: "وإذا ألقاها إلى طالب لها مُتَحِير طرفاها دون الاستناد، فهو منه بين بين، لينقذه من ورطة الحيرة، استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللام في الجملة، أو إن (2)، كقوله تعالى: (وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ) [القصص: الآية 20].

ويُحلُّ الجرجاني مجيء هذا الخبر مع «إن» فيرى أنه يُؤتى بها بالخطاب إذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطب ظنُّ في خلافه البتة، ولا يكونُ قد عَقَدَ في نفسه أن الذي تزعمُ أنه كائنٌ غَيْرُ كائنٍ، وأن الذي تزعم أنه لم يكن كائنٌ فأنت لا تحتاج إلى «إن»

(1) - ينظر، التلخيص في علوم البلاغة، المرجع السابق، ص 41، عبد العالي متعالي، بغية الإيضاح في تلخيص المفتاح، ج 1، ص 46، التفنازاني، المطول في شرح تلخيص المفتاح، المرجع السابق، ص 184. أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، المرجع السابق، ص 58/57، محمد بركات حمدي أبو علي، البلاغة العربية في ضوء الأسلوبية ونظرية السياق، دار وائل، لبنان، ط 1، 2003، ص 68/69. جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال دار غريب، القاهرة، ط 1، 2002، ص 49/48.

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص 170. 2.

وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظنُّ في الخلافِ، وَعَقْدُ قَلْبٍ عَلَى نَفْيِ مَا تُثْبِتُ أَوْ إِثْبَاتِ مَا تَنْفِي، ولذلك تراها تزدادُ حُسْنًا إذا كان الخبر بأمْرٍ يَبْعُدُ مِثْلَهُ فِي الظنِّ، ولشيءٍ قد جرت عادةُ الناسِ بخلافه.(1)

3. أن يكون المخاطب مُنكر الحُكم، فيؤكد له الخبر بأكثر من مُؤكِّدٍ، ويُسمى هذا الضرب من الخبر

(بالإنكاري)، وذلك أنك أحوَجُ ما تكون إلى الزيادة في تثبيت خبرك، إذا كان هناك من يدفعه وينكر صحته، وجُملة الأمر أنك لا تقول: «إنه لكذلك» حتى تريد أن تضع كلامك وَضَعَ من يَزَعُ فيه عن الإنكار"(2)، ومثاله قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: الآيات 14 إلى 16].

حيث قال أولاً: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾، وقال ثانياً: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ لتأكيد من ينكر ذلك.

ومن هنا ندرك أن التَّصَوُّر التَّخاطَبِي لما رآه الكندي حَسَنًا في الأقوال الثلاثة إنما يُشكَلُ خَبْرًا تَخْتَلَفُ درجته في كل مرة بحسبِ درجة التأكيد التي تُراعى قصد المتكلم والمقام في كل منها فالمثال الأول: ورد خالياً من أدوات التوكيد ليدل على مُجرّد القصد إلى الإخبار فقط، فهو فعل إنجازي مَنُوط به الإخبار عن انطلاق زيد وإثباته له.

وأما المثال الثاني: يراعى فيه مخاطب مُتردد فيؤكد له الخبر.

وأما المثال الثالث: فيحوي قُوَّةً إِنْجَازِيَّةً دَالَّةً عَلَى رَدِّ الْإِنْكَارِ أَوْ نَفْيِ الشَّكِّ لمخاطبٍ شاكٍ ومُنكرٍ .

(، الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص 325.1)

(- المصدر نفسه، ص 327.2)

فالمتكلم في هذه الأحوال يتدرج من الاحتجاج لكلامه بحسب حالة مخاطبه، ودرجة تقبله أو إنكاره للخطاب، مما يجعل المتكلم يتفاوت في درجة شدة خطابه بحسب غرضه المتضمن في قوله وحال مخاطبه.

ومن هنا تتضح الغاية الرئيسية للمخبر، "وهي أن يوصل من يخبره إلى مستوى التصديق والاقتران ولا بد له من أن يكون عالماً بنفس مخاطبه، قبل أن يحدثه بشيء، وحينئذ يكون بليغاً في مقامه، وتلك هي البلاغة في حقيقتها وجوهرها المناسب.⁽¹⁾

ولأن صياغة الكلام تتم بحسب المقاصد والأغراض، فإن المتكلم يوظف في خطابه ألفاظاً وأدوات تُساعده على تحقيق غرضه وتفي بحاجته متوخياً في ذلك الإيجاز أو الزيادة بحسب ما يتطلبه المقال، ولذلك نرى تفاوتاً في مراعاة أحوال المخاطبين، فإذا كان المخاطب الذي يُلقى إليه الخبر متردداً في حكمه حَسُنَ توكيده له، حسب درجة إنكاره، وذلك بأدوات مُحددة "منها ما يدخل على الجملة الاسمية مثل: (إن، ولام الابتداء وأما الشرطية، وضمير الفصل، ومنها ما يدخل على الجملة الفعلية: مثل: (قد، نون التوكيد، والسين)، ومنها ما يدخل على الجملتين الاسمية والفعلية (كالقسم، والحروف الزائدة، وأحرف التنبيه) "⁽²⁾.

كما تختلف المعاني المتضمنة بالخطاب بحسب صياغته فإن جاء التعبير بالجملة الاسمية أفاد معنى الثبوت إذا كان خبرها مفرداً، كقوله تعالى: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) [العنكب: الآية 18] أو يُفيد

معنى الدوام والاستمرار بقريظة، كقوله تعالى: (نَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ) [القمر: الآية 54] ويُفيد معنى التجدد إذا كان خبرها جملة فعلية كقوله تعالى: (اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا) [الزمر: الآية 42].

(- ينظر، بكرى شيخ أمين، البلاغة العربية في ثوبها الجديد - علم البيان، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1982، ص1.72)

(- ينظر، عبد العزيز عتيق، علم المعاني، المرجع السابق، صص 2.67/65)

أما التعبير بالجملة الفعلية فإنه يُفيدُ الحُدوثَ والتَّجَدُّدَ، كقوله تعالى: (وَيُنزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ) [النور: الآية 43].

وذلك ما بينه الإمام عبد القاهر بقوله: "موضوع الاسم على أن يُثبِتَ به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدُّده شيئاً بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدُّدَ المعنى المثبتِ به شيئاً بعد شيء فإذا قلت: زيدٌ منطلقٌ، فقد أثبتَّ الانطلاقَ فعلاً له، من غير أن تجعله يتجدَّد ويحدثُ منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: «زيدٌ طويلٌ» و«عمرٌ قصيرٌ» .

فكما لا تُقصدُ هاهنا إلى أن تجعلَ الطُّولَ أو القصرَ يتجدَّدُ ويحدثُ، بل تُوجبهما وتُثبِتُهُما فقط وتقتضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: «زيدٌ منطلقٌ» لأكثر من إثباته لزيدٍ، وأما الفعل فإنه يُقصدُ فيه إلى ذلك، فإذا قلت: «زيدٌ ها هو ذا ينطلقُ»، فقد زعمت أن الانطلاقَ يقعُ منه جزءاً فجزءاً وجعلته يُزاوله ويُزجِّيه" (1).

والمعنى هنا يشير إلى تنوع المعاني واختلافها طبقاً لطبيعة الألفاظ وأزمنتها ، حيث تختلف المقاصد وفق زمن الفعل وصياغة الخطابات والأقوال.

2 - الأسلوب الإنشائي:

(1) - الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق، ص 174 .

تناول العلماء أسلوب الإنشاء فلم يهتموا به كما اهتموا بالخبر⁽¹⁾ حيث جاء كلامهم عن هذه الظاهرة مُتَّفَرِّقاً في إشاراتٍ وتنبهاتٍ وزعها النحويون في أبوابٍ عدةٍ يَغْلُبُ عليها الطابع الصرفي والأعرابي في حين ذكروه البلاغيون ضمنَ معانِ الكلام، وقسموه إلى "نوعين: إنشاءٍ طلبي وإنشاءٍ غير طلبي، وجعلوا الكثير من مباحثه فرعاً عن الخبر".⁽²⁾

2-1 - تعريف الإنشاء:

الإنشاء لغة يتصل بمادة (ن،ش،أ) ومفاده الخلق والابتكار والابتداء والارتفاع⁽³⁾ ونقول: أنشأ الكاتب الكتاب، ابتداءً عمله على غير مثال يحتذ به، وتقول العرب: أنشأ يفعل كذا، وأنشأ يقول كذا، ابتداءً وأنشأ الله الخلق ينشئكم إنشاءً، إذا ابتداءً خلقهم، وأنشأت أنا الشيء، أنشئته إنشاءً.⁽⁴⁾

وقد ظهر المصطلح متأخراً عن مصطلح الخبر، فجاء ذكره عند النحاة بمتن الكافية لابن حاجب عند التمييز بين أساليب الكلام بقوله: "إن الكلام ينقسم إلى خبر وطلب وإنشاء"⁽⁵⁾

في حين أن بعض البلاغيين ذكروا أسلوب الإنشاء وعرضوا بعض أنواعه دون ذكر المصطلح وقد اختلف في تسميته، فأطلق عليه السكاكي مُصطلح «الطلب» ليظهر مصطلح «الإنشاء» في متن شروح

(1) - ولكونه الخبر أصلاً في الكلام، لأن الإنشاء إنما يحصل منه باشتقاق كالأمر والنهي أو نقل كـ (بئس) و (نعم) ، وبعث واشتريت أو زيادة أداة الاستفهام والتمن وما أشبه ذلك. سعد الدين التفتازاني، المطول، المرجع السابق، ص 43.

(2) - ينظر ، السبكي ، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، المرجع السابق ،ص111 .2)

(3) - أبي الفضل ابن منظور ، لسان العرب، دار صادر، ط 1، 2013، ص36، مادة نشأ .

(4) - أبو بكر محمد بن يحيى الصولي ،تح محمد بهجة الأثري ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، دط، 1998 ، ص 118.

(5) - ابن الحاجب ، الكافية في النحو، تح صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، 2010 ،ص311 .5)

القزويني كقسم قائم بذاته من أقسام علم المعاني، والتفتازاني(سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني 792 هـ) في المطول للدلالة على ما يناقض الخبر، فكان الكلام عندهم إما خبراً أو إنشَاءً .

وقد اتصل الإنشاء في اصطلاح البلاغيين بدلالاته اللغوية، حيث لم يبتعد كثيراً عن مفهوم الخلق والابتداء فعرفه حمزة العلوي (يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي 705 هـ): "إن الإنشاء هو استدعاء أمر غير حاصل ليحصل"⁽¹⁾.

وذهب الدسوقي (شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي 1230 هـ): "الإنشاء لم يقصد به حكاية شيء بل المقصود به إحداث مدلوله وإيجاده لذلك اللفظ، بحيث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللفظ"⁽²⁾.

والمعنى أن الإنشاء ليس لمدلول لفظه قبل النطق به وجود خارجي يطابقه أو لا يطابقه، وإنما يُقصدُ به إنشاء المعاني وصوغها ابتداءً ليطالب بها مَطْلُوب مُعِين، فَحُصُولُهُ يَتَعَلَّقُ بِحُصُولِ لَفْظِهِ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا يَسْتَلْزِمُهُ مِنْ مَعْنَى خَبْرِي، لِأَنَّهُ أَمْرٌ حَادِثٌ وَمَطْلُوبٌ وَلَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ إِلَّا مَعَ كَوْنِهِ مَعْدُومًا حَالِ طَلْبِهِ، وَإِلَّا كَيْفَ يُطَلَّبُ الْمَوْجُودُ.

2 - 1 - أقسام أسلوب الإنشاء:

قسم العلماء الإنشاء إلى قسمين :

أ - **الإنشاء الطلبي**: وهو ما يستدعى مَطْلُوبًا لَيْسَ حَاصِلًا وَقَدْ طَلِبَ وَهُوَ بِذَلِكَ يَتَأَخَّرُ وَجُودُ مَعْنَاهُ عَنِ وُجُودِ لَفْظِهِ، فَإِذَا أَمْرَتْ أُمٌّ وَلَدَهَا قَائِلَةً: «اغسل يديك وفمك قبل الأكل وبعده»، فإن لفظاً

(- يحي بن حمزة العلوي ، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج 3 ، دار الخديوية ، مصر ، دط، 1914 ، ص1.280)

(2) - الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب على كتب الاعاريب ، تح عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 2007 ، ص 166-167.

الأمر «اغسل» قد سَبَقَ إلى الوجود قبل وُجُودِ معناه، أي قَبْلَ قيامِ المأمور بتنفيذ ما أُمِرَ به، ومن هنا قيل أن الإنشاء الطلب ما يتأخَّرُ وُجُودُ معناه عن وُجُودِ لفظه⁽¹⁾.
ويأتي على خمسة صيغ وهي:

1- الأمر نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾ [آل عمران: الآية 200]

2- النهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [القمان الآية 18]

3- الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمان: الآية 60]

4- التمني نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [القصص: الآية 79]

5- النداء نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا﴾ [الأحزاب: الآية 13]
فكل من هذه الأساليب لا يحتلُّ فيها الصدق ولا الكذب، وإنما "يُطلبُ به حصولُ شيءٍ لم يكن حاصلًا وقتَ الطلبِ، ولذلك يُسمى الإنشاء فيها طلبياً"⁽²⁾.
وقد اهتم البلاغيون بدراسة هذه المعاني "واعتبروها جوهر الأسلوب الإنشائي مما لها من مزايا ولطائف تلعبُ دوراً مهماً في إقناع السامع والتأثير عليه"⁽³⁾.
أضف إلى ذلك أنه يمتاز عن غيره من الأساليب بخروجه إلى معانٍ جانبية (مجازية) تُفهمُ من سياق الكلام، وقرائن الأحوال، وتُدرك بالذوق والدراية، كالاستفهام الذي معناه الأصلي السؤال والاستخبار.

(1) - عبد العزيز، علم المعاني، المرجع السابق، ص، 74. (1)
(2) - المرجع نفسه، ص 71.
(3) - محمد أبو موسى، دلالات التركيب، المرجع السابق، ص 2013.

لكنه قد يُفيد عددًا من المعاني المختلفة في مقامات مُتباينة وُفِّقَ مقاصد المتكلم وعلاقته بسامعه التي تكون بالإنكار والالتماس والتقارير، فمتى امتنع إجراء هذه البواب على الأصل تولدَ منها ما ناسب المقام.(1)

ب - الإنشاء غير الطلبي: فهو ما يستدعي مطلوباً ليس حاصلاً وقت الطلب(2) وفيه يقتربُ الوجودان، بمعنى أن يتحقق وجود معناه في الوقت الذي يتحقق فيه وجود لفظه(3)، أي في الوقت الذي يتم اللفظ به فإذا قال شخص لآخر زوجتك ابنتي، فقال الآخر قبلت هذا الزواج، فإن معنى الزواج أو وجوده يتحقق في وقت التلفظ بكلمة القبول، وله صيغ كثيرة هي:

1. صيغ المدح والذم: «نعم وبئس»، «وحبذا ولا حبذا» .
2. صيغ التعجب: «ما أفعله»، «أفعل به» .
3. صيغ القسم: «الميم ، الواو ، التاء» .
4. الرجاء: «لعل، عسى، حرى، إخلولق» .
5. صيغ العقود: «بعت، اشتريت، وهبت، قبلت» .

وتجدرُ الإشارة إلى أن بعض البلاغيين لا يكادون يلغون بالأى إلى هذه الصيغ على غرار القزويني الذي أهمله حيث عرف الإنشاء الطلبي دون أن يعرفه أو يذكر صيغته، وذلك لقلة الإغراض البلاغية المتعلقة به من ناحية(4)

"ولأن أكثر أنواعه في الأصل أخبار نُقلت إلى معنى الإنشاء من ناحية أخرى."(5)

فإذا جننا للرجاني وجدناه لم يذكر مصطلح الإنشاء ولم يُخصص له دراسة كأسلوبٍ قسيم للخبر وإن كان قد أشار إليه عند حديثه عن الخبر حيث أكد أن معاني

(1) - السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص 304 .

(2) - المرجع نفسه، ص 302 .

(3) - عبد العالي متعال، بغية الإيضاح في علوم البلاغة، المرجع السابق، ج1، ص227 .

(4) - المرجع نفسه، ص ن .

(5) - السبكي، عروس الأفراح، المرجع السابق، ج1، ص163 .

الكلام كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه، عرّفته في الجميع ... (1).

فالواضح من قول الجرجاني في أن الكلام لا يخرج من أسلوبين، فالمعاني التي قصد بها المقاصد والأغراض تتمثل على هذين الوجهين (الخبر والإنشاء).

والعلم بالأسلوب الخبري علم بجميع صيغ وأوجه الأسلوب الإنشائي، فتبدو هنا إشارة واضحة إلى أن الجرجاني قد ترك تفصيل الإنشاء لاعتبار أن ما قدمه بالخبر إذا أحكم العلم به عرف جميع المعاني المتوخاة من الإنشاء، ولذلك نراه يُهمل الإنشاء ويكتفي بذكر الاستفهام، ويكتفي بالحديث عن الخبر ويكثر من التمثيل له والاستشهاد به دون أن يُراعِ التقسيمات والتنظيم والتبويب الذي كان سمة المتأخرين ببحوثهم، فاهتمامه كان تتبع المعاني المتضمنة بالأقوال والخطابات على مختلف أشكالها وآلياتها. والملاحظ في دلائله أنه عرضَ بعض صيغه - الإنشاء - دون الإلمام بجميعها، حيث أخذ الاستفهام النَّصيبَ الوافر من الدراسة والتحليل والتمثيل، فنظرَ إليه في جميع حالات الجملة من تقديم وتأخيرٍ وحذف وذكرٍ، وفصلٍ ووصلٍ، وتعريفٍ وتكثيرٍ، وقصرٍ، وجاءت مباحثه مُوزعة على هذه الفصول، وقد نوه في أكثر من موضعٍ إلى هذه الصيغ وذكر أنها بكلام العرب، "فلو أنهم لم يكونوا قالوا: «فعل» و«يفعل» لما كنا نعرفُ الخبر في نفسه ومن أصله، ولو لم يكونوا قد وضعوا الحروف، لكننا نجعلُ معانيها من أصله ولا نجده في نفوسنا، ولو لم يكونوا قد وضعوا الحروف، لكننا نجعلُ معانيها فلا نعقلُ نفيًا ولا نهياً ولا استفهاماً ولا استثناءً." (2)

وتجدُرُ الإشارة إلى بعض الصيغ الإنشائية التي جاءت في النهي والأمر من خلال إيراد أمثلة فيها مثل ما جاء ذكره عند الحديث عن البلاغة والفصاحة حيث شرح وحلّل قوله تعالى: (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) [هود: الآية 44].

(1) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 526، 527.

(2) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 540، 55.

فتأمل: هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت لأدت من الفصاحة فقد اجتمعت في جملة واحدة عدة أساليب تجلى بها الإعجاز، وظهرت منها المزية كما تتاح ما بينها، وحصلَ من مجموعها من معاني عظيمة في إن تُوديت الأرض ثم أمرت، ثم في إن كان النداء «بيا» دون «أي» نحو «يا أيتها الأرض»، ثم إضافة «الماء» إلى «الكاف»، دون أن يقال «ابلعي الماء» ثم أتبع نداء الأرض و أمرها بما هو بشأنها، نداء السَّماء وأمرها كذلك بما يخصها، ثم قيل: «وغيض الماء» فجاء الفعل على صيغة «فعل» الدالة على أنه لم يغيض إلا بأمر أمر وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى: (وَقُضِيَ الْأَمْرُ) ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو: (وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ)، ثم إضمار «السفينة» قبل الذكر، كما شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة «قيل» في الخاتمة «بقيل» في الفاتحة؟ أفترى شيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة، وتحضرك عند تصورها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها، كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب". (1)

ورأى الجرجاني أن تأليف الكلام يأتي على خمسة صور ذكر منها أربعة في موضع فقال: "التي بها يكون الكلم إخباراً أو أمراً أو نهياً أو استخباراً". (2) والخامس "في موضع آخر... وتمنيا". (3)

ولم نجد له أمثلة تخرج عن هذه الأوجه، مما يوضح أن الجرجاني لم يكلف نفسه عناء تنظيم وترتيب أساليب الإنشاء، كما أن جملة ما ذكره قد أحاط بالأساليب البلاغية التي تتمثل في الإخبار من جهة وفي الأمر والنهي والاستخبار (الاستفهام) والتعجب والتمني، وهي الصيغ التي أقرها العلماء ودُوِّنت في كتبهم بقسم الإنشاء. والجدير بالذكر في الأخير أن كل ما تناوله الجرجاني من هذه الانماط اللغوية الخطابية جاءت موزعة في مباحث دلائل الإعجاز والذي خصه للأساليب البلاغية التي

(1) - المرجع نفسه، صص 45، 46 .

(2) - لجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 44 .

(3) - المصدر نفسه، ص 55 .

تختلف بناها وتراكيبها بين أن يُقدم ويُؤخر أو يَحذف ويذكر، أو يُعرف ويُنكر، أو يفصل ويُوصل، أو يُقصر الكلام على معنى بذاته .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

1. التقديم والتأخير الظاهرة والمفهوم

1.1. التقديم والتأخير لغة واصطلاحاً

2.1. أسباب التقديم وعلة

3.1. أقسام التقديم والتأخير

4.1. التقديم والتأخير بين الإفادة والإساءة

2. بلاغة أسلوب التقديم والتأخير

1.2. بلاغة التقديم والتأخير بالأسلوب الخبري

2.2. بلاغة التقديم والتأخير بالأسلوب الإنشائي .

3. تداولية أسلوب التقديم والتأخير

1.3. تداولية التقديم والتأخير بالأسلوب الخبري

2.3. تداولية التقديم والتأخير بالأسلوب الإنشائي

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

أسلوب التقديم والتأخير

1. التقديم والتأخير الظاهرة والمفهوم:

إِنَّ النَّاطِرَ فِي الْكَلَامِ وَفِي أَجْزَائِهِ، يَلْحَظُ تَقْدِمَ بَعْضِهِ وَتَأْخُرَ بَعْضِهِ الْآخَرَ، فَيُدْرِكُ أَنَّ الْجُزْءَ الَّذِي قُدِّمَ فِيهِ أَهَمُّ أَجْزَائِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُقَدِّمِ إِلَّا لِكَوْنِهِ هُوَ الْأَهَمُّ، وَمَوْضِعُ الْعِنَايَةِ وَاهْتِمَامِ الْمُتَكَلِّمِ وَمُقْصِدُهُ، وَبِهَذَا يَتَّعَبَرُ الْمَعْنَى بِتَغْيِيرِ اللَّفْظِ، وَتَحْوِيلِهِ مِنْ مَكَانِهِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ هَذَا التَّغْيِيرُ جُزَافًا وَعَبَثًا، وَإِنَّمَا يَتَّبَعُ وَفْقَ أَسْوَاطِ ضَوَائِبِ وَأَعْرَاضِ يُقْصِدُ إِلَيْهَا الْمُتَكَلِّمُ.

وَقَبْلَ أَنْ نَلْتَمِسَ حَقِيقَتَهُ، وَنُدْرِكَ أَسْرَارَهُ وَخَبَايَاهُ، نَعْرُضُ بِدَايَةِ مَعْنَاهِ اللَّغْوِيِّ الْمُتَضَمَّنِ بِلَفْظِهِ، وَنَكْشِفُ مَدَى تَقَارِبِهِ بِالْمَفْهُومِ الْإِصْطِلَاحِيِّ الْمُرْتَجِمِ عَنِ آلِيَّتِهِ.

1.1. التقديم والتأخير لغةً واصطلاحاً

1.1.1. التقديم والتأخير لغةً:

أ. التقديم نقيض التأخير في اللغة، حيث يُفهم من الأول تغيير الموضع من الخلف إلى الأمام ويُفهم من الثاني تراجع الشيء إلى خلفه، وللبحث عن المعنى اللغوي يكفي أن نأخذ أحدهما ونعرض المعاني المختلفة التي ذكرتها المعاجم العربية.

فالتقديم لفظٌ أُشتقَّ من مادة «قَدَمَ»، عرفه الفراهيدي (الخليل بن أحمد 175 هـ) فقال: القَدَمُ ما يَطَأُ

عليه الإنسان من لَدُنِ الرُّسْغِ فَمَا فَوْقَهُ، وَالْقَدَمَةُ وَالْقَدَمُ أَي: السَّابِقَةُ فِي الْأَمْرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ قَدَمٌ

صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: الآية 2]، أَي سَبَقَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ...

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

وقَدَّمَ فُلَانٌ قَوْمَهُ أَي يَكُونُ أَمَامَهُمْ، وَالْقُدُّمُ: الْمُضِيُّ أَي يَمْضِي قُدُمًا وَلَا يَنْتَنِي، وَرَجُلٌ قُدُّمٌ: مُفْتَحِمٌ لِلأَشْيَاءِ، يَتَقَدَّمُ وَيَمْضِي فِي الْحَرْبِ قُدُمًا.⁽¹⁾

وعَرَضَ الأَزْهَرِيُّ (أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ 371 هـ) اللَّفْظَيْنِ أحيانًا مَعَ بَعْضِ كَضِيدَيْنِ لِتَبْيِينِ المَعْنَى وَتَوْضِيحِهِ فَقَالَ: "القُدُّمُ ضِدُّ الأَخْرُ بِمَنْزِلَةِ قُبُلٍ وَدُبُرٍ، وَيُقَالُ: ضَرَبَ مَقْدَمَ رَأْسِهِ وَمُؤَخَّرَهُ".

وَيُظْهِرُ المَعْنَى دَائِمَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا المُستَفْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا المُستَأخِرِينَ﴾ [الحجر: الآية 24]. قِيلَ المِستَفْدِمِينَ مَنْ خُلِقَ، وَالمِستَأخِرِينَ مَنْ يُحَدِّثُ مِنَ الخَلْقِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ.⁽²⁾

ويذهب الزمخشري (أبو القاسم جار الله 538 هـ) وقدم، تقدّمه، وتقدم عليه، واستقدم ...

استقدمت رحالتك يعني سرجك أي سبق ما كان غيره أحقّ به، ومنه: قادمة الرجل: نقبض آخرته، وأقدم

بمعنى تقدّم، ومنه مقدّمة الجيش مقدّمته للجماعة المتقدّمة، والإقدام في الحرب.⁽³⁾

وذكر ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين 711 هـ) أنه من أسماء الله تعالى «المقدّم» وهو الذي يُقدّم

الأشياء، ويضعها في مواضعها، فمن استحقّ التقديمَ قدّمه، والقدم والسابقة ما تقدّموا فيه غيرهم.⁽⁴⁾

وقدم بمعنى تقدّم، ومقدّمة الكتاب، ومقدّمته الكلام، وقيل مُقدّمته كل شيء أوله، ومقدّم كل شيء

نقبض مؤخّره⁽⁵⁾،

وبالنظر لكل هذه المفاهيم اللغوية للفظة التقديم، فكُلّها تتناول معاني مُتقاربة، الأمام، الأول الأسبق،

السابقة، المضى والصدر، الجرأة، الإقبال، القدم، فكُلّها معان ترمز للمواضع، فمن الأول إلى الأخير يُسمى

التأخير، ومن الأخير إلى الأول يُسمى التقديم.

(1) . الخليل ، العين ، تح عبد الحميد هنداي ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ص ص 366 / 367

(2) . الأزهرى ، تهذيب اللغة ، تح فاطمة محمد أصلان ، دار الإحياء التراث العربي، بيروت ، ط1، 2001 ، ج9، ص57 .

(3) . الزمخشري، أساس البلاغة، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1 ، 1998، ج2، ص58 .

(4) . ابن منظور ، لسان العرب، المرجع السابق ، ج 12 ص 465

(5) . المرجع نفسه ، ج 12 ، ص 469 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

1.1.2. التقديم والتأخير اصطلاحاً:

عَرَفَ مَبْحَثُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ زَحْمًا تَحْلِيلِيًّا كَثِيرًا فِي كُتُبِ النُّحَاةِ وَمُؤَلَّفَاتِهِمْ وَعُلَمَاءِ الإِعْجَازِ وَالبَلَاغَةِ، فَقَدْ أَنْبَرَى الكُلُّ تَحْلِيلًا وَفَحْصًا وَتَطْبِيقًا لِآيَاتِ القُرْآنِيَةِ وَالأَبْيَاتِ الشَّعْرِيَةِ لِلإِبْرَازِ مَا يَلْزَمُ وَجُوبًا الإِبْتِدَاءَ بِهِ، وَمَا يُجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ حَسَبَ الإِخْتِيَارَاتِ الَّتِي يَمِيلُ إِلَيْهَا المَخَاطَبُ.

غَيْرَ أَنَّ هَذَا المَبْحَثَ لَمْ يَعْرِفْ تَعْرِيفًا خَاصًّا بِهِ قَبْلَ الجُرْجَانِيِّ وَإِنَّمَا جَاءَ ذِكْرُهُ فِي ثَنَائِهَا تَفْسِيرِ الآيَاتِ القُرْآنِيَةِ وَالأَبْيَاتِ الشَّعْرِيَةِ، حَيْثُ ظَهَرَ بِدَايَةِ فِي شُرُوحَاتِ النُّحَوِيِّينَ وَتَعْلِيلَاتِهِمْ عِنْدَ تَغْيِيرِ حَرْفٍ أَوْ مُفْرَدَةٍ لِمَوْضِعِهَا فِي الجُمْلَةِ، فَقَدْ ذَكَرَهُ الخَلِيلُ فِي كِتَابِهِ الجُمْلُ بِ قَدَّمَ وَأَخَّرَ ، فَجَاءَ شَرْحًا وَتَفْسِيرًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأَنْعَامُ: الآيَةُ 52]، يَقُولُ الخَلِيلُ: مَعْنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: وَلَا تَطْرُدِ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ تَطْلُمُهُمْ فَتَطْرُدَهُمْ قَدَّمَ وَأَخَّرَ⁽¹⁾.

أَمَّا سَبِيوِيهِ فَيَعْرِضُ المِصْطَلَحَ فِي مَوَاضِعٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الكِتَابِ بِنَفْسِ التَّسْمِيَةِ ذُونِ أَنْ يُعْرِفَهُ أَوْ يَشْرَحَهُ، فَيَقُولُ فِي بَابِ الفِعْلِ الذِّي يَتَعَدَى اسْمَ الفَاعِلِ إِلَى اسْمِ المَفْعُولِ: "وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: «كَانَ أَخَاكَ عَبْدَ اللَّهِ»، فَقَدِمْتَ وَأَخَّرْتَ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي ضَرْبٍ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مِثْلُهُ، وَحَالُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ كَحَالِهِ فِي الضَّرْبِ".⁽²⁾

وَإِذَا جِئْنَا لِابْنِ جَنِي (أَبِي الفَتْحِ عَثْمَانَ 392 هـ) نَجِدُهُ يُجْعَلُ التَّقْدِيمَ وَالتَّأخِيرَ أَحَدَ أَشْكَالِ الشَّجَاعَةِ العَرَبِيَّةِ فِي التَّصْرِيفِ بِالقَوْلِ، يَقُولُ تَحْتَ بَابِ شَّجَاعَةِ العَرَبِ "اعْلَمْ أَنَّ مَعْظَمَ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ... التَّقْدِيمُ

(1). الخليل، الجمل، تح فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985، ص 49.

(2). سبيويه، الكتاب، المرجع السابق، ج1، ص 45.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

والتأخير⁽¹⁾، والملاحظ في عرضه للأمثلة يَقيفُ عند التقديم والتأخير الرَّبِّي، "إذ لا يجوزُ تقديم المفعول له على

الفعل النَّاصِبَة نحو قولك: «طَمَعًا فِي بَرِكِ زُرْتِكَ»، و«رَغْبَةً فِي صِلَتِكَ فَصَدْتُكَ»⁽²⁾.

والجدُّيرُ بالذِّكْرِ أَنَّ ابْنَ جَنِّي أَفْرَدَ لِمَبْحَثِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ بَابًا خَاصًّا بِهِ سَمَاءُ بِاسْمِهِ، وَأَعْرَقَ فِيهِ بَحْثًا وَدِرَاسَةً

وَأَمَثَلَةٌ دُونَ أَنْ يُعْرِفَ الْمَصْطَلَحَ.

أما المصطلح في كتب التفاسير والإعجاز القرآني فقد ارتحل بين مُسميات عديدة: التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ،

المَقْدَمُ وَالمُؤَخَّرُ، التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ، كما دُكِرَ مُرَادفًا أحيانًا لمصطلح القَلْبِ وَجُعِلَ نَوْعًا مِنَ المَجَازِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُخْرَجْ

مِن دَائِرَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ تَغْيِيرٌ فِي تَرْتِيبِ المَفْرَدَاتِ وَالأَلْفَاظِ دَاخِلِ نَسَقِ الجُمْلَةِ.

ف نجد ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم 276 هـ) وجدناهُ يَعْرِضُهُ فِي بَابِ المَقْلُوبِ فَقَالَ: "وَمِنَ المَقْلُوبِ:

أَنْ يُقَدَّمَ مَا يُوضِّحُه التَّأخِيرُ، وَيُؤَخَّرَ مَا يُوضِّحُه التَّقْدِيمُ"⁽³⁾، ثُمَّ نَرَاهُ يَذْكُرُهُ حِينًا بِلَفْظِهِ، وَفِي الآيَةِ تَقْدِيمُ

وَتَأخِيرٌ"⁽⁴⁾، وَيُخَالِفُه حِينًا آخَرَ، وَمِنَ المَقْدَمِ وَالمُؤَخَّرِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الحَيَاةِ

الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة: الآية 55]، أَرَادَ: وَلَا تُعْجِبُكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ فِي الدُّنْيَا، إِنَّمَا يُرِيدُ

اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الآخِرَةِ.⁽⁵⁾

وَلَمْ يَخْتَلَفِ الأَمْرُ كَثِيرًا عِنْدَ عُلَمَاءِ البَلَاغَةِ الذِّينِ سَبَّوْهُوا الجُرْجَانِي، فَقَدْ جَاءَ المَصْطَلَحُ بِلفْظِهِ «التَّقْدِيمِ

والتَّأخِيرِ»، وَتَضَمَّنَتْ شُرُوحَاتُهُمْ إِشَارَةً إِلَى مَفْهُومِهِ الاصْطِلَاحِي.

(1). ابن جني، الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، مصر، ط2، دت، ج2، ص360.

(2). المرجع نفسه، ص383.

(3). ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تح السيد أحمد الصقر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1973، ص193.

(4). المرجع نفسه، ص425.

(5). المرجع نفسه، ص208.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

فذكره العسكري (أبي هلال الحسن 395 هـ) عند حديثه عن حسن الرصف فقال: "وحسن الرصف أن توضع

الألفاظ في مواضعها، وتمكن في أماكنها، ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير." (1)

في حين تناول الباقلاني (أبي بكر محمد 403 هـ) المصطلح كما هو في كتابه إعجاز القرآن عند حديثه

عن مناحي الإعجاز المختلفة للنص القرآني مقارنة بالنص البشري المتمثل في مُعلقة امرئ القيس، غير أنه ورد

عنده مقلوباً «التأخير والتقديم»، يقول: "البيت الثالث وإن كان معناه مكرر فلفظه مضطرب بالتأخير والتقديم

يشبه ألفاظ المبتدئين." (2)

وبالنظر لكل ما سبق الجرجاني من شروحات النحاة وتعليقاتهم، وكتب المفسرين وتفسيراتهم وتراث

البلاغيين ومصنفاتهم، نخلص إلى أن مصطلح التقديم والتأخير بمفهومه الاصطلاحي تداول على مراتب ثلاث:

الأولى: ما تميز به عند النحاة حيث لم يتجاوز في بدايته الإشارة والرصد لمواضعه في كلام العرب والذكر

الحكيم، وكان التركيز على التقديم والتأخير الرئي الذي يطرأ على الترتيب الأصلي للجُملة مما نبههم إلى أنها

ظاهرة لغوية في كلام العرب، تدارسوها ضمن إطار نحوي قائم على المعنى الإغرابي.

الثانية: ما اتسم عند علماء الإعجاز والبلاغة من لمحات بلاغية وإشارات دلالية برغم ما شهدته من تداخل مع

غيره من المصطلحات قريبة الدلالة كالمجاز والقلب، إضافة إلى وعيهم لنوعي من التقديم والتأخير الرئي

والمعنوي، وتقديم الكثير من الإشارات هُما، والوقوف على أسرارهما مع تركيزهم على النوع المعنوي الذي كان

واضحاً جلياً في شروحاتهم وتفسيرهم.

(1). العسكري، الصناعتين، تح علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط2، 1952، ص161.

(2). الباقلاني، إعجاز القرآن، تح السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط3، دت، ص234.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

الثالثة: ما جاء عند الجرجاني من تَنْظِيرٍ وَتَطْبِيقٍ لِمَبْحَثِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، حيثُ ذَكَرَ أَحْوَالَهُ، وَفَرَّقَ بَيْنَ أَصْلِ الْكَلَامِ وَتَغْيِيرِهِ بِالتَّقْدِيمِ، كَمَا أَوْضَحَ بِمَاذَا كَانَ نَظْمٌ أَشْرَفُ مِنْ نَظْمٍ، وَبِمَا عَظُمَ هَذَا التَّفَاوُتُ وَأَشْتَدَّ التَّبَايُنُ، وَتَتَبَعَ مَعَانِي التَّرَاكِيِبِ وَدَلَالَاتِ الصِّيغِ، وَتَنَبَّهَ لِأَسْرَارِهِ وَلَطَائِفِهِ الْبَلَاغِيَةِ، فَعَرَفَ بِذَلِكَ رُوحَ الْمَصْطَلَحِ وَدِلَالَاتِهِ الْمُتَعَدِّدَةَ.

وأصبح التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ عِنْدَهُ مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ بِنَاءِ الْجُمْلَةِ، وَرَكِيزَةً أَسَاسِيَةً فِي بَلَاغَتِهَا، وَتَحْقِيقِ مَقَاصِدِهَا، وَإِصَابَةِ غَرَضِ الْمُتَكَلِّمِ لِتَحْقِيقِ التَّوَاصُلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُخَاطَبِ، بَلْ يَتَجَاوَزُ ذَلِكَ عِنْدَ الْجُرْجَانِيِّ إِذْ يَرَاهُ شَكْلًا مِنْ أَشْكَالِ الْكَلَامِ وَأَسْلُوبٍ مِنْ أَسَالِيْبِهِ، "فَعَلَى ذَلِكَ وَضِعَتْ الْمَرَاتِبُ وَالْمَنَازِلُ فِي الْجُمْلِ الْمُرَكَّبَةِ، وَأَقْسَامِ الْكَلَامِ الْمَدُونَةِ، فَقِيلَ: مِنْ حَقِّ هَذَا أَنْ يَسْبِقَ ذَلِكَ، وَمِنْ حُكْمِ مَا هَاهُنَا أَنْ يَقَعُ هُنَاكَ كَمَا قِيلَ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَالْمَفْعُولِ وَالْفَاعِلِ، حَتَّى خُصِّرَ فِي جِنْسٍ مِنَ الْكَلِمِ بِعَيْنِهِ أَنْ يَقَعَ إِلَّا سَابِقًا، وَفِي آخِرِ أَنْ يُوجَدَ إِلَى مَبْنِيَا عَلَى غَيْرِهِ وَبِهِ لِأَحِقًا، كَقَوْلِنَا: إِنَّ الْإِسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ وَإِنَّ الصِّفَةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُوفِ إِلَّا أَنْ تُزَالَ عَلَى الْوَضْفِيَّةِ، إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ".⁽¹⁾

فالملاحظ من نص الجرجاني أنه ذكر أمورا غاية في الأهمية، يفهم بعضها من جزئيات الكلام وهي:

- أَنَّ الْكَلَامَ مَنَازِلُ وَمَرَاتِبُ بِتَقْدِيمِ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ.

- أَنَّ الْأَحْكَامَ تَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ مَوَاضِعِ الْأَلْفَاظِ.

- أَنَّ مِنَ الْكَلَامِ مَا لَا يَصِحُّ إِلَّا ابْتِدَاءً.

(1). الجرجاني ، أسرار البلاغة في علم البيان، تح محمد الاسكندراني، دار الكتاب العربي ، بيروت دط، دت، ص 11.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

أما بعضها الآخر فيُفهم من النصِّ بأكمله كُبنية دلالية، وذلك أنَّ التَّقدّم والتَّأخِيرَ ظاهراً لغويةً تدخلُ في بناءِ النُّصوصِ كما تدخلُ في تركيبِ الجُمْل، لاعتبارِ أن الجُمْل المركبة بناءً لجمْلٍ بسيطاً، وأقسام الكلامِ بناءً لجمْلٍ مُركبة، مما ينفِي فرضية أنَّ البلاغيين صَبوا جُلَّ اهتمامهم على الجُمْلَة وحسب.

والواضحُ أن الجرجاني يذهبُ إلى أبعدِ من ذلك إذ يجعل التَّقدّم والتَّأخِيرَ صورةً للنظم فيقول: "فأنظر الآن إلى شرفِ ما حصلَ من معنى... واعتبره فإنه ينبهك لكثيرٍ من الأمور، ويدلُّك على عظيمِ شأنِ النظم، وتعلّم به كيفَ يكون الإيجازُ وما صورته؟ وكيف يُزاد في المعنى من غيرِ أن يُزاد في اللفظ؟ إذ قد ترى أن ليس إلاً تقدّمٌ وتأخِيرٌ، وأنه قد حصلَ لك بذلك من زيادةِ المعنى"⁽¹⁾، لذلك نجدُه يُخصِّصُ له نصيباً في بحثه، فعرفَ توسعاً لم يُحظى به قبلاً حيثُ أُفرد له فصلاً، فعرفه وذكر أقسامه، وعرض مسائله.

وقد تصدرَ في كلامه مفهومَ التَّقدّم والتَّأخِير فقال: "هو بابٌ كثيرُ الفوائدِ جَمُّ المحاسن، واسعُ التصرُّف، بعيدُ الغاية، لا يزالُ يفتنُّ لك عن بدعيّة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزالُ ترى شعراً يروثُك مسمعه، ويلطفُ لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سببَ أن راقك ولطفَ عندك، أن قدّم فيه شيءٌ وحولَ اللفظ عن مكانٍ إلى مكان"⁽²⁾.

وبالتَّظَرِ إلى هذا المفهوم واستنطاقه نجدُه يحمِلُ الكثير من الدلالات، فذكره أنه بابٌ دلالة على طولِ البحثِ واتساعه فيه، وكثيرُ الفوائدِ جَمُّ المحاسن إشارة إلى ما يُفيدُ به في صياغةِ التراكيبِ ونظمِ الأشعار، أما واسعُ التصرُّفِ فذاك حُرِيّةٌ يمنحُها للكاتبِ لتعبيرِ عن أغراضه ومقاصده، ثم يُقَرُّ أن كلَّ الذي رأيناه من بدائعه ولطائفه سببه تقدّمُ كان لللفظ.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 287/ 288.

(2). المصدر نفسه، ص 106.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ليعرف أسلوب التقديم والتأخير بعد الجرجاني ثباتاً واستقراراً لفظاً ومعنى، واتسع تناوله في كتب البلاغيين، فعرض بلفظه ودلالته عند السكاكي والرازي والزمخشري والقزويني وابن الأثير وغيرهم من المتأخرين، وتناولوه مبحثاً بلاغياً من مباحث علم المعاني.

غير أن أكثرهم ركزوا على جانبه التطبيقي فبحثوا في مواضع التقديم والتأخير في القرآن الكريم وفي مأثور العرب، باستثناء ما قدمه ابن الأثير في المثل السائر في أدب الكاتب، حيث أفرد له باباً خاصاً في النوع التاسع من مقالته الثانية في الصناعة المعنوية تحت تسمية التقديم والتأخير.

يُعرفه بقوله: "وهذا بابٌ طويل عريض، يشتمل على أسرارٍ دقيقةٍ منها ما استخرجته أنا، ومنها ما وجدته في أقوال علماء البيان، وجعله ضربان:

الأول: يختص بدلالة الألفاظ على المعان، ولو أُخر أو قُدّم المؤخر لتغير المعنى.

والثاني: يختص بدرجة التقدّم في الذكر لاختصاصه بما يُوجب له ذلك ولو أُخر لما تغير المعنى.⁽¹⁾

وهكذا مهد الجرجاني الطريق للبلاغيين فكانت إضاءات رائعة لمبحث التقديم والتأخير أثمرت ثراءً

بلاغياً ما زلنا نَعْتَرِفُ مِنْ مَنَاهِلِهِ، ونَشْرِبُ مِنْ مَنَابِعِهِ الْكَثِيرِ مِنَ الْآرَاءِ وَالتَّحْلِيلَاتِ الْقِيَمَةِ الَّتِي أَصَلَّتْ لِلظَّاهِرَةِ فِي النِّصِّ الْقُرْآنِيِّ، وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَأَشْعَارِهِمْ.

(1). ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح أحمد الخوفي وبيدوي طبانة، دار النهضة، مصر، ط2، دت، ج2، ص 210.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

1. 2. أسباب التقديم وعلة:

اللغة وسيلة تواصل، وسبيل التخاطب، وأداة طيعة، يتخذها المتكلم خدمة لمقاصده وأغراضه ولنقل أفكاره وانفعالاته، وهو في كل ذلك يُقدم ويُؤخر أجزائها فيخلق بذلك قولاً جديدة، قد تكون أروع من سابقتها، وقد تكون دون ذلك، والأمر كله يتوقف على ملكاته اللغوية، وقدراته النحوية، وعلمه بأساليب اللغة وأسرارها.

غير أن لكل أسلوب تقدم يُمارسه المتكلم في مفردات كلامه إلا وله علة وسبب، ومن ثم اختلف العلماء في هذه الأسباب والعلل بين من يراه للعناية والاهتمام، ومنهم من أرجعه للتخصيص والإثبات، ومنهم من ذهب إلى أنه وسيلة لتقفية، والزينة، ورعاية الفاصلة، وضرورة شعرية.

1. 2. 1. التعليل بالعناية والاهتمام:

إن النظر في أجزاء الجملة، وتأمل الجزء الذي قدم فيها، يُبين أنه أهم أجزائها، وأن تقديمه كونه الأهم، وموضع عناية الناس وانشغالهم، فالعناية والاهتمام أصل في كل تقدم.

وقد تطرق الجرجاني للحديث عن العناية والاهتمام في سياق تصديده والرّد على من هَوَّنوا أمره واعتبروه ضرباً من التكليف، وظنوا أنه قدم للعناية، وأن ذكره أهم، ولكنه يرى أنه لا يصح الاكتفاء بالقول إنه قدم هذه الكلمة للعناية بها والاهتمام دون التفتيش عن أسباب هذه العناية، والبحث عن دواعي هذا الاهتمام، "ومن غير أن يذكر، من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟" (1).

(1). الجرجاني. دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 107.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

والجلِّي الواضح أن الجرجاني كان يقصد بالذين هونوا أمر التقديم سببويه إذ يعرض الكثير من كلامه قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: "كانهم يُقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم بيانه أَعنى، وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويعنيانهم".⁽¹⁾

ومع أن سببويه أوَّل⁽²⁾ مَنْ عَلاَّ التقديم والتأخير بالناية والاهتمام، وذكره في مواضع كثيرة من كتابه، إلا أنه لم يشرح لنا جهة النناية وسببها كقوله: "والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً، أو يكون اسماً في العناية والاهتمام مثله فما ذكرتُ لك في بابِ الفاعل والمفعول ..."⁽³⁾

وقوله في باب إن: "واعلم أنَّ التقديمَ والتأخيرَ والعنايةَ والاهتمامَ هاهنا مثله في بابِ كان"⁽⁴⁾

وبهذا يكون سببويه لفت النظر إلى هذا السر البلاغي حيث تلقَّه الكثيرون بعده فأثريت به المباحث البلاغية.

ورغم أن الجرجاني أنكر عليهم -النحويين- ضعف تحليلاتهم ونقصها، إلا أنه عاد وأثنى عليهم في بعض المواضع كما الشأن في تعليقه على قوله: «قتل الخارجي زيد» يقول: الجرجاني مُعلقاً: "فهذا جيّد بالغ، إلا أنَّ الشانَ في أنه ينبغي أن يُعرَف في كُلِّ شيءٍ قُدِّم في مَوْضع من الكلام مثل هذا المعنى، و يُفسَّر وَجْهُ العناية فيه هذا التفسير".⁽⁵⁾

وقد صاغ قبله ابن جني هذا التفاوت في الاهتمام والعناية في حديث عن المفعول به إذ جعله درجات ومراتب في التقدم حسب الاهتمام به، وسنذكر ذلك في بابه ومقامه بالتفصيل.

(1). سببويه، الكتاب، المرجع السابق، ج1، ص34، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 107 .

(2). عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب، القاهرة، ط1، 1998، ص 137 .

(3). سببويه، المرجع نفسه، ج1، ص 45 .

(4). المرجع نفسه، ص 56 .

(5). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 108 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

وذكر الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ

الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص: الآية 26] بأن العناية هي سبب التقدم⁽¹⁾

في حين توسع السكاكي في تعليقه بقوله: " والحالة المقتضية هي كون العناية بما يقدم أتم وإيراده في

الذكر أهم، والعناية التامة بتقديم ما يقدم والاهتمام بشأنه نوعان:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام في ذلك هو التقديم، ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو إلى العدول عنه.

وثانيهما: أن تكون العناية بتقديمه والاهتمام بشأنه لكونه في نفسه نصب عينيك وأن التفات الخاطر إليه في

التزايد".⁽²⁾

وقد رأى البعض أن تعليل التقديم بالعناية والاهتمام راجح" لأن أول لفظ في الجملة هو على العموم

المضغوط في الكلام، لاعتبار ما يوليه المتكلم له من عناية لمعناه فيقدمه ويبتدأ به، إذ أن اللفظ الأول حسن

تقديمه عناية به، ومسارة إلى ذكره"⁽³⁾، ويتضح ذلك جليا في حديث الجرجاني عن المحدث عنه إذ يذكر أنه

يُفيد التنبيه، ويثبت معناه، وينفي عنه الشبهة والشك.

والملاحظ أن هناك من يحدد أفعالا وألفاظا بعينها إذا وقعت في الصدارة كانت على قوّة العناية، وتلغى

إذا تأخرت، "لذلك وجب إعمالها إذا تقدمت لوجهين أحدهما أنّها إذا تقدمت وقعت في أعلى مراتبها فوجب

إعمالها، ولم يجوز إلغاؤها، والثاني إذا تقدمت دل ذلك على قوّة العناية بها".⁽⁴⁾

(1). يُنظر الزمخشري ، الكشاف، تح علي أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان،الرياض،ط1، 1998، ج4 ، ص 494 .

(2). السكاكي ، مفتاح العلوم ، المرجع السابق، ص ص 236 / 237 .

(3). ابن جنّي، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح علي النجدي ناصف وعبد الفتاح اسماعيل، دار سركين ،ط1، 1986 ج1 ، ص 362 .

(4). الأنباري، أسرار العربية ، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية،بيروت،ط1 ، 1997 ، ص، 99.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

غير أن هذا ليس الحال دائما في كل تركيب لغوي، فقد نجد آخر كلمة بالجملة أشدَّ ضغطاً من أولها إذا تأخرت كلمة منها، وهو ما يُشير إليه سيويه في باب ظن.

بقوله: "فإن ألغيت قلت: «عبد الله أظن ذاهب»، و«هذا أحوال أخوك»، وكلما أردت الإلغاء، فالتأخير أقوى وكل عربي جيد".⁽¹⁾

ولا يكتفي سيويه بعرض موضع القوة في المثال، ولكنه يُضيف شرحاً وتفسيراً ينم على وعيه بالمعان والدلالات المترتبة عن هذا التأخير، "وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك".⁽²⁾

فالواضح أن سيويه ارتحل عميقا في نفسية المتكلم ولاحظ تغيرها أثناء كلامه فحول يقينه إلى شك بتغيير مواضع وترتيب المفردات لتفي بغرضه ومقصده، وحالته النفسية.

وبهذا نجد العناية من أكثر العلل التي ذكرت في تعليقات النحاة والبلاغيين لظاهرة التقديم والتأخير حيث ارتبطت بالملكات النفسية عند المخاطب .

2.2.1. التعليل بالتخصيص:

لا يكتفي الجرجاني بتعليل التقديم بالعناية وحسب، إذ يعلله أيضا بالاختصاص حيث يذكره في باب القصر بأمثلة عديدة، تقدمت فيها ألفاظ وتأخرت بقوله: "واعلم أنك إذا عدت إلى الفاعل والمفعول فأخرتهما جميعا إلى ما بعد «إلا»، فإن الاختصاص يقع حينئذ في الذي يلي «إلا» منهما، فإذا قلت: «ما ضرب إلا عمرو زيدا»، كان الاختصاص في الفاعل، وكان المعنى أنك قلت: «إن الضارب عمرو لا غيره»، وإن قلت:

(1). سيويه، الكتاب، المرجع السابق، ج1، ص 118 .

(2). المرجع نفسه، ج 1، ص ص 112/119 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

«ما ضرب إلا زيدا عمرو»، كان الاختصاص في المفعول، وكان المعنى أنك قلت: «إن المضروب زيد لا من سواه»⁽¹⁾.

كما نجد غيره من العلماء عللوا التقديم بالاختصاص، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: الآية 5]، فالمعنى إياك نعبد نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك، ونخصك بالاستعانة منك لا نستعين أحدا سواك.⁽²⁾

أما ابن الأثير (ضياء الدين 637 هـ) فقد جعل التقديم في بعض الأمثلة من جهة التخصيص " فإن قولك: «زيداً ضربت» تخصيصاً له بالضرب دون غيره، وذلك بخلاف قولك: «ضربتُ زيداً»، لأنك قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئت، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول"⁽³⁾، ويبدو أن علة التخصيص تعتمد كلياً على المعنى الحادث بالتقديم والتأخير.

1. 2. 3. التعليل بالفضيلة السجعية:

وقد ذهب بعض العلماء إلى علة أخرى تتعلق بنظم الكلام وفواصله، ومنهم ابن الأثير الذي ذكر في أغلب أمثله التعليل النظمي، أو ما أسماه بالفضيلة السجعية حيث أنكر على الزمخشري أن يكون التقديم لعة الاختصاص وليس كذلك، فإنه لم يقدم المفعول به على الفعل للاختصاص، وإنما قدم لمكان نظم الكلام لأنه لو قال: نعبدك ونستعينك لم يكن له الحسن ما لقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: الآية 5]، ألا ترى أنه تقدم قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: الآيات 1، 2، 3، 4، 5]، فجاء بعد ذلك قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وذلك لمراعاة حسن

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 344.

(2). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 233، الزركشي، البرهان في علوم القرآن، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، مصر، ط 3، 1984، ص 236.

(3). ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق، ص 211/210.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

النظم السجعي الذي هو حرف النون، ولو قال: نعبك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة، وزال ذلك الحسن.⁽¹⁾

وعلى غراره وجد ابن الأصبع (أبو محمد زكي الدين 654هـ) في الزنة والتفقيه تعليلاً للتقديم والتأخير حيث أجاب عن "القائل: فما الداع إلى وضع الكلام على التقديم والتأخير الذي هو أحد أسباب التعقيد؟ قلت: الداع إليه توحي الإتيان بمقاطع الكلام مماثلة ما قبلها وما بعدها من الفواصل، فإن قبلها ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: الآية 41] وبعدها: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: الآية 44]، ومعظم فواصل السورة على هذه الزنة والتفقيه.⁽²⁾

والجدير بالذكر أنه على رغم من اختلاف العلماء في أسباب التقديم والتأخير إلا أن معظمهم اتفقوا على ذكرها حيث كان الاختلاف قائماً على الشواهد والأمثلة التي استدلو بها.

أما الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله 794هـ) فجعل رعاية الفاصلة السبب الثالث للتقديم وهو أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب، فيقدم لمشكلة الكلام، ولرعاية الفاصلة كقوله: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: الآية 67]، فإنه لو أحر (في نفسه) عن (موسى) فات تناسب الفواصل، لأن قبله ﴿يَخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْمَعُ﴾، وبعده ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾.⁽³⁾

(1). ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق، ص 212.

(2). ابن الأصبع، بدیع القرآن، تحفة مصر، القاهرة، تح حفي محمد شرف، دط، دت، ج 2، ص 161.

(3). الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار التراث، القاهرة، دط، دت، ج 3، ص 234.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

1. 2. 4. التعليل بالتوسعة على الشاعر:

يرى أبو عبيدة (معمر بن المشيِّ التيمي 210 هـ) أن التقديم طريق يسلكه الشاعر للتوسعة بالقافية

"فقول الشاعر الأعشى:

فَإِنْ تَعْهَدِينِي وَلِي مَلَّةٌ فَإِنْ الْحَوَادِثُ أَوْدَى بِهَا

ووجه الكلام أن يقول: «أودين بها» فلما توسع للقافية جاز على النكس كأنه قال: «فإنه أودى الحوادث بها»،

فعل أبو عبيدة أن تقدم الاسم «الحوادث» على الفعل «أودى» من باب التوسعة للقافية".⁽¹⁾

1. 3. أقسام التقديم والتأخير:

يذهب عبد القاهر إلى تقسيم التقديم والتأخير فيجعله على "وجهين:

الأول: تقديم على نية التأخير حيث يغير اللفظ موضعه، ويحافظ على حكمه، ومثاله الخبر إذا قدمته

على المبتدأ «منطلق زيد»، والمفعول إذا قدمته على الفاعل «ضرب عمراً زيداً».

أما الثاني: فهو تقديم لا على نية التأخير، ولكن بنقل الشيء من حكم إلى حكم ومن إعراب إلى

إعراب ومثاله: «المنطلقُ زيدٌ»، «زيدٌ ضربتهُ»، فالأول نقل «المنطلق» من كونه خبراً إلى كونه مبتدأً، والثاني

نقل «زيداً» من كونه مفعولاً به إلى كونه خبر مرفوعاً.⁽²⁾

ويبدو الجرجاني في تقسيمه هذا معتمداً على الغرض والمعنى من وراء تقديم لفظٍ أو تأخيرهِ لأنه أشار إلى ذلك

بكلمة النية، والتي ترمزُ إلى قصد المخاطب.

(1). أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج 1، تح محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، د ت، ص 267 / 268.

(2). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 106/107.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

والواضح أن شيخنا أخذ عن سيبويه الضرب الأول الذي ذكره في عبارات أكثر إيجازاً بقوله: "فإن قدمت الفعل وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: «ضرب زيداً عبد الله» لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً." (1)

وأما باقي العلماء وخاصة النحاة فقد قسّموا التقديم على أساسٍ نحوي يخضع للقواعد والأصول، ومنهم ابن جني الذي نجدّه يفرّد له فصلاً ثم يجعله على ضربين: "أحدها ما يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطرار، ثم يذهب في تبين ما يجوز تقديمه من المسائل النحوية، وما لا يجوز، وما يقبله القياس، وما يرفضه." (2)

ونجدّه في تقسيمه هذا تقارب كبير بينه وبين تقسيم الجرجاني، وإن كان التفسير وزاوية الرؤية لهما تختلف من حيث هذه نحوية وتلك بلاغية.

أما البعض الآخر فلم يخصص له باباً ولا فصلاً، ولم يجعل له تقسيمات، وإنما جاء ذكره في قضاياهم البلاغية أو تفسيراتهم كظاهرة لغوية تحدثوا عنها في سياق معالجاتهم .

فنجد ابن قتيبة يدرجه في سياق الحديث عن المتشابه من القرآن، ويجعل سبب تعلق الكثير منه لما فيه من المجازات، "وعدّ التقديم أحد هذه المجازات حيث ضمنها وجهين: إما مقدم يوضحه ويبينه التأخير، أو ما تضمن تأخير يوضحه ويشرحه التقديم" (3)، ويبدو ابن قتيبة في تقسيمه هذا لم يزد أن غير المواضع وحسب .

في حين ذكره **العسكري** عند تصنيفه لأنواع المعان، وبجديته عن النظم الذي جعله على ضربين:

"الأول: وهو حُسْنُ الرصف أن تُوضَعَ الألفاظ في مواضعها، وتمكن في أماكنها، ولا يستعمل فيها التقديم

والتأخير.

(1). سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، ج 1، ص 117 .

(2). ابن جني، الخصائص، المرجع السابق، ج 2، ص 382 .

(3). ينظر، ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، المرجع السابق، ص 32 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

الثاني: سوء الرصف بتقديم ما ينبغي تأخيره منها".⁽¹⁾

أما المتأخرين عن الجرجاني فقد نقلوا نفس التفسير عن الجرجاني كما فعل الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين 606هـ) في حديثه عن فائدة التقديم والتأخير بقوله: "اعلم أن الشيء إذا قدم على غيره فإما أن يكون في النية مؤخرًا، وإما أن لا يكون على نية التأخير."⁽²⁾

وعلى غراره يذهب ابن الأثير فيجعل التقديم على ضربين الأول: "ما يختص بدلالة الألفاظ على المعان، ولو أحر المقدم أو قديم المؤخر لتغير المعنى، والثاني: يختص بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك، ولو أحر لما تغير المعنى."⁽³⁾

والملاحظ أن ابن الأثير بدأ بالوجه الثاني عند عبد القاهر الذي فيه يتغير الحكم والإعراب والمعنى.

1. 4. التقديم والتأخير بين الإجابة والإساءة:

يمثل التقديم والتأخير سمة أسلوبية اعتاد عليها العرب، ثم جاءت في القرآن الكريم أسلوباً معبراً عن روعة بيانه وإعجاز نظمه، فتناوله العلماء بالبحث والدراسة، وعرضوا له الشواهد والأمثلة، فاختلفت وجهات النظر، وتعددت الآراء فيه، فمنهم من رآه سمة أسلوبية لها عظيم الأثر في روعة البيان وبلاغته، ومنهم من رآه أسلوباً يُفسد النظم ويُلبس المعنى، ومنهم من جمع بين هذا وذلك، فرآه حسن في مواضع، ومفسد في مواضع أخرى. وكان الجرجاني أبرز المهتمين بفنية التقديم والتأخير، وأكثر المدافعين عنه حيث اعتبره ظاهرة لغوية لها بالغ الأثر في صوغ التراكيب، وتكثيف الدلالة، بل عدّه أحد أعمدة النظم ووجهه، "فلا شيء يبتغيه الناظم

(1). العسكري، الصناعتين، المرجع السابق، ص 167.

(2). فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، ط 1، 2004، ص 181.

(3). ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق، ص 210.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ينظمه غير أن ينظر في وجوه كلِّ بابٍ وفروقه، ومن هذه الوجوه أن يتصرف في التقديم والتأخير، فيصيب من ذلك مكانه، ويستعمله على الصِّحَّة، وعلى ما ينبغي له⁽¹⁾.

وهكذا كان يرى الجرجاني التقديم والتأخير، ويقيم له فصلاً خاصاً، ويلحق به الكثير من المباحث كفروع تابعة له منها الخبر والاستفهام والتعريف والتنكير وحتى الفصل والوصل.

لقد عرض الجرجاني هذه الفنية في طبقٍ مُشبهيات تعددت مكوناته وعناصره، وزانها بعباراته وأقواله، حيث قدّم لنا شواهد من الشعر، ثم ألقى حكّمه عليها فقال: "فإذا رأيتها قد رافقتك وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازاً في نفسك فعُدْ فانظر في السبب، واستقص في النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدّم وأخّر..."⁽²⁾

وأضاف مؤكداً رأيه، "وإن أردت أظهر أمراً في هذا المعنى، فانظر إلى قول إبراهيم بن العباس:

فَلَوْ إِذْ نَبَا دَهْرٌ، وَأُنْكَرَ صَاحِبٌ
تَكُونُ عَنِ الْأَهْوَاذِ دَارِي بِنَجْوَةٍ
وَسُلْطَ أَعْدَاءُ، وَعَابَ نَصِيرُ
وَلَكِنْ مَقَادِيرُ جَرَتْ وَأُمُورُ

فإنك ترى ما ترى من الرّونق والطلاوة، ومن الحُسن والحلاوة، ثم تتفقد السبب في ذلك فتجده إنَّما كان

من أجل تقديمه الظرف الذي هو «إذ نَبَا» على عامله الذي هو «تَكُونُ»، وأن لم يقل:

«فلو تَكُونُ عن الأهوازِ داري بِنَجْوَةٍ إذ نَبَا دَهْرٌ».⁽³⁾

ولعلَّ التعريف الذي قدّمه الجرجاني عن التقديم والتأخير في مستهل الحديث عنه أصدَق تصریح منه على

أنه ثِقِينَةٌ قِيَمَةٌ يَجِبُ كَشْفَ أَسْرَارِهَا، وَحُسْنَ التَّصَرُّفِ بِهَا.

(1). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص ص 82/81.

(2). ينظر، المصدر نفسه، ص 85.

(3). المصدر نفسه، ص 86.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

كَمَا يُبْرزُ حُسْنُهُ وَعِظَمَ شَأْنِهِ عِنْدَ "تَصَدِيهِ لِلذَّيْنِ هَوْنُوا مِنْ أَمْرِهِ، وَجَعَلُوهُ ضَرْباً مِنَ التَّكْلِيفِ، بَلْ لِلذَّيْنِ

جَعَلُوهُ مُفِيداً فِي بَعْضِ الكَلَامِ، وَغَيْرِ مُفِيدٍ فِي بَعْضٍ".⁽¹⁾

ونراه في كثير من المواضع يختم تعليلاً بوصفه له من الحسنى والمزية والفخامة أو فيه من الفخامة والشرف والروعة

وبجده أحياناً يُقدِّم لنا المثال، وَيَتَوَسَّعُ فِي شَرْحِهِ وَيُبَيِّنُ الفُرُوقَاتِ المعنوية التي أحدثتها التقديم والتأخير

بالكلام، ثُمَّ أَوْضَحَ المعاني التي نطق بها كُلُّ تَرْكِيْبٍ، لِيُنْهِيَ شَرْحَهُ ذَاكَ بِقَوْلِهِ: "فَهَذَا جَيِّدٌ بِالْعُ."⁽²⁾

ولكننا نلتصم في كُلِّ ذَلِكَ أَجْمَلَ عِبَارَاتِ المَدْحِ وَالاسْتِحْسَانِ لِهَذِهِ الفَنِيَّةِ الأَسْلُوبِيَّةِ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ

الاستعارة وما يُحدثه التقديم والتأخير فيها من جمالية وأريحية، حيث عرض علينا "بيتنا شعرياً:

سَأَلْتُ عَلَيْهِ شِعَابُ الحَيِّ حِينَ دَعَا أَنْصَارُهُ بِوَجْهِهِ كَالدَّنَانِيرِ

فإنك ترى هذه الاستعارة، على لطفها وغرابتها، وإنما تم لها الحسنُ وانتهى إلى حيث انتهى، بما توخى في

وضع الكلام من التقديم والتأخير، وبجدها قد ملحت ولطفت بمعاونة ذلك، ومؤازرتة لها وإن شككت فأعمد

إلى الجزئين والظرف، فأزل كلاً منها عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيه، فقل: «سألت شِعَابُ الحَيِّ بِوَجْهِهِ

كالدنانير عليه حين دعا أنصاره»، ثم أنظر كيف يكون الحال، وكيف يذهب الحسنى والحلاوة؟، وكيف تُعدَّم

أُرْحِيَّتِكَ التي كانت؟ وكيف تذهب النشوة التي كنت تجدها؟.⁽³⁾

ويُلتفتُ الجرجاني للقيم الفنية الجمالية التي يتركها أسلوب التقديم في الكلام، بقوله: "وأنت ترى حالك

حال من نُقلَ عَنِ الصُّورَةِ المُبْهَجَةِ والمنظر الرائق والحسن الباهر إلى الشيء العُقل الذي لا تتخلى منه بكثير

طائل.

(1) ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز. المصدر السابق، ص 110/108 .

(2) . المصدر نفسه ، ص 108 .

(3) . المصدر نفسه، ص 99 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

كما يُنَوِّهُ أَيْضًا بِالْقِيمِ الْمُعْنَوِيَّةِ وَالْبَلَاغِيَّةِ لِلتَّقْدِيمِ، وَذَلِكَ أَنْ لَهُ فَائِدَةٌ شَرِيفَةٌ وَمَعْنَى جَلِيلَةٌ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ مَعَ

التأخير، حيثُ يَظْهَرُ عِنْدَ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ بِهِ «الشُّرَكَاءَ» مَا يُفِيدُ مَعْنِيَيْنِ":

الأول: أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْجَنَّ شُرَكَاءَ وَعَبَدُوهُمْ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى.

الثاني: أَنَّهُ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ شَرِيكٌ، لَا مِنَ الْجَنِّ وَلَا غَيْرِ الْجَنِّ.

فَإِنْ أَخَّرَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ الشَّيْءُ أَكْثَرَ مِنَ الْإِخْبَارِ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ عَبَدُوا الْجَنِّ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى". (1)

وَيُضِيفُ الْجُرْجَانِي مَزِيَّةً أُخْرَى لِلتَّقْدِيمِ فَيَجْعَلُهُ سَبَبًا فِي عِظَمِ شَأْنِ النِّظْمِ فَيَقُولُ: "فَأَنْظُرِ الْآنَ إِلَى شَرَفِ

مَا حَصَلَ مِنَ الْمَعْنَى بِأَنْ قُدِّمَ «الشُّرَكَاءَ» وَاعْتَبَرَهُ، فَإِنَّهُ يُنَبِّهُكَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ، وَيَدُلُّكَ عَلَى عِظَمِ شَأْنِ النِّظْمِ،

وَتَعَلَّمْ بِهِ كَيْفَ يَكُونُ الْإِيجَازُ بِهِ وَمَا صُورَتُهُ؟ وَكَيْفَ يُزَادُ فِي الْمَعْنَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُزَادَ فِي اللَّفْظِ، إِذْ قَدْ تَرَى أَنَّ

لَيْسَ إِلَّا تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ لَكَ بِذَلِكَ مِنْ زِيَادَةِ الْمَعْنَى، مَا إِنْ حَاوَلْتَهُ مَعَ تَرْكِهِ لَمْ يَحْصُلْ لَكَ". (2)

وَالْوَاضِحُ فِي أَحْكَامِهِ هَذِهِ أَنَّهُ كَانَ عَلَى دَرَجَةٍ عَالِيَةٍ فِي تَدْوِقِهِ لِلْمَعَانِ، وَإِحْسَانِهِ بِهَا مِمَّا يَمْتَنِعُ سِمَةً

الْبَلَاغِي الْمُتَدَوِّقُ لِلْجَمَالِ اللَّغَوِيِّ.

فَإِذَا جِئْنَا لِأَرَاءِ مَنْ سَبَقَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، نَجِدُ مِنْهُمْ مَنْ كَانَ عَلَى وِفَاقٍ وَتَوَافُقٍ مَعَ رَأْيِهِ، غَيْرَ أَنَّ هَؤُلَاءِ

اختلفوا في جِهَةِ التَّعْلِيلِ، حَيْثُ ذَهَبَ الْبَعْضُ مِنْهُمْ بِالْقَوْلِ أَنَّهُ حَيِّدٌ حَسَنٌ، وَجَعَلَ لَهُ ضَوَابِطًا وَشُرُوطًا

كَمَحَافِظَةٍ عَلَى الْإِعْرَابِ، وَتَوْضِيحِ الْمَعْنَى ...

فَنَجِدُ الْمُبْرِدَ (أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ 285 هـ) الَّذِي يَرَى أَنَّ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ حَسَنٌ إِذَا حَافِظَ

عَلَى إِعْرَابِهِ، وَاشْتَرَطَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُوَضَّحًا لِلْمَعْنَى، وَأَنْ يَكُونَ فِيهَا لَا يُشْكَلُ، "أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ:

«ظَنَنْتُ زَيْدًا أَخَاكَ»، فَإِنَّمَا يَقَعُ الشُّكُّ فِي الْأَخْوَةِ، فَإِنْ قُلْتَ: «ظَنَنْتُ أَخَاكَ زَيْدًا»، أَوْقَعْتَ الشُّكَّ فِي

(1). يُنظَرُ، الْجُرْجَانِي، دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ص 286.

(2). الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ، ص 287 / 288.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

التسمية، وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى نحو: «ضرب زيداً عمرو» ... فإن

كان المفعول الثاني مما يصلح موضعه إن قدمته فتقديمه حسنٌ نحو قولك: «ظننت في الدار زيداً».⁽¹⁾

ولكن مع أن المبرد أجاد أسلوب التقديم والتأخير إلا أنه لم يعممه على سائر أبواب علم المعاني كما فعل الجرجاني بعده، كما أنه لم يعين أو يبين الجهة التي يكون منها الحسّن، إضافةً إلى أن جميع ما طرحه من الأمثلة كان متشابهاً لم يتعدى المفعول به والجمل الخبرية، وكان بنفس الصيغ والتراكيب.

زد على ذلك أن معظم انتقاداته وشروحاته تصب في فلك قواعد النحو، وأصوله، ومثاله قوله: "فأما التقديم والتأخير نحو، «إن منطلق زيداً»، فلا تجوز لأنها حرف جامد، ولكن إن كان الذي يليها ظرفاً فكان خبراً أو غير خبر جاز، وذلك «إن في الدار زيداً»، و«إن في الدار زيداً قائم».⁽²⁾

أما البعض الآخر فقد كان جُلُّ تركيزهم على مدارس أساليب العرب في الكلام فأستحسنوه لأنه من سنن العرب وأساليبها في الكلام، ومن هؤلاء ابن قتيبة الذي ذكره كوجه من وجوه المجازات في الكلام بقوله: "وللعرب المجازات في الكلام، ومعناها طرق القول وما حذوه، ففيها... والتقديم والتأخير".⁽³⁾

في حين استند الذين رأوه - التقديم والتأخير - يُفسد النظم ويُعمي المعنى إلى ما يلحق الشعر من اضطراب وضرورة لتوظيفه، فيحيل المعنى إلى غير القصد والغرض، ويُخرج به إلى ركاكة وعث .

وذلك ما رآه قدامة ابن جعفر حيث ذكره في سياق الحديث عن نعت اثتلاف اللفظ والوزن إذ أوجب على الشاعر بحثه ليحدث له الاثتلاف يقول: "... أن تكون أوضاع الأسماء والأفعال والمؤلفة منها وهي الأقوال على ترتيب ونظام لم يضطر الوزن إلى تأخير ما يجب تقديمه، ولا إلى تقديم ما يجب تأخيره منها".⁽⁴⁾

(1). المررد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط 2، 1979، ج 3، ص ص 96/95.

(2). المرجع نفسه، ج 4، ص 109 .

(3). ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، المرجع السابق، ص 20 .

(4). قدامة ابن جعفر، نقد الشعر، تح كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط 3، 1978، ص 166 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

وبهذا يكون أسلوب التقديم والتأخير عند قُدامة من الأساليب التي يَبغِي تركها في نظم الأشعار

لاعتباره ضرورية يلجأ إليها لسلامة العروض دون الاهتمام بالمعاني المترتبة عن ذلك .

أما العسكري فَفَصَلَ الْقَوْلَ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ بِكَلَامٍ تَنَاطَرُ فِي مَبَاحِثٍ عِدَّةٍ، وَفِيهَا حَكْمٌ مُطْلَقٌ

بِفَسَادِهِ لِلنَّظْمِ وَقُبْحِهِ لِلْمَعْنَى، حَيْثُ ذَكَرَهُ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى خَطَأِ الْمَعَانِي .

بقوله: "والمعاني بعد ذلك على وجوه: منها ما هو مُستقيمٌ حَسَنٌ، نحو قولك: «قَدْ رَأَيْتُ زَيْدًا» ومنها ما هو

مُستقيمٌ قَبِيحٌ نَحْوَ قَوْلِكَ: «قَدْ زَيْدًا رَأَيْتُ»، وَإِنَّمَا قُبِحَ لِأَنَّكَ أَفْسَدْتَ النِّظَامَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ." (1)، فالملاحظ

أن الكلام الأول استقام تركيباً ومعنى، في حين أن الثاني استقام تركيباً وقُبِحَ المعنى، وذلك لأنه قُدِمَ وَأُخِرَ.

ثم نراه في موضعٍ آخر يَنْصَحُ الْكُتَابَ بِمَعْرِفَةِ صَنِيعَةِ الْكَلَامِ مُفْضِلاً لِنَسَقِ الْأَصْلِيِّ لِلْكَلَامِ، وَتَرْكِ فَنِيَةِ

التقديم والتأخير، وينبغي أن تُرتَّبَ الْأَلْفَاظُ تَرْتِيباً صَحِيحاً، فَتُقَدِّمُ مِنْهَا مَا كَانَ يُحْسِنُ تَقْدِيمَهُ، وَتُؤَخِّرُ مِنْهَا مَا

يُحْسِنُ تَأخِيرَهُ، وَلَا تُقَدِّمُ مِنْهَا مَا يَكُونُ التَّأخِيرُ بِهِ أَحْسَنَ، وَلَا تُؤَخِّرُ مِنْهَا مَا يَكُونُ التَّقْدِيمُ بِهِ أَلْيَقَ، فَمِمَّا

أُفْسِدَ تَرْتِيبُ الْأَفْظَانِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ:

يَضْحَكُ مَنَّا كُلُّ غُضُو لَهَا مِنْ بَهْجَةِ الْعَيْشِ وَحُسْنِ الْقَوَامِ

تَرْفُلُ فِي الدَّارِ لَهَا وَفَرَّة كَوْفَرَةَ الْمِلْطِ (2) الْخَلِيعِ الْغُلَامِ

كان ينبغي أن يقول: كَوْفَرَةَ الْغُلَامِ الْمِلْطِ الْخَلِيعِ، أَوْ الْغُلَامِ الْخَلِيعِ الْمِلْطِ (3)، فأما تقدّم الصفة على الموصوفِ

فرديءٌ في صنعة الكلام جدًّا، ولكنه يُؤخِّدُ عَلَى الْعَسْكَرِيِّ أَنَّهُ لَمْ يُحْسِنِ اخْتِيَارَ التَّمْثِيلِ عَلَى رَأْيِهِ، لِاعْتِبَارِ أَنَّ

تقدّم الصفة على الموصوفِ مُسْتَكْرَهٌ رَدِيءٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ النُّحُوِّ وَالبَلَاغَةِ، فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُمَثِّلَ بِالْخَاصِ لَا بِالْعَامِ.

(1). العسكري، الصناعتين، المرجع السابق، ص 76 .

(2). الملط : الخبيث أو المختلط النسب

(3). المرجع نفسه، ص 158/157 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ويُواصلُ العسكري رَفْضَهُ لِفِنْيَةِ التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ فَيَتَحَدَّثُ عَنِ حُسْنِ الرِّصْفِ وَسُوءِهِ بِقَوْلِهِ: "وَحُسْنُ الرِّصْفِ أَنْ تُوضَعَ الأَلْفَاظُ فِي مَوَاضِعِهَا، وَتُمْكَّنَ فِي أَمَاكِنِهَا، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِيهَا التَّقْدِيمُ والتَّأخِيرُ... وَسُوءُ الرِّصْفِ تَقْدِيمُ مَا يَنْبَغِي تَأخِيرُهُ، وَصَرْفُهَا عَنِ وَجْهِهَا، وَتَغْيِيرُ صِيغَتِهَا، وَمُخَالَفَةُ الاستِعْمَالِ فِي نَظْمِهَا"، ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ العَتَابِيِّ وَأَثْبَتَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "وقال العتّابي: الألفاظ أجسادٌ والمعاني أرواحٌ، وإنما تراها بعيون القلوب، فإذا قدّمت منها مؤخرًا، أو أخّرت منها مُقدّمًا أفسدت الصورة، وغيّرت المعنى، كما لو حوّل رأس إلى موضع يد، أو يدٌ إلى موضع رجل، لتحوّلت الخلقّة، وتغيّرت الحليّة، وقد أحسن في هذا التمثيل".⁽¹⁾

ليُكرّر ما يَنْبَغِي فِي صِيغَةِ الكَلَامِ مِنْ وَضْعِ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ فِي مَوْضِعِهِ لِيَخْرُجَ بِذَلِكَ مِنْ سُوءِ النِّظْمِ، مُتَعَلِّلاً بِالكَثِيرِ مِنَ الأمثلة الشعرية أكثرها للفَرَزْدَقِ، وَأَشْهَرُهَا مَا ذَكَرَهُ العُلَمَاءُ مِنْ حَدِيثِهِمْ عَنِ المُعَاظَلَةِ.

وما مثله في الناس إلا مُملِكًا أبو أمّه حيُّ أبوه يُقَارِبُهُ

والمُؤَلَّفُ لِلانْتِيَاهِ أَنْ مَا قَدَّمَهُ العَسْكَرِيُّ مِنْ أمثلة جَاءَ فِي السِّيَاقِ نَفْسَهُ -المعاطلة-⁽²⁾ إذ أن معانيها تتداخل، وَيَرْكَبُ بَعْضُهَا بَعْضًا فَتُسَبِّبُ قُبْحًا لِلْمَعْنَى.

والحقيقة أننا نتساءل لماذا لم يُعلّل بغير المعاطلة في ذمّ التقديم والتأخير، ولو أنه فعّل ذلك لاستطاع أن

يبرز سُوءَ التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ وَقَسَادَهُ.

أما الجوابُ على ذلك فَله احتمالات عدة: إمّا أنه كان يُخاطبُ أَهْلَ عَصْرِهِ بما عُرِفَ عَنْهُمْ مِنْ ثقافة نحوية، فتفادى الحديث عن المؤخرات وجوباً (الخبر، الفاعل، المفعول، الصفة...) ولكن جلت حديثه يُؤكّد على ضرورة الحفاظ على ترتيب الألفاظ، وعدم مخالفة الاستعمال في نظمها .

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 167 .

(2). المصدر نفسه، ص 168 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

وإمّا أنْ ذَكَرَ المعاطلة دُونَ غيرها إشارة إلى تقدّم ما يَنْبَغِي تأخيره، ولا وَجْهَ لتقدمه إطلاقاً عند غالبية

العلماء والبُلغاء، وهو جليّ واضح بينٌ.

ويُتَابِعُ العسكري الحديث عن سُوءِ وحُسنِ الرِّصْفِ من خلال ما أسماه - حل المنظوم ونظم المحلول -

الذي عرضه على أربعة أضرب، ومثّل لكل ضَرْبٍ منها بالكثير من الأمثلة والشواهد الشعرية، لكن الذي يَعْنِينَا

هنا الضَرْبُ الثاني: "الذي يَنْحَلُّ بتأخير لَفْظَةٍ منه وتقدّم أخرى فَيَحْسُنُ مَحْلُولَهُ وَيَسْتَقِيمُ، ومثاله قول البحري:

نَطْلُبُ الْأَكْثَرَ فِي الدُّنْيَا وَقَدْ نَبَلُّ الْحَاجَةَ فِيهَا بِالْأَقْلِ

فَإِذَا نَثَرْتَ ذَلِكَ وَلَمْ تَرِدْ فِي أَلْفَاظِهِ شَيْئاً قُلْتَ: «نَطْلُبُ فِي الدُّنْيَا الْأَكْثَرَ، وَقَدْ نَبَلُّ الْحَاجَةَ بِالْأَقْلِ».⁽¹⁾

والملاحظ في هذا الضَرْبِ أنه لأول مرّة يُوظفُ التقدّم والتأخير ويستحسنه، حيثُ تقدّم الجار

والمجرور «في الدنيا، منها» على المفعول به «الأكثر، الحاجة»، والأصل في الكلام أن يلي المفعول به الفعل

والفاعل لا الجار والمجرور، فيكون في هذا المثال يعرض علينا آلية التقدّم والتأخير فيما يجوز من تراكيب، وهو

الحيز الذي كان يَنْبَغِي أن يحكم من خلاله العسكري على تَفْنِيَةِ التقدّم والتأخير.

ويذهب في الضَرْبِ الثالث إلى ذمّ التقدّم والتأخير فيقول: فهو أن تُوضَعَ أَلْفَاظُ البَيْتِ في مواضع، ولا يحسن

وَضَعُهَا فِي غيرها، فَيَحْتَلُّ إِذَا نُتِرَ بِتأخير لفظٍ وتقدّم آخر.

ومثاله قول البحري:

يُسَرُّ بِعُمَرَانَ الدِّيَارِ مُظَلَّلٌ وَعُمَرَانُهَا مُسْتَأْنَفٌ مِنْ خَرَابِهَا

فَإِذَا نُتِرَ عَلَى الْوَجْهِ قِيلَ: «يُسَرُّ مُظَلَّلٌ بِعُمَرَانَ الدُّنْيَا، وَمِنْ خَرَابِهَا عُمَرَانُهَا مُسْتَأْنَفٌ»، فهذا نُتِرَ فَاسِدٌ.⁽²⁾

غَيْرَ أن الأمر في هذا المثال على خلاف، إذ جاء بَيْتُ البُحْرِي بِتقدّم الجار والمجرور والمضاف إليه في

صَدْرِهِ، فَتَنَرَهُ العسكري بتقدّم الفاعل على الجار والمجرور، وهو بالحقيقة لم يَزِدْ أن أَرْجَعَ التَّرْكِيبَ إِلَى أَصْلِهِ،

(1). العسكري، الصناعتين، المرجع السابق، ص 222.

(2). المرجع نفسه، ص ص 224/223.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

الفعل والفاعل على الجار والمجرور، وإنما حدث التقديم والتأخير في عجز البيت لما قدم الجار والمجرور «من خرابها» على الجملة الاسمية «عمرأها مُسْتَأْنَفٌ» فيكون العسكري بحكمه أنه نُثِرَ فأسدٌ، والتركيب على نسقهِ الأصلي، قَدْ فَنَدَ رَأْيُهُ الْأَوَّلُ: أن حُسْنَ الرَّصْفِ أن تُوضَعَ الألفاظ مواضعها.

ولعلنا بالرجوع قليلاً إلى مفهوم الضرب الثالث: والتدقيق في قوله: "أن توضع ألفاظ البيت في مواضع، ولا يحسن وضعها في غيرها، لم يقصد به موضعها الأصلي، وإنما وضع الألفاظ مواضعها كما يقتضي الترتيب المثالي الذي يحقق الغرض والقصد، ويؤدي إلى تمام المعنى وجماله.

والواضح الجلي أن مُعْظَمَ آراءِ العسكري حَمَلَتْ في طياتها الكثير من إشارات الهدم وعبارات الدم لَفَنِيَّةِ التقديم والتأخير، مع أننا لمسنا في آخر كلامه إشارة خفية في حديثه على إمكانية أن يكون للتقديم والتأخير أثراً في إثراء دلالات النظم التركيبي، لو أنه توسع في الضرب الثاني من محلول النظم بالأمثلة والشواهد، وبالشرح والتحليل.

وذهب فريق ثالث لاعتبار التقديم والتأخير سمةً أسلوبية قيّمة في مواضع ومُفسدة في مواضع أخرى، ومن هؤلاء نجد سيبويه الذي منح لظاهرة التقديم والتأخير اهتماماً بالغاً، فَضَمَّنَهَا الكثير من تراكيبه وأقواله، وأدخَلَهَا في أغلب مباحثه النحوية التي عرضها في كتابه.

فَنَجِدُهُ في تقديم المفعول به وفي الخبر وفي النكرة والنفي وفي الظرف يراه جيّد عربي كثير بقوله: "والتقديم والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير ... عربي جيّد كثير" (1).

(1). سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، ج1، ص27.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

غَيْرَ أَنْ سَبَّوْهُ لَمْ يَذْكُرْ سَبَبًا لِحُودُثِهِ، وَإِنَّمَا عَلَّلَ بِأَنَّهُ كَثِيرٌ، وَعُرِفَ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ، وَمَعَ هَذَا لَا يَرَى الْبَلَاغَةَ فِي التَّقْدِيمِ دَوْمًا، فَأَحْيَانًا يَكُونُ التَّقْدِيمُ عِنْدَهُ سَبَبًا فِي الثُّبُحِ لَا فِي الْحُسْنِ، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مُسْتَقِيمًا لَيْسَ فِيهِ نُقْصٌ مِنْ جَانِبِ النُّحُوِّ فَيَقُولُ: "وَيَحْتَمِلُونَ قُبْحَ الْكَلَامِ حَتَّى يَضَعُوهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، لِأَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ لَيْسَ فِيهِ نُقْصٌ".

فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وأصل الكلام قلَّ ما يدومُ وصالٌ⁽¹⁾، وتبدو هذه التفاتة قيمة منه للجانب المعنوي البلاغي الذي يُركِّز على المعان.

وبالاستقراء لجميع آراء هؤلاء العلماء يتضح لنا أمران:

الأول: أن الذين قالوا بحسن التقديم والتأخير، إما أنهم تدارسوا آيات الذكر الحكيم، فأقروا ما بها من الحسن والطلاوة، والبلاغة والإعجاز، وإما أنهم بحثوا في أمثلة من النثر فوجدوها من سنن العرب وأساليبها.

والأمر الثاني: أن الذين قالوا بسوء التقديم والتأخير اكتفوا بعرض أمثلة من الشعر، والقول بما فيه تعقيد، وليس كالمعاطلة والقلب، فأرجعوا ذلك لما فيها من تقديم وتأخير، وحكموا عليه بالثبوح والإساءة.

ويبقى التقديم والتأخير سمةً أسلوبية لها عظيم الأثر في روعة الأسلوب وبلاغته، ومن أهم مباحث علم المعاني الذي يبحث في بناء الجمل، وصياغة العبارات، ويتأمل التراكيب لكي يُبرز ما يكمن وراءها من أسرار، ومزايا بلاغية.

(1). - سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، ج 1، ص 31.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

وذلك ما يؤكده موقفُ الجرجاني من الذين هَوَّنُوا أَمْرَ التقدّم، حيث رَفَضَ تَقْسِيمَهُمْ لَهُ إِلَى مُفِيدٍ وَغَيْرِ مُفِيدٍ، لاعتباره أَنَّهُ مُفِيدٌ وَمُهُمٌّ مَتَى وَجَبَ أَنْ يَكُونَ بِالكلامِ فيقول: "وأعلم أن من الخطأ أن يُقسَمَ الأمرُ في تقدّمِ الشّيءِ وتأخيره قِسْمَيْنِ، فيجعل مُفيدًا في بعضِ الكلامِ، وَغَيْرِ مُفيدٍ في بعضِ، وأنه متى ثَبَتَ في تقدّمِ المفعولِ مثلاً على الفعلِ في كثيرٍ من الكلامِ أنه أَخْتَصَّ بِفائدةٍ لا تكونُ تلكَ مع التأخيرِ، فقد وَجَبَ أَنْ تُكونَ قَضِيَّةً في كُلِّ شيءٍ وَكُلِّ حالٍ".⁽¹⁾

وهذا يعني أن للتقدّمِ قِيَمَةً وأهميةً هي على الإطلاقِ والديمومةُ والاستمرارُ، وهو علامةٌ من علاماتِ سُمُو التفكيرِ عند العربِ، وسمَةً بارِزَةً في كلامهم، تَشْهَدُ لَهُمُ بِالْبِلاغةِ والفصاحةِ، وَفُدرتَهُمُ على التَّصَرُّفِ في القولِ، وامْتِلاكِهِمُ نَاصِيَةَ الكلامِ، وَتَمَكُّنِهِمُ بِأَساليبهِ ومعانيه.

كَمَا أَنَّ لِكُلِّ تقدّمٍ وتأخيرٍ في الكلامِ حِكْمَةً بِالْعَمَّةِ، وَفُدرَةً فَائِئِمَّةً، لَيْسَ فِيهِ ما يُفْسِدُ المعنى، وإنما فيه الواضِحُ الجَلِيُّ البَلِيغُ، وليس هُنَاكَ ما يَقُومُ مَقَامَهُ، فَكَأَنَّ المعنى يَفْتَضِي ما تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ اقتضاءً طَبِيعِيًّا بما يُؤَثِّرُ في المِتلَقِي تأثيرًا واضحًا، "وأعلم أَنَّهُ إذا كان بَيْنًا في الشّيءِ أَنَّهُ لا يَحْتَمِلُ إِلَّا الوَجْهَ الذي حَقَّهُ، وَأَنَّهُ هو الصَّوابُ إلى فكرٍ ورويةٍ، وإنما تكونُ المِزيةُ ويَجِبُ الفضلُ إذا احتَمَلَ في ظاهرِ الحالِ غيرَ الوَجْهِ الذي جاءَ عليه وجهاً آخَرَ، ثم رأيتُ النفسَ تنبُو عن ذلكِ الوَجْهِ الآخَرَ، ورأيتُ الذي جاءَ عليه حسنًا وقبولًا، تعدمها إذا أنت تركته إلى الثاني."⁽²⁾

إضافةً إلى أَنَّهُ يَمْنَحُ للشاعرِ والكاتبِ مَجَالًا رَحْبًا وواسعًا للإبداعِ، والتَّفَرُّدِ في فَنِّ القولِ والشعرِ بما يُضْفِيهِ التقدّمِ والتأخيرِ من تَرَكيبٍ تَبْجِرُ بِنَفْسِيَّةِ المِخاطَبِ والمِتلَقِي إلى عَواِلِمِ سِحْرِيَّةٍ من الصُّورِ الكلاميةِ.

(1) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 110 .

(2)، المصدر نفسه، ص 112 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

2. بلاغة أسلوب التقديم والتأخير:

يُعتَبَرُ أسلوبُ التقديم والتأخير من أكثر الأساليب البلاغية التي نالت اهتمام علماء المعاني ذلك الاهتمام الذي تجلّى في رصدهم لصور التقديم والتأخير المتعددة، وما تؤدّيه كل صورة من قيمة دلالية أو تأثيريه مُضافة إلى المعنى الأساسي للعبارة.

ولذلك يُمثّل ركيزة أساسية في بلاغة الكلام، وتحقيق مقاصده، وإصابة غرض المتكلم لتحقيق التواصل بينه وبين المخاطب لا سيما أنه يقوم على إعادة ترتيب مكونات الجملة، فيقدم ما حقه التأخير، ويُؤخر ما حقه التقديم، ولا يتم ذلك إلا لتحقيق مقاصد معنوية وأغراض بلاغية.

1.2. التقديم والتأخير في الأسلوب الخبري :

لأسلوب الخبري صيغٌ مختلفةٌ ووجوهٌ متعددة، نُظمت أجزاءه بأشكالٍ مختلفة من واقع اللفظ الواحد فيها، فتغيّرت المعان بتغيّر تلك المواقع أحياناً، وتغير حالات المعاني في النفس أحياناً أخرى، ومن هذه الوجوه ما يأتي لإثبات التقرير والتأكيد، ومنها ما يُؤتى به لنفي والتفنيد ما أثبت وقيل.

وللكلام المثبت صور وأشكال منها ما يُجَبَّرُ به ويُجَبَّرُ عَنْهُ، وهو الاسم نحو: «زيد قائم»، حيث تفيد معنى الثبوت أو الدوام والاستمرار، ومنها ما يُجَبَّرُ به ولا يُجَبَّرُ عَنْهُ، وهو الفعل نحو: «قام زيد»، حيث يُفيد الحدوث والتجدد.⁽¹⁾

وقد أجمع البلاغيون على اختلاف الدلالات بين المركب الاسمي والفعلية، فلكل منهما دلالاته ومعانيه الخاصة، تتضمن في الأول إخباراً أو إثباتاً وتأكيداً، ويتضمن في الثاني إسناداً لحدث أو زمان ومكان.

(1). الأنباري، أسرار العربية، المرجع السابق، ص 24، المرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 174.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

والملاحظ أن البلاغيين تناولوا التقديم والتأخير بالأسلوب الخبري بالمركب الاسمي بمسألة التعريف والتنكير عندما عرّضوا فروق الخبر، حيث ذهبوا إلى التفريق بين المعنى المعروف مقدماً، ومعناه مؤخرًا رغم أن الغرض في الحالتين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد إلا أن بين الكلامين: «زيد المنطلق» «المنطلق زيد»، فصل ظاهر.

وذلك أن قولك: «زيد المنطلق» قلته لمن يطلب أن يعرف حكماً لزيد، أما باعتبار تعريف العهد أن كان المنطلق عنده معهوداً، وأما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها، وإذا قلت: «المنطلق زيد»، قلته للمتخصص في ذهنه".⁽¹⁾

فالموضح أن المعنى في التركيب الأصلي، تأخير الخبر المعروف، يقيناً لا يلابسُهُ شكُّ بأن الانطلاق من «زيد»، في حين أن تقديم الخبر المعروف به إعلام بأن الذي انطلق هو زيد.

ولم يختلف الأمر كثيراً عند الجرجاني، إذ لقي الأسلوب الخبري الكثير من الاهتمام عنده، وذلك بتحديد أثر عمليات التقديم والتأخير على المحتوى الدلالي لمختلف صيغهِ وتراكيبهِ، حيث يعرضه بعد أن يفرغ من الحديث عن الاستفهام والنفي، ويشير إلى أن "ما عرضه فيهما من تقديم وتأخير هو نفسه قائم في الخبر المثبت".⁽²⁾

وقد استند عبد القاهر في دراسته للتقديم والتأخير على هذه الوجوه، باعتبارها بُنى لغوية تؤدي دلالة داخل النص، ومن ثم يحتاج المتكلم للتواصل وإيصال مقاصده إلى التقديم والتأخير في ألفاظها، أوجب ذلك "أن لا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا: «خرج زيد» أو اسم واسم كقولنا: «زيد المنطلق»".⁽³⁾

(1) . السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 213 .

(2) . يُنظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 128 .

(3) . المصدر نفسه، ص 528 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

تُـمَّ يُـقِيـمُهـ -التقديم والتأخير- على عُـنـصـرِيـن "أحدهما ثابتٌ يتمثلُ في وجودِ أطرافِ الإسنادِ وما يتصلُ بها، والآخِرُ مُتـغـيـرٌ، وهو تحريك هذه الأطراف من أماكنها الأصلية إلى أماكن جديدة، تُـمَّ يَتَوَلَّدُ على هَـذَينِ العُنـصـرِيـنِ المعنَى والدلالة، وَيَبْقَى المعنَى ثابتاً مع التقديم أو التأخير، أما الدلالة فَتَتَأَثَّرُ بالكيان الجديد للجملة بعد تقديم ما حقه التأخير فيها".⁽¹⁾

وذلك ما أصَلَ له النحويون لاعتبار الجملة محورَ بُحُوثهم ودراساتهم فهي "لَفْظٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ مُفِيدٌ لِمَعْنَاهُ"⁽²⁾ تتألف من رَكْنِيْنِ وهما مالا يُعْنِي واحد منها عن الآخر، ولا يَجِدُ المتكلمُ مِنْهُ بُدْأً، "وهما المسندُ والمسندُ إليه، أو المخبر والمخبر عنه".⁽³⁾ حيث تخضع لقواعد وأصول في ترتيب مفرداتها، والتغير في رتبة أحد ركنيها هو التقديم والتأخير.

ورغم هذا التوافق والتقارب إلا أن الاختلاف كان من زاوية المعالجة لهذه الجمل "بما أسموه حالات الوجوب، وحالات الجواز، فالأولى أطلقوا عليها الرتب المحفوظة، فإن تقدم ما الأصل فيه أن يتأخر وتأخر ما الأصل فيه أن يتقدم كان ذلك الرتب الغير محفوظة، وكان نتاجه الدلالة المعنوية".⁽⁴⁾

وقد أثار البلاغيون فكرة جواز تقديم الخبر على المبتدأ بالمركب المعرف بطرفيه، وذلك أن المنطلق دال على معنى نسبي، فهو في نفسه متعين للخبرية، وإن زِيداً دال على الذات، فهو متعين للمبتدئية، في حين لم يجوز علماء النحو تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين معاً.⁽⁵⁾

(1). مختار عطية ، التقديم والتأخير بين البلاغة والأسلوبية، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2005، ص 57 .

(2). ابن جني، الخصائص ، المرجع السابق، ج1 ، ص18.

(3). المرجع نفسه، ج2، ص126 . .

(4). حسن طبل، علم المعاني . تأصيل وتقييم . مكتبة الإيمان، مصر، ط1، 1999، صص 60/ 62.

(5). السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع السابق ، ص 213 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

وفي ذلك فصل الجرجاني الحديث بقوله: "...ثم جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبراً فقد وَجِبَ وَجوباً أن تكون مُثَبَّتاً بالثاني معنىً للأول: فإذا قُلْتَ: «زَيْدٌ أَخُوكَ» كُنْتَ قَدْ أَثَبْتَ بِأَخُوكَ معنىً لزيد، وإذا قَدَّمْتَ وَأَخَّرْتَ فقلت: «أخوك زيدٌ» وجب أن تكون مُثَبَّتاً بزيدٍ معنىً لأخوك، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأً وإذ ذاك خبراً، تَغْييراً للاسم عليه من غير معنى، ولأدنى إلى أن يكون لقولهم «المبتدأ والخبر» فائدة غير أن يتقدَّم اسم في اللفظ على اسم، من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه، وذلك ممَّا لا يُشَكُّ في سُقُوطِهِ»⁽¹⁾.

فالواضح أن المعنى في التركيب الأصلي، تأخير الخبر المعرف، يقيناً لا يُلابِئُهُ شَكُّ بأن الانطلاق من «زيد»، في حين أن تقديم الخبر المعرف به إغلام بأن الذي انطلق هو زيد.

والمعنى في هذا المثال أنك تُخَبِّرُ في الأول السامع وتُعلِّمه أن الشخص الذي يَعْرِفُهُ وَيَعْرِفُ اسمه وَيَجْهَلُ أَخُوتهُ له، بأنه أخوه، وأما معنى الثاني أنك تُخَبِّرُ السامع الذي يَعْلَمُ أن له أحماً، وَيَجْهَلُ اسمه بأنه زيد⁽²⁾، ويكون المستمع في الأول يَجْهَلُ الصِّفَةَ وهي الأَخُوَّةُ، وفي الثاني يَجْهَلُ الدَّاتَ وهي زيدٌ.

(1). الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 190/189

(2). القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، المرجع السابق، ص 85 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

كما أولى البلاغيون اهتماماً بالجانب المعنوي للتركيب الخبري الاسمي عند دخول عليه كان وأحواتها، وإن وأحواتها، وأقاموا آراءهم على أقوال النحاة⁽¹⁾ حيث ذكروا مختلف أحواله، وقدموا الكثير من الشواهد والأمثلة مبيّنين اختلاف المعاني وتغيّر الدلالات بالتقديم والتأخير في تراكيبها وصيغها.

فمن هؤلاء من وجدناه يُطلقُ عليها -أفعال العبارة- ويُجيزُ فيها تقديم الخبر للشبه بين الخبر والمفعول يقول: "يجوز تقديم أخبارهم على أسمائها لأن أخبارها مُشَبَّهة بالمفعول، وأسمائها مُشَبَّهة بالفاعل، والمفعول يجوزُ تقديمه على الفاعل".⁽²⁾

كما أجازَ أن تُقدم أخبارها على أنفُسها بشرط أن لا تسبقَ ب (ما) يقول: "يجوزُ تقديم أخبارها على أنفُسها ما لم يكن في أوله ما نحو: « قائماً كان زيدٌ»، وإتّما ذلك لأنه لما كان شبيهاً بالمفعول والفاعل فيه مُتصرفاً جازَ تقديمه عليه"، لكن الملاحظ أن لفظُ «قائماً» بقيَ على حاله في الحكم فهو خبرٌ منصوب مُقدمٌ، ومع ذلك لا يُجيزُ تقديم أسمائها على أنفسها، وعلة ذلك أنها مُشَبَّهة بالفاعل والفاعل لا يجوزُ تقديمه على الفعل.⁽³⁾

ووقف البلاغيون عند التراكيب التي تدخل عليها «مثل وغير» للاستنباط الأغراض البلاغية الواقعة

خلفها، مع أنّ التقديم فيها واجبٌ، ولا خيار أمام المتكلم سواها، مما يُرى تقديمه كاللازم لفظ: «مثل»، إذا

(1). فنجد سيويه يرى أن الجملة التي دخلتها كان وأحواتها أصلها مبتدأ وخبر وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. وهذا يعني أن جملة كان عبد الله منطلقاً هي بمنزلة الابتداء ... لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده، ولذلك جرت أحوال التقديم والتأخير على الجملة المؤلفة من كان واسمها وخبرها كما جرت على الجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر فهنا يجيز «كان قائماً زيد» قياساً على «قائم زيد» حيث قدم الخبر، ذلك أن كان تشغل بالمعرفة على أنه اسمها، ولكنه لا يجيز التقديم والتأخير في جميع الحالات لأن الحكم هو المعنى، واشتغال كان وأحواتها بالمعرفة، فقولك: «كان حلّيم زيد» «فغير جائز لأن «زيداً» لم يعد اسم كان، أي أن «كان» لم تشغل بالمعرفة فخالفت بذلك أصلاً من أصول بالحكم، أما «كان حلّيم زيداً» فغير جائز لأن «زيداً» لم يعد اسم كان، أي أن «كان» لم تشغل بالمعرفة فخالفت بذلك أصلاً من أصول التركيب، فتقدم الخبر هنا لفظاً وليس معنى يجوز لأنه لا يؤدي إلى لبس في المعنى، ويقدم سيويه الكثير من الأمثلة يستشهد بها على حكمه ورأيه. ولا يختلف أمر المركب الخبري الاسمي مع كان عنه إذا سبقناه بأن لأنها تنزل بمنزلة الابتداء أيضاً في مثل: «ليت زيدا منطلق» لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، ورغم أن البعض اعتبر إن وأحواتها بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال، فلا يجوز للجملة المبتدئة بأن تتعد جملة فعلية، ولكنه يجوز تقديم الخبر على الاسم. سيويه، الكتاب، ج1 (ص 142/2/47/25/24/2).

(2). الأنباري. أسرار العربية، المرجع السابق، ص 88.

(3). يُنظر، المرجع نفسه، ص 88.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

استعمل كنايةً من غير تعريض كما في قولنا: « مثلك لا يبخل »، وكذلك حكم «غير» إذا سلك به هذا المسلك فقليل: وغيري لا يجود»، فهما يقدمان أبداً على الفعل إذا نُحِيَ بهما نحو ما ذكرناه، ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يقدما، والسر في ذلك أن تقديمهما يفيد تَفْوِيَّةَ الحكم.⁽¹⁾ "وتأكيده وذلك أنسب للكناية التي يقصد بها المبالغة في إثبات الحكم"⁽²⁾

فالواضح أننا أمام تراكيب اسمية خبرية لا موضع فيها للتقديم والتأخير، وذلك لو أنها تحتلُّ التأخير لكان لها معنى، وذلك ما يَنكُرُه الجرجاني ويرفضُه فيقول: "أفلاً ترى أنك لو قلت: « بنى الخُزَنَ على صوبه مثلك»، «ورعى الحقَّ والحرمة مثلك»، رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته، ومُغَيَّراً عن صورته ورأيت اللَّفْظَ قد نبا عن معناه، ورأيت الطَّبَعُ يأبى أن يرضاه."⁽³⁾

ورغم أن الجرجاني يجعل هذه الأمثلة في باب التقديم والأخير، غيَّرَ أنها بابِ الخبر الصَّقُ وأنسب.

ويبدو أن ابن الأثير قد نوه بذلك وفصل الحديث عنه عند حديثه عن أنواع التقديم حيث أشار في القسم الثاني من الضرب الأول إلى ما يكون فيه التأخير أبلغ، والمعنى هنا أنه حافظ على نسقه الأصلي وبالتالي لا موضع فيه للتقديم والتأخير لأن التقديم والتأخير هو إحداث تغير في رتب المفردة وتغير موضعها الأصلي، وقول البلاغيين "أن لفظي مثل وغير الواجب فيه أن تتقدم عن الفعل فقد حددت رتبها ومن ثم لا مجال للحديث عنها إلا فيما يكون التقديم وجوباً"⁽⁴⁾.

وبهذا اتسمت مباحث المتأخرين من البلاغيين بالتقارب الكبير، ودُكِّرَ نفس الشواهد والأمثلة.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 140، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 63، 62، التفنازي، المطول، المرجع السابق، ص 119.

(2). محمد السيد شيخون أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، دار الهداية، مصر دط، ص 62.

(3). الجرجاني، المصدر نفسه، ص 140.

(4). ينظر، ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق، ج 2، ص 210.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

وكما تناولوا الجملة الاسمية فقد تناولوا الجملة الفعلية، حيث أفرّدوا لها فصلاً فتكلموا عن تقديم

الفاعل، وتقديم المفعول، وذكروا أن ذلك كثير في كلام العرب، وقد جاء به الاستعمال جيئاً واسعاً.

وقد أولى علماء البلاغة اهتماماً بالغاً بالتقديم الخبر المثبت والمنفي بالمركب الفعلي، فكان الحديث

عن تقديم المسند إليه على الفعل، ولم يكن بكلام نفي، نحو: «أنا فعلت كذا»، و«زيد فعل كذا»، وتقديم

الاسم في هذه الصورة يكون للاهتمام بالفاعل المقدم، وبيان أن القصد إليه، وذلك الاهتمام سببه أمران: (1)

1. أحدهما: جلي لا يُشكّل، وهو أن يُخصر معنى الفعل لفاعل دون غيره فيكون منفرداً به لا يخالطه شكٌ

أو اشتباهة مثل: «أنا كتبت في معنى فلان»، أي شأنه، «وأنا شَفَعْتُ في حاجته»، أي أمره.

2. والثاني يحتاج إلى إفادة تقوية الحكم، وهو أن تصفَ الفاعلَ بأمر، ولكن دون أن تحصره عليه، وغرضه

أن تُخبر السامع أنه قد فعل، وتُزيل أي شك، ومثاله: «هو يحبُّ الشاء»، «هو يُعطي الجزيل».

وقد اتفق الكثيرون من أن إفادة التقديم التقوية في "مثل: «زيدٌ قام» أن القيام قد أسند إلى زيد مرتين:

إحدهما: إسناده إلى الضمير المستتر في «قام»، والثانية: إسناد جملة «قام» إلى «زيدٌ» وهو مرجع الضمير،

فهو هو بعينه، وكذلك للمركب الفعلي: «أنا قمْتُ» فقد أسند الفعل إلى «الشاء» وأسندت الجملة إلى «أنا»

وهو عين الشاء فكان هذا التكرار للإسناد منشأ التوكيد، ودفع الشك. (2)

(1). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص ص 128، 129، ينظر، محمود السيد شيخون، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، المرجع السابق، ص 39.

(2) بالسكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 119، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 35، التفتازاني، المطول، المرجع السابق، ص 182، ينظر، محمود السيد شيخون، المرجع نفسه، ص 42.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

والجدير بالذكر أن علماء البلاغة بحديثهم عن تقديم الفاعل عن الفعل قد أوضحوا فائدته بما يلي:

1. يفيد التأكيد وزيادة التقرير .

2. يفيد التخصيص والقصر.

3. يفيد تنبيه السامع أن القصد للفاعل قبل بدأ الحديث عنه.

وقد كانت الملاحظة الأخيرة - التنبيه - الأكثر ذكراً ورواجاً في كتب النحاة والبلاغيين حيث نجد المعنى نفسه عند سيبويه، ولكنه يذكره خلال حديثه عن تقديم المفعول لاعتبار أنه وغيره لم يجيزوا أن يتقدم الفاعل على الفعل.

والملاحظ أن عبد القاهر نفسه يستشهد برأي سيبويه ويتقلده وهو يُعلل تقديم الفاعل، فيقول: "وهذا الذي قد ذكرت من أن تقدم المحدث عنه يُفيد التنبيه له، قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدم فرُفع بالابتداء، وبني الفعل الناصب كان له عليه وعُدَى إلى ضميره فشغل به، كقولنا في «ضربت عبد الله»: «عبدُ الله ضربته»، فقال: وإنما قلت: «عبدُ الله» فنبهته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء»⁽¹⁾.

وهذا المثال نفسه عرضة الجرجاني في سياق تعليقه للتقديم لا على نية التأخير.⁽²⁾

ويواصل عبد القاهر سرد الأمثلة، فيوضح لنا الجهة التي بها يكون التأكيد والإثبات، "ومن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل أكد لإثبات ذلك الفعل له، وذلك أن لا يُؤتى بالاسم مُعرى من العوامل إلاً لحديث نُوي إسنادُهُ إليه، وإذا كان كذلك: فإذا قلت: «عبد الله» فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإن جئت بالحديث فقلت: «قام» ... فقد علم ما جئت به وقد وطأت له وقدّمت

(1). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 131 .

(2). المصدر نفسه، ص 107 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

الإعلام فيه، فدخل إلى القلب دخول المأنوس به، وقبله فُبول المُهَيَّأ له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشدُّ لثبوتها، وأنقى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق⁽¹⁾.

إذا فالمخاطب عندما يُنقل إليه خبرٌ بتقديم المحدث عنه يكون مُتقبلاً له، ومُطمئناً إليه مُتأكداً منه، بعيداً عن الشك والشبهة فيه، وهو القصد الذي يرمي إليه المتكلم من خبره حين يُقدم المحدث عنه «الفاعل». ويستفيضُ عبد القاهر معللاً وشارحاً لفكرة التنبيه للمحدث عنه فيرى بها من الفخامة والشرف ما لا يكون دُوهاً، "فليس إعلامك الشيء بُعْتَةً عُفْلاً مثلاً إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له، لأن ذلك يجري بحري تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام، ومن هنا قالوا: إن الشيء إذا أُضْمِرَ ثم فُسِّرَ كان ذلك أفحَمَ له من أن يذكر من غير تَقْدِمة إضمار⁽²⁾.

كما نجدهُ يَدُكِّرُ المحدث عنه بعد واو الحال، حيث ذهب إلى أن في ذلك معنى أبلغ، ومثال ذلك "إذا استبطأت إنسانا فقلت: «أتانا والشمس قد طلعت» كان أبلغ في استبطائك له من أن تقول: «أتانا وقد طلعت الشمس»⁽³⁾.

والأمر نفسه إذا كان الفعل فيما بعد هذه الواو التي يراد بها الحال مضارعاً لم يصلح إلا مبنياً على اسم "كقولك:

تمزَّزْتُهَا وَالدَّيْكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوُّوْا

فإن أخرت فقلت: تَمَزَّزْتُهَا وَيَدْعُو الدَّيْكَ صَبَاحَهُ"⁽⁴⁾.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 132 .

(2). المصدر نفسه، ص 132 .

(3). المصدر نفسه، ص 136 .

(4). المصدر نفسه، ص 137 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ومما سبق يبدو لنا عبد القاهر لصيق بالتحليل البلاغي متمسكاً به، فشروحاته معظمها تتعلّق بالمعنى ولطائفه، وبحال المتكلم وطبيعة المخاطب، فلم يتعرض للإعراب ولم يوضح حركاته. كما افتقرت شروحاته للتراكيب الأصلية، فيقدم لنا مثلاً ويُنوّه بتقديم الفاعل به دون ذكرٍ لقسيمه الأصلي.

أما تقديم المفعول به فقد عرّف خطأً أوفر ونصيلاً أكبر في بحوث العلماء، "حتى أصبح الأمر من كثرة تقدمه في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مُستنكر، كان الموضع له حتى أنه إذا أُخّر فموضعه التقديم".⁽¹⁾ وذهب بعضهم للقول أنه لما شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه صار قسم قائم برأسه⁽²⁾ فإذا جئنا للجرجاني نجده قليل، إذ ذكره عند شرحه للتقديم لا على نية التأخير، وقد سبقت الإشارة إليه، كما ذكره عند عرضه للحالات التي يملك المتكلم فيها أن يختار بين أن يُقدم أو أن يُؤخر، بمعنى أن يُحافظ على النسق الأصلي للجملة، أو أن يخالفه ومرجعاً في ذلك معرفته لتطلعات المخاطبين، واهتماماتهم وطرق تفكيرهم.

فقدم بداية ترتيباً مخالفاً لنسق وبين ما فيه من غرض بلاغي لا يصلُ بشكلٍ دقيقٍ إذا حافظ على بُنيته، وذلك من خلال تقديمه لحال المخاطبين "الناس" الذين يعلمون حال «الخارجي» يخرج فيعيثُ ويُفسدُ، ويكثر به الأذى، أنهم يُريدون قتله، ولا يباليون مَنْ كان القتلُ منه، ولا يعينهم منه شيء، فإذا قُتل، وأرادَ مُريدُ

(1). يُنظر. ابن جني، الخصائص، المرجع السابق، ص 297 .

(2). ويقول أبو عبيدة أن تقدم المفعول مما تفعل العرب واستشهد بقول النابغة:

كأنك من جمال بني أقيس يُقعقع خلف رجله بشنّ

معناه: كأنك جمل، العرب تقدم المفعول قبل الفاعل، وذكر ذلك في مواضع أخر في تفسير الآية الثالثة من سورة الأنبياء.

قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ وبجازه مجاز ما يبدأ بالمفعول قبل الفاعل

لأن النجوى المفعولة جاءت قبل الذين أسروها العرب قد تفعل ذلك. مجاز القرآن، المرجع السابق، ج2، ص 34 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

الإخبار بذلك فإنه يُقدّم ذِكْرَ «الخارجي» فيقول: «قَتَلَ الخارجي زيداً»، ولا يقول: «قَتَلَ زيدَ الخارجي» لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعملوا أن القاتل له «زيد» جدوى وفائدة فيعينهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم، ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه حتى يكون وقوع القتل بـ «الخارجي» المفسد، وأنهم قد كُفُوا شَرَّهُ، وتخلَّصوا منه.⁽¹⁾

ثم وقفَ أمام تركيب حافظاً على ترتيبه الأصلي، وأبرزَ ما فيه من دِقَةِ المعنى، ومن نُدرَةٍ من حيثُ الذي وقع منه «زيد» وليس بالذي وقع به «رجلاً»، فإن كان رجلاً ليس له بأسٌ ولا يُقدَّرُ فيه أنه يُقتلُ، فقتلَ «رجلاً»، وأرادَ المُخْبِرُ أن يُخْبِرَ بذلك، فإنه يُقدِّم ذِكْرَ القاتل فيقول: «قَتَلَ زيدُ رجلاً»، ذاك لأن الذي يَعْنِيه وَيَعْنِي الناسَ من شأن هذا القتل، طَرَفَتُهُ وَمَوْضِعُ النُّدرَةِ فيه، وبُعْدُهُ كان من الظنِّ، ومعلومٌ أنه لم يكن نادراً وبعيداً من حيثُ كان واقعاً بالذي وقع به، ولكن من حيثُ كان واقعاً من الذي وقع منه⁽²⁾، وهو «زيد» . ولكن مع ما تَصَمَّنَتْهُ هذه الصياغة . قَتَلَ زيدُ رجلاً . من خبرٍ نادرٍ له دلالاته ومعانيه العميقة، إلا أنها لا تَتَضَمَّنُ أي تقدّم في عناصرها، وبالتالي يَخْرُجُ هذا المثال من دائرة التقديم والتأخير .

وتجدُرُ الإشارة إلى بعض النحاة كان لهم الفَضْلُ في كشفِ أسرار ولطائف تقديم المفعول به بالكلام، ومن لأروع ما جاء لمعالجة مباحث التقديم والتأخير ما ذكره ابن جني، وما جاء به شرحاً وتحليلاً، حيث نقلَ النحو إلى البلاغة، فَعَرَضَ المفاهيمَ والتقسيمات، ثم قَدَّمَ التفاسيرَ والشروحات، واستندَلَّ على كل ذلك بالشواهدِ والأمثلة، فكان بمثابة دراسة شاملة، بما سجّله في بيانِ عناية العرب بالمفعول تسجيلاً تاماً، حتى رأى بعضُ الباحثين أن قوله قول الفصل الذي لم يَثْرِكْ فيه للاحقين شيئاً.⁽³⁾

(1) . ينظر ، الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 108 .

(2) . المصدر نفسه ، ن ص .

(3) . عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، المرجع السابق ، ص 315 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

وذلك لأنه جعلَ تقدمَ المفعول به على درجاتٍ ومراتبٍ بحسبِ العناية والاهتمام، فكُلما قَوِيَتِ العناية به تَقَدَّمَتْ رُتْبَتُهُ وَزَادَ أَثَرُهُ عَلَى الْمَعْنَى، وَاتَّخَذَ تَقَدِّمَ الْمَفْعُولِ بِهِ صُورًا تَخْتَلِفُ دَرَجَاتُهَا، فَإِنْ اِهْتَمَّوْا بِهِ قَدَمُوهُ عَلَى الْفَاعِلِ فَقَالُوا: «ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ» فَإِنْ زَادَ اِهْتِمَامَهُمْ بِهِ قَدَمُوهُ عَلَى الْفِعْلِ النَّاصِبَةِ فَقَالُوا: «عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ». وَأَمَّا إِذَا زَادَ الْاِهْتِمَامُ بِهِ أَكْثَرَ حَتَّى ظَهَرَ وَبَانَ قَدَمُوهُ عَلَى فِعْلِ مَرْفُوعٍ وَحَوْلُوهُ مِنْ فَضْلَةٍ إِلَى عُمْدَةٍ فَقَالُوا: «عَمْرُو ضَرَبَهُ زَيْدٌ».

فإن هم أرادوا أن يُخْصُوهُ بِالذِّكْرِ وَيَجْعَلُوهُ مَحْوَرِ الْاِهْتِمَامِ وَالْعِنَايَةِ، صَاغُوا الْفِعْلَ لَهُ، وَتَوَهَّوْا عَلَى أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِهِ، وَأَلْغَوْا ذِكْرَ الْفَاعِلِ مُظْهِرًا وَمُضْمَرًا فَقَالُوا: «ضَرَبَ عَمْرُو»، وَهَذِهِ أَشَدُّ دَرَجَاتِ اِهْتِمَامِهِمْ بِالْمَفْعُولِ بِهِ حَيْثُ حَذَفُوا الْفَاعِلَ، وَأَقَامُوهُ مَكَانَهُ.⁽¹⁾

فالملاحظ أن هذه الشروحات والتعليقات تعكس حساً لغوياً وبلاغياً رقيقاً، استطاع ابن جني أن يُحَسِّنَ اسْتِمَارَهُ وَتَوْظِيْفَهُ فِي مَعَالِجَتِهِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ، وَتَصْنِيفِهِ بِمَرَاتِبٍ تَتَفَاوَتُ بَيْنَ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ، حَيْثُ أَحْضَعَ فِيهَا اخْتِيَارَاتِ التَّرَاكِيْبِ اللَّغَوِيَّةِ لِلطَّبِيعَةِ النَّفْسِيَّةِ لِلْمَخَاطَبِ، وَجَعَلَ الْقَيْصَلَ وَالْحُكْمَ فِيهَا قَدَرَ الْعِنَايَةِ وَالْاِهْتِمَامِ عِنْدَهُ، وَهِيَ كُلُّهَا مُلَاحِظَاتٌ وَنَفْحَاتٌ بِلَاغِيَّةٍ عَمِيقَةٍ وَدَقِيقَةٍ.

وأكثر ما يُلْفِتُ انْتِبَاهَنَا وَيَشُدُّ نُفُوسَنَا مَا أَسْبَقَهُ عَلَى تَقَدُّمِ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي أَشَدِّ وَأَقْوَى مَرَاتِبِهِ مِنْ نُكْتِ بِلَاغِيَّةٍ شَدِيدَةٍ الْأَهْمِيَّةِ نَلْمَسُهَا فِي قَوْلِهِ: "فَإِذَا ثَبَّتَ بِهَذَا كُلَّهُ قُوَّةُ عِنَايَتِهِمْ بِالْفَضْلَةِ حَتَّى أَلْغَوْا حَدِيثَ الْفَاعِلِ مَعَهَا، وَبَنُوا الْفِعْلَ الْمَفْعُولِ فَقَالُوا: «ضَرَبَ زَيْدٌ»، حَسَّنَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: الآية 31] لِمَا كَانَ الْغَرَضُ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَهَا وَعَلِمَهَا، وَأَنْسَ أَيْضاً عَلَّمَ الْمَخَاطِبِينَ بِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي عَلَّمَهُ إِيَّاهَا بِقِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ

(1). ابن جني، المحتسب، المرجع السابق، ج 1، ص 65

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

الأَسْمَاءَ كُلَّهَا»، وَخَوَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلِيقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: الآية 19]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: الآية 19]... فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْغَرَضَ بِذَلِكَ فِي جَمِيعِهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَخْلُوقٌ وَمَضْعُوفٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «ضُرِبَ زَيْدٌ» إِتِمَّا الْغَرَضُ مِنْهُ أَنَّ يُعْلَمُ أَنَّهُ مُنْضَرِبٌ وَليْسَ الْغَرَضُ أَنْ يُعْلَمَ مِنَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ، فَإِنْ أُرِيدَ ذَلِكَ وَلَمْ يَدُلْ دَلِيلٌ عَلَيْهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَذْكَرَ الْفَاعِلُ فَيُقَالُ: «ضَرَبَ فُلَانٌ زَيْدًا»، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ كَلَّفَ عِلْمَ الْعَيْبِ.⁽¹⁾

والْحَقِيقَةُ أَنَّ ابْنَ جَنِي بِقَوْلِهِ: "فَأَطْرَحَ ذَكَرَ الْفَاعِلَ الْبَتَّةَ، نَعَمْ وَأَسْنَدُوا بَعْضَ الْأَفْعَالِ إِلَى الْمَفْعُولِ دُونَ الْفَاعِلِ الْبَتَّةَ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: «أَوْلَعْتُ بِالشَّيْءِ»، وَلَا يَقُولُونَ: «أَوْلَعْنِي بِهِ كَذَا»، وَقَالُوا: «تُلَجَّ فُؤَادَ الرَّجُلِ»، وَلَمْ يَقُولُوا: «تَلَجَّهُ كَذَا وَامْتَنَعَ لَوْهُ»، وَلَمْ يَقُولُوا: «امْتَنَعَهُ كَذَا»، وَلِهَذَا نَظَائِرُ فَرَفُضُ الْفَاعِلِ هُنَا الْبَتَّةَ، وَعِظْمَادُ الْمَفْعُولِ بِهِ الْبَتَّةَ دَلِيلٌ عَلَى مَا قُلْنَا فَاعْرِفْهُ"⁽²⁾، يُقَرَّرُ هُنَا أَنَّ الْعَرَبَ عَرَفَتْ مِثْلَ هَذِهِ الْأَسَالِيبِ وَعِظْمَدَتْهَا فِي الْقَوْلِ.

ثُمَّ يُضَيَّفُ قَوْلُهُ: "وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ عِنَابَتِهِمْ بِالْفَضْلَةِ «الْمَفْعُولِ بِهِ»، وَإِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَجَلُّو الْجُمْلَةَ، وَتَجَعَلَهَا تَابِعَةً الْمَعْنَى لَهَا"⁽³⁾، فَيَلْفَتْ انْتِبَاهُنَا إِلَى أُمُورٍ ثَلَاثٍ بِالْغَةِ الْأَهْمِيَّةِ.

أولها: شِدَّةُ الْعِنَايَةِ تَتَعَلَّقُ بِالنَّفْسِ، وَمِنْ ثَمَّ الْمَخَاطَبُ أَوْ الْمُتَكَلِّمُ يَكُونُ مِيَالًا لِلْمَفْعُولِ بِهِ مُتَعَلِّقًا بِهِ.

الثانية: تَقْدُمُ الْمَفْعُولِ بِهِ يَجْلُو وَيُوضِحُ مَعْنَى الْجُمْلَةَ، وَفِي وَضُوحِ الْمَعْنَى دَلَالَةٌ لَوْصُولِهِ لِلْمَسْتَمْعِ أَوْ الْمَخَاطَبِ.

الثالثة: يَجْعَلُهَا مَجْمُورَ الْكَلَامِ (الْجُمْلَةَ) أَيِ الْغَرَضِ وَالْمَقْصِدِ.

أَمَّا مِنْ جَاءَ بَعْدَ الْجَرَجَانِي مِنَ الْبَلَاغِيِّينَ فَقَدْ ذَكَرُوا تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ عِنْدَ حَدِيثِهِمْ عَنِ عِلَلِ التَّقْدِيمِ وَأَسْبَابِهِ. فَابْنُ الْأَثِيرِ تَصَدَّرَ بِهِ كَلَامُهُ فِيمَا يَكُونُ فِيهِ التَّقْدِيمُ هُوَ الْأَبْلَغُ كَقَوْلِكَ: «زَيْدًا ضَرِبْتُ»، وَ«ضَرِبْتُ زَيْدًا»، فَالْأَوَّلُ تَخْصِيصًا لِزَيْدٍ بِالضَّرْبِ دُونَ غَيْرِهِ.

(1). ابن جني، المحتسب، المرجع السابق، ج 1، ص 66.

(2). المرجع نفسه ج 1، ص 65.

(3). المرجع نفسه، ن ص.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

بخلاف الثاني الذي قَدِّمَتْ به الفعل فكنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئت بأن تقول: «ضربتُ خالداً»، أو «بكرًا» أو غيرهما، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول.⁽¹⁾

ثمَّ عَرَضَ الكثير من الأمثلة تقدم بها المفعول به، وذكر أن العلة في ذلك إما للاختصاص أو لتحسين النظم.

لكن السكاكي ذكره في النوع الثاني الذي يكون فيه التقديم مع الفعل فيقول: «زيداً عرفتُ»

أي أن يكون هناك مَنْ اِعْتَقَدَ أنك عرفت إنساناً وأصاب لكن أخطأ، فأعْتَقَدَ ذلك الإنسان عَيْرَ زيد وأنت تَقْصِدُ رَدَهُ إلى الصوابِ فتُتَقَدَّمُ المفعول «زيداً عرفتُ».⁽²⁾

وقد تناول البلاغيون تقديم الجار والمجرور والظرف والجملة الشرطية وأوضحوا ما يتركه التقديم فيها من مقاصد وأغراض.

ومثال ذلك بتقديم الظرف بالخبر المثبت قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: الآية 1].

فتقديم الظرفين هاهنا في قوله: ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾ ليدلَّ بتقديمها على اختصاص الملك والحمد بالله لا بغيره.

وقد يفيد تقديم الظرف حسن النظم كقوله تعالى: ﴿وَالْتَفَتِ السَّاقِ بِالسَّاقِ، إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: الآيات 29، 30].⁽³⁾

(1). ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق، ج 2، ص 211.

(2). السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص 233.

(3). ابن الأثير، المرجع نفسه، ج 2، ص 218.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

فَيَظْهَرُ جلياً حُسْنُ التَّقديمِ والتَّأخيرِ، وأثرُهُ في بناءِ المعاني والدلالات التي يرمي ويَقصِدُ ويختارها المخاطبُ لِتَنحَلِيَ في صيغِ وتراكيبِ الحكمِ فيها للمتكلِّمِ وحده، طبعاً مع مراعاتِهِ لِلسياقِ والمقامِ وحالِ المخاطبِ، وذلك بِتَعْيِيرِ واستبدالِ مواقعِ المُفرداتِ والألفاظِ في الملفوظِ الذي يُريدُ أن يُعبرَ به عن خِوالجِهِ وأحاسيسِهِ ومقاصدهِ. وكما ذَكَرَ الخَبَرُ المَثبُتُ فَقَدَ تَناولَ البلاغيونَ الخَبَرَ المنفي، وعَرَضُوا له الأمثلةَ والشواهدَ، وقد جاءَ على

"صورتين: (1)

أ. أن يكون في الخبر نفي، ويتقدم النفي على الاسم المقدم، مظهراً كان، أم مضمراً، نحو: «ما أنا فَعَلْتُ»، «ما أنا قُلْتُ هذا»، «ما أنا ضَرَبْتُ زيداً»، كنتَ نَفَيْتَ عن نَفْسِكَ أن تَكُونَ فَعَلْتَ أو قُلْتَ أو ضَرَبْتَ، لَكِنَّكَ لم تَنفِي ذلكَ على غيرِكَ لأنَّ الفِعْلَ واقعٌ، فالفعل مفعولٌ، والقولُ مَقُولٌ، وزَيْدٌ مَضْرُوبٌ.

فقد أفاد التركيب هنا نفي الفعل على الاسم المقدم، وأن الفعل ثابتٌ، متفقٌ على حصوله، وأنه منفي عن المسندِ إليه المقدم، وأنه مُثبتٌ لغيره، نفيّاً عموماً أو خصوصاً.

وقد اختلفَ البلاغيونَ بين من "رأى أن المعنى في الخبرِ المنفي هنا أفاد التخصيصَ مضمراً كان أو مظهراً، مُعرفاً أو مُنكراً، من غير شرط، ومنهم من رأى انه لا يفيد التخصيصَ إلا إذا كان مُضمراً، أو منكراً بشرط تقدير التأخير في الأصل". (2)

أما إذا قدمت الفعل، فقلت: "«ما فَعَلْتُ»، «ما قُلْتُ هذا»، «ما ضَرَبْتُ زيداً»، فالأول فيه نفيك فعلاً لم يَثْبُتْ أنه مَفْعُولٌ، والثانية نفي فعل القول عنك، وهو فعل غير مَثْبُتٌ في ذاتِهِ، والثالثة تنفي ضَرَبَكَ زيداً، وهو لم يجب أن يكون قد ضَرَبَ بل يَجُوزُ أن يكون قد ضَرَبَهُ غيرك، وأن يكون قد ضَرَبَ أصلاً.

(1). الجرجاني. دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص124، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص56، التفتازاني، المطول، المرجع السابق، ص108.

(2). القزويني، المرجع نفسه، ص60.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

كما يجوز تقديم الفعل عندما يكون المنفي عاماً كقولك: «ما قُلْتُ شعراً قطُّ»، و«ما أكلتُ اليوم شيئاً»، و«ما رأيتُ أحداً من الناس»، وذلك أنه يقتضي المُحَالَ، وهو أن يكون ههنا إنسان قد قال كلَّ شعْرٍ في الدنيا، وأكل كلَّ شيء يؤكَل، ورأى كل أحد من الناس⁽¹⁾.

ثم نرى الجرجاني يعرض علينا أمرين يترتّب معهما الشكُّ، فيكون لكل منهما وجهين أحدهما يصحُّ، والأخر دُونَ ذلك.

أما الأمر الأول: " فيصح لك أن تقدم الفعل المنفي عنك ثم تنفيه عن غيرك كأن تقول: «ما قلتُ هذا ولا قاله أحدٌ من الناس»، و«ما ضربتُ زيد ولا ضربه أحد سواي» في حين لا يصح أن تُقدم الاسم⁽²⁾ وتنفي قيام الفاعل بالفعل، ثم تعودُ فتنفي قيام الغير بالفعل كأن تقول: «ما أنا ضربتُ زيداً ولا ضربه أحد سواي»، إذا أنت نعتت في الجزء الأول من الجملة كونك ضربتُ زيداً، ولا ضربه زيداً ولكنك أثبتت أنه مَضْرُوب، فلا يجوزُ أن تعودَ فتنفي الضرب عنه.

أما الأمر الثاني⁽³⁾ فيكون بالحصر «إلا» مع تقديم الفعل، فيصح أن تقول: «ما ضربتُ إلاً زيداً» فتنفي أن تكون ضربتُ أحداً غير زيد.

يُنظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص124. القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص56،، التفتازاني المطول، المرجع السابق، (1). ص108.

(2). غير أن السكاكي يذهب إلى ما ذهب إليه الجرجاني بأمثلة مشابحة لأمثلة حيث لم يجوز تقديم الفاعل قائلاً: ولذلك ينهى أن يقال في النفي عند التقديم «ما أنا سعت في حاجتك ولا أحد سواي»، لاستلزام أن يكون سعى في حاجته غيرك لا أنت، وأن لا يكون سعى في حاجته غيرك ولا أنت، ولا ينهى أن يقال: «ما سعت أنا في حاجتك ولا أحد غيري»، وكذلك إذا أكدت فقلت: «ما سعت أنا في حاجتك ولا أحد غيري»، وأيضاً يستهجن أن يقال في النفي عند التقديم: «ما أنا رأيتُ أحداً من الناس» لاستلزام أن يكون قد اعتقد فيك معتقد أنك رأيت كل أحد في الدنيا فنعتت أن تكون إياه ولم يستهجن أن يقال: «ما رأيتُ أحداً من الناس» أو «ما رأيتُ أنا أحداً من الناس» السكاكي، مفتاح العلوم، ص ص 231، 232.

(3). الجرجاني، المصدر نفسه، ص 126/125، القزويني، المرجع نفسه، ص 57.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ولكنّه لا يصحّ أن تُقدم الفاعل فتقول: «ما أنا ضربتُ إلاً زيداً» وذلك أن لتقديمك الفاعل وإيلاؤه النفي يقتضي نفي أن تكونَ ضربتَه، فلما نَقَضْتَ النفي بـ «إلا» اقتضى أن تكون ضربت زيداً، فيأتي المعنى في تضاد⁽¹⁾، فالجرجاني يرى دُخُول «إلا» على النفي يجعله في تضاد للمعنى.

ولم يُجْزِ السكاكي تقدم الفاعل لنفسِ العِلَّةِ التي قال بها عبد القاهر بقوله: «يُقال عند التقديم: «ما أنا ضربتُ إلاً زيداً» لأن نقضَ النفي بـ إلاً يقتضي أن تكون ضربت زيداً⁽²⁾.

ويُتَطرَقُ الجرجاني أيضاً في الخبرِ المنفي إلى تقديمِ المفعول، وذلك أن تقديم الفعل ينفي الفعل، وتقديم المفعول به يُبَيِّنُ الفعل وينفي الواقع عليه الفعل، فإن قلت: «ما ضربت زيداً» نفيت وقوع الفعل من الأصل، فالضرب غير واقع منك على زيدٍ فيصح أن تعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده فتقول: «ما ضربت زيداً ولكني أكرمته»⁽³⁾.

أما إذا قلت: «ما زيداً ضربت» مقدماً المفعول⁽⁴⁾، فذلك أن ضربك أحد واقع ولكنك تنفي أن يكون هذا الأحد زيداً فهو غيره، ويظهرُ ذلك في قولك: «ما زيداً ضربتُ ولكن عُمرأ»، ويصح قولك: «ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس»، فنفيت الضرب من أصله على زيدٍ، وعلى غيره من الناس، في حين لا يصح قولك: «ما زيداً ضربتُ ولا أحداً من الناس»، فتكون أثبت الفعلَ ونفيتهُ على زيدٍ، ثم نَفَيْتَ من أصله على الناس فذلك فاسد.

(1). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر نفسه، ص 126 .

(2). السكاكي، المفتاح، المرجع نفسه، ص 232 .

(3). الجرجاني، المصدر نفسه، ص 127 .

(4). لكن سيبويه لا يميز تقدم المفعول في بعض التراكيب التي دخلها النفي من مثل: «ما عبد الله ضارباً زيداً»، و«ما أنا قاتلاً زيداً»، فلا يجوز أن تقول: «ما زيداً عبد الله ضارباً»، و«وما زيداً أنا قاتلاً»، الكتاب، المرجع السابق، ج 1، ص 71 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ب. أن يكون فيها تقدم الاسم على الفعل، والنفي جميعاً، نحو قولك: «أنت لا تحسن كذا»، «أنا لا أفعل

كذا» وتفيد المعنى هنا التخصيص وقصر نفي الفعل على المقدم وإثباته لغيره. أو تقوية الحكم وتوكيده.

ومثاله من الذكر الحكيم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: الآية 59]، فإنه يفيد من التأكيد

في نفي الإشراك عنهم ما لا يفيدته قولنا: والذين لا يشركون برهم. (1)

وقد يأتي بالكلام المنفي الجار والمجرور، فإذا قدمت الفعل «ما أمرتك بهذا» تكون تنفي أمرك للمخاطب، ولم

يجب أن تكون أمرته بشيء آخر، أما إذا قدمت الجار والمجرور (بهذا) فتنفي وقوع الفعل عليهما، وهو واقع

على أمر آخر، كأن تقول: «ما بهذا أمرتك» أي أنك أمرته بشيء آخر. (2)

كما عرض البلاغيون الكثير من الشواهد والأمثلة بتقدم الظرف وتأخيره بالخبر المنفي، فأما تقديمه في

النفي فإنه يقصد به تفضيل المنفي عنه على غيره، وأما تأخيره فإنه يقصد به النفي أصلاً من غير تفضيل .

ومثاله في التقديم قوله تعالى: ﴿الْم، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: الآيات 1، 2] فإنه إنما أخرج الظرف فيه لأن

القصد في إيلاء حرف النفي الرّيب نفي الرّيب عنه، وإثبات أنه حقٌ وصدق، لا باطل وكذب، كما كان

المشركون يدعون، ولوقدم الظرف لقصد أن كتاباً آخر فيه الرّيب لا فيه.

وأما مثال التأخير فقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصفات: الآية 47] فتأخير الظرف يقتضي النفي أصلاً من غير

تفضيل، وتقديمه يقتضي تفضيل المنفي عنه، وهو خمرة الجنّة على غيرها من مخور الدنيا، أي ليس فيها ما في

غيرها من الغول". (3)

وهكذا تناول البلاغيون في مبحث التقديم والتأخير مختلف التراكيب الخبرية الفعلية منها والاسمية حيث أثروا

الكثير من القضايا اللغوية مع عرض الشواهد والأمثلة نفسها.

(1) السكاكي، المفتاح، ص222، القزويني، الإيضاح، ص59، محمود السيد شيخون، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن، المرجع السابق، ص45.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص127.

(3) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق، ص217.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

2.2. التقديم والتأخير في الأسلوب الإنشائي:

تناول البلاغيون الإنشاء فتنوعت أساليبه بين الاستفهام والأمر والنهي والنداء، فمنهم من عرضه كمبحث قائم بذاته موضحاً أثره بالمعنى⁽¹⁾، ومنهم من عرضه عند الحديث عن آليات بناء القول⁽²⁾، فأوضح ما يضيفه من معنى ودلالة .

ونال أسلوب الاستفهام الحظ الأوفر من الاهتمام والعناية حيث عرضت أدواته وأثرها بالمعنى، وذكرت الكثير من الشواهد والأمثلة.

وكان لعبد القاهر في هذا الشأن كلام قيم جداً، فقد التفت فيه إلى دقائق، ولطائف، وأسرار، لم يلتفت إليها أحد قبله، وذكر فيه فروعاً دقيقة، ربما لا يوجد في الدرس البلاغي التراثي لها نظيراً.

ومن أول المسائل التي عالجها التقديم والتأخير الاستفهام حيث خص له دستوراً نوه فيه أنه يُعني عن كل ما سواه يقول: "أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام، وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر، وذلك أن الاستفهام استخبار، والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك، فإذا كان كذلك كان محالاً أن يفترق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام... ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر... ذلك لأنه يؤدي إلى أن تستعمله أمراً لا سبيل فيه إلى جواب، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبتها لك بها على ذلك الوجه، ومجمل الأمر أن المعنى في إدخالك حرف الاستفهام على الجملة من الكلام هو أنك تطلب أن يققك في معنى تلك الجملة، ومؤداها على إثبات أو نفي."⁽³⁾

(1). مثلاً السكاكي و القزويني.

(2). مثلاً الجرجاني و الرازي.

(3). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص ص 141/140 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

فالواضح أن الجرجاني يُوحّد معان التقديم في الخبر والاستفهام، لأنه يرى أن الاستفهام طَلَبٌ للخبر، والحقيقة أن هذه اللَّفْتَةُ منه تُحَسَّبُ له، لما فيها من عُمُقِ المعاني والدلالات التي تَكْمُنُ في الأساليب، رغم أنها جاءت بعد أن فَرَعَ من مُدْرَاسَتِهِ مَبَاحِثَ التقديم والتأخير، وكان الأجدُرُّ به أن يجعلها في مُقدِّمة مَبْحَثِهِ التقديم والتأخير في الاستفهام، لا أن تكون خُلَاصَةً التقديم والتأخير وكأن مناص الأمر ومداره عنده في الاستفهام وحسب.

وقد بدأ الجرجاني حديثه بالهمزة، وذكر أنها مِنْ أْبَيِّنِ شَيْءٍ في ذلك -الاستفهام- وَتَرَاهُ يَفْتَضِرُّ عَلَيْهَا وَلَا يُقَدِّمُ غَيْرَهَا، وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا تَصْلُحُ لِلْإِسْمِ وَالْفِعْلِ عَلَى خِلَافِ بَاقِي الْأَدْوَاتِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلْفِعْلِ فَقَطْ.

في حينَ ذَكَرَ كَثِيرٌ مِنَ النَحَاةِ⁽¹⁾ أدوات الاستفهام وأفردوا لها الشواهد والأمثلة دُونَ أَنْ يَتَعَرَّضُوا لِأَثَرِهَا بِالْكَلَامِ ، وَذَهَبَ الْبَلَاغِيُّونَ⁽²⁾ فِي تَوْضِيحِ وَظَائِفِهَا، وَعَرَّضَ فُرُوقَهَا الْمَعْنَوِيَّةَ .

ويتطرقُ البلاغيون لفروقات معاني الجملة الاستفهامية بتقديم الاسم أو الفعل، "لأن البداية بالفعل لا تكون كبدائية بالاسم"⁽³⁾ ، ويذكرون اختلاف أغراضه: ⁽⁴⁾

(1) . فنجد سيبويه يهتم بما ويتحدث عنها في مواضع جمّة من كتابه، ففرق بداية بينها وبين الهمزة حيث قبح دخولها على الاسم إذا كان بعده فعل على خلاف الهمزة "واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم لو قلت: «هل زيد قام؟»، و«أين زيد ضربته؟» لم يجز إلا في الشعر... إلا الألف... لأن الألف قد يتبدأ بعدها الاسم". الكتاب، ج 1، ص 101 .

أما الأخفش فيرى أن الهمزة إذا مدت كقوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا يَشْرِكُونَ﴾ النمل 59 ، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَذُنٌ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ يونس 59 ، وإنما مدت في الاستفهام ليفرق بين الاستفهام والخبر، ألا ترى أنك لو قلت وأنت تستفهم «الرجل قال كذا وكذا؟» فلم تمددها صارت مثل قولك: الرجل قال كذا وكذا إذا أخرت". أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، 615 هـ، معاني القرآن، تح هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1990 ج 1، ص 7 .

(2) . ينظر، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المرجع السابق، ص 108 إلى 113 .

(3) . الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 112 .

(4) . يُنظر، الجرجاني، المصدر نفسه، ص 111 ، السكاكي، المفتاح، ص 316/315 ، القزويني، المرجع نفسه، ص 109 ، محمود السيد شيخون، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، المرجع السابق، ص 15 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

أ. فيما أن يكون الاستفهام حقيقياً فيكون الذي يلي الهمزة هو المشكوك فيه، والمسئول عنه، فإذا

بدأت بالفعل بعد الهمزة ، أفاد أنك شاك في الفعل من جهتين:

1 . إما من جهة ثبوته للفاعل، أو انتفائه عنه، ومثاله: «أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟»

أو «أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقول» فتقدم الفعل لأنك تشك في فعل البناء والقول، وتجهل وقوع الفعل أو انتفاء حدوثه، ويكون الجواب هنا نعم أو لا، ويفيد الاستفهام هنا التصديق.

2 . وإما من جهة ثبوته، أو ثبوت فعل آخر مكانه فيفيد الاستفهام بالهمزة تصور الفعل المسند كقولك: «أ

أكرمت أم أهنته؟» فإنك لا تقصد النسبة لأنك تعلم أن أحد الأمرين حاصل، وإنما تريد باستفهامك تعيين الحاصل منهما لأنك تجهله، ولذلك لا يصح الجواب إلا بتعيين أحدهما.

ويتقدم الاسم على الفعل فيكون الشك والتردد في الفاعل من هو؟ فأنت تعلم بوقوع الفعل من غير

أن تعرف من أوقعه، ومثاله: «أأنت بنيت هذه الدار؟» و«أأنت قلت هذا الشعر؟» أو «أنت كتبت هذا الكتاب؟» وأنت تعرف أن الدار مبنية، والشعر مقولاً، والكتاب مكتوباً، ولكنك تستفهم عن الفاعل (الباني، القائل، الكاتب).⁽¹⁾ ويكون المعنى فيه للتقرير الفاعل.

فإن أردنا أن تكون لتصور فاعل بعينه نقول: «أأنت بنيت هذه الدار أم أبوك؟» ، «أأنت قلت هذا الشعر أم أخوك؟» فالفعل في كل هذه الأمثلة مسلم معلوم، غير مشكوك فيه، وإنما الشك في فاعله، أو مفعوله، وأنت تطلب بسؤالك تعيينه.

(1) يُنظر ، الجرجاني ،دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 111 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ب . وإما إن يكون الاستفهام تقريرياً وذلك بالماضي كقولك : «أفعلت؟»، وفي الحال كقولك: «أتفعل؟» فأردت أن تقرّر بالفعل، وإذا تقدم الاسم على الفعل كقولك: «أأنتَ فعلت؟» أو «أأنتَ تفعل؟» فهذا تقرير بالفاعل وإذا قلت: «أزيداً ضربت؟» كان التقرير بالمفعول⁽¹⁾

ومما جاء فيها المعنى لتقرير الفاعل قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: الآية 62] فإنهم أرادوا أن يقرروه بأنه الفاعل، لا بأن الفعل حصل، لأن فعل الكسر ظاهر مشار إليه فلا معنى للتقرير به، ولأنه لو كان الغرض التقرير بالفعل، لكان الجواب فعلت أو لم أفعل، ولكنه أجاب بنسبة الفعل إليه دون غيره، فدل ذلك على أن المطلوب التقرير بالفاعل لا الفعل.⁽²⁾

وإما أن يفيد الاستفهام الإنكار، حيث يجب أن يلي فيه المنكر الهمزة، سواء كان فعلاً، أم فاعلاً، أم مفعولاً، أم غير ذلك⁽³⁾، فإن أردت إنكار فعل الضرب تقول: «أضربت زيداً؟»، وفي إنكار أنه الضارب: «أ أنت ضربت زيداً؟» وفي إنكار أن زيداً مضروبه: «أزيداً ضربت؟»، وفي إنكار من يردد الضرب بين اثنين: «أزيداً ضربت أم عمراً؟»⁽⁴⁾.

كما أشار الكثيرون إلى ما يُفيد الاستفهام إذا تقدم الفعل، حيث تُحدثنا عن خروج الاستفهام إلى غير معناه الأصلي إلى صورٍ أخرى، فانتقل المعنى من النفي إلى الإثبات، والإثبات إلى النفي ومثاله قول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحٍ

(1). يُنظر ، الجرجاني ،دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 116 ، السكاكي، المفتاح، ص 315/316 ، القزويني، الإيضاح، ص 109

(2) يُنظر ، الجرجاني ،المصدر نفسه، ص118 ، السكاكي ، المفتاح، ص 315، القزويني، الإيضاح، ص112 ، محمود السيد شيخون، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن ، ص 16 .

(3). محمود السيد شيخون، المرجع نفسه، ص 16 .

(4). السكاكي، المرجع نفسه، ص 316، القزويني، المرجع نفسه، ص 113 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

أي (أنتم كذاكم)...فلو كانت استفهاماً محضاً لأقرت الإثبات على إثباته ، والنفي على نفيه. (1)

وإلى نفس الرأي يذهب ابن قتيبة تحت باب (مخالفة ظاهر اللفظ معناه)، ومنه أن يأتي " الكلام على

مذهب الاستفهام وهو تقرير كقوله سبحانه: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهِينَ مِنْ دُونِ

اللَّهِ﴾ [المائدة: الآية 116] ". (2)

ثم يذهب عبد القاهر إلى تبين بعض الأساليب المتداولة، إذ لا يجوز أن نقول: «أأنت بنيت الدار

التي كنت على أن تبنيها؟»، «أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟»، «أأنت فرغت من الكتاب

الذي كنت تكتبه»، فالفاعل مُحدد في كل حالة وهو «أنت» لذلك لا تبدئ بالاسم وأنت تعرفه بل بالفعل

إذا الشكُّ واقع فيه.

كما لا يجوز أن نقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود أم لا، فلا تستفهم «أبنت

هذه الدار»، «أقلت هذا الشعر؟»، وأنت تُشير إلى الدار والشعر، والأصح أن تقول: «أأنت قلت هذا

الشعر» فتستفهم عن الفاعل «القائل» لأنَّ الشكُّ واقع فيه. (3)

ويصح الاستفهام إذا تقدم الفعل في المعنى المطلق مثل: «أقلت شعراً قط؟» أو «أرأيت اليوم

إنساناً؟» لكنه لا يصح إذا تقدم الفاعل مثل: «أأنت قلت شعراً قط؟» أو «أنت رأيت إنساناً»، لأنه لا معنى

للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا، لأن ذلك إنما يتصوّر إذا كانت الإشارة إلى فعلٍ مخصوص نحو أن

تقول: «مَنْ قال هذا الشعر؟»، و«مَنْ بنى هذه الدار؟» و«مَنْ أتاك اليوم؟»... وما أشبه ذلك ممّا يمكن

أن يُنصَّ فيه على معيّن، فأما قيل شعر على الجملة ورؤية إنسان على الإطلاق، فمحال ذلك فيه، لأنه ليس

(1). ابن جني ، الخصائص، المرجع السابق، ج2 ، ص ص463/464 .

(2). ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن، المرجع السابق ، ص279 .

(3). يُنظر، الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص ص111/112 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ما يَحْتَصُّ بهذا دون ذلك، حتى يُسْأَلَ عن عين فاعله، ولو كان تقديم الاسم لا يُوجب ما ذكرنا، من أن يكون السؤال عن الفاعل من هو؟ وكان يَصِحُّ أن يكون سؤالاً عن الفعل أكان أم لم يَكُنْ؟ لكان ينبغي أن يستقيم ذلك⁽¹⁾، ومُختَصِرُ ذلك أنه لا فائدة من السؤال عن فاعل فعل عام مُطلق إلا إذا خَصَصْتَ.

فالملاحظ أنه أضافَ إلى معنى الإنكارِ للفاعلِ بأن يتَّصَّرَ أن يكون المنع منه معنى ضمني آخر.

1) إما لتنبية السامع (الفاعل) إلى كذبه، وادعائه مالا يقدر عليه.

2) وإما لتنبهه ومعرفة خطئه لأنه خرج عن الصواب.

3) وإما أنه ندم على فعل لا يجوز منه فُحِّحَ على نفسه.⁽²⁾

وتبدو هذه المعاني أسباباً وعللاً لإنكارِ الفاعلِ، ويكون الاستفهام في مثل هذا استفهاماً إنكارياً.

وإلى جانب ما تُفيدُه الهمزة من تقريرٍ وإنكارٍ، فإنها تُفيدُ التَّنْبِيهَ، وأيضاً تُفيدُ تَوْبِيخَ⁽³⁾ لفاعله عليه،

ومثال ذلك قولك للرجل يركب الخطر: «أَتَخْرُجُ في هذا الوقتِ؟»، «أتذهبُ في غير طريق؟»، «أَتَعَرَّزُ

بِنفسك؟»، وقولك للرجل يُضيع الحق: «أَتَنْسَى قَدِمَ إحسان فلان؟»، «أَتَشْرِكُ صحبته وتغيرُ عن حالك معه

لأن تَغَيَّرَ الزمانُ؟». ⁽⁴⁾

أضف إلى ما تُفيدُه من التمثيل والتشبيه بالمعنى، ومثاله قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي

الْأَعْمَى﴾ [الزخرف: الآية 40]، ليس سماع الصُّمِّ مما يدعيه أحد فيكون ذلك للإنكارِ، وإنما المعنى فيه التمثيل

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 113/112.

(2). المصدر نفسه، ص 120/119.

(3). وقد ذكر قبله سيبويه استفهام التقرير بمعنى التوبيخ، ومثال ذلك «أتمنيا مرة وقيسيا أخرى» فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك، الكتاب، ج 1، ص 343 وفي موضع آخر يرى أن قولك: «أطربا وأنت قنصري» وأنت تعلم أنه قد طرب لتوبخه وتقرره. الكتاب، ج 3، ص 176.

(4). السكاكي، المفتاح، ص 263، الجرجاني، المصدر نفسه، ص 117.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

والتشبيه، وأن يُنزل الذي يظنُّ بهم أنهم يسمعون، أو أنه يستطيع إسماعهم، منزلةً من يرى أنه يُسمع الصم

ويهدي العمى،⁽¹⁾ في حين يرى السكاكي أن الاستفهام بهذه الآية مرادةً تقويةً حكم الإنكار.⁽²⁾

كما تُفيد الهمزة الإنكار للتكذيب في المعنى، ومثاله قوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ مِمَّا كَانُوا فِيهَا﴾

[هود: الآية 28]⁽³⁾ ، وقد تأتي لعدة أغراضٍ أخرى كالتعظيم والتحقير والطلب ... إلخ.

كما تطرق البلاغيون إلى صور مختلفة من الأسلوب الإنشائي منها الأمر وهو طلب الفعل استعلاءً؛

لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك، وتوقف ما سواه على القرينة، وفيه تتنوع الأغراض بحسب قرائن الأحوال

وما ناسب المقام، فقولنا: «اللهم اغفر وارحم»، تفيد التضرع والدعاء لله تعالى، وقولنا: «افعل»، بدون

استعلاء تفيد الالتماس ممن يساوي في المرتبة، والتعجيز، كقولك لمن يدعي أمراً تعتقد أنه ليس في وسعه:

«افعله»، والإهانة نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: الآية 49] ، وغير ذلك.⁽⁴⁾

ومن الأساليب الإنشائية أسلوب النهي، وله حرفٌ واحدٌ، وهو «لا» الجازمة في قولك: «لا تفعل»

وهو كالأمر في الاستعلاء. حيث يفيدُ الدعاء إن استعمل على سبيل التضرع، كقولك: «لا تكلني إلى نفسي»

ويفيدُ الالتماس إذا استعمل في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء، ويُفيدُ الإباحة، إذا استعمل في

حق المستأذن، ويفيدُ التهديد، إن استعمل مقام تسخط الترك.⁽⁵⁾

غير أن الجرجاني اكتفى بالحديث عن أسلوب الاستفهام الذي أولاه عناية خاصة دون أن يعرج على

باقي الأساليب الإنشائية الأخرى إذا ما استثنيا ما جاء عرضاً من أمثلة علل بها آراءه وأفكاره .

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 120 .

(2). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق ، ص 316 .

(3). الجرجاني ، المصدر نفسه ، ص 118 .

(4). السكاكي ، المرجع نفسه ، ص 318 ، القزويني، الإيضاح، ص 116 .

(5). السكاكي ، المرجع نفسه ، ص 320 ، القزويني، المرجع نفسه، ص 117 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

3. تداولية أسلوب التقديم والتأخير:

إن الكلامَ يتطلَّبُ في الأصل السلامة والصحة وفُقَّ قواعد النحو وقوانينه، ثمَّ يَنحرفُ فَتَتولَّدُ منه صورٌ وألوانٌ مُختلفة من الخطابات والتراكيب اللغوية، ذلك الانحرافُ الذي يَعرضُ لبعض الألفاظ في بعض التعبيرات في بعض السياقات، فيُقدم أو يُؤخر فيها، "لأنَّ مدارَّ أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكونَ فيه، فأعلم أن الفروقَ والوجوهَ كثيرةٌ ليس لها غاية تَقِفُ عندها، ونهاية لا تَجِدُ لها ازديادَ بعدها، ثمَّ اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيثُ هي على الإطلاق، ولكن تَعرضُ بسبب المعاني والأغراض التي يُوضَع لها الكلام، ثمَّ بحسبِ موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض"⁽¹⁾.

ذلك ما تنبه إليه الجرجاني، فرأى أن الفروقَ بين التراكيب والاختلاف بين الأساليب ليس فرقاً في الحركات، وما يَطْرُقُ على الكلمات من تغييرات، وإنما الفرقُ بينها في المعاني والدلالات التي يقصدُ إليها المتكلم. وقد أوضح الجرجاني أن آلية التقديم والتأخير لا تكون إلا لقصده، واستجابة لعناصر السياق كالإخبار في قوله: "زيد مُنطلق، وزيدُ يَنطلق، ويَنطلق زيدُ، ومُنطلق زيد، وزيدُ المُنطلق، والمُنطلق زيدُ وهو المُنطلق... وفي نحو قولك في الشرط والجزاء: إن تخرجَ أخرج، وإن خرجتَ خرجتُ، وإن تخرجَ فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت، وأنا إن خرجتَ خارج، وكقولك في الحال: جاءني زيدُ مسرعاً، وجاءني يُسرِع، وجاءني وهو مسرعٌ أو وهو يُسرِع، وجاءني وقد أسرع... فَتَنظُرُ فيها طبقاً للمعاني التي ترومُّها، وللأغراض التي تؤمُّها"⁽²⁾.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 87.

(2). المصدر نفس، ص ص 82/81.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ويبدو الجرجاني في مقالته هذه متجاوزاً الدلالة اللغوية إلى البحث عن المعاني المتوخاة في سياقات

استعمالها، لأن النظم ليس شيئاً إلا توحي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين الكلم.⁽¹⁾

وهذا يعني أن مختلف التراكيب اللغوية الأصل فيها ما جاء صحيح وسليم البناء نحويًا، ثم يتفرغ عنه

الكثير من الأحكام، والوجوه والفروق.

والبيّن الجليّ في عرضه لهذه الأحكام والوجوه وتتبع فروقها في الاستعمال قد ربط اللغة بالممارسة،

وجعل كل نظم مُعلّقاً بقصد، ومُرتبطاً بغرض، أو معنى مُتضمناً فيه يُرَامُ إيصاله للمخاطب ولهذا نجده في كل

موقف يُعْرَضُ فيه تعليلاً لتقديم أو تأخير إلا ويذكر الغرض منه "ويعني مبدأ الغرض تلك الغاية التواصلية التي

يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه".⁽²⁾

فهو هنا يُشير إلى أحد مفاهيم التداولية والذي ذكره في سياق الحديث عن وجهي التقديم والتأخير.

تقديم على نية التأخير وتقديم لا على نية التأخير. حيث جعل علة التّعير في الرتب ما أسماه وأطلق عليه

"النّية"، والنية هنا تُجاوز الغرض في المعنى، وتحمل دلالة القصد **Intent**⁽³⁾ الذي يُضمّنه المتكلم

بخطابه "لأن العدول عن الأصل لا يكون إلا لغرض خاص"⁽⁴⁾، "فلا يمكن فهم اللغة إذا لم نفهم الخطاب،

ولن نفهم الخطاب إذا لم تُراعِ الهدف منه (نوايا المتكلمين ومقاصدهم)، وإذا لم نُحاول معرفة مؤثرات السياق

فيما نقول".⁽⁵⁾

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر نفسه، ص81

(2). مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، المرجع السابق، ص 198.

(3). يرى خليفة بوجادي أن القصد عموماً مفهوم تداولي يرتبط أساساً باستعمال اللغة، ويستشهد بقول المسدي في مسألة المواضع في اللغة والقصد في التراث العربي: القصد هو في كل لحظة من لحظات استعمال اللغة قصد فائدة معينة طبقاً لسنن المواضع العامة في جهاز تلك اللغة مع تكريس مظهر من مظاهر العملية التواصلية. ويضيف أن أهم ما يتولد عن القصد مفهوم رائد للفعل في الدرس العربي يعبر عن الأداء الفعلي للغة من طرف المتكلم. في اللسانيات التداولية، محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009، صص 168/169

(4). ينظر، الجرجاني، المصدر نفسه، ص 189.

(5). محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالاته، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص 46.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

فهناك تقديم يُبقي فيه المخاطب القصدَ على حاله ، كقولك: « مُنْطَلِقُ زَيْدٌ»، و«ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ»،

وذلك في كل شيء أقررتَه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وقسم آخر يكون فيه تغيير في القصد

فتنقله من حكم إلى حكم، ومثاله: « المنطلقُ زيدٌ»، و« زيدٌ ضربته». (1)

فالواضح في القسم الأول: قَدْ نَظَرَ إِلَيْهِ مُجَرَّدًا مِنْ كُلِّ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ حَتَّى تَحَقِّقَ فِيهِ صِفَةَ الْإِبْتِدَاءِ، حَتَّى

وإن تَعَبَّرَ فِي الرُّتْبِ وَالْمَوَاضِعِ، لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأً لِأَنَّهُ مَنْطُوقٌ بِهِ أَوَّلًا، وَلَا كَانَ الْخَبْرُ خَبْرًا لِأَنَّهُ مَدْكُورٌ بَعْدَ

المبتدأ بل كان المبتدأ مُبْتَدَأً لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ، وَثَبَّتْ لَهُ الْمَعْنَى، وَالْخَبْرُ خَبْرًا لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ وَثَبَّتْ بِهِ الْمَعْنَى". (2)

وأما القسم الثاني عندما قَدَّمَ الْمَعْرِفَ «المنطلق» فَقَدْ حَدَدَ بِمَجَالِ الْخُطَابِ كَوْنَهُ مَعْرِفَةً لَدَى كُلِّ مَنْ

المخاطبِ وَالْمُتَكَلِّمِ، وَأَنْ تَكُونَ إِحَالَتُهُ مُرْتَبِطَةً بِالْمَقَامِ أَيْ بِالْوَضْعِ التَّخَابِرِيِّ بَيْنَ الْمُتَخَاطِبِينَ" (3).

ويُفْرِدُ الْجُرْحَانِي الْكَثِيرَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ لِتَوْضِيحِ هَذِهِ الْفُرُوقِ مِنْهَا قَوْلُهُ: «الأمير زيدٌ»، و«جئتُك والخليفةُ عبدُ

الملك»، فيكون المعنى على إثباتِ الإمارة لزيد، والخلافة لعبدِ الملك، كما يكون إذا قلت: «زيدُ الأمير»،

و«عبد الملك الخليفة» وتقوله لِمَنْ لَا يُشَاهِدُ، وَمَنْ هُوَ غَائِبٌ عَنِ حَضْرَةِ الْإِمَارَةِ وَمُعَدِّنِ الْخِلَافَةِ. (4)

ومثاله قول الشاعر:

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شِمَرًا

فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَا فَصْلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ يُقَالَ حُبَابُ أَبِيكَ، وَفَارِسُ شِمَرًا جَدِّي ... فَإِذَا تَأَمَّلْتَ الْكَلَامَ ... تَجِدُ الْفَرْقَ

قَائِمًا فِيهِ قِيَامًا لَا سَبِيلَ إِلَى دَفْعِهِ. (5)

(1). ينظر ، الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص 107/106 .

(2). المصدر نفسه، 179.

(3). يُنظَرُ، أحمد المتوكل ، الوظائف التداولية في اللغة العربية ، دار الثقافة ، المغرب ، ط 1، 1985، ص 120

(4). الجرجاني، المصدر نفسه ، ص 187 .

(5) - يُنظَرُ ، المصدر نفسه، ص 188 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

فالتقديم بهذه الصورة ظاهرة لغوية تتعلق بقصدية المتكلم، وما يُريده من الخطاب بحسب النيات وبواعث القول ومقاصده، وكذا بالظروف والأحوال التي تُصاحب سياق الخطاب.

ويُلحُّ الجرجاني على مبدأ الفائدة **Interest principle** حيث يستلزم على المتكلم أن يكون على علم ومقدرة بما يُختاره من إستراتيجية تتناسب وقصده، وتُراعي حال مخاطبه لكي يُضمّن بكلامه فائدة، وسبيل الفائدة هنا الفهم والإفهام، كما نراه يُعمّم الفائدة على كلامٍ جاء بالتقديم والتأخير، ويرفض أن يُقسم قسمين " فيجعل مُفيداً في بعض الكلام وغير مُفيد في بعض، وأن يُعلّل تارةً بالعبارة، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب... فَمَتَى ثُبَّتْ في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختصَّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وَجَبَ أن تكون تلك قضيةً في كل شيء وكلّ حال".⁽¹⁾

فحصول الفائدة لدى المخاطب مبدأ مهم، وغرض تواصله على المتكلم مراعاته أثناء انجازه لخطابه وتلقفه لكلامه، ولا يكون ذلك إلا بمراعاة مقامات الكلام بحسب المخاطب وأحواله.

ذلك ما أكدّه بثنايا شرحه لمختلف التراكيب الخبرية التي لامسها تقديم وتأخير بأجزائها، فكل وجه من الوجوه الأربعة يصدُر عن معنى خاص، وغرض دقيق، وآية ذلك أنك إذا جئت بالوجه الأول: «زيد مُنطلق» كنت مُحدثاً مَنْ لا يَعْرِفُ أن انطلافاً كان لا من زيد ولا من عمرو، وإذا سُفِتَ الوجه الثاني: «زيد المنطلق» كنت مُكلماً مَنْ عَرَفَ أن انطلافاً كان، فأعلمته أنه من زيد دون سواه، فإذا أردت تأكيد ذلك أدخلت ضمير الفصل فكان الوجه الثالث: «زيد هو المنطلق» ويتأتى الوجه الرابع: إذا كان السامع قد رأى إنساناً

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 110

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ينطلق بالبعد عنه فلم يثبت ولم يعلم « أزيد أم عمرو » فالعدول عن الأصل لا يكون إلا لغرض وفائدة لا تكون في الباقي".⁽¹⁾

والملاحظ في قوله هذا أنه يتقارب لحد كبير مع ما أورده سيرل Searle من تمييز بين القوة الغرضية وهدف الخطاب، فالمحتوى القَصْوي للجمل الأربعة ظلّ واحداً وهدفها الكلي هو الإفادة ابتداءً، بينما تتغيرُ القوة الغرضية Purpose force بتغيرِ قصد المتكلم⁽²⁾.

وبالرغم من ظروف الإفادة لنجاح التواصل الكلامي، إلا أنها على درجاتٍ ومستوياتٍ تختلفُ بحسبِ الأغراضِ والمقاصدِ، فتُنَبِّهه إلى الاختلافاتِ الموجودة بين البنيات اللغوية السابقة ما هو إلا تنبّه إلى درجاتِ الإفادة، لأن فائدة الخبر على أصله النحوي ليست كفائده مع التقديم والتأخير، "فَعَلِمَ المعاني يَزِيدُ عن النحو بثلاثِ سوابق: زيادة الفائدة، والاستحسان، والإقناع".⁽³⁾

والمعنى هنا أن القصد الذي يَفْتَضِيهِ أصلُ التركيب اللغوي ليس هو القصد الذي يقتضيه التقديم والتأخير. ومثال ذلك قوله: « قتل الخارجي زيدٌ»، فقد بدأ بذكر المفعول به بدلاً من الفاعل، وفي ذلك عدول منه عن القاعدة « قَتَلَ زيدُ الخارجيُّ»، وهو عُدُولٌ مُرْتَبَطٌ بِالْقَصْدِ ضِمْنَ السِّيَاقِ، فَيَتَقَدَّمُ «الخارجيُّ» يكون المخاطب على شغفٍ لمعرفةِ خَبَرِ مَقْتَلِ «الخارجيِّ»، وليست الفائدة في معرفةِ القاتل، وإنما في معرفةِ المقتولِ وذلك بالنظر إلى السياق، والسياسي هنا يمثله مكانة «الخارجيِّ» عند الناس، ونفورهم منه نظراً لسوء سيرته لهذا كان الأولى قول: « قَتَلَ الخارجيُّ زيدٌ » ولا يقول: « قَتَلَ زيدُ الخارجيُّ»، لأنه يَعْلَمُ أن ليس للناس في أن يَعْلَمُوا أن القاتلِ

(1). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 177/178.

(2)، عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب. مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2004، ص 173

(3). أنظر محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 1999، ص 492.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

له « زيدٌ » جدوى وفائدة فيعينهم ذكره ويهيمهم ويتصل بمسرتهم، ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومُتطلعون إليه متى يكون، وقوع القتل بالخراجي المفسد، وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه. (1)

ويبدو الجرجاني في مقارنته هذه قد استحضّر الأصل ليفهم المعنى المتضمن بالخطاب، ثم استحضّر السياق وما يستلزمه المقام، ثم نظر لحال المخاطب والطريقة التي بها يتم الإقناع، كي يفهم ويؤمن ما يقتضيه الخطاب من معنى، فكانت له "دلالة المعنى الظاهر على معنى آخر على سبيل الاستدلال". (2)

غير أن فهم الخطاب عند المخاطب ليس بالأمر اليسير، لأن مناط الفهم فيه راجع إلى ما يُطلق عليه مبدأ التعاون⁽³⁾ **The principle of cooperation**، لأن في عملية التواصل (التخاطب) يكون الكلام موجهاً إلى مخاطبٍ مناسبٍ له ومتمثله، ومراعٍ أحواله وقدراته، لأن المتكلم يُنشئ خطابه من أجله، ووفقاً يتحدّد الغرض، ويُنظم الكلام .

وخلاصة ذلك أن الخطاب كما يحمل الخصائص التمييزية للمتكلم، فهو يُنبئ بطبيعة السامع الذي أنشئ من أجله، بل إن الخطاب في ذاته يكون في أغلب الحالات حسب ما يُريده السامع لا المتكلم، وتلك هي سمة اللسانيات التداولية الحديثة التي تتقاطع فيها مع البلاغة العربية. (4)

والمعنى حليّ واضح فيما أوردّه الجرجاني من الشاهد السابق « قتل الخارجيّ زيدٌ »، حيث تعاون مع مخاطبه «الناس»، فنظم حديثه وفق السياق التخاطبي الذي يتواجدون فيه، لأن الناس مُتطلعون إلى متى يكون قتل «الخارجيّ» ليكفوا شره، فكان خطابه مناسباً لهم .

(1). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 108

(2). مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، المرجع السابق، ص 191 .

(3) .. يشير جول يول إلى أن المبدأ التعاوني للمحادثة هو توفر قدر من المعلومات في محادثة لدى الأشخاص المشتركين في المحادثة حيث سيعاون أحدهم الآخر، كما أشار إلى مبادئه الثانوية التي قدمها غرايس وهي الكم، النوع، العلاقة، الحال، جول يول، التداولية، تج د قصي العتاي، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط 1، 2010، ص 67، 68 .

(4). خليفة بوجادي، اللسانيات التداولية، المرجع السابق، ص 176 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

والحقيقة أن فعلَ التخاطبِ هنا عملية تَواصُلِيَّة مُشتركة، تَنطَلِقُ من المتكلمِ مُنْشِئِ الحِطَابِ من المعنى

والغرض الذي أرادَه إلى المَبْنَى المناسب لمخاطبِه، وأنطَلَقَ فيه المخاطب من المَبْنَى الذي تَلقاهُ إلى معنى "استدلَّ

فيه بِلُغَةِ الحِطَابِ الظاهِرة، فَفَهِمَ الحِطَابَ في قِصْدِهِ الباطنِ أو المضمِرِ".⁽¹⁾

والحديث هنا يُعَوِّدُ بنا إلى اختلافِ المعاني لاختلافِ المباني، حيثُ أن بعضَ الجُمَلِ في بعض المقامات تُوحى

بمعنى غير الذي يُوحى بها معناها الحُرْفِي، فإن الحُمُولَةَ الدلالية لِلعِبارة اللغوية يمكن أن تُصَنَّفُ إلى صنفين: الأول

يَشْمَلُ المعاني الصريحة **Explicit meanings** حيثُ تدلُّ عليها صيغةُ الجُملة نَفْسُها أما الثانية فيَضُمُّ

المعاني الضمنية **Implicit meanings**، أي تلك التي تدلُّ عليها صيغةُ الجُملة، وإنما تتولدُ طبقاً للسياقات

أو المقامات التي تُنجزُها في الحِطَابِ، فَنَسْتَعْمَلُ جُمَلَةً ما قاصدين معنى جُملةٍ أخرى، وَمِنْ تَمَّ يَتِمُّ الانتقالُ من

معنى مُباشر إلى معنى غير صريح استلزام حواريًا.

وهذا يعني أن الحِطَابَ في ممارسته الحواريَّة يَنطَلِقُ بمعنى صريح هو أغراضُ أَصُول، وَقَدْ يُجِيلُ إلى معنى ضمني⁽²⁾

هو أغراضُ مُتولدة مِنْ تَفْعِيلِ السِّياقِ **Activating the context**، والوضعيَّات والظروف المحيطة به أثناء

الاستعمال.

فنحنُ بِمجرد التلَفِظِ بِالْحِطَابِ إما أن نُنجزَ قُوَّةَ إِنْجازِيَّة أَصْلِيَّة تُطابِقُ ظاهِرَ القَوْلِ، وإما أن نُنجزَ قُوَّةَ

إِنْجازِيَّة مُسْتَلزِمَةً لا تُطابِقُه، وتكون بذلك مُرتبطة "بِسِياقٍ داخلي يُكوِّنها، وخارجي يُؤثِّرُ فيها وتَنحرفُ به

عن القاعدةِ والمألوفِ وتَحَرُّفُها بحسبِ القِصْدِ، والسِّياقِ، والمقام الذي تَجري فيه عملية التواصل".⁽³⁾

(1). أنظر، عبد الهادي، استراتيجيات الحِطَابِ، المرجع السابق، ص 201.

(2). يعتبر مفهوم التضمين واحدا من المفاهيم الأساسية في التداولية، ويقصد به المعنى الذي يتم إيصاله دون قوله. جول يول، المرجع السابق، ص 79.

(3). كاهنة دحمون، الجملة الاعتراضية بنيتها ودلالاتها في الحِطَابِ الأدبي، دار الأمل، الجزائر، ط1، 2012، ص 32.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

وذلك ما سعى لِشَبِيهته وتوضيحه الجرجاني من خلال الكثير من الأمثلة، نُحاول عَرَضَ بعضَها باحثين عن ملامح فعل تخاطبي بكل ما يلامسه ويؤثر فيه، ولتكن البداية من الأسلوب الخبري .

3. 1. تداولية التقديم والتأخير بالأسلوب الخبري :

نَظَر الجرجاني للخبر فركز على العملية التخاطبية التي يكون فيها المتكلم مُنشئاً لملفوظٍ يحمل خبراً مثبتاً أو منفياً، ومُخاطب يُوجه إليه القول، وذلك بحسب سياق مُحدد يتواجدان فيه.

أشار الجرجاني في أول الأمر لاختلافِ القصدِ بتقديمِ الفاعل، ثم أخذَ بالحديثِ عن المعنى الذي يُنجزه الخطاب، فَجعلَه دَرجاتٍ في الإثباتِ والتأكيد، ومن ذلك "قولك: «أنا كتبتُ في معنى فلان» فأنت هنا تَقصدُ الفاعل «أنا» فجعلت فعل الكتابة لك لِتَتَفَرَّدَ بها، وتُزِيلُ كُلَّ اشْتِباهٍ في ذلك، فهو خبرٌ واضحٌ بيِّنٌ، أرَدتُ أن تُوصِلَه لِلْمُسْتَمع .

في حين أن قولك: «هُوَ يُعطي الجَزِيلَ»، فهو قصد للفاعل أيضاً، ولكن فيه زيادة تأكيد وإثبات لأن المتكلم أراد أن يُحَقِّقَ على السامع أن الفاعلَ صِفَتُه العطاء فَمَنَعَه من الإنكار، وبينَ الأول والثاني فارق كبير في المعنى، لأن المعنى بالإنكارِ أقوى من المعنى بالاشتباه⁽¹⁾.

ويستفيضُ عبد القاهر مُعللاً وشارحاً لفكرة التنبيه للمحدث عنه فَيَرى بها من الفخامة والشرف ما لا يكون دُونها، «فليس إعلامك الشيءَ بُغْتَةً غُفْلاً مِثْلَ إعلامك له بَعْدَ التَنبيهِ عليه والتقدمة له، لأنَّ ذلك يَجري مَجري تَكْرِيرِ الإعلام في التأكيدِ والإحكام ، ومن هنا قالوا: إِنَّ الشيءَ إِذَا أُضْمِرَ ثم فُسِّرَ كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تَقْدِمة إضمارٍ»⁽²⁾.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 129 .

(2). المصدر نفسه، ص 132 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ومثاله من الشعر " قوله:

هُم يُفْرِشُونَ اللَّبَدَ كُلَّ طِمْرَةٍ وَأَجْرَدَ سَبَّاحٌ يَبْدُ الْمُغَالِبَا

فالشاعر لم يرد أن يدعي لهم صفة ويفردهم بها، وإنما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان يمتهدون سهوات الخيل، وأنهم يقتعدون الجياد منها، وأن ذلك دأبهم من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم، إلا أنه بدأ بذكرهم «هم» لينبه السامع لهم، ويعلم بدياً قصده إليهم بما في نفسه من الصفة ليمنعه بذلك من الشك ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط إليه".⁽¹⁾

إذاً فالمخاطب عندما يُنقل إليه خبراً بتقديم المحدث عنه يكون مُتقبلاً له، ومُطمئنناً إليه مُتأكداً منه، بعيداً عن الشك والشبهة فيه، وهو القصد الذي يرمي إليه المتكلم من خبره حين يُقدم المحدث عنه «الفاعل».

أما ذكره للشواهد القرآنية في هذا الصدد فهو قليل يُفتقد إلى الشرح والتحليل فيقول: وما هو بهذه المنزلة في أنك تجد المعنى لا يستقيم إلا على ما جاء عليه من " بناء الفعل على الاسم قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾ [الأعراف: الآية 196]، قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَأَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمَلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الفرقان: الآية 5]، وقوله تعالى: ﴿وَحَشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودَهُ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [المل: الآية 17] .

فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم فقيل: «إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَيَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ»، و«اكتتبتها فتملى عليه»، و«حشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودَهُ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَيُوزَعُونَ»، لوحد اللفظ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن صورته، والحال التي ينبغي أن يكون عليها".⁽²⁾

(1). يُنظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص ص 129 و130 .

(2). المصدر نفسه، ص 137.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ويُلَفَّتُ الجرجاني انتباهنا إلى أن تقديم الفاعل أمراً استدعاءً للمقام **Denominator** ، وتطلبه الغرض والمعنى لأن في تنبيه المخاطب وضع له في حالة الانتباه والانتظار لأمر ما، حيث يُعرف المتكلم مخاطبه أولاً عن كينونة فاعله، ثم يذكُر ما أراد أن يُبلِّغه من صفاتٍ وأخبارٍ تُخصُّ مُتَقَدِّمَهُ .
ومثال ذلك قول عروة بن أذينة :

سَلِمَى أَرْمَعَتْ بَيْنَنَا فَأَيْنَ تَقُولُهَا أَيْنَا

فأوقع ذكرها في سَمْعِ الذي كَلَّمَ . المخاطب . ابتداءً من أوَّلِ الأمر لِيَعْلَمَ قبل هذا الحديث أنه أرادها بالحديث، ثم حَقَّقَ لها فعل الإِزْمَاعِ وأكَدَهُ لها. (1)

ويذهب الجرجاني في توضيحٍ أوسعٍ وأعمقٍ، فيجعلُ فهمَ المخاطبِ غايةَ خطابِهِ، فيذكرُ أن تقديم ذكر الحديث عنه بالفعل، أكد لإثبات ذلك الفعل، وذلك من أجل أنه لا يُؤْتَى بالفاعلِ مُعَرِّى من العوامل إلاَّ لحديثٍ قد نُوى وقُصِدَ إسنادهُ إليه، فإذا قلت: «عبد الله»، فقد أشعرت قلبَ المخاطبِ بأنك أردتَ الحديثَ عنه، فإن جِئْتَ بالحديثِ وأكملتَ فقلت: قام أو خرج أو... فقد علم ما جئتَ به، وقد وطأتَ له، وقَدِّمتَ الإعلامَ فيه، فدخلَ على القلبِ دخولَ المأنوسِ به، وقَبِلَهُ قُبُولَ المُهَيَّأِ له المطمئنِّ إليه، وذلك لا محالة أشدُّ لثبوته، وأنقى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخلُ في التحقيق. (2)

ويواصل الجرجاني الحديثَ عن نظريته تلك، مُؤكِّداً على أن المعنى يتقدم الاسم أقوى منه بتقديم الفعل "لأن الشكَّ لا يقوى حينئذٍ قوته في الوجه الأول، فقله: «أنا والشمسُ قد طلعت» أقوى في استبطائك له من أن تقول: «أنا وقد طلعت الشمس»". (3)

(1) . يُنظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر نفسه، ص ص ، 131/130 .

(2) . المصدر نفسه ، ص 132 .

(3) . يُنظر ، المصدر نفسه ، ص 136 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

فالواضح أن الجرجاني نظرَ إلى دقائق الخطابِ وأسراره، وشغل باله المخاطبُ، فراح يبحثُ عن طريقِ يُوصلُ به مقاصده وأغراضه، بآليةٍ فنيّةٍ حواريةٍ، تُريحُ قلبه وتؤنسه، وتُريحُ عنه كل خوالج الشك والشبهة والإنكار، ويكون المعنى بها في مُنتهى الإثبات والتحقيق.

ويستفيضُ بعرض الشواهد والأمثلة، فَيُنَبِّهنا إلى تنوع الأفعال الكلامية **Verbal acts** المتضمنة بها، حينما يكون هنا تقديم للمحدث عنه، ومنها فعل التكذيب "في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: الآية 18]، أي يعلمون كذبهم وينكرونه كما ينكرون علمهم بكذبهم لأن الكاذب لا يعترفُ بكذبه".⁽¹⁾

فقد حلل الآية الكريمة استناداً إلى فعل إعلائي، وفق افتراض مُسبقٍ مفادُه أن الكاذب ولا سيما في الدين لا يعترفُ بأنه كاذب، فكان تقديم المحدث عنه «هم» لإظهار الكذب وإعلانه، وتأكيد الإنكار. ومنها المُلزِمات كأفعال الوعد والضمن كقولك: «أنا أعطيك»، «أنا أكفيك» تُريدُ تأكيد الوفاء بالوعد. ومنها أفعال المُمثَلات كالمُدح في قولك: «أنتَ تَجُودُ حينَ لا يَجُودُ أحدٌ» تأكيداً وإقراراً على جُوده وكرمِه، والافتخار بقولك: «تميمي أنا» فنسبت نفسك إلى بن تميم دون غيرهم.

ومنها "أفعال المُعبرات **Acts of expressions** ، وأفعال الموجّهات **Actions of mentors**، وأفعال الإعلانات **Ad actions**".⁽²⁾

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 133 .

(2). جورج يول، التداولية، المرجع السابق، ص 90، يُنظر، المرجع نفسه، ص 134 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

في حين يصنفها مسعود صحراوي (اللزاميات)، (الوعديات) والتعبيريات، والتأكيديات (التقريريات)، والإخباريات⁽¹⁾، ومما دُكر فيه اختلاف المقاصد والأغراض بحسبِ المقام والسياق تقديم «المفعول به» في موضعين:

أ. إما أن يتقدم على الفعل ومثاله قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: الآية 4].⁽²⁾

فسياق الآية الكريمة يُحيلنا تداولياً إلى خطابٍ مُعلّقٍ يُفيدُ تخصيص الخالق بالعبادة والاستعانة دون غيره، ويتوافق مع مفهوم العبودية التي من أهم شروطها التّوجّه إلى الله وحده في العبادات والمعاملات.

ب. وإما أن يتقدّم على الفاعل ومثاله: «قَتَلَ الْخَارِجِيَّ زَيْدٌ» حيثُ بيّن أحمد المتوكل "تقديم المفعول في

مثل هذا على درجتين:

1. درجة التصدير: أي تقديم تصدير يحتل فيه هذا المكون الموقع الصدر في الجملة، ومثاله الشاهد الأول

2. درجة توسيط: أي تقديم توسيط يحتل فيه المفعول الموقع الوسط بين الفعل والفاعل.

ثم يَدُكُرُ أن النحاة يرون تقديم التوسيط يكون من أغراض الناس في فعلٍ ما يقع بإنسان بعينه ولا يُبالون من أوقعه. من كان القتل به. وهذا المكون المقدم يُشكل مَحَطَّ الحديث لذلك أُسْنِدَتْ له الوظيفة التداولية «المحور» لجوابٍ طبعي عن السؤال: «من القاتل؟»⁽³⁾ ومثاله الشاهد الثاني.

وقد يقع تقديم المفعول فيفيد التنبية كتقديم الفاعل، ومثاله: «عَبَدُ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ» فالإعلام هنا جاء بعد

التنبية والتقدمة، فأفادَ زيادةً في الإعلام والتأكيد والإحكام، فهو فعل إخبار للمخاطب أُضِيفَ له تأكيد وإحكام.

(1). مسعود صحراوي، التداولية عند العرب، المرجع السابق، ص 205/204

(2). ولو وقع تقديم للفعل فنقول: نعبد إياك ونستعين إياك، لأحتل المعنى التوحيد، واحتل إشراك غيره معه، أي نعبد غيرك، ويكون الخطاب هنا مفتوحاً على كثير من الفرضيات، والتي لا تنسجم مع سياق العبادة والاستعانة في آن معا.

(3). ينظر أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، دار الوفاء، المغرب، ط1، 2010، ص 146.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ويَتَنقَلُّ بنا الجرجاني إلى الخبرِ المنفي، فيكشفُ عن غوامضِ مواضعه، وكوامنِ أسراره ويظهرُ لطائفِ نُكتِهِ ومعانيه، ويكشفُ عن دلالاتِ بلاغية عميقة تحملُ بين طياتها فروقاً دقيقة، تتعلقُ باستخداماتِ المتكلمِ فصد إفهامِ المخاطب.

وقد حلَّلَ الجرجاني آليَّة التقديم والتأخير في القولِ المنفي مُشيراً إلى الفروقِ التي تتعلقُ بالمتقدم، ومما يكونُ ذو اتصالٍ مُباشرٍ بالعمليةِ التخاطبية، وكذا طبيعةِ المتخاطبين وفق سياقٍ مُعين.

ومثاله قولك: « ما فعلتُ »، وقولك: « ما أنا فعلتُ »، فتظهر هنا حالة المخاطب بين الشكِّ وعدمه حيث إذا كان المخاطب شاكاً في وقوع فعل ما أو في عدم وقوعه منك، فلإزالة ذلك الشك عن ذاته تقول: « ما فعلتُ »، وإذا كان المخاطب قد اعتقد أن فعلاً ما قد وقع ثم أردت أن تنفي عنك فعله تقول: « ما أنا فعلتُ »، لأن المعاني والأغراض المتضمنة به "تحددها سياقات الكلام المرتبطة بالنقض والإنكار، عادة ما يستعمل لدفع ما يتردد في ذهن المتلقي، ولذلك يحسن إرسال النفي مُطابقاً لما يلاحظه المتكلم من شكوك ساورت الذات المتلقية" (1).

ونرى الجرجاني في هذا الموضع يُشيرُ إلى فشلِ الخطاب إذا كان النفي عاماً، وجاء على الوجه الثاني بتقديم الفاعل، فيصيحُ أن نقول: « ما قلتُ شعراً قطُّ »، ولا يصحُ قولنا: « ما أنا قلتُ شعراً قطُّ » فهذا من المحال لأنه لا يوجد في الدنيا إنسان ههنا قد قال كل الشعر حتى يجيء فتتفي أن تكونه (2)، فالفشل في الخطاب الثاني راجع لمخالفته للسياق كونه يُحيل إلى نفي شيء أو إثبات نفي شيء عن الذات، لأنه يستند

(1). مهدي المخزومي، في النحو العربي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص 246.

(2). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 124.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

إلى خطاباتٍ سابقة، أو افتراضاتٍ مُتوقعة إما يكون نتيجة لسؤالٍ مُفترض، أو سؤالٍ حقيقي صدر من

المخاطبِ نحو المتكلم. (1)

ويكون الخطاب مَفهُوماً واضحاً إذا كان النفي في " قوله: « وما أنا وحدي قُلت ذا الشعر كُله » فالشعر مَقُول

على القطع والنفي، لأن يكون هو وَحده القائل له". (2)

ويؤكدُ الجرجاني ضرورةَ مُطابقةِ السياقِ لِمعنى النفي المتضمّن بالخطابِ فيعرض لنا أمثلة تُقدم بها المفعول

في صيغة النفي، ومثاله: « ما ضَرِبْتُ زيداً »، حيثُ ينفي المتكلم أن يكون قد وقعَ ضربٌ منه لزيد، وأما

قولك: « ما زيداً ضَرِبْتُ » بتقديم المفعول، فإن المتكلم يقصد منه نفي ضربه لزيد، وإثبات أن فعلَ الضربِ وقعَ

منه على إنسانٍ آخرٍ، وذلك مُتعلقٌ بقصد المتكلم في العملية التخاطبية، ويترتبُ عنه استواءُ النظم واستقامته

بمراعاة سياق التوصل، والجهة التي تقعُ منها الحجة من المتكلم على رأي المخاطب ما دام الخطاب خطاب

نفي، " فتقديم المفعول به من الوجوه التي تُبرزُ الفروق الدلالية للأشكال التركيبية، حيثُ تعكس هذه الوجوه

مدى ارتباطها بغرض المتكلم، وحال المستمع". (3)

فالواضحُ مما سبق، أن تقديم المفعول به بالخبر المنفي، احتكم فيه إلى السياق حيثُ وُجّه المعنى،

واتّضحت المقاصدُ انطلاقاً من افتراضاتٍ مُسبقة **Preconceived assumptions** فرضها الموقفُ الكلامي،

لأن تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر، وتحقيقاً له، بيدَ أن المتكلم يُريد بهذا التقديم إقرار الحكم في

الذاتِ المتلقية المنكرة.

(1). عبد الهادي ، استراتيجيات الخطاب، المرجع السابق، ص 203 .

(2). ينظر ، الجرجاني ، المصدر نفسه ، ص 125 .

(3). مسعود صحراوي ، التداولية عند العرب، المرجع السابق ، ص 199 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

3. 2. تداولية التقديم والتأخير بالأسلوب الإنشائي:

يُعتبرُ الخطاب الاستفهامي أسلوباً من الأساليب اللغوية يهدف لمعرفة ما يجول بخاطر المخاطب وفهم كل ما تعلق بحديث السياق من ظروفٍ ومقاماتٍ، لأن وظيفة الاستفهام لا تتوقف عند إجراء الفهم فقط، بل تعداه إلى بناء قاعدة حوارية تواصلية بين المستفهم والمستفهم، عبر أسئلة وأجوبة حسب ما يقتضيه السياق.

ذلك مما اعتنى به الجرجاني بأسلوب الاستفهام، حيث أُولى للهمزة عنايةً بالغة اعتباراً لما لها من سعة الأفق التعبيري لدلالاتي التصور والتصديق (التقرير)، فجاء بها مع الفعل الماضي تارةً، ومع المضارع تارةً أخرى، وقدمها على الاسم مرةً، وعلى الفعل مرةً أخرى، ثم أجرى في كل ذلك مقارنات بالشواهد والأمثلة، كاشفاً عن المعاني والمقاصد المتضمنة بها، ومستحضراً سياقها المناسب لها.

فانطلق في ممارسته التخاطبية بأسلوب الطلب والاستفهام بالهمزة مع الفعل الماضي فقدم مرة الاسم، ومرة الفعل، ثم نظر إلى كيفية الأداء، ومطابقة المعنى في السياق الذي يتطلبه القولُ فرأى أن القولان: «أفعلت؟» و«أأنت فعلت؟» يختلفان من حيث المعنى، ففي «أفعلت» كان الاستفهام على الفعل، فالشك واقع بالفعل وليس في الفاعل.

ومثاله :

- أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟
- أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟
- أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

فَتَبْدَأُ بِالْفِعْلِ لِأَنَّ السُّؤَالَ عَنْهُ وَالشُّكُّ فِيهِ، وَالتَّرَدُّدُ فِي وَجُودِ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ قَدْ كَانَ، وَأَنْ يَكُونَ لَمْ يَكُنْ. (1)

أما قولك: «أأنتَ فعلتَ؟»، فالشكُّ في الفاعلِ من هو دُونَ أَنْ تَشْكُ فِي تَحْقِيقِ الْفِعْلِ أَمْ لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ

عَنِ الْفَاعِلِ فَتَقُولُ:

- أأنتَ بَنَيْتَ هَذِهِ الدَّارَ؟
- أأنتَ قُلْتَ هَذَا الشَّعْرَ؟
- أأنتَ كَتَبْتَ هَذَا الْكِتَابَ؟

فَتَبْدَأُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِالْإِسْمِ، لِأَنَّكَ لَا تَشْكُ فِي بِنَاءِ الدَّارِ، وَلَا فِي قَوْلِ الشَّعْرِ، وَلَا فِي كِتَابَةِ الْكِتَابِ، وَإِنَّمَا تَشْكُ

فِي الْفَاعِلِ مَنْ هُوَ فَتَسْتَفْهِمُ وَتَسْأَلُ عَنْهُ. (2)

ثم يذهبُ الجرجاني إلى فارقٍ آخرٍ حاصلٍ بالهمزة، فمع أنها تُفيدُ الاستفهامَ عن الفاعلِ، أو الفعلِ كما

مضى ذِكرُهُ، فإنها تأتي بنفسِ التراكيبِ والخطاباتِ لِغَيْرِ الْأَغْرَاضِ وَالْمَقَاصِدِ - السُّؤَالِ - فَتُحِيلُ الْكَلَامَ إِلَى

معانيٍ أُخْرَى مُتَضَمِّنَةً بِذَهْنِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمُنَاسِبَةً لِلسِّيَاقِ وَالْمَقَامِ.

فإن جئتَ لموضعٍ آخرٍ، ومقامٍ غيرِ الذي مَضَى، فَحَقَّقْتَ الْفِعْلَ وَقُلْتَ: «أأنتَ فعلتَ» من غيرِ أَنْ

تُوهِمَ بِأَنَّ الْحَدِيثَ غَيْرَ مَوْجُودٍ كَمَا فِي الْخُطَابِ الْأَوَّلِ - الاستفهامُ عن الفاعلِ - فإنك أُنْجِزْتَ بِنَفْسِ الْقَوْلِ مَعَانَ

جديدةٍ غيرِ الاستفهامِ، ذلك " أن هذا الذي ذُكِرْتُ لَكَ فِي الْهَمْزَةِ وَهِيَ لِلِاسْتِفْهَامِ، قَائِمٌ فِيهَا إِذَا هِيَ كَانَتْ

لِلتَقْرِيرِ، فَإِذَا قُلْتَ: «أأنتَ فعلتَ ذلك»، كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعلِ، يبين ذلك قوله تعالى حكاية

عن قول نمرود: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: الآية 62]. (3)

(1) - ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 111/ 112.

(2) - المصدر نفسه، ص 112.

(3) - المصدر نفسه، ص 113.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

فكانَ القصدُ في هذا الخطاب الاستفهامي أن يُقرَّرَ عليه السلام بأن كَسَرَ الأصنام كان منه، لا يُريدون منه أن يُقرَّرَ بفعل الكسر أنه كان، لأن سياق الاستفهام يتطلب معرفة الفاعل، ولذلك كان جوابه عليه السلام: «بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا».

وأما ما يأتي بتقدم الفعل «أَفَعَلْتَ» فهو الأمرُ نفسه إذ يَنْتَقِلُ المعنى فيه من الاستفهام إلى التقرير، حيث يُقرَّرُ بالفعل دون التردد في الفاعل، ويكون المعنى بالكلام إيهام بالجهل أن الفعل كان حقيقة. فالخطاب التواصلي بأسلوب الاستفهام يحقق التقرير سواء كان للفاعل أو للفعل، وهو فعل إنجازي يطلب من المخاطب إنجازَه أطلق عليه جورج يول "فعل المُوجِّهات"⁽¹⁾

ومما يُؤكِّد أن نجاح الخطاب الاستفهامي في تحقيق غرضه التواصلي مُتوقف على فهم المخاطب للمقام وحيثياته.

ويسترسِل الجرجاني بذكر ما تنجزه الهمزة من أفعال كَتَقْرِيرِ بفعل قد كان وإنكار له لما كان، وتوبيخ لفاعله عليه، فيخرج الخطاب من الاستفهام لينجز وظائف تداولية، ومثاله قوله تعالى: ﴿قُلْ أَلَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: الآية 59]، فالمعنى هنا على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه.⁽²⁾

كما يَظْهَرُ الإنكار في قولك للرجل الذي انتحل شعراً: «أَأَنْتَ قَلْتَ هَذَا الشَّعْرَ؟» حيث تَنْكُرُ على المخاطب قول الشعر، وقد يكون لإنكار الفعل أنه كان من أصله، ومثاله قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [الإسراء: الآية 40].

وقوله عزَّ وجل: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات: الآيات 153، 154] فهذا رد على المشركين وتكذيب لهم وإنكار لقولهم.⁽³⁾

(1) - جورج يول، التداولية، المرجع السابق ص 90 .

(2) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 115 .

(3) - المصدر نفسه، ص 114

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

وقد يُفيد الاستفهام بالهمزة مع تقديم الاسم معنى النفي كقولك: "للرجل يدعي أن قولاً ممن تعلم أنه

لا يقوله: «أهو قال ذاك بالحقيقة أم أنت تغلط؟». فيُجري المخاطب خطابه وفق علمه بأن ذاك القول من

قائل، لينصرف الإنكار إلى الفاعل فيكون أشد لنفي، وأوضح للمخاطب⁽¹⁾.

أما في قوله تعالى: ﴿قُلِ الذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: الآية 142]

فقد جاءت بمتوالفة من المعاني والأغراض، منها الظاهر باللفظ، وهو ثبوت تحريم في أحد الأشياء ثم أُريدَ

معرفة عين المحرم ومنها الضمني من الاستفهام، وهو التحريم من أصله ونفي قولهم⁽²⁾.

فالخطاب الكريم هو حجاج للمخاطب، ومُطابقتة بالدليل والإثبات لخره الذي يزعمه فيتبين بطلان اعتقاده

وقوله، فيتضح هنا أن الخطاب راع المخاطب والسياق فتولدت منه دلالات ومعان منها ما نطق به ظاهر

اللفظ، ومنها ما تضمنه السياق وأوحى به.

وشبيه بهذا قولك:

➤ متى كان هذا؟ أفي ليل أو نهار؟

➤ من أمرك بهذا منّا؟ أئنا أذن لك فيه؟

فأنت تُسلم ظاهراً بحدوث الأمر، ثم تُطالب في الأول ببيان وقته، وفي الثاني ببيان هوية الأمر، وقصدك

وغرضك أن تثبت بطلان ما ادعى.

فيتضح باستقراءنا لهذه الأمثلة والشواهد أن الاستفهام بالهمزة مع الماضي جاء تقريراً لفعل منه بأنه

الفاعل، ثم أُحيل إلى معان وأغراض أُخر، فيكون بألية التقديم والتأخير بالاستفهام، خرج الخطاب من أصله

الاستفهامي إلى استفهامٍ تقريرٍ ليتفرع إلى عدة معان وأغراض ومقاصد، كالإنكار والتكذيب والتعظيم

والافتخار... وغيرها. وهي كلها أفعال إنجازية يفيدها الاستفهام هنا.

(1). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 115

(2). ينظر، المصدر نفسه، ص 115.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ويتعمق الجرجاني في المعاني الاستفهامية التي تأتي بتقديم الاسم فيرى أن للسياق في بعض الخطابات

دوراً رئيساً لفهم المقاصد والأغراض، ومعرفة جهة الصواب فيها فقولك:

➤ أنت قلت شعراً قط؟

➤ أنت رأيت إنساناً؟

أخلفت فيه بالمعنى، لأنه من المحال أنه قيل شعر على الجملة، ورؤية إنسان على الإطلاق، وذلك لأنه لا معنى

للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا، لأن ذلك إنما يُتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن

تقول:

♦ من قال هذا الشعر؟ ♦ ومن بنى هذه الدار؟ ♦ ومن أتاك اليوم؟

لكن المعنى يستقيم إذا قلت:

➤ أقلت شعراً قط؟

➤ رأيت اليوم إنساناً؟

فيكون الكلام مستقيماً، ثم يذهب إلى أن هناك من التراكيب ما يتضح فيها الصواب بنظر إلى المقام

فقولك: «أقلت هذا الشعر؟»، «أكتب هذا الكتاب؟»، تستفهم عن أمرٍ وهو موجودٌ حاضرٌ أمامك

فتشير إليه، فكيف يصح ذلك، فلا يجوز أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجودٌ أم

لا؟(1)

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 112.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

ويواصل الجرجاني خطابه الاستفهامي مقدماً ومؤخراً بألفاظه، فيأتي به بصيغة المضارع، فيذكر أن قولك: «أَتَفَعَّلُ»، و«أَأَنْتَ تَفَعَّلُ» تُريدُ إما حالاً أو استقبالاً، ثم يُنَوِّهُ أنك إذا أردتَ الحال بحيث تقرر به فعل يفعله (الآن) وتوهمه بأنك لا تعلم بالحقيقة أن الفعل كائن، فتقول له: «أَتَفَعَّلُ» وإذا كان الفعل ظاهراً في وجوده وتريد أن تُقرِّره بأنه الفاعل فتقول: «أَأَنْتَ تَفَعَّلُ» فيجري الأمر هنا على ما جرى فيه الاستفهام بالفعل الماضي.

فإذا جئتَ تَقْصِدُ الاستقبال فقلت: «أَتَفَعَّلُ» تكون أنكرتَ الفعل وزعمتَ أنه لا يكون، ومثاله من الذكر الحكيم قوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ مِمَّا كَانُوا فِيهَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ [هود: الآية 28]، فالمعنى أنا لَسْنَا بِمِثَابَةٍ مِنْ يَكُونُ الْإِزْعَامُ مِنْهُ، وَأَنْ غَيْرِنَا يَفْعَلُهُ جَلَّ اللَّهُ تَعَالَى. (1)

ومن الشعر قول امرئ القيس:

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْتُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالٍ؟

فهو تكذيبٌ لمخاطبه، وإنكارٌ فعل قتلته لأنه ممن لا يستطيع ولا يقدر، ومن النَّثْرِ قولك: «أَيُرْضَى عَنْكَ فُلَانٌ وَأَنْتَ مُقِيمٌ عَلَيْهِ مَا يَكْرَهُ؟» لمن يطمع في رضا أحد ويفعل ما يكره فيُنكر عليه طمعه.

أما إذا زعمتَ أنه لا ينبغي أن يكونَ فمثاله قولك للرجل يركبُ الخطر: «أَتَخْرُجُ فِي هَذَا الْوَقْتِ؟»، «أَتَذْهَبُ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ؟» فظاهر القول أنك تستفهم عن وقت الخروج وجهة الذهاب، في حين أنك بالاستفهام قد أنكرتَ عنه وقت الخروج في مثل هذا الوقت لخطورته لأنه لا ينبغي أن يكون. لأن فيه خطر عليه، فالملاحظ ما جاء هنا استفهاماً "يمكن تحليله على وجه آخر أو تحويله بتوليد صورة أخرى" (2)

ومثاله من الشعر:

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 117.

(2). جون لا نكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، عبد القادر قينيني، إفريقيا الشرق، الرباط، 2008، ص 84.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

أَتْرَكَ أَنْ قَلَّتْ دَرَاهِمُ خَالِدٍ زِيَارَتَهُ؟ إِنِّي إِذَا لَلَّيْمُ

فإنه ينكر على نفسه ترك زيارة خالد لأنه لا ينبغي أن يكون لئيم.⁽¹⁾

كما أن الاستفهام الإنكاري هنا، يكون حاملاً لموقف سابق من المتكلم تجاه الخطاب أي تعاون مُسبق، وهو لا يعرضُ هذا الموقف بشكلٍ صريحٍ إلى السامع وإنما يعمدُ إلى استدراجه بحجةٍ يكون مقنعاً بها ليصلَ وحده إلى المقصود، وبذلك فإن هذه الدلالة لن يُقدمها التركيب وحده، ما لم يستغل السامع كل هذه الإمكانيات الذهنية لتحصيلها.⁽²⁾

فالواضح من كل هذه الخطابات الاستفهامية أن إنكار الفعل بها لم يكن بنفس الدرجة والشدة، وأنه احتكم في كل خطاب إلى السياق الذي ورد فيه، ونظر أيضاً للمخاطب وظروفه النفسية والاجتماعية. لكننا إذا بدأنا بالاسم فقلنا: «أأنتَ تفعلُ» أو «أهو يفعلُ» نقصد استقبالاً، فإننا نُوجه الإنكار إلى نفس المذكور، ونُريد أنه ليس هو بالذي يفعل.

ومثاله :

➤ أ أنتَ تمنعني ؟

➤ أ أنتَ تأخذُ على يدي ؟

فأنتَ تنكّر عليه القدرة على منعك والأخذ على يدك، لأنه يعجزُ عنه وليس في وسعه.

فإذا أزدتَ الإنكارَ وهو ليس مثله يفعلُ، ومثاله:

➤ أ هو يسأل فلاناً؟، هو أرفعُ همة من ذلك.

➤ أ هو يسمعُ بمثل هذا؟ أ هو يرتاحُ للحميل؟ هو أقصرُ همة من ذلك.

(1). الجرجاني . دلائل الإعجاز، المصدر، السابق ، ص116 و117 .

(2) ، خليفة بوجادي ، اللسانيات التداولية ، ص 117 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

فقد أنكرت عليه في الخطاب الأول فعل السؤال لعظم مكانته وأخلاقه، فهو ليس مثله يفعل. وأنكرت في

الخطاب الثاني عليه فعل السماح (لأمر جليل)، لقصر همته وصغر قدره.⁽¹⁾

فالجرجاني بنى قوله مراعيًا تلك الوضعية التخاطبية، باستناده إلى آلية التقديم والتأخير في أسلوب الاستفهام،

قصداً منه إلى انجاز أغراض مُتضمنة بخطابه ليُقنع المخاطب بطريقة تُناسبه، فيفهمها بحسب درجة وعيه

وإلمامه بالمقام التخاطبي، وكذا باستناده إلى كفاءته اللسانية **Linguistic efficiency** التي لا تقل شأنًا

عن كفاءة المتكلم في عملية التخاطب.

لذلك نجد في كل خطاب يرسم له وضعاً ويُحدّد له صفات، ويختار ما يُوافقُه من الخطابات فهو "بمجرد

الإعلان عن نفسه كمتكلم يكون قد وضع شخصاً أمامه."⁽²⁾

ولا يكتفي الجرجاني بهذا إذ يستزيد في توضيح واستظهار مقاصد أخرى من وراء أسلوب الاستفهام،

كعملية تواصلية مازالت لم تنتهي، فيذكر لنا أن الاستفهام فيما سبق كان للإنكار، لكنه إنكار يستوجب

النظر فيه، لأنه يميل إلى مقاصد جديدة هي محض المعنى، وفائدة الخطاب وغاية الاستفهام.

فيقول: "واعلم أنا وإن كنا نُفسر الاستفهام" في مثل هذا بالإنكار⁽³⁾، فإن الذي هو محض المعنى أنه ليتنبه

السامع حتى يرجع إلى نفسه فيحجل ويرتدع ويعي بالجواب.

▪ إما لأنه قد ادعى القدرة على فعل لا يقدر عليه فإذا أثبت على دعواه قيل له:

« فافعل » فيفضحه ذلك.⁽⁴⁾

(1). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 118.

(2). عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف الجزائر، ط1، 2003، ص 33.

(3). يشير الجرجاني أن الاستفهام الذي يفسر بالإنكار ليست الغاية به الإنكار وإنما مقاصد أخرى، وأستدل بذلك أنه لو كان للإنكار وحسب لما صح أن يأتي فيما لا يمكن أن يكون على الحقيقة فلا يمكن أن ننكره، "فلو كان يكون للإنكار وكان المعنى فيه من بدء الأمر لكان ينبغي أن لا يجي فيما لا يقول عاقل إنه يكون حتى ينكر عليه، كقولهم: «أصعد إلى السماء؟»، «أستطيع أن تنقل الجبال؟» «إلى رد ما مضى سبيل؟». " الجرجاني، المصدر نفسه، ص 120.

(4). المصدر نفسه، ص 119.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

▪ وإما لأنه هم بأن يفعل مالا يستصوب فعله، فإذا روجع فيه تنبّه، وعرف الخطأ.

▪ وإما لأنه جوز وجود أمر لا يوجد مثله، فإذا ثبت على تجويزه قبح على نفسه، وقيل له: فأرنا

في موضع وفي حال، وأقم شاهدا على أنه كان في وقت. ⁽¹⁾

وكمحاولة منا لاستقراء هذا التحليل برزت لنا جملة من الأمور أهمها:

أن الجرجاني يجعل غايته مخاطبه، ويجعل غاية خطابه الاستفهامي تنبيه مخاطبه ثم تظهر غايات أخرى

لتنبيه مخاطبه :

1. كادعائه فعلاً لا يقدر عليه، فيفضح كذبه.

2. لرغبة في فعل شيء لا يستوجب فعله، فيرجع عنه ويعرف خطأه.

3. لتجويزه وجود أمر لا يوجد مثله، فُقبح على نفسه.

وتكون غايات التنبيه هنا لتصحيح المخاطب أمر ما والرجوع عنه.

أما الأمر الثالث الذي نستشقه من هذا التحليل هو أن هذه العملية التخاطبية الاستفهامية التي تبدأ

من المتكلم وتنتهي وصولاً إلى المخاطب ليست كما تبدو ظاهرياً ببساطتها، وإنما هي في اعتقادي عملية

تواصلية مُركبة، تبدأ من المخاطب لا المتكلم حينما يتشكل بذهن المتكلم (قصدًا ما، وصورة لمخاطبه)،

فينطلق من هذه الخلفية التي أثارها بنفسية مخاطبه، ليوجه خطاباً استفهامياً إليه، يبحث فيه المخاطب ليفهمه

ويعيه، بناءً على سياق حالي مُتعلق به، وسياق مَقامي مُتعلق بالخطاب، وتتحقق هنا ملاءمة القول للفعل، أي

"الانتقال من حصول الفعل إلى التعبير باللفظ" ⁽²⁾، بما يتناسب مع المقام والسياق ويحقق تواصلًا ناجحًا.

(1). ينظر، الجرجاني، دلائل الاعجاز، المصدر السابق، ص 120.

(2). أوستين، نظرية أفعال الكلام، المرجع السابق، ص 114.

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

غير أن غاية الخطاب لا تنتهي هنا، لأن فهم الخطاب تثار به زُود أفعال المخاطب (الإنجاز، المراجعة، الثبات على الموقف...) هذه الأفعال بنفسها سيكون لها زُود أفعال أخرى من المتكلم فيفضح المخاطب أو يُقبح أو يُستصوب.

فالواضح أننا أمام سيُزورة من المقاصد تبدأ في أبسط أوجهها بالاستفهام عن أمر، وتعتقد بالإنكار، وتزداد تعقيداً بقصد الإنكار (التنبية). وهي في جوهرها عملية خطائية تتجدد تأويلاتها وتزاح عن الإجابة المباشرة التي يُصرح بها الاستفهام .

وهذا ما أشار إليه أوزوالد ديكرود Oswald Dekro في كتاب «القول واللاقول»، حيث رفض المفهوم القائل: إن اللسان يُستخدم للتواصل بالمعنى الضيق للعبارة، أي لنقل المعلومة، «فحينما أطرح سؤالاً، فاني أقوم بشيء آخر غير إعلام المتلقي عن رغبتي بالمعرفة، وهو أنني أدشئ أمامه وجوب الإجابة، وأعطيه دوراً في الوقت الذي أختار لنفسه فيه واحداً»⁽¹⁾ فالخطاب الاستفهامي هنا يحيل إلى معنيين الأول: الإعلام والإخبار، والثاني إنجاز فعل ما بحسب المقاصد والأغراض.

ويواصل الجرجاني حديثه فيعرض لنا شواهد وأمثلة يكون فيها الاستفهام للإنكار، ويكون فيه للتمثيل والتشبيه، ومثاله قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ﴾ [الزخرف: الآية 40]، إن الظاهر من الآية الكريمة استفهام بتقديم الاسم مما يُحيل إلى إنكار قدرة المخاطب على إسماع الصم وهداية العمي، غير أن ذلك مما لا يكون لأحد، لذلك نتجاوز فيه طرح فكرة أن يكون المعنى للإنكار لأنه مُحال، وللاعتبار أن الخطاب موجه للرسول الكريم فقد جعل عز وجل من باب التمثيل والتشبيه، حيث جعل في ظنه أنه يستطيع إسماعهم، وبمثابة من يظن أنه قد أوتي قدرة على إسماع الصم⁽²⁾ ومثاله من الشعر قول ابن أبي عيينة:

فَدَعِ الْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي أَطِينُ أَجْنِحَةَ الدُّبَابِ يَضِيرُ ؟

(1). جان سيفوني ، الملفوظية ، نج، قاسم المقداد، اتحاد الكتاب العرب، ط1، 1998، ص 106 .

(2). ينظر ، الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق، ص 120 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

فليس هناك ضرر من الطين حتى يُنكر، وإنما ظنَّ أنَّ أجنحة الدُّبابِ بمثابة ما يَضير، فالمعنى فيه على التشبيه والتمثيل مما قد يَضيرُ. (1)

أما ما كان فيه الاستفهام رجوعاً لدلالة الحال والاستقبال، فالحكم فيه كالحكم في تقديم الفاعل ومثاله من الذكر الحكيم قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: الآية 99]، والقصد منه إقرار له بفعل الإكراه، والفعل موجودٌ لا يحتاج للإقرار.

وأيضاً قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: الآية 32]، ففعل تقسيم الرحمة موجودٌ لا يمكن إنكاره، لكنَّ الإنكار واقعٌ عليهم «هُم» لأن الفعل مما لا يكون منهم، فيُنكر على دونه عزَّ وجلَّ. (2)

فالاستفهام هنا على وجهين: إما أن يكون استفهاماً تقريرياً شبيهاً بما مضى من تقديم الفاعل بدلالة الحال، وإما أن يكون استفهاماً إنكارياً شبيهاً بما مضى من تقديم الفاعل بدلالة الاستقبال. والفرق بينهما أساسه حالة المخاطب بعدم إقراره أو إنكاره مما تتطلب متكلماً مدركاً بذلك فيستفهم ليقرُّه أو يرُدُّ إنكاره.

ويختتم الجرجاني حديثه عن التقديم والتأخير بالاستفهام بتقديم المفعول فنجدُه يفتَصِرُ كلامه ويختَصِرُه فلا يزيد عن صفحة واحدة، ولا يتطرق إليه في صيغة الماضي «أزیداً ضربتُ» فالأمر بالقياس على ما سبق في تقديم الفاعل في الماضي، فإن أردت الاستفهام على من وقع عليه الفعل تقدم المفعول، وأنت تعلم أنه ضرب أحداً وتستعلم من هو.

أما تقديم المفعول والفعل المضارع، فهو كحال الفاعل، ولكنه لا يكون إلا بمعنى الاستفهام الإنكاري، أي أن "تقديم الاسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يُوقع به مثل ذلك الفعل"، فيكون الأمر أن يكون يفعل بعد الهمزة لفعل لم يكن، فإن قلت مثلاً: «أزیداً تُضرب؟»

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 121.

(2). المصدر نفسه، ص 123.

الفصل الأول: أسلوب التهديد والتأخير

وأنت تُقدم المفعول به على الفعل كُنت تَنْكُرُ أن يكون زيدٌ بمثابة أن يُضْرَبَ أو بموضع أن يُجْتَرَأَ عليه،
ويُسْتَجَازَ ذلك فيه. (1)

فالملاحظ أن الخطاب يَحتَمِلُ معنيين الأول ظاهر بأسلوب الاستفهام يتطلب إنجازاً لإجابة، والثاني مُضمَر
يستلزم استنباطاً سليماً لمقاصد الخطاب ومفاده أن هذا الاستفهام يتضمَّنُ فعل إنكار الضربِ على زيد،
فالخطابات الاستفهامية من هذا المثال هي خطابات ظاهرها طلب الحصول على أمر، وباطنها أفعال إنكارية.
ويتناول الجرجاني الأسلوب الاستفهامي الذي تقدم فيه المفعول على فعله وفاعله ومثاله قوله
تعالى: ﴿قُلْ أَعْيَرَ اللَّهُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: الآية 14]، فَيُشِيرُ بدايةً إلى الفرق في المعاني بينها وبين قوله: «قُلْ آ
أَخَذَ عَيْرَ اللَّهِ وَلِيًّا»، لأن ما جاء بتقديم المفعول به «غير» يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من
أن يكون، فلن يَرْضَى عاقل أن يفعل ذلك، ويتخذُ دون الله ولياً. (2)

فالمعنى إذن ليس للإنكار، إنه من المحال، في حين أن ما تقدم فيه الفعل كان تقريراً له.

فالملاحظ أن قوة الأفعال الاستفهامية مختلفة بين الخطابين، لاعتبار أن الاستفهام يختلف بين الإنكار والتقرير
برغم أن الخطابين في الحالتين يَحتَمِلان معنيين الظاهر والمضمَر، إلا أن في الإنكار المتكلم ينكُرُ إنجاز فعل ما،
وفي التقرير المتكلم يُقر بانجاز فعل ما.

ومثاله قوله تعالى: ﴿أَعْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: الآية 40] ففيه من الحسن والمزية

والفخامة ما لا يكون لو أحرَّ فقيلاً: «أدْعُونَ غير الله؟» .

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 121 .

(2). ينظر، المصدر نفسه، ص 121/122 .

الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير

وأيضاً قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّبِّئُهُ﴾ [القمر: الآية 24]، فأنكروا أن يتبعوا مَنْ كان مثلهم بشراً لأنه لم يكن بمثابة أن يتبع ويُطاع، ويُنتهي إلى ما يأمر، ويُصدّق أنه مبعوث من الله تعالى، وأنهم مأمورون بطاعته، والمعنى على خلافه إن قدم الفعل فقلت: «أتبع بشراً منّا واحداً» فكنت أنكرت فعلاً لم يكن.⁽¹⁾

فالواضح والجلي الذي لا يُنكر ولا يُردُّ، أن نظرتَه هذه هي بحقِّ تمثيلٍ في أروع مُستوياته لِعِملية تخاطبية، تكاملت بها الأركان، ونجحت فيها المقاصد، وتحقق لها الفهم والإفهام .

إذا فالعملية التواصلية تستلزم خطاباً واضح المقاصد والأغراض لتتمكن من حلِّ شفراته وفهم مراميهِ ولا يتأتى ذلك ما لم يكون المخاطب حاضراً بمدرَكَاته ومعارفه المسبقة التي يستلزمها الحوار ويكون المتكلم عالماً بالمخاطب ومعارفه تلك، فيتحقق إدراك بمتضمنات الرسالة ومعانيها، وتنجح عملية التواصل.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 122 .

الفصل الثاني: أسلوب المحذف والذكر

1. المحذف والذكر الظاهرة والمفهوم

1.1. المحذف والذكر لغةً واصطلاحاً

2.1. دواعي المحذف وأغراضه

3.1. أنواع المحذف

4.1. المحذف والمجانر

5.1. القيمة البلاغية والفنية للمحذف

2. بلاغة أسلوب المحذف والذكر

1.2. بلاغة المحذف والذكر بالأسلوب الخبري

2.2. بلاغة المحذف والذكر بالأسلوب الإنشائي

3. تداولية أسلوب المحذف والذكر

1.3. تداولية المحذف والذكر بالأسلوب الخبري

2.3. تداولية المحذف والذكر بالأسلوب الإنشائي

أسلوب الحذف والذكر

1. الحذف والذكر الظاهرة والمفهوم:

يُعد الحذف والذكر باباً من أبواب علم المعاني، وسمّة بارزة في اللغة العربية وأحد أهم خصائصها، تناولته النحاة والبلاغيون والمفسرون، فعقدوا له مباحثاً وفصولاً وتباروا في عرض مادته وبيان أغراضه، وإيجاد مواضعه حتى سمّوه الشجاعة العربية.

وجاءت فيه الكثير من الشروحات والمفاهيم، تقاربت لحد كبير مع معانيه اللغوية.

1.1. الحذف والذكر لغة واصطلاحاً:

1.1.1. الحذف والذكر لغة :

أ. الحذف لغة: لقد عرفت مادة (ح ذف) ذكراً واسعاً في المعاجم اللغوية القديمة والحديثة على السواء حيث

وردَ عند الخليل بمعنى القَطْفُ فقال: "قَطَفُ الشَّيْءِ من الطَّرْفِ كما يُحَدَفُ طَرَفُ دَنْبِ الشَّاةِ".⁽¹⁾

ويذهب الأزهري إلى أنه الرَّمْيُ عن جانب، يقول: "حَدَفَ يَحْدُفُ حَدْفًا"، وقال: "وَحَدَفَهُ بِالسِّيفِ إِذَا

ضَرَبَهُ"، والعرب تقول: "حَدَفَهُ بِالْعَصَا إِذَا رَمَاهُ بِهَا".

وفي حديث النبي ﷺ: (تَرَاوَعُوا بَيْنَكُمْ فِي الصَّلَاةِ لَا تَتَخَلَّلَكُمُ الشَّيَاطِينُ كَأَنَّهَا بَنَاتُ حَدَفٍ).⁽²⁾

ويُعرفه الزمخشري حَدَفَ دَنْبَ فَرَسِهِ إِذَا قَطَعَ طَرَفَهُ، وَفَرَسٌ مَحْدُوفٌ الدَنْبُ، وَزُقٌّ مَحْدُوفٌ: مَقْطُوعٌ

القوائم، وَحَدَفَ رَأْسَهُ بِالسِّيفِ: ضَرَبَهُ فَقَطَعَ مِنْهُ قِطْعَةً، وَحَدَفَ الْأَرْنَ بَ الْعَصَا: رَمَاهَا بِهَا يُقَالُ: الْحَدْفُ

(1). الخليل، العين، المرجع السابق، ص 218.

(2). الأزهري، تهذيب اللغة، المرجع السابق، ج4، ص 468. ابن منظور، لسان العرب، المرجع السابق، ج2، ص 40.

الفصل الثاني : أسلوب المحذوف والذكر

بالعصا، والمحذوف بالحصى... وحذفت الصانع الشيء: سواه تسوية حسنة، كأنه حذفت كل ما يجب حذفه، حتى خلا من كل عيب وهذب. (1)

ويضيف ابن منظور حذفت السلام في الصلاة سنة، وهو تخفيفه وترك الإطالة فيه، ويدل عليه حديث النخعي: التكبير جزم، والسلام جزم، فإنه إذا جزم السلام وقطعه فقد خففه وحذفه. (2)

ويعرفه الفيروز أبادي (محمد بن يعقوب 817 هـ) بالإسقاط فيقول: "ح ذف) حذفه، يحذفه أسقطه". (3)

ب . الذكر لغة:

الذكر: الحفظ للشيء تذكُّره، والذكر أيضا: الشيء يجري على اللسان، وذكَّرت الشيء بعد النسيان وذكَّرتُه بلساني وبقلبي، وقال الفراء: الذكر ما ذكرته بلسانك وأظهرته، والذكر بالقلب: يقال ما زال مني على ذكر، أي لم أنسه، وفي التنزيل: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: الآية 44] أي القرآن شرف لك ولهم، وقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: الآية 4]، أي: شرفك، والذكر: الكتاب الذي فيه تفصيل الدين ووضع الملل، والذكر: التسبيح، والذكر: الدعاء، والذكر: الشكر، والذكر: الطاعة؛ وإنما يُحذف مع الذكر ما عتقل معناه. (4)

(1) . الزمخشري ، أساس البلاغة، المرجع السابق ، ص 118 .

(2) . ابن منظور ، لسان العرب، المرجع السابق، ج 9 ، ص 40 .

(3) . الفيروز أبادي، القاموس المحيط ، تح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ، دط، 2010، ص 719 .

(4) . ابن منظور، المرجع نفسه ، ج 4 ، ص 308 . 311 ، الفيروزبادي ، المرجع نفسه ، ص 357 و358 .

الفصل الثاني : أسلوب المدح والذم

وكذلك الذكر من الذكري، وذكرته ذكراً وذكرته تذكيراً وذكرته، واستذكر بدراسته طلب بها الحفظ قال الحارث

بن خريجة الفزاري:

فأبلغ ذريداً وأنت امرؤ متى ما تُذكِّره يستذكر⁽¹⁾

فالملاحظ أن المعاني اللغوية للفظ الحذف جاءت مُتقاربة المفهوم، القطف، القطع، الرمي التخفيف،

الإسقاط، في حين أن معاني لفظ الذكّر تُوحى بكل ما هو محل التلفظ كالدعاء والشكر، والظهور... الخ

1.1.2. الحذف والذكر اصطلاحاً :

أ. الحذف اصطلاحاً:

لم يتعد المعنى الاصطلاحي كثيراً عن المعنى اللغوي، حيث يراه الجاحظ أنه إسقاط بعض العناصر من

النص لغرض من الأغراض البيانية، مع وجود دليل على المحذوف.⁽²⁾

وأما قدامة ابن جعفر فجمع معناه بين عدة معان، واشترط فيه علم المخاطب فقال: "الحذف هو

الإيجاز والاختصار والاكْتفاء بيسير القول إذا كان المخاطب عالماً بمراده فيه".⁽³⁾

ويعرفه الرماني (أبو الحسن هلي بن عيسى 384هـ) بأنه "إسقاط كلمة للإجزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو

فَحْوَى الكلام".⁽⁴⁾

(1) - الفيروز أبادي، القاموس المحيط المرجع السابق ، ص 205 .

(2) - الجاحظ ، البيان والتبيين ،تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، دط، 2003، ج 1 ، ص 283/276/211/210 ، ج 2 ، ص 281/278 .

(3) - قدامة بن جعفر ، نقد الشعر، المرجع السابق ، ص 69 .

(4) - الرماني ، النكت في إعجاز القرآن ،تح د عبد العليم، مكتبة الجامعة المليّة ، دلهي، ط1، 1934، ص 2 ، ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 ، 1982، ص 211 .

الفصل الثاني : أسلوب المذف والذكر

وذكر ابن جنبي أن الحذف يَعْتَرِي الجملةَ والمفرد والحرف والحركة، وليس من شيء من ذلك إلا عن دليل يدلُّ عليه، وأن المحذوفَ إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلى أن يعترضَ هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه.⁽¹⁾

ومن أدق التعاريف الاصطلاحية قول الزركشي: "أنه إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل"⁽²⁾ فقوله: "إسقاط جزء من الكلام" يشمل الحركة والحرف والكلمة، وقوله: "أو كله" يشمل الجملة وعدة جمل، وقوله: "الدليل" فهو القرينة الدالة على المحذوف.

في حين كان ابن حجة(أبي بكر بن علي بن عبد الله 837هـ) أقرب إلى معناه الاصطلاحي بقوله: "الحذف عبارة عن حذف بعض لفظه لدلالة الباقي عليه.

وكقول الشاعر:

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

أي معتقلاً رجلاً.⁽³⁾

ثم يُطالِعنا الجرجاني بمفهومٍ شاملٍ يترجم إحاطته الواسعة بكوامن أسرارهِ ومواطنِ جماله، فَتَرَاهُ يُعْرَفُهُ مُبِينًا قِيمَتَهُ البلاغية، وَاضِعًا ما يَجِدُ في نَفْسِهِ حين يَكُونُ في الكلام حَذَفٌ فقال: "هُوَ بَابٌ دَقِيقُ المسلك، لطيفُ المآخذ، عجيبُ الأمر، شبيهٌ بالسَّحَر"⁽⁴⁾، لِيَقِيمَ مُقارَنَةً بينَهُ وبينَ الذِّكْرِ تُفَصِّحُ عن قِيمَتِهِ الفنية، وفائدته في

(1) - ابن جنبي ، الخصائص، المرجع السابق، ج2 ، ص 360 .

(2) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن ، المرجع السابق، ج3، ص ص 120،121.

(3) - ابن حجة الحموي ، خزنة الأدب وغاية الأرب ، كوكب دياب، دار صادر ، بيروت، ط2، 2005، ج2 ، ص 275 .

(4) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 146 .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

حُسن البيان ، "فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُن".⁽¹⁾

فالواضح مما سبق أنه صبَّ جُلَّ اهتمامه على الحذف الفني الذي يَمُنح المتكلم الاختيار بين الحذف والذكر.

ورغم أن الجرجاني يعرضُ هذا المفهوم القيم لمصطلح الحذف إلا أنه لا يُثيرُ نقاشاً حوله إضافةً إلى

ذكره بعض المصطلحات من قبيل الإسقاط والإضمار والمجاز والاستغناء والاختصار جعلها قسائم لمصطلح

الحذف، وقد ذُكرت قبله عند النحاة والبلاغيين، واختلفت وجهات النظر حولها، غير أن الجرجاني لم يُعرها

اهتماماً، ولم يُخصَّص لها نقاشاً، وإنما صرحَ بها في سياق عرض أمثلة للدلالة على معنى الحذف، ومن هذه

المصطلحات الإضمار.

ب . الذكر اصطلاحاً:

أما معنى الذكر اصطلاحاً فيظهرُ جلياً بتعريف الحذف حيثُ يأتي مُصاحباً له في أقوال العلماء، ومن

ذلك ذُكرُ الجرجاني له فيما سبق بأنه بمعنى النطق والظهور والإبانة، أي: ضد الترك والإسقاط كما يحتملُ

معنى التلْفُظ على حد قول ابن جني.⁽²⁾

والملاحظ مما سبق أن المعنى الاصطلاحي للذكر يظهرُ بالمعنى الاصطلاحي للحذف، والمعنى

الاصطلاحي للحذف يظهرُ بجملةٍ من المصطلحات المرادفة له، والتي تُعبرُ عن حقيقته، وهي:

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 146.

(2). يُنظر، المفاهيم الاصطلاحية السابقة للحذف لابن جني والجرجاني، ص120 من البحث .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

1- الحذف والإضمار:

اختلف العلماء حول اتفاق المصطلحين، فمنهم من يرى أنه لا يفتقر عن الحذف في شيء لأن "في كل منهما تقديراً ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي"⁽¹⁾، فمنهم من تناول المصطلحين معا فيصرح حيناً "يوجد في الكلام حذف"، وفي حين آخر يقول: "يوجد إضمار"، وذكر في عدة مواضع مقترناً بالحذف ومُرادفاً له، "أعلم أن هنا باباً من الإضمار والحذف، وما من محذوفٍ بحدّه قد حُذفَ إلا وأنت تجدُ حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى من النطق به".⁽²⁾

فالظاهر هنا أن الجرجاني يقصد بالإضمار الحذف، حيث اتفق مع الكثيرين كسيبويه الذي ذهب إلى نفس الرأي حين يتحدث عن حذف خبر إن "هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقراً لها وموضعاً لو أظهرته، وليس هذا المضمّر بنفس المظهر..."⁽³⁾

وعلى غراره يذكر ابن الأثير الحذف أحياناً بمصطلح الإضمار في قوله: "فقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتُمُونَا﴾ [الأنعام: الآية 94]، يحتاج إلى إضمار فعل. أي: فقيل لهم: «لقد جئتمونا، أو قلنا لهم».⁽⁴⁾

وقد خالفهم في ذلك الكثير من النحاة، وكان دليلهم "أن الإضمار يلزمه ما يدل على المضمّر في حين أن الحذف لا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف، بل يمكن أن يفهم من السياق وحده"⁽⁵⁾ فقالوا: "الفاعل يُضمّر ولا يحذف، وذلك حيثما أمكن تقديره بضمير مستتر فهم يقصدون بالمضمّر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما يمكن الاستغناء عنه"⁽⁶⁾.

(1). أبو المكارم ، الحذف والتقدير في النحو العربي ، دار غريب ، القاهرة، ط1، 2001، ص 202 .

(2). الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 153 .

(3). سيبويه ، الكتاب، المرجع السابق ، ج 2، ص 141

(4). ابن الأثير ، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق ، ج 2، ص 287 .

(5). يُنظر، إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار هنداوي ، القاهرة ، دط، 2014 ، ص 45 ، أبو المكارم ، الحذف والتقدير في النحو العربي ، ص 202

(6). ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، تح شوقي ضيف ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط 1 ، 1948 ، ص 105 .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

وفرق الزركشي بين الحذف والإضمار بقوله: "شرط المضمر بقاء أثر المقدّر في اللفظ"⁽¹⁾، وهذا لا يُشترطُ في الحذف، مما يدل أن المضمر مُحْفَى في اللفظ، مُرادٌ في النية، وأن الحذف إسقاط لفظ ومعنى، برغم أننا نجد له في موضع آخر بين ثنايا تعليقاته تناقضاً باعتبار المصطلحين بالمعنى الواحد ومثال ذلك ما جاء بتعريف حذف القول "قد كثر في القرآن العظيم حتى إنه في الإضمار بمنزلة الإظهار، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: الآية 3]، أي يقولون: «ما نعبدكم إلا لقربه»." ⁽²⁾

2- . الحذف والاستغناء:

يذكر الجرجاني مصطلح الاستغناء معبراً به عن معنى الحذف في سياق الحديث عن نوع من الحذف . الإضمار على شريطة التفسير . بقوله: " ثم تركت ذكره في الأول استغناءً بذكره في الثاني " ⁽³⁾ . وقد عرف مصطلح الاستغناء رواجاً في كتب العلماء، حيث عقد ابن جنّي في خصائصه باباً للاستغناء بالشيء عن الشيء نقل فيه قول سيويوه: "واعلم أن العرب قد تَسْتغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مُسْقَطاً من كلامهم البتّة " ⁽⁴⁾ .

وذكر السيوطي (جلال الدين 911هـ) أن الاستغناء يكون بالمفردات لا التراكيب مثل تشبيه سواء بتثنية

سي، فقالوا : سيان ولم يقولوا: سواء.ان. ⁽⁵⁾

(1) . الزركشي ، البرهان في علوم القرآن، المرجع السابق ، ج 3 ، ص 102 .

(2) . المرجع نفسه ، ج 3 ، ص 196 .

(3) . الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 163 .

(4) . سيويوه ، الكتاب، المرجع السابق ، ج 1، ص 25، ابن جنّي ، الخصائص، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 266 .

(5) . السيوطي ، الأشباه والنظائر ، مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، 1987، ج 1 ، ص 113 .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والترك

غير أن الحذف إسقاط لصيغٍ داخل النسيج اللغوي وهذه الصيغ يُفترض وجودها نحوياً لسلامة التركيب وتطبيقاً للقواعد أما الاستغناء فهو تبرير لعدم وجود صيغ معينة أو أوزان خاصة في اللغة ليس لها تأثير في البنى اللغوية.⁽¹⁾

3- الحذف والترك:

يجعلُ الجرجاني مُصطلحَ التَّركِ قسيماً للحذفِ، فيذكرُه مُرادفاً له بقوله: "إن في حذفه وتركه ذكره فائدة جلييلة، وأن الغرض لا يَصِحُّ إلا على تركه".⁽²⁾

كما عَرَفَ المصطلحَ ذِكْراً قبله، فسيبويه جاء عنده خلال شرحه لحذف الفعل بقوله: "وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من كلام".⁽³⁾

وهناك من جعل مُصطلحَ التَّركِ عنواناً لمباحثه، فوضع بدلاً حذف المسند وحذف الفعل، ترك المسند وترك الفعل، وقدم له شرحاً مُشابهاً لحديث كبير لما قدمه العلماء قبله لمصطلح الحذف.

فقال: "ترك المسند حتى كان ذكر المسند إليه مجالاً يعرف منه المسند وتعلق بتركه غرض"⁽⁴⁾، "وأما ترك الفعل، وهي أن تغني قرائن الأحوال عن ذكره".⁽⁵⁾

(1). أبو المكارم ، الحذف والتقدير في النحو العربي، المرجع السابق ، ص 200 .

(2). الجرجاني، دلائل الاعجاز ، المصدر السابق، ص162

(3). سيبويه، الكتاب ، المرجع السابق، ج 1 ، ص 28 .

(4) - السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص206 .

(5). المرجع نفسه ، ص224 .

الفصل الثاني : أسلوب المذف والذکر

4- . الحذف والإسقاط:

ذُكر عند الكثيرين⁽¹⁾، فَعُرِّفَ الحذف به فقيل: الحذف: الإسقاطُ للتخفيف⁽²⁾ كما يظهر ذلك عند

حذف المفعول إذ نراه يُقرُّنُهُ ويشرحهُ بمصطلح الإسقاط فلما كان ذلك تَرَكَ ذِكرَ المفعول وأسقطهُ ليزيلَ احتمال

هذا الفهم، ويتصوّرُ في أول الأمر أن الحزَّ مَضَى في اللّحم حتى لم يَرُدَّهُ إلا العظم." ⁽³⁾

والملاحظُ من كل هذا أن ذِكره لهذه المصطلحات جاء في سياقِ الحديث عن مبحث الحذف وأن ذِكره

لها لم يَكُنْ سوى من بابِ تَضْمِينِها المحتوى الدلالي الذي يُشير إليه مُصطلح الحذف، كما أن الجرجاني كان

جُل انشغاله واهتمامه بالمعاني والدلالات التي يُضَيِّفُها الحذف والذِكر بالتراكيب اللغوية على خلاف غيره من

العلماء، وخاصةً النحاة الذين خصصوا لهما مباحثاً وشروحاً، وجعلوا لهما فوارق ومميزات.

1. 2. 1. دواعي الحذف وأغراضه:

1. 2. 1. 1. دواعي الحذف:

يَسْتَدْعِي الحذف بالكلام أن يكون مفهوم الغرض واضح القصد، ولن يتأتى ذلك ما لم يَكُنْ له أسباب

وشروط تحققها يُضفي بالكلام سِحراً بالبيان، وبلاغةً بالمعاني.

ولقد حصرها الجرجاني في سببين أحدهما: مُتعلِّقٌ بالمتكلم، والآخر: يَخْتَصُّ بالصياغة.

فالأول: أن يمتنع تركُّ الكلام على ظاهره لأمرٍ يرجعُ إلى غرضِ المتكلم كما في قوله

تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: الآية 82]، إذا الغرضُ «واسأل أهل القرية»، فليس الحذف هنا

راجعاً لذاتِ التركيب اللغوي، وذلك أن مثل هذه العبارة لا تُحتمل الحذف لو نَطَقَ بها رجل مرّ بقرية قد

(1) . ينظر ، الحفاجي ، سر الفصاحة، المرجع السابق، ص 211 ، الباقلائي، إعجاز القرآن ، المرجع السابق، ص262 .

(2) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المرجع السابق ، ج3 ، ص 102.

(3) . الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص172.

الفصل الثاني : أسلوب المحذف والذكر

خربت وبَادَ أهلها، فأرادَ أن يقول لصاحبه واعظاً مُذكراً، أو أن يُخاطب نفسه مُتعتظاً ومُعتبراً: «سَلَّ القرية عن

أهلها»، على حد قولهم: «سَلَّ الأَرْضَ مَنْ شَقَّ أَمْهَارِكُ»، و«عَرَسَ أشجارِكُ»، فلا حذف في العبارتين.

أما الثاني: أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بالحذف راجعاً إلى الكلام نفسه لا

إلى غرض المتكلم، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزئي الجملة كالمبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ

جَمِيلٌ﴾ [يوسف: الآية 18]⁽¹⁾، وقوله: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد: الآية 21]، إما أن يُضمّر الاسم فيقول: «أمري

طاعة وقول معروف»، وإما أن يُضمّر الخبر فيقول: «طاعة وقول معروف أمثل»، فلا بُد من تقدير محذوف.⁽²⁾

فإذا جئنا لغيره من العلماء وجدنا الأمر دأته حيث لم تخرج من نطاق المتكلم أو الكلام، ومثاله قول

سيبويه: وما حُذِفَ من الكلام لكثرة استعمالهم كثير، ومنها علم المخاطب بالمحذوف ودلالة السياق عليه،

ومنها سبعة الكلام والاختصار ومنها الإيجاز.⁽³⁾

في حين قدّم السكاكي جملةً من الدواعي خلال حديثه عن طَيِّ ذِكْرِ المبتدأ بقوله: "الحالة التي

تَقْتَضِي طَيِّ ذِكْرِ المسند إليه فهي إذا كان السامع مُسْتَحْضِراً له، عارفٌ مِنْكَ القصد إليه عندَ ذِكْرِ المسند...

وإما لأن الاستعمال واردٌ على تركه، أو تَرَكُ نَظَائِرُهُ".⁽⁴⁾

لكن الزركشي يَشْتَرِطُ في المذكور دَلَالَةً على المحذوف إما من لفظه، أو من سياقه، وإلاً لم يتمكن من

معرفة فيصيرُ اللفظ مُخَالِفاً بالفهم.⁽⁵⁾

وذكر ابن هشام (محمد محي الدين عبد الحميد 761هـ) شروطاً ثمانية للحذف جعل أولها وجود دليل

حالي، أو مقالي، أو صناعي ومثل لذلك قائلاً: "الدليل الحالي كقولك لمن رفع سوطاً: زيداً بإضمار اضرب،

(1). والملاحظ أن هذه التراكيب تحتل أن يكون المحذوف فيها إما مبتدأ وإما خبر، فالوجه الأول تقديره فأمره صبر جميل وأما الثاني تقديره فصبر

جميل أجمل. سيبويه، ج 1، ص 321، الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 311، الأنباري، أسرار العربية، ص 213.

(2). يُنْظَرُ، سيبويه، المرجع نفسه، ج 1، ص 141، يُنْظَرُ، الجرجاني، المرجع نفسه، ص 311، السكاكي، المفتاح، ص 207.

(3). يُنْظَرُ، سيبويه، المرجع نفسه، ج 1، ص 280/ 212، ج 2، ص 130.

(4). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 176، عبد المتعالى الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، ج 1، ص 74.

(5). الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المرجع السابق، ج 3، ص 111.

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

ومنه: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ [هود: الآية 69] أي سلمنا سلاماً، أو مقالي كقولك لمن قال: من ضرب؟ «زيداً»

ومنه: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: الآية 30] ... أو صناعي كما في قولك: «زيدٌ ضربته»،

وقولك: «ضربني وضربته زيد»⁽¹⁾.

فالواضح إذا مما سَبَقُ أن لظاهرة الحذفِ دواعي⁽²⁾ كثيرةً ومُتنوعة استندعها النسيجُ اللُّغوي من جهة،

واستدعها مَقْصِدُ المخاطبِ ونُفْسِيته من جهةٍ أخرى، منها ما هو للنحو أقرب، ومنها ما هو بالبلاغة أَلْصَقُ.

1. 2. 2. 1. أغراض الحذف والذكر

أ. أغراض الحذف:

1. التخفيف:

تميزت العربُ في عاداتها اللُّغوية بالإيجازِ وتقليلِ الكلام، فكانوا يَحذفونَ من الكلامِ قَصْدَ التَّخْفِيفِ،

ولِكثرةِ هذا الحذفِ مِنْهُمْ " فإنه صارَ دأباً لهم وعادةً... فَيَحذفون، ويُعوضون، وَيَسْتَعْنُونَ بالشيءِ عن الشيءِ

أصله في كلامهم أن يُسْتعملَ حتى يَصيرَ ساقطاً"⁽³⁾، ومن أمثلة ذلك "أن العربَ تقولُ: «لا أدر» فيحذفون

الياءَ والوجهَ «لا أدري» لأنه رُفِعَ، كل ذلك يفعلونه استخفافاً لكثرتِهِ في كلامهم"⁽⁴⁾.

(1). ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط1، 1964، ج2، ص725/724.

(2). أعرض ابن هشام عن تفصيل تلك الأغراض البلاغية، ورأى أنها من مهام علماء البيان ولا تلزم علماء النحو قال: " الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً دون مبتدأ أو بالعكس أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل... وأما قولهم: يحذف الفاعل لعظمته، وحقارة المفعول أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك فإنه تطفل منهم على صناعة البيان". ابن هشام الأنصاري، المرجع نفسه، ج2، ص725/724.

(3) - يُنظر، سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، ج1، ص25.

(4). الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المرجع السابق، ج3، ص106

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

غير أن الفراء (أبي زكريا يحيى بن زياد 207هـ) يشترط في التخفيف أن يكون السامع على علم به فيقول "في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾ [الأنعام:

الآية 35]، والمعنى بذلك إنما تفعله العرب في كل موضع يُعرَفُ فيه معنى الجواب".⁽¹⁾

وإلى نفس الرأي يذهب أبو عبيدة: "العرب تختصر الكلام ليخففوه لعلم المستمع بتمامه".⁽²⁾

2. الاختصار والاقصصار:

ذهب الكثيرون إلى القول أن الغرض من حذف بعض أجزاء الكلام أو بعض الحروف، إنما هو من باب الاختصار فيه حتى أن بعضهم⁽³⁾ قرنه بالحذف فسمى باب الحذف باب الاختصار.

وأرجع ابن قتيبة حذف الجواب "اختصاراً لعلم المخاطب به".⁽⁴⁾

وذهب ابن هشام إلى أن الحذف اختصاراً عندما يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل من غير تعيين مَنْ أوقع عليه، ومثاله "قوله تعالى: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: الآية 258] أي: يفعل الإحياء والإماتة".⁽⁵⁾

وذلك ما زاد فيه الجرجاني القول تأكيداً وبياناً عند حذف المفعولين فقال: "أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومُرادهم أن يفتتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإن كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدى كغير المتعدى مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً، ومثال ذلك قول الناس: «فلان يحلُّ ويعقد»، و«يأمر وينهى»، و«يضرُّ وينفع»

(1). الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983، ج1، ص331.

(2). أبو عبيدة، مجاز القرآن، المرجع السابق، ج1، ص111.

(3). ابن فارس، الصحاحي، ص156، ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، المرجع السابق، ص210.

(4). ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، المرجع السابق، ص214.

(5). ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص160. الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص155/154.

الفصل الثاني : أسلوب المحذف والذكر

كقولهم: «هُوَ يُعْطِي وَيُجْزِل»، و«يَقْرِي وَيُضَيِّف» المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق، وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول".

3. التفعيم والتعظيم:

وقد يأتي الحذف لغرض تفعيم وتعظيم المحذوف" لما فيه من الإبهام، لذهاب الذهن في كل مذهب، وتشوقه إلى ما هو المراد، فيرجع قاصراً عن إدراكه، فعند ذلك يعظم شأنه، ويعلو في النفس مكانه، فإن ظهر المحذوف في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد وخلص للمذكور".⁽¹⁾

كما نوه الجرجاني قبله إلى ما يُفيد ويُضفيه الحذف من معاني المبالغة في المدح، والتعظيم لمنابح المحذوف في الكلام، واستشهد بيت البحري:

شَجُو حُسَّادِهِ وَغَيَظَ عِدَائِهِ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ

فقال فيه معلقاً وشارحاً "يحصل بحذف المفعول على معنى شريف، وغرض خاص، ويحقق غرضه في مبالغة المدح، وتفرد الممدوح بالمنابح، والتعريض بحاسديه".⁽²⁾

وأوضح السيوطي نقلاً عن حازم في منهاج البلغاء أنه: "يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء، فيكون في تعدادها طول وسامة فيحذف، ويكتفى بدلالة الحال، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها، قال: ولهذا القصد يؤثر في موضع التي يراد بها التعجب والتهويل على النفوس، ومنه قوله تعالى في وصف أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: الآية 73]، فحذف الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تقدر ما شاءته، ولا تبلغ من ذلك كنه ما هناك، وكذلك قوله: ﴿وَقَفُّوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: الآية 27] أي: لرأيت أمراً فظيماً لا تكاد تحيط بالعبارة".⁽³⁾

(1). الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المرجع السابق، ج3، ص104

(2). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص156.

(3). السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، تح مدرسة الدراسات القرآنية، السعودية، دط، دس، ص1601.

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

4. التعميم:

كما يُفيد الحذف معنى التعميم، فالسكاكي يرى "أن الحالة المقتضية لِتَرْكِ مَفْعُولِهِ هُوَ الْقَصْدُ إِلَى التعميم والامتناع على أن يقصره السامع على ما يذكر معه ذُون غيره".⁽¹⁾

وأما "قوله تعالى: ﴿وَأَيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: الآية 5]، فقصد منها العموم على العبادة، وقوله تعالى:

﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: الآية 25]، أي كل أحد " (2)

5. البيان بعد الإبهام:

وهو عَرَضٌ يَنْدَرُجُ بِالْحَذْفِ الَّذِي أَسْمَأُهُ الْجُرْجَانِي ((الإضمار على شَرْيْطَةِ التَّفْسِيرِ)) والمعنى واضحٌ وجلي؛ وهو أن يكون إبهامٌ بالمعنى يأتي بعده بيان وإيضاح لإزالتِهِ، بقوله: "أن البيان إذا وَرَدَ بعد الإبهام وبعد التحريك له أبداً لُطْفًا وَتُبْلًا لا يكون إذا لم يَتَقَدِّمَ ما يُجْرِكُ".⁽³⁾

ويُوضِحُ الجرجاني الإبهام في موضع آخر وذلك أن "من حذف الشاعر أن يُوقِعَ المعنى في نفس السامع إيقاعاً يمنعُه به من أن يتوَهَّم في بدءِ الأمرِ شيئاً غير المراد ثم ينصرف إلى المراد".⁽⁴⁾

ويذكر السيوطي شاهداً من الذكر الحكيم دخله حذف فأبان ما به من إبهام وهو "قوله تعالى: ﴿وَلَوْ

شَاءَ لَهَدَاكُمْ﴾ [النحل: الآية 9]، حيث حذف المفعول به للفعل شاء ودل على المحذوف جواب الشرط، فالتقدير:

«قرر» لهداكم فإذا سمع السامع «ولو شاء» تعلق نفسه بما وقعت المشيئة عليه لا يدري ما هو فلما ذكر

الجواب استبان بعد ذلك، وأكثر وقوعه بعد أداة الشرط لأن المفعول مذكور في جوابها.⁽⁵⁾

(1). السكاكي، المفتاح، ص228، الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص164. السيوطي، المرجع السابق، ص1603.

(2). المرجع نفسه، ص1603.

(3). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص164.

(4). المصدر نفسه، ص172.

(5). السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، المرجع السابق، ص1603، الجرجاني، المصدر نفسه، ص164.

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

ولا يقتصر الحذف على ما سبق ذكره من أغراض، إذ توسع فيها الكثير من البلاغيين، وأضافوا أغراضاً منها ما يتعلق بالمسند إليه (مبتدأ وفاعلاً)، ومنها ما يتعلق بالمسند (خبر أو فعلاً)، وذكروا كل منهم ببابه ومقامه ب. أغراض الذكر:

أما أغراض الذكر فهي لا تبتعد كثيراً عما ذكر بالحذف، فإذا ذكر المسند إليه "فإنما لأنه الأصل" ولا مقتضى للحذف، وإمّا للاحتياط لضعف التعويل على القرينة وإما للتنبيه على غباوة السامع، وإما لزيادة الإيضاح والتقرير، وإما لإظهار تعظيمه أو إهانته كما في بعض الأسماء المحمودة أو المذمومة، وإما للتبرك بذكره، وإما لاستلذاذه، وإما لبسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب، ومثال ذلك "قولك: الله خالق كل شيء فذكر اسم الجلالة تبركاً به واستلذاذاً.

وأيضاً قوله: "«أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ حَاضِرٌ»، و«السارقُ اللَّئِيمُ حَاضِرٌ»، فالأول تَعْظِيمٌ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، والثاني تَحْقِيقٌ لَهُ، وقوله تعالى: ﴿أَتَوَكَّأَ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ [طه: الآية 18]، وكل هذا لأن الكلام مع رب العزة" (2)، وإصغاء المخاطب في مثل هذا مطلوب للمتكلم.

وأما ذكر المسند فإنما لنحو ما مر في باب المسند إليه "من زيادة التقرير، وللتعريض بغباوة السامع والاستلذاذ والتعظيم، والإهانة، وبسط الكلام، وإما ليَتَّعِينَ كونه اسماً فيستفاد من الثبوت، أو كونه فعلاً فيستفاد منه التجدد، أو كونه ظرفاً فيؤرث احتمال الثبوت والتجدد" (3).

(1). القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المرجع السابق، ص 41/40.

(2). عبد المتعالى الصعيدي، بغية الإيضاح، المرجع السابق، ج 1، ص 79.

(3). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص، القزويني، المرجع نفسه، ص 74.

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

ومن أمثلة ذلك: " قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ﴾ فذكر المسند «فعله» تعريضاً بغاوة السائلين، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: الآية 148]، فذكر الفعل «يُخَادِعُونَ» أفاد تجدد الخداع منهم مرة بعد مرة⁽¹⁾.

والواضح أن الجرجاني خص هذه الأغراض بقدر من الاهتمام والعناية، وجعلها من دواعي الحذف، برغم أنها جاءت متضمنة بالحديث دون أن يخصص لها مبحثاً على خلاف بعض العلماء الذين صنفوا ورتبوا مادتهم.

وهكذا يكون البلاغيون قد لفتوا انتباهنا لأهم الأسباب والأغراض والمقاصد الكامنة بنفسية المتكلم، وغاصوا فيها بأمثلة وشواهد كثيرة مستكشفين سر الحذف بها، ومستخرجين ذرره وكوامنه.

1.3. أنواع الحذف:

تطرق العلماء للحذف فذكروا له الكثير من الأنواع منها ما يُحذف منه المفرد: كلمة أو حرفاً ومنها ما يُحذف منه جزء من الكلام: جملة أو قولاً.

1. حذف المفرد: أخذ حيزاً كبيراً في مُصنفات البلاغيين والنحاة منهم من رآه على "ثلاثة أضرب اسم وفعل وحرف"⁽²⁾، ومنهم من ذكره مفصلاً بالأمثلة والشواهد فجاء في أربعة عشر ضرباً⁽³⁾ منها على سبيل المثال: حذف الفاعل. المفعول. الفعل. المبتدأ. الخبر. الصفة. الموصوف. المضاف. المضاف إليه.

2. حذف الجملة: وتتنوع صور حذف الجملة من "فعل وفاعل، والسؤال المقدر، والاكتفاء بالسبب عن المسبب، والمسبب عن السبب، والإضمار على شريطة التفسير"، وغيرها⁽⁴⁾.

(1). يُنظر، عبد العزيز عتيق، علم المعاني، المرجع السابق، ص 135.

(2) - ابن جني، الخصائص، المرجع السابق، ج 2، ص 360.

(3) - ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المرجع السابق، ج 2، ص 264، ابن جني، المرجع نفسه، ج 2، ص 269.

(4) - ابن الأثير، المرجع نفسه، ج 2، ص 283.

الفصل الثاني : أسلوب المحذف والذكر

في حين ذهب الزركشي في تقسيم الحذف إلى ثماني أنواع: "ابتدأ حذف الاقتطاع وانتهى عند حذف الاختزال⁽¹⁾، هذا الأخير الذي عرض فيه كل ما يأتي من أنواع الحذف من الجملة والحرف والقول.

4.1. الحذف والمجاز:

أثارَ عبد القاهر بعض القضايا سُبِقَ إليها، جاءت مُوزَعَةً بين كتابيه الأسرار والدلائل منها حديثه عن الحذف والمجاز، حيث عَقَدَ لهما فصلاً في نهاية كتابه الأسرار، تناول فيه الحذف، وهل هو من المجاز أم لا، يقول فيه: "واعلم أنَّ الكلمة كما تُوصَفُ بالمجاز لنقلِك لها عن معناها كما مَضَى قَدْ تُوصَفُ به لنقلها عن حُكْمٍ كانَ لها إلى حُكْمٍ ليسَ هو بحقيقةٍ فيها".⁽²⁾

ومثال ذلك أنَّ المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف في نحو "قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: الآية 82] والأصل: «أَسْأَلُ أَهْلَ الْقَرْيَةِ»، فالحُكْم الذي يَجِبُ للقريّة في الأصل وعلى الحقيقة هو الجُرِّ والنصب فيها مجاز؛ لأنه منقولٌ إليه عن المضاف المحذوف الذي هو «الأهل» والذي يستحقه في أصله هو الجُرِّ".⁽³⁾

ويرى سيبويه بنفس الآية اختصاراً حيث عمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل.⁽⁴⁾

واعْتَبَرَ البعض أنَّ الحذف صورةٌ من صور المجاز دون أن يُعْلِلَ ذلك.⁽⁵⁾

(1) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المرحع السابق، ص 104 إلى 166 .

(2) - المرجاني، أسرار البلاغة، المرحع السابق ، ص 308 .

(3) - المرحع نفسه، ص 308 .

(4) - سيبويه، الكتاب المرحع السابق ، ، ج1، ص 212 .

(5) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المرحع السابق ، ص 103

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

والجدير بالذكر أنه لم يجعل كل ما جاء فيه حذف المضاف إليه من سبيل المجاز فقال: "واعلم أن ليس بالوجه أن يعد هذا على الإطلاق معداً ما حذف منه المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه".⁽¹⁾

وهنا يقصد ما تضمنه بيت الخنساء من معان لم تأتي من جهة حذف المضاف رغم ما بها من مجاز فقد عرض الجرجاني بيت الخنساء:

ترتُع ما رتعت، حتى إذا أدكرت فإنما هي إقبال وإدبار

ويعلق قائلاً:⁽²⁾ ليس الأمر فيه كالأية السابقة، وذلك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناها فتكون قد تجاوزت في نفس الكلمة، وإنما تجاوزت في أن جعلتها لكثرة ما تُقبل وتُدبر ولعلبة ذاك عليها، واتصاله منها، وأنه لم يكن لها غيرهما، كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار، وإنما كان يكون المجاز في نفس الكلمة، لو أنها كانت قد استعارت «الإقبال والإدبار» لمعنى غير معناها الذي وُضعا له في اللغة، ومعلوم أن ليس الاستعارة بما أرادت في شيء، فالواضح أنه ينبغي أن يكون بها شيء من الاستعارة.

ثم يبين لنا ما يستوجب بالكلام ليكون الحذف مجازاً بقوله: "لا ينبغي أن يقال إن وجه المجاز في هذا الحذف، فإن الحذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يُسمَّ مجازاً، ألا ترى أنك تقول: «زيد منطلق وعمرو» فتحذف الخبر ثم لا تُوصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنه مجاز..."⁽³⁾

فيبدو الجرجاني مهتماً بالجانب المعنوي بالتراكيب حيث نبة إلى ضرورة أن يحدث الحذف تغييراً في الحكم فيما بقي من الكلام، وذلك ما لم يجده في المثال السابق فلم يعد حذفاً.

(1). الجرجاني ، أسرار البلاغة ، المرجع السابق، ص 307 .

(2). المرجع نفسه ، ص 308 .

(3). المرجع نفسه ، ص 308 .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

ثم يُضيفُ إلى ما يُفيدُه المجازُ "من انتَقَلَ اللَّفْظَ عن مَوْضِعِهِ وأَصْلِهِ من الحَقِيقَةِ إلى المِجَازِ بِخِلَافِ ما يُفيدُه الحذفُ من نَقْلِ فيما بَقِيَ من الكلامِ". (1)

ويأتي الزركشي فيؤكد قوله: "إن أريد بالمجاز استعمال اللفظ في غير موضعه، فالحذف ليس كذلك لعدم استعماله، وإن أريد بالمجاز إسناد الفعل إلى غيره - وهو المجاز العقلي - فالحذف كذلك". (2)

والمعنى هنا أنه يكون في الكلام حذفٌ إذا طابَقَ المِجَازُ العَقْلِيَّ، فَلا حُكْمَ بِالمِجَازِيَةِ المَطْلُوقَةِ، وَلِكنه يُشِيرُ إلى أمرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا ثابت الأَ وإنه تَغْيِيرُ التَّرَكِيبِيْنَ عن أَصْلِهِمَا، فَالحذفُ خِلافِ الأَصْلِ، والمِجَازُ كذلك.

وَجُمْلَةُ القَوْلِ أن الحذفَ والمِجَازَ يَلْتَقِيانِ في تَرَكيِبِ وَيَخْتَلِفانِ في تَرَكيِبِ أُخْرَى، وَكُلُّ ذَلِكَ رَاجِعٌ للمَعْنَى المتَضَمَّنِ لها، فيكونُ الحذفُ مِجَازاً إذا كانَ فِيهِ نَقْلُ الكلامِ عن أَصْلِهِ إلى مَعْنَى أُخْرَى مِجَازِيٍّ وَذلك لا يُعْرَفُ إلاَّ بالوقوفِ على المعاني المتوخاة من هذه المباني والتراكيب.

1. 5. القيمة البلاغية والفنية للحذف:

لقد عُرفَ عن فُصحاءِ العَرَبِ أَنهم كانوا أَميلُ إلى أسلوبِ الحذفِ والإيجازِ أَكْثَرَ من الميلِ إلى أسلوبِ الذِكرِ والإسْهابِ، لأنَّ الأَوَّلَ عُنْوانُ البلاغةِ، ومِقياسُ الذِكاءِ، ودَليلُ البِيانِ، ولهذا نَجدهم في كلِّ موضعٍ يذكرونه إلاَّ ويذكرون قيمته الفنية، وفائدته البلاغية، وأثره المعنوي.

ومن هؤلاء الرماني الذي جعل الحذف أعلى مرتبة من الذكر بلاغة بقوله: "وإنما صار الحذف في مثل هذا أبلغ من الذكر لأن النفس تذهب فيه كل مذهب، ولو ذكر الجواب لقصّر على الوجه الذي تضمنه البيان". (3)

(1). الجرجاني، أسرار البلاغة، المرجع السابق، ص308.

(2). الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المرجع السابق، ص104.

(3). الرماني، النكت في إعجاز القرآن، المرجع السابق، ص77.

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

وعلى غراره رأى الباقلاني " أن الحذف أبلغ من الذكر لأن النفس تذهب كل مذهب في القصد من

الجواب". (1)

في حين راح ابن الأثير يتعنى بمن يُصَوَّرُ بالحذف أزوع التراكيب وأبندعها وأصفاً إياه بفارس البلاغة،

بقوله: "الإيجاز بالحذف هو نوعٌ من الكلام شريفٌ لا يتعلقُ به إلا فُرسان البلاغة، ومن سَبَقَ إلى غايتها وما

صَلَّى، وضرب في أعلى درجتها بالقدح المعلى، وذلك لعلو مكانه، وتعدُّر إمكانه". (2)

لكن أبداع وأروع ما وُصفَ به حذف الكلام من الفخامة والشرف ما قاله الجرجاني في ثنانياً فُصوله

عن الحذف، تختارُ بعضها إيجازاً واختصاراً ومنها قوله: "...إن في حذفه وترك ذكره فائدة جلييلة، وأن العرض لا

يصح إلا على تركه". (3)

ورأى أن فيه من الحُسن والبهجة، ومن الفخامة والنبل، مالا يخفى موضعه على بصير، "وكان لو ترك فيه

الإظهار إلى الإضمار فقال سبحانه: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: الآية 105] و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ

الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: الآيات 1، 2] لَعُدَّتْ الذي أنت واجده الآن". (4)

ثم نراه في ختام مبحثه يُقدِّم لنا نتيجةً أجمل فيها صفات البلاغي الذي يَنْظُرُ يَنْظُرِ الْمُشْتَبِهِ الحَصِيْبِ

فقال: "وقد بان الآن واتضح لمن نَظَرَ نَظَرَ الْمُشْتَبِهِ الحَصِيْبِ الراغب في اقتداح زناد العقل والازدياد من الفضل

ومن شأنه التوق إلى أن يعرف الأشياء على حقائقها، ويتعلَّل إلى دقائقها، ويربأ بنفسه عن مرتبة المقلد الذي

يجري مع الظاهر، ولا يعدو الذي يقع في أول خاطر، أن الذي قُلت في شأن الحذف وفي تفخيم أمره،

والتنويه بذكره، وأن مأخذهُ مأخذُ يُشْبِهُ السَّحَرِ، ويُبْهِرُ الفِكرَ". (5)

(1). الباقلاني، إعجاز القرآن، المرجع السابق، ص 262.

(2). ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق، ص 255.

(3). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 162.

(4). لمصدر نفسه، ص 170.

(5). المصدر نفسه، ص 171.

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

2. بلاغة أسلوب الحذف والذكر:

اهتمَّ العلماء من النَّحاة والبلاغيين بأسلوب الحذف، فعرفوه، وأحصوا مواضعه، وأعطوا الأوجه الممكنة فيه، وذكروا علله ودواعيه، وتحدَّثوا عنه في مباحث كثيرة، وعبروا عنه بمصطلحات كثيرة، مثل: الإضمار والإسقاط والترك والاستغناء وغيرها.

واحتفوا فيه حتى عُدَّ وجهاً من وجوه الشجاعة العربية⁽¹⁾ في فن القول، واعتبروه من المسائل التي تُكسب الكلام جمالاً وروعة، وتمنحه جودة وبلاغة، بل إنه من الأساليب التي لا يُحسنها إلا المتمكِّنون في اللغة والبارعون في أساليبها، "فهو باب دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر شبيه بالسَّحر؛ فإنك ترى به تركَ الذكر أفصح من الذكر، والصَّمْتُ عن الإفادة أزيد للإفادة، وتحدُّك أنطق ما تكون بياناً إذا لم تُبْنِ"⁽²⁾

كما أنَّ الحذف من الأساليب التي اتَّخذتها العرب في كلامها؛ لتزيينه وتنميقه، وجعله أبلغ تأثيراً، وأكثر تعبيراً، فقد خصَّص له **الثعالبي** فصلاً، وسمَّه: **بفصل مجمل "في الحذف والاختصار"**⁽³⁾، وأشار أنه من سنن العرب المتبعة، والسنة - كما هو معلوم - الطريقة والمنهج المتَّبَع والمحتذى، وقد سرَّد في هذا الباب بعضَ المواضع التي حدَّفت فيها العرب حذفاً حسناً وبديعاً.

وقد أدرج البلاغيون الحذف في مواطن أخرى، مثل: "باب المجاز، كقوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْبَى﴾ [يوسف: الآية

82]، الحذف عند بعضهم نوعٌ من أنواع المجاز، وهو ما ذهب إليه سيبويه، وغيره من أهل النَّظَر"⁽⁴⁾.

والحذف هنا لا يُنسب إلى الكلمة المجاورة، وإنما إلى الجملة ككل، وإلَّا كان ذلك لا يُفسد الكلام شيئاً، كما قال الإمام الجرجاني: "إنَّ من حقِّ المحذوف أو المزيد أن يُنسب إلى جملة الكلام، لا إلى الكلمة

(1). ابن جني، الخصائص، المرجع السابق، ج2، ص360.

(2). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص146.

(3). انظر، أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية تح ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية ط 2، 2000، ص376.

(4). أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، المرجع السابق، ص103.

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

المجاورة، فتقول في الكلام حذفت، والأصل حذِف من بين الكلام".⁽¹⁾

ويذكر أهل البلاغة الحذف أيضاً في باب الإيجاز، ويجعلونه القسم الثاني منه، ويسمونه بإيجاز الحذف

ويُشترط فيه أن يكون في الكلام ما يدلُّ على المحذوف، ومن أمثلته ما جاء في " قوله تعالى : ﴿فَجَاءَتْهُ

إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾ [القصص: الآية 25]، حيث حُذِفَتْ هنا جُمْلٌ بُرِّمَتْهَا، وتقدير الكلام : فذهبتا

إلى أبيهما وقصتتا عليه ما كان من أمر موسى، فأرسل إليه، ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾،

وطريق الإيجاز هنا هو الحذف، وهذا النوع من أهمِّ ما تهتمُّ به البلاغة في باب الحذف؛ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ من أسرار

بلاغيةً بديعةً جليلةً تُدَلِّلُ على سُمُو هذه اللغة وعلو شأنها - أسلوباً وبلاغةً - خصوصاً إذا كانت منظومة في

الخطاب الذي أعجز البلغاء والفصحاء وأفحَمَهُمْ".⁽²⁾

وإطلع الجرجاني على آراء النحاة، وعلماء الإعجاز، وما سبقه من البلاغيين فيما يخصُّ ظاهرة الحذف

فازتسمت عنده صوره، حيث أصبغ عليها رُوحةً البلاغية، وخصَّها بتأملاته للمعاني التي يُحدثها الحذف في

التراكيب اللغوية.

كما أولى له أهمية كبيرة، فجعله مبحثاً من مباحث علم المعاني، وأسهب القول فيه، وذكره أيضاً في

ختام كتابه أسرار البلاغة، فجمع عنده بين علمي المعاني والبيان، غير أن إسهابه بالحديث عنه لم يمس كل

أجزاء الجملة، حيث اقتصر على حذف المبتدأ، وحذف المفعول به.

والواضح أن تناوله له كان بِسِمَةِ البلاغي الذي يبحر ويقتش عن بلاغة المعاني وروعيتها، فلم يتطرق

إلى المصطلح ولم يذكر شروطه، ولم يُفصِّل أدلته أو يُبين أقسامه، وإنما أفرغ جُلَّ اهتمامه على ناحية المعنى،

وأبعاد الدلالات التي يكتسبها الكلام من ورائه.

(1). ينظر، الجرجاني، أسرار البلاغة، المرجع السابق، ص 308.

(2). طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، دط، 1998، ص 4

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

كما أنّ استقراء الشواهد والأمثلة التي ذكرها البلاغيون تكشف أنّ الحذف تنوع في سياقات أسلوبه بين الخبري والإنشائي.

1.2 . بلاغة الحذف والذكر في الأسلوب الخبري:

تناول علماء البلاغة الحذف في المفرد والجملة، فاهتموا لذلك اهتماماً بالغاً، وعرضوا لأسلوب الخبري الكثير من الشواهد، منها ما جاء بحذف المبتدأ، "نحو: «لك في كذا وكذا»، أي هل لك فيه حاجة أو أرب؟"⁽¹⁾ دون تعليل وتوضيح.

ومنهم من سلك مسلك التحليل والتعليل كالجرجاني الذي ساق الكثير من الأمثلة في حذف المبتدأ أخذ بعضها مما جاء في كتاب سيوييه، حيث أشار لاختلاف وجهة نظره عن النحاة من جهة تفسيرهم للحذف.

فيقول: "وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر، وأن أكتب لك بدئياً أمثلة مما عرض فيه الحذف، ثم أنبئك على صحة ما أشرت إليه، وأقيم لك الحجة من ذلك عليه، أنشد صاحب الكتاب:

اعتاد قلبك من ليلي عوائده وهاج أهواءك المكنونة الطلل
ربع قواء أذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه خضل

فالخبر ربع قواء حذف مبتدئه (ذاك)"⁽²⁾.

ومثله "قول الآخر:

دار لمرؤة إذ أهلي وأهلهم بالكاينية نرعى اللهو والغزل

كأنه قال: «تلك دار» فحذف المبتدأ، وهذه طريقة مستمرة"⁽³⁾.

(1) - ابن جني ، الخصائص، المرجع السابق ، ج 2 ، ص 362 .

(2) - الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 146 ، سيوييه ، الكتاب، المرجع السابق ، ص 281 .

(3) - الجرجاني ، المصدر نفسه ، ص 146 ، سيوييه ، المرجع نفسه ، ص 182 .

الفصل الثاني : أسلوب المحذف والذكر

فحذفُ المبتدأ جاء عند ذكر الديار والأطلال، حيث أظهر الشاعر حالته النفسية بذكره للرسوم والأطلال، والآثار التي تبدلت وتغيرت، وقد كانت قبلاً مسرحاً للهو والغزل، فحذف ما يُشير إليها (ذاك، تلك) كراهة منه أن ينسبها إلى حبيته فقال: «تلك دار لمروة» .

إضافة إلى أن الحذف في هذا المقام أَدعى منه للذكر، للاعتبار أن لها في النفس حنين وحزن مما يقتضي الحذف، والإيجاز، وطبي الكلام.

فالحذف هنا "أقرب وسيلة لتحقيق الإيجاز في القول، وقد يؤدي من الدلالات ما لا يؤديه الذكر والتوسع، لذلك نجد المتخاطبين يميلون إلى اختزال الأداء الخطابي، وذلك بحذف بعض العناصر المكررة في الكلام أو إلى حذف ما قد يمكن المخاطب من فهمه اعتماداً على قرائن مصاحبة تكون مرشداً له لتقصي المعنى المبتغى من الخطاب الموجه له".⁽¹⁾

وأيضاً قولُ المغيرة بن عبد الله في ابن عمِّ له مُوسِرٍ سألهُ فَمَنَعَهُ "وقال: كم أعطيك مالي وأنت تنفقه فيما لا يعينك، والله لا أعطيك، فتركه حتى اجتمع القوم في ناديهم وهو فيهم، فشكاه إلى القوم وذمه، فوثب إليه ابن عمه فطمه، فأنشأ يقول:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطُمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى بِسَرِيعِ
حَرِيصٌ عَلَى الدُّنْيَا مُضِيعٌ لِدِينِهِ وَلَيْسَ لِمَا فِي يَدَيْهِ بِمُضِيعِ

التقدير: هُوَ سَرِيعٌ، فَحَذَفَ الْمَسْنَدَ إِلَيْهِ وَقَالَ: سَرِيعٌ، وَالْحَذْفُ فِيهِ لِصَوْنِ اللِّسَانِ عَنِ الْمَحذُوفِ مَعَ الْاِخْتِصَارِ وَالْاِحْتِرَازِ عَنِ الْعَيْثِ".⁽²⁾

(1) . ثقباب حامدة، قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز، مذكرة ماجستير، البلاغة والخطاب، جامعة تيزي وزو، 2012، ص 134 .
(2) ، السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 176. القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، المرجع السابق، ص 40 ، عبد المتعالى الصعيدي ، بُغْيَةُ الإيضاح، المرجع السابق، ج 1 . ص 77

الفصل الثاني : أسلوب المحذف والذكر

ويبدو عبد القاهر في كل ما عرضه من أمثلة مُنكرًا على النحاة تبريراتهم، وذلك أنهم يُرجعون المحذف إلى عادة العرب، وسننها في الكلام، أو ما يسميه ابن جني " قرينة الاستعمال" ⁽¹⁾ أو التقاليد الفنية، كما أنها ضرورة شعرية جرى عليها الشعراء والتزموها، إذ أنه طريقة مُتميزة لهم إذ ذكروا الديار والمنازل ⁽²⁾.
وعلل حذف المبتدأ "متى كان ذكر المسند إليه بحال يُعرف منه المسند، وتعلق بتركه غرض." ⁽³⁾
في حين عرض السكاكي بحذف المبتدأ في باب اعتبارات المسند إليه، تعليلاً يُظهر عنايته بطرفي الخطاب «المتكلم والمستمع»، ثم ذكر جملة من الأغراض التي دعت لحذف المبتدأ نذكر منها: "إذا كان السامع مستحضراً له عارفاً القصد، أو ضيق المقام، أو الاحتراز من العبث بناء على الظاهر أو له شهادة من العقل أو لإيهام أن تركه تطهيراً للسان عنه، أو تطهيراً له عن لسانك، أو للقصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيل إلى الإنكار أو أن الخبر لا يصلح له إلا حقيقةً، ثم وضع موضعه بجملة من الشواهد التي لم يزد صاحبها من ذكر المبتدأ المحذوف دون أن يُحدد له غرضاً مما سبق من الأغراض، ومثال ذلك: « نعم الرجل زيد»، وأصله: «نعم الرجل هو زيد»، فحذف المبتدأ «هو»، وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: الآية 1]، إذ لم يقل: «هذه سورة أنزلناها» ⁽⁴⁾.

وجعل الزركشي حذف المبتدأ بصدارة أنواع الحذف، وقدم فيه أمثلة من القرآن الكريم منها :

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾ [النساء: الآية 171]، فقيل: إن ثلاثة خبرٌ مبتدأ محذوف تقديره: آهتنا ثلاثة.

واعترض باستلزامه إثبات الإلهية لانصراف النفي الداخل على المبتدأ والخبر إلى المعنى المستفاد من الخبر لا إلى

(1) - ابن جني، الخصائص، المرجع السابق، ج 2، ص 294.

(2) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 147.

(3) - السكاكي، المرجع نفسه ص 206.

(4) - المرجع نفسه، ص 176 و 177.

الفصل الثاني : أسلوب المحذوف والذکر

معنى المبتدأ، وحيثئذ يقتضي نفي عدة آلهة، لا نفي وجودهم، قيل : وهو مردود، لأنَّ نفي كون آلهتكم ثلاثة

يصدق بالألا يكون لآلهة الثلاثة وجود بالكلية، لأنه من السالبة المحصلة، فمعناه: ليس آلهتكم ثلاثة... " (1)

وأضاف معللاً موضع الحذف بالآية بقول صاحب إسفار الصباح: "الوجه تقدير كون ثلاثة أو في الوجود، ثم

حذف الخبر الذي هو «لنا»، أو في الوجود الحذف المطرد، وما دلَّ عليه توحيد لا إله إلا الله، ثم حذف المبتدأ

حذف الموصوف كالعدد: إذا كان معلوماً، قولك: «عندي ثلاثة»، أي دراهم وقد عُلم بقريئة قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: الآية 171] . (2)

في حين عرض ابن الأثير حذف المبتدأ والخبر بالقسم ذاته، فجعله في الضرب الثاني عشر وذكر أن

حذف المبتدأ لا يكون إلا مفرداً، والأحسن منه حذف الخبر، لأن منه من يأتي جملة، "كقوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي

يَسْنَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ

أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: الآية 4]، وهاهنا قد حذف خبر المبتدأ وهو جملة من مبتدأ وخبر، وتقديرها:

«واللائِي لم يحضن فعِدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر».

ومن المفرد ما ورد في قول أبي عبادة البحتري :

كُلُّ عُذْرٍ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ وَلَكِنْ أَعْوَزَ الْعُذْرُ مِنْ بِيَاضِ الْعِدَارِ

وتقديره: كلُّ عُذْرٍ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ مقبولٌ أو مسموع، أو ما جرى هذا الجرى. " (3)

(1) - الزركشي ، البرهان في علوم القرآن، المرجع السابق ، ج3 ، ص 136 .

(2) - المرجع نفسه، ج3 ، ص 138 .

(3) - ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب ، ج2 ، ص 314/313 .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

وقد يطوى ذكر المسند إذا كان ذكر المسند إليه بحال يعرف من المسند، وتعلق بتركه غرض، ومن أمثلة ذلك:

"قول الشاعر:

نحن بما عندنا، وأنت بما عندك راضٍ، والرأي مختلفٌ

أي: نحن بما عندنا راضون، والغرض فيه ضيق المقام مع قصد الاختصار والاحتراز عن العبث".⁽¹⁾

ويذكر النحاة حذف الخبر مُقترناً بالمبتدأ أو متابعاً له كما جاء عند ابن جني: "وحذف الخبر نحو قولهم

في جواب من عندك: «زيد»، أي «زيد عندي»".⁽²⁾

أما الجرجاني فيتطرق لحذف خبر إن، وذلك في سياق الكلام عن إن ومواقعها، فيُفرد أمثلة كثيرة

حذف منها الخبر منها: «إن مالا»، «إن ولداً»، والأصل فيها إن لهم مالا وإن لنا ولداً.

وأيضاً قول الأعشى:

إن محالاً وإن مُرتحلاً وإن في السُّفرِ إذ مَضَوْا مَهالاً

والأصل في الكلام «إن لنا محالاً»، «وإن لنا مُرتحلاً».⁽³⁾

ففي كل ما سبق الخبر محذوف، "فترى حُسن الكلام وصحته مع حذفه"⁽⁴⁾، وترك النطق به.

(1). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص206، عبد المتعالى الصعيدي، المرجع السابق، ج1، ص171.

(2). ابن جني، الخصائص، المرجع السابق، ج2، ص362.

(3). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص321.

(4). لكن ابن جني يميز حذف خبر إن مع النكرة بنفس المثال، ويذكر أنَّ الكوفيين يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة، ابن جني، الخصائص، ج2

ص374.

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذکر

غير أن ذلك الحُسن قد يزول إن حذفت «إن» من الكلام، "فإن عمدت إلى «إن» فأسقطتها وجدت الذي كان حسنٌ من حذف الخبر لا يُحسن أو لا يسوغ... وذلك أن «إن» كانت السبب في أن حسن حذف الذي حذف من الخبر، وأنها حاضنته والمترجم عنه ، والمتكفل بشأنه".⁽¹⁾

وتناول السكاكي حذف الخبر كما تناول حذف المبتدأ ، فذكر الحالة التي اقتضت تركه ، "متى كان ذكر المسند إليه بحال يعرف من المسند، وتعلق بتركه غرض"⁽²⁾، ثم عرض جملة من الإغراض لحذفه تحللتها شواهد وأمثلة بعضها معلن، وبعضها دون ذلك.

وتجدر الإشارة أن أغلبية العلماء اتفقوا أن من التراكيب ما يأول فيها حذف الاسم تارةً بالمبتدأ، وتارةً بالخبر، فتحتمل الوجهين بحسب المقاصد والأغراض، "ومنها قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: الآية 18]، يحتمل حذف الخبر، أي: «أجمل» أو حذف المبتدأ، أي: «فأمري صبر جميل»، وهذا أولى لوجود قرينة حالية . هي قيام الصبر به . دالة على المحذوف، وعدم قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوص الخبر، وأن الكلام مسوق للإخبار بحصول الصبر له واتصافه به، وحذف المبتدأ يحصل ذلك دون حذف الخبر، لأن معناه أن الصبر الجميل أجمل، لأن المتكلم متلبس به، وكذلك يقوله مَنْ لم يكن وصفاً له، لأن الصبر مصدر، والمصادر معناها الإخبار فإذا حمل على حذف المبتدأ فقد أجرى على أصل معناه، من استعماله خيراً، وإذا حمل على حذف الخبر فقد أخرج عن أصل معناه، ومثاله قوله: «طاعة معروفة»، أي أمثل، أو أولى لكم من هذا، أو أمركم الذي يُطلب منكم".⁽³⁾

(1) . وقد أقيح عليهم أبي العباس بقوله:

خلا أن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو أن الأكارم نهشلا.

أي أو أن الأكارم نهشلا تفضلوا، قال أبو علي: " وهذا لا يلزمهم، لأن لهم أن يقولوا: إنما معنا حذف خبر المعرفة مع إنَّ المكسورة، فأما مع أن المفتوحة فلن تمنعه". ابن جني ، المرجع نفسه، ج2 ، ص 374 .

(2) . يُنظر ، السكاكي ، المفتاح ، المرجع السابق، ص206/207.

(3) . الزركشي ، البرهان في علوم القرآن، المرجع السابق، ج3 ، ص 142 و143 . السكاكي ، المرجع نفسه ، ص207 . ابن جني ،

الخصائص، المرجع السابق، ج2 ، ص362

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

وقد تطرق العلماء لكل مفردات الجملة الفعلية من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ به، والصلة والموصول

والمضاف والمضاف إليه... الخ

ونختصرُ في هذا المقام ذكر حذف المفعول به لما فيه من كلام غني باللطائف البلاغية، وذلك أن العلماء عقدوا فيه فصولاً، وقدموا فيه الشواهد، والأمثلة، والتحليلات، وذلك ما نلتمسه عند الجرجاني حيث عقد له فصلاً، وذكر " أن الحاجة إليه أمس، واللطائف فيه أكثر، وما يظهرُ بسببه من الحسنِ والرونقِ أعجب وأظهر". (1) ثم جعله قسمين:

الأول: " أن يذكرَ الفعل متعدياً، والمراد إثبات المعاني للفاعلين من غير أن يتعرضَ لذكرِ المفعولين ومثاله: «فلان يحلُّ ويعقدُ»، و«يأمرُ وينهى»، وهنا يتساوى المتعدي وغير المتعدي في أننا لا نرى له مفعولاً، لا لفظاً ولا تقديرًا، ويكون الغرض هنا إثبات المعنى في ذاته للفاعل على الإطلاق والجملة دون تعلق بالمفعول". (2) أما القسم الثاني: فيكون " للفعل مفعول مقصود قصده معلوم إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه، وهو قسمان": (3)

1- أحدهما: جلي لا صنعة فيه ومثاله: «أصغيت إليه» وهم يريدون أذني، «وأغضيت عليه» والمعنى جفني.

2- الآخر خفي تدخله الصنعة وهو أنواع:

(1) نوع منه⁽⁴⁾ أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه، إما بجري ذكر أو دليل

حال، إلا أنك تنسيه نفسك، وتخفيه، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبتَ نفسَ معناه من غير أن

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص152، ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق، ج2، ص291.

(2). ينظر، أسباب الحذف وأغراضه، الاختصار والاقتصار، ص128.

(3). الجرجاني، المصدر نفسه، ص155.

(4). المصدر نفسه، ص156/155.

الفصل الثاني : أسلوب المحذوف والذكر

تعديه إلى شيء، أو تعرض فيه لمفعول، ومثاله قول البحري:

شَجَوُ حُسَّادِهِ وَغَيَظُ عِدَائِهِ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ

فالمعنى أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واع أخباره، فكلا الفعلين «يرى ويسمع» له مفعول مقصود يعرف من سياق التركيب يحصل بحذفه على معنى شريف، وغرض خاص، ويحقق غرضه في مبالغة المدح، وتفرد الممدوح بالمناقب، والتعريض بحاسديه.

لكن الملاحظ أن أغراض حذف المفعول به تختلف عند غيره، فالسكاكي يرى أن "الحالة المقتضية لترك مفعوله هو القصد إلى التعميم والامتناع على أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار، وذكر أنه أحد أنواع سحر الكلام، حيث يتوصل بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى".⁽¹⁾

(2) ونوع آخر:⁽²⁾ وهو أن يكون معك مفعول معلوم مقصود قصده، قد علم أنه ليس للفعل الذي ذكرت مفعول سواه بدليل الحال أو ما سبق من الكلام، إلا أنك تطرحه وتتناساه، وتدعه يلزم ضمير النفس لغرض غير الذي مضى، وذلك الغرض أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل وتخلص له.

ومثاله "قوله عز وجل: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ﴾ [القصص: الآيات 23، 24]، فالأفعال (يسقون، تذودان، نسقي، سقى) كل منها فعل متعدي حُذِفَ مفعوله

وتقديره فيها جميعاً الغنم أو الإبل، وإسقاط المفعول في هذه المواضع لإثبات الفعل لفاعله".⁽³⁾

وقد أقرَّ ابن جني أن حذف المفعول به في هذه المواضع "أقوى دليل على قوة عربية الناطق به".⁽⁴⁾

(1). السكاكي ، المفتاح، المرجع السابق ، ص 228 .

(2). الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 156 .

(3). المصدر نفسه ، ص 161، ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق ، ج 2، ص 292.

(4). ابن جني ، الخصائص، المرجع السابق، ج 2 ، ص 364

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

وذهب الزركشي إلى أنه " لو عدل عن الحذف، فذكر المفعول في هذه المواضع، نقص المعنى". (1)

(3) أما النوع الثالث: (2) فيسمى الإضمار على شريطة التفسير، وذلك مثل قولهم: «أكرمني وأكرمت عبد

الله» أردت: «أكرمني عبد الله» ثم تركت ذكره في الأول استغناء بذكره في الثاني.

ويأتي في هذا الضرب كثرة حذف المفعول المشيئة المستلزمة لمضمون الجواب والحكمة في ذلك أنها لا

تكون إلا مثيلة الجواب، ولذلك كانت الإرادة كالمشيئة في الجواز اطراد حذف مفعولها، صرح به الزمخشري في

الكشاف وابن خلكان في البرهان، والتوخحي في الأقصى، " كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ

اللَّهِ﴾ [الصف: الآية 8]، وإنما حذفه لأن في الآية قبلها ما يدل على أنهم أمروا لكذب، وهو بزعمهم إطفاء نور

الله، فلو ذكر أيضا لكان كالمكرر، فحذف وفسر بقوله: « ليطفئوا نور الله بأفواههم»، وكان الحذف تنبيه

على هذا المعنى الغريب". (3)

ولكن الزركشي يتفق مع الجرجاني ويقر أن حذف مفعول المشيئة يختلف بمعناه بحسب التقدير، وذلك أن

"قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: الآية 13]، فإن التقدير كما قاله عبد القاهر

الجرجاني: «ولو شئنا أن نؤتي كل نفس هداها لآتيناهها»، لا يصح إلا على ذلك، لأنه إن لم يقدر هذا

المفعول أدى والعياذ بالله إلى أمر عظيم وهو نفي أن يكون لله مشيئة على الإطلاق". (4)

وفي هذا النوع الثالث يقدم ابن الأثير تفصيلاً، حيث يعرفه بداية بقوله: «الإضمار على شريطة

التفسير» هو: أن يحذف من صدر الكلام ما يؤتى به في آخره؛ فيكون الآخر دليلاً على الأول". (5)

(1). الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المرجع السابق، ج3، ص176.

(2). المرجع نفسه، ج3، ص168.

(3). المرجع نفسه، ج3، ص168.

(4). المرجع نفسه، ج3، ص169.

(5). ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق، ص275.

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

ويبدو أن ابن الأثير فهم كلام الجرجاني، فترجمه في تعريف يُوضح آلية الحذف فيه، غير أنه خصّه بأمثلة جاء

الحذف فيها مجملاً، حيث يقسمه إلى ثلاث أوجه⁽¹⁾:

تناول في الأول الإنشاء وخصّ الثاني بالخبر المنفي، أما الوجه الثالث: أن يرد على غير هذين الوجهين، وهو أن

يأتي بالكلام الخبري وصفاً أو تقريراً.

ومثاله قول أبي تمام:

يَتَجَنَّبُ الْآثَامَ ثُمَّ يَخَافُهَا فَكَأَنَّمَا حَسَنَاتُهُ آثَامٌ

والواضح ظاهرياً أن هذا البيت به تناقض بالمعنى فكيف ينطبق عجز البيت على صدره، وإذا تجنب الآثام

فكيف تكون حسناته آثاماً، غير أن الحذف يزيل اللبس هنا، لأن في صدر البيت إضمار مفسّر في عجزه،

وتقديره أنه يتجنب الآثام، فيكون قد أتى بحسنته، ثم يخاف تلك الحسنة فكأنما حسناته آثام.

وتطرق العلماء إلى التفصيل في باقي الحذوفات المفردة ومنها حذف الفعل ويأتي عند ابن جني على

ضريين:⁽²⁾

أحدهما: أن تحذفه والفاعل فيه، ويكون هنا بمثابة جملة، وذلك نحو: «زيداً ضربته» لأنك أردت:

«ضربتُ زيداً»، فلمّا أضمرت «ضربت» فسرتّه بقولك: «ضربته».

والآخر: أن يكون الفاعل مفصّلاً عنه مرفوعاً به، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الإنشقاق: الآية

1] الفعل فيه مضمّر وحده، أي: «إذا انشَقَّتِ السماء».

(1) - ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق، ص 275.

(2) - ابن جني، الخصائص، المرجع السابق، ج 2، ص 380.

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

والجدير بالذكر أن الجرجاني أنه لم يورد لحذف الفعل أمثلة إلا ما جاء عرضاً يتيمة ، حيث لم يقدم فيه شرحاً أو تعليلاً فقال: "وكما يُضمرون المبتدأ فيرفعون فقد يضمرون الفعل فينصبون، كبيت الكتاب أيضاً:

دِيَارٌ مِيَّةٌ إِذْ مِيٌّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يُرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

أنشده بنصب «ديار» على إضمار فعل كأنه قال: «أذكر ديار مية». (1)

غير أن الكثير من العلماء فصلوا بالحديث حذف الفعل، فذكر ابن الأثير أنه ينقسم قسمين (2):

الأول: يظهر بدلالة المفعول عليه كقولهم في المثل: «أهلك والليل» فنصب «أهلك والليل» يدل على محذوف ناصب تقديره: «الحق أهلك وبادر الليل»، وهذا المثل يضرب في التحذير.

أما القسم الآخر: فإنه يُضمَر فيه الفعل بالنظر إلى ملاءمة الكلام، فما جاء منه قوله تعالى: ﴿وَعَرَضُوا عَلَيَّ رَبِّكَ صَفًا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الكهف: الآية 48]، فقوله: «لقد جئتمونا» يحتاج إلى إضمار فعل أي فقيل لهم: «لقد جئتمونا أو فقلنا لهم».

أما البعض الآخر فنراه يذكر حذف الفعل ويقرنه بشروط وأغراض، فيرى ابن " أن ترك الفعل يستلزم أن تغني قرائن الأحوال عن ذكره، ويكون المطلوب هو الاختصار أو إتباع الاستعمال الوارد على تركه". (3)

والواضح هنا أن الحذف مرتبط بالموقف اللغوي، حيث " يستطيع المخاطب أو القارئ إدراك المحذوف دون حاجة إلى معرفة قواعد علم النحو، لأن الحذف هنا مسلك لغوي يتصل بالغة تحصيلاً وتعبيراً معاً، وذلك أن النحاة أشتروا في المحذوف هنا ضرورة العلم به، أو وجود قرينة دالة عليه حسية أو معنوية، ومن ذلك أنه يكثر بعد أدوات الجواب كنعم ولا، ويأتي الحذف لكثرة الاستعمال، والاختصار". (4)

(1) - الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 147 .

(2) - ابن الأثير ، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق ، ص ص 285 / 287 .

(3) - ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العربية في كلامها ، المرجع السابق ، ص 226 .

(4) - علي أبو المكارم ، ظاهرة الحذف في النحو العربي، ص 343 و344.

الفصل الثاني : أسلوب المحذف والذكر

في حين يذهب الزمخشري إلى أحد الأمرين في حذف الفاعل: "إما أن يذهب في تقديره كل مذهب، أو أن يكتفي بما علم عنه".⁽¹⁾

ومما جاء الحذف فيه للفاعل قوله:

سُبِقْنَا إِلَى الدُّنْيَا ، فَلَوْ عَاشَ أَهْلُهَا مُنِعْنَا بِهَا مِنْ جِيئَةٍ وَذُهُوبِ
نَبَيْتُ أَنْ أَبَا قَابُوسٍ أَوْعَدَنِي وَلَا قَرَارَ عَلَى زَارٍ مِنَ الْأَسَدِ
أَسِرْتُ وَمَا صَحْبِي بَعْزَلٍ لَدَى الْوَعَى وَلَا فَرَسِي مُهْرٍ وَلَا رُبُّهُ غَمْرُ
لَنْ كُنْتَ قَدْ بُلِغْتَ عَنِّي خِيَانَةَ لِمَبْلُغِكَ الْوَاشِي أَغْشُ وَأَكْذِبُ

فوجد الشاعر ضمَّن نصه جملة من الأغراض، حيث كان الحذف في الأول للعلم بالمحذوف، وفي الثاني للخوف عليه، وفي الثالث لضيق المقام، وفي الرابع لاحتقار المحذوف".⁽²⁾

وذكر الجرجاني حذف الموصوف بالعدد حيث رأى أنه شائع، وأن الحذف فيه يكون لعلمك أن السامع يعلم قصدك، وأنه يحسن حذفه إذا علم المراد، فتقول: "عندي ثلاثة"، وأنت تريد «ثلاثة أثواب»، ويبين ذلك أنك ترى المقصود بالعدد قد ترك ذكره، ثم لا يستطيع أن تقدره إلا موصوفاً".⁽³⁾

والملاحظ أنه التعليل نفسه الذي ذكره سيبويه، وذلك أن حذف الموصوف بأنه "استغناء بعلم المخاطب من خلال شرحه لقول النابغة:

فإنك من جمال بني أقيش يُقَفِّعُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ بِشَن

أي: «كأنك جمل من جمال بني أقيش» فحذف تخفيفاً، واستغناءً لعلم المخاطب بما يعني".⁽⁴⁾

في حين أرجع البعض حذف الموصوف إلى عادة العرب وسننها، وأكثر ذلك في الشعر، وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحضره.

(1). الزمخشري ، الكشاف ، ص 1189 .

(2). عبد المتعالى الصعيدي ، بغية الإيضاح ، هامش ص 78 .

(3). الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 380 .

(4). سيبويه ، الكتاب، المرجع السابق ، ج 2 ، ص 345 .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

وقد أوضحوا أن ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، لأن من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملة: «نحو مررتُ برجلٍ قام أخوه»، و«لقيتُ غلاماً وجهه حسن» ؛ ألا تراك لو قلت: «مررت بقائم أخوه» ، أو «لقيت وجهه حسن» لم يحسن.⁽¹⁾

وتناول الجرجاني أيضا حذف المضاف، وقد ذكر معظم العلماء⁽²⁾ أنه واسع كثير ورَدَّ منه كلام العرب، وشعرهم، وكلام الخالق، منها قولهم: «الليلة الهلال» أي: «طلوع الهلال».

ومنها أيضا حذف المضاف مكررا في " قوله تعالى: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلْتُ لِي نَفْسِي﴾ [طه: الآية 96]، أي: من أثر حافر فرس الرسول".⁽³⁾

وتطرق البلاغيون لحذف الجمل والأقوال فعرضوا الكثير من أنواعها:

ومنه حذف الأجوبة، ويكثر ذلك في جواب لو، ولولا، "قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا﴾ [الأنعام: الآية 27]، وإنما يحذف لقصد المبالغة، لأن السامع مع أقصى تخيُّله يذهبُ منه الذهن كلَّ مذهب... ومن ثم لا يحسن تقدير الجواب مخصوصاً إلا بعد العلم بالسياق، وذهب بعضهم إلى أنه يقع في مواقع التفعيم والتعظيم، ويجوز حذفه لعلم المخاطب به".⁽⁴⁾

ويتناول ابن الأثير الاستئناف عند حديثه عن حذف الجمل المفيدة فيجعله الضرب الذي حذف به السؤال المقدر إما بإعادة الأسماء والصفات كقولك: «أحسننت إلى زيدٍ، زيدٌ حقيق بالإحسان» وقولك: «أحسننتُ إلى زيدٍ»، صديقك القديم أهل لذلك منك».

فقد استأنف الكلام بما يوجب الإحسان والتخصيص. وقد يكون الاستئناف بغير الأسماء والصفات، وذلك

(1) - ابن جني ، الخصائص، المرجع السابق ، ج2 ، ص366، ابن الأثير ، المتل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق ، ص 298 و299 .

(2) - ابن جني ، الخصائص، المرجع السابق، ج2، ص 365 .

(3) - ابن الأثير ، المرجع نفسه ، ج2، ص297 ، ابن جني ، المرجع نفسه، ج2، ص362 . الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص146 .

(4) - الزركشي، المرجع نفسه ، ج3 ، ص183 .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

في "قوله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرْذِنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ إِنْني إِذَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ إِنْني آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونَ قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾ [يس: الآيات 22، 27]، فالمعنى بيان عن حاله عند لقاء ربه، وكأن قائلًا قال: كيف حال هذا الرجل عند لقاء ربه بعد ذلك التصلب في دينه والسُّخَى لوجهه بروحه؟ فقيل: «قيل ادخل الجنة» ولم يقل: «قيل له»، لانصباب الغرض إلى المقول، لا إلى المقول له، مع كونه معلوما⁽¹⁾، فقد أوصل المعاني بالاستئناف، وهو أبلغها.

ومما جاء به الحذف من أسلوب النفي "قول الشاعر:

وَلَمْ أَمْدَحْ لِأَرْضِيهِ بِشِعْرِي لَيْمًا، أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالًا.

فقد أعمل «لم أمدح» في صريح لفظ اللئيم «أرضي» في ضميره وذلك لأن إيقاع نفي المدح على اللئيم صريحًا وجيء به مكشوفًا ظاهرًا هو أصل الغرض، ولو أنه أظهر المفعول في الثاني فقال: «ولم أمدح لأرضي بشعري لئيمًا» لكان أبهم الأمر فيما هو الأول والأصل، وأبانه فيما ليس بالأصل⁽²⁾.

ومثال آخر في النفي "قوله: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ [القصص: الآية 23]، فقد حذف مفعول الفعل المنفي نسقي «إبلا أو غنما» لأن الغرض من ذلك الحذف أن يعلم أنهما نفيتا السقي حتى يصدر الرعاء لا أن يعلم ما كان المسقي⁽³⁾.

وقد اعتبر ابن الأثير الحذف بأسلوب النفي وجهًا ثانيًا من أوجه الإضمار على شريطة التفسير، حيث يرُدُّ الحذف على حد النَّفْيِ والإثبات، كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلْ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾ [الحديد: الآية 10]، تقديره: «لا يستوي منكم من أنفق من قبل

(1). ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق، ص 271/270.

(2). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 170.

(3). المصدر نفسه، ص 161.

الفصل الثاني : أسلوب المحذف والذكر

الفتح وقاتل»، و«من أنفق من بعده وقاتل»، ويدل على المحذوف قوله: ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ﴾. (1)

وقد تطرق "البلاغيون للذكر" فأشاروا إليه بإشارات عابرة لاعتبار أن الحذف هو الأوّل بالعناية والاهتمام لأن فيه تتضح الأساليب وتظهر المواهب⁽²⁾، فكان العلماء أحرصوا على تتبع أسرارهم وكشف لطائفهم، أما الذكر فعرضوا فيه أمثلة مُستنطقين مقاصده وأغراضه، فتقاربت إلى حد كبير بالأغراض والمقاصد التي استدعاها التقديم للمبتدأ، فقالوا أن الذكر للتعظيم والاحتقار وللتنبيه وغيرها، ومن البلاغيين من ذكره بأحوال المسند إليه وأحوال المسند، فأطلق لفظ الإثبات بدل الذكر فقال: "وأما الحالة التي تقتضي إثباته فهي: أن يكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه، والمراد تخصيصه بعين كقولك: «زيد جاء»، و«عمرو ذهب»، و«خالد في الدار» أو يُذكر احتياطاً في إحصائه في ذهن السامع لقلّة الاعتماد بالقرائن أو للتنبيه على غباوة السامع، أو لزيادة الإيضاح والتقرير، أو لأن في ذكره تعظيماً للمذكور، أو إهانة له، كما يكون في بعض الأسماء، أو تبركاً به واستلذاً له، أو لأن الأصل في المسند إليه هو كونه مذكوراً أو ما جرى هذا المجرى". (3)

وأما الحالة المقتضية لذكر المسند فهي: "أن لا يكون ذكر المسند إليه يُفيدُ المسند بوجه ما من الوجوه أو أن يكون في ذكره غرض، وغيرها مما يذكر في أغراض ذكر المسند إليه". (4)

ورغم أن الجرجاني كان مُختصراً بكلامه عن الذكر إلى أن ما ورد من أمثلة وشروحات كان فياضاً وغنياً بالدلالات متعلقاً بسحر معانيه، وكوامن أسرارهم، وبلاغته بيانه.

(1) - ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق، ص 275.

(2) - عبد المطلب، أساليب بلاغية، المرجع السابق، ص 159.

(3) - السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 177/178.

(4) - المرجع نفسه، ص 207.

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

2.2 . بلاغة الحذف والذكر في الأسلوب الإنشائي:

يكشفُ الاستقراء لكتبِ البلاغيين على الكثير من الشواهدِ بالأسلوب الإنشائي جاءت مُوزعةً بالمباحثِ البلاغية المتعلقة بالحذف، فقد وُظف الحذف بأنواعه على أسلوب الاستفهام ومنها:

حذف الخبر "بقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ﴾ [الزمر: الآية 22]، أي: أهذا خير أمن جعل صدره ضيقاً حرجاً وقسا قلبه؟ فحذف بدليل قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: الآية 22]". (1)

ومثاله كذلك "قوله من الشعر :

أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِيَطْنِ الشَّامِ أَمْ مُتْسَاكِرِ

ألا ترى أن تقديره: «أكان سكران ابن المرأغة»، فلما حذف الفعل الراجع فسرهُ بالثاني، وخبر كان المضمرة محذوف معها. (2)

حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ [الشعراء: الآية 72]، أي هل يسمعون دعاءكم؟ (3)

حذف المفعول "في قول جرير:

أَمْنِيَّتِ الْمُنَى وَخَلَبْتِ حَتَّى تَرَكْتِ ضَمِيرَ قَلْبِي مُسْتَهَامَا

والغرض من الحذف هنا أن يثبت أنه كان منها تمنية وخلافة، وأن يقول لها: «أهكذا تصنعين؟» و«هذه حيلتك في فتنة الناس؟» (4)

(1). الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المرجع السابق، ص 139 .

(2). ابن جني، الخصائص، المرجع السابق، ج 2، ص 375 .

(3). الزركشي، المرجع نفسه، ص 148 .

(4). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 158 .

الفصل الثاني : أسلوب المحذوف والذكر

وكذلك نجد أنه يذكر حذف المفعول بأسلوب الاستفهام بصيغة الأمر بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ

يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: الآية 9]، والمعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له؟⁽¹⁾

ويشترط لحذف المضاف أن لا يلبس على المخاطب، ويكون الكلام مفهوماً كقول ابن داود:

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٌ تُوقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

فأستغيت عن تشبيه «كل» لذكرك إتياء في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب⁽²⁾

ويبدو أن الجرجاني لم يولي اهتماماً بالغاً بالاستفهام بباب الحذف كما أولاه بالتقديم والتأخير، فكان عرضه

لأمثلة الحذف دون شرح أو تحليل أو تعمق بالمعاني .

ومن النهي ما اختلف في محذوفه، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ نَّظَرْنَا هَذَا أَوْ يَرَى أَنْ تَقْدِيرِهِمْ

[النساء: الآية 171]، فأسلوب الخطاب جاء نهيًا يتضمن معنى النفي، فذهب النحاة إلى أن في الآية مبتدأ محذوف

«آلهتنا» وخبرها «ثلاثة» والتقدير: «ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة»، لكن الجرجاني يرفض هذا أو يرى أن تقديرهم

هذا ليس بمستقيم لأنه والعياذ بالله شبه الإثبات أن هاهنا آلهة، فالنفي للمعنى المستفاد من الخبر عن المبتدأ،

وليس نفيًا لمعنى المبتدأ.

يذهب عبد القاهر إلى أن بالآية حذفين: الأول حذف الخبر «لنا» وهو مطرد في كل ما معناه التوحيد،

ونفي أن يكون مع الله تعالى عن ذلك إله.

(1) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 154 .

(2) - سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، ج 1، ص 66 .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

أما الحذف الثاني فحذف الموصوف «آلهة» ويكون التقدير: "«ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة»، وذكر فيما شبيهه بالحذف الأول قوله: «لا إله إلا الله»، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية 62] إذ به حذف الخبر «لنا» ويكون التقدير: «لا إله لنا إلا الله» و«ما من إله لنا إلا الله»⁽¹⁾.

والملاحظ أن معظم هذه الأمثلة خلت من شروحات وتعليقات تبرز أثر الحذف وسره بالمعاني.

وبأسلوب النهي جاء حذف المضاف في " قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾ [الإسراء: الآية 110] ، أي بقراءة صلاتك، ولا تخافت بقراءتها⁽²⁾ ، ففي المبتدأ قوله تعالى: ﴿لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ، مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: الآيات 196، 197] ، أي تقلبهم متاع، أو ذاك متاع".⁽³⁾

وبأسلوب النداء "قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: الآية 49] ، أي يا أيها الرجل الساحر، فحذف الموصوف بالسحر وهو الرجل".⁽⁴⁾

وبأسلوب الأمر حذف الفاعل بقوله: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: الآية 60] أي: «فضرب فانفجرت».⁽⁵⁾

وحذف المضاف "بقوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ والقصد «أسأل أهل القرية»".⁽⁶⁾

(1) . ينظر، الجرجاني ،دلائل الإعجاز،المصدر السابق، ص 379 .

(2) . الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المرجع السابق ، ج 3 ، ص 148 .

(3) . المرجع نفسه، ج 3 ، ص 136 .

(4) . المرجع نفسه، ج 3 ، ص 155 .

(5) . ابن جني، الحضايض، المرجع السابق ، ج 2، ص 361 .

(6) . الجرجاني، أسرار البلاغة، المرجع السابق، ص 311 ، السكاكي ، المفتاح، المرجع السابق، ص 177 ، ابن الأثير ، المثل السائر في أدب

الكاتب، المرجع السابق ، ج 2 ، ص 296 ، ابن جني ، المرجع نفسه ، ج 2 ، ص 362 .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

وحذف المفعول لقوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ ، أي فذوقوا العذاب". (1)

ومنه حذف الجملة مثال قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلُونِ﴾ [يوسف: الآية 45]، فالتقدير / فأرسلون إلى يوسف لأستعبره

الرؤيا، فأرسلوه إليه لذلك. " (2)

ومنه أيضا حذف الجواب في " قوله تعالى: ﴿أَتُنُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا

مَكِينٌ أَمِينٌ﴾، وقد حذف جواب الأمر ها هنا، وتقديره، فأتوه به فلما كلمه... " (3)

(1) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المرجع السابق، ج 3، ص 164 .

(2) - المرجع نفسه، ج 3، ص 194 .

(3) - ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق، ج 2، ص 289 .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

3 . تداولية أسلوب الحذف والذكر :

تطرق الجرجاني إلى الحذف كآلية من آليات القول، يسعى من خلاله إلى إنشاء خطاب تواصلية ناجح فيشير لعدة معايير تستلزمه، ضمنها في تعريفه أهمها: (1)

▪ مقدرة المتكلم وكفاءته اللغوية ليتمكن من نسج خطابه بأوجز عبارة، وحذف ما لا يستلزمه القصد لذلك وصفه بأنه **دقيق المسلك** .

▪ كما أنه دليل على فصاحة المتكلم وبراعته في صوغ الكلام، وتبليغ المقاصد، والأغراض فذكر أنه "**أفصح من الذكر**".

لهذا عُدَّ الحذف "مظهراً من مظاهر الكفاءة والافتقار اللغوي، يعتمد فيه المتكلم على إضمار أو إسقاط جزء أو أجزاء من الكلام" (2)، فيزداد المعنى تأثيراً وبيانا، ويزداد الخطاب وضوحاً، حيث يعكس لنا في خطابه حالته النفسية، ومشاعره وأحواله، ولتمثل هذا الخطاب، واستنطاقاً للأقوال المضمره فيه يلزم مخاطباً عارفاً بدقائق النظم، يقف عند أسراره ويكشف كوامن معانيه، فمتى تسنى له معرفة ميول المتكلم، وخلفياته، وطبيعته النفسية، ومقتضياته الاجتماعية، سهل عليه تأويل الخطاب والولوج إلى مقاصده وأغراضه، وتمكن من فك شفرات الحذف، ومضمراته بسيرة من الافتراضات المسبقة، والاستدلالات التي من شأنها أن تُساعد في التأويل المناسب للقول" (3)، وفهم مقاصده.

(1) . الجرجاني ،دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص146 .

(2) . ينظر، ثقبابث حامدة، قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 134 .

(3) . المرجع نفسه، ن ص .

الفصل الثاني : أسلوب المدح والذم

غير أن الوصول إلى تأويل ما لم يُصرح به المتكلم من مقاصدٍ وأغراضٍ يستلزم من المخاطب افتراضاً مُسبقاً "مُثلاً في معارفٍ مُشتركة بين المتكلم والمخاطب، أو بين ما ينبغي أن يكونَ معروفاً أو يُفترض العلم به سابقاً قبل إجراء الخطاب، وذلك لأن المتكلم لا يحذف شيئاً من خطابه ما لم يكن في مقدور المخاطب معرفته بناءً على افتراضاتٍ مُسبقة".⁽¹⁾

وتُعدُّ هذه المعرفة المسبقة **Preconceived knowledge** أساساً مَتيباً في تفسير التواصل اللغوي خصوصاً أن المخاطب يمتلك مخزوناً من شأنه أن يُسهل عملية التفاعل مع مختلف الخطابات، فهي تُتيح للمتكلم حذف جزء من الكلام أو الاكتفاء بالإشارة، والتخلي عن كثير من الشروحات والتفصيلات إيماناً منه بتوفرها لدى المخاطب.

كما أن الاستدلال⁽²⁾ في تقدير المحذوفات يحضُر في سياق الحذف، حيثُ أن المخاطب يبحث في مقاصد الخطاب الموجه إليه بآلية التأويل اعتماداً على الاستدلال، والاستئناس بالمعرفة المسبقة، التي تبنى فيها المعاني على التلازم، والسببية، والتضمين، وغيرها من العلاقات.

ذلك ما ركز عليه الجرجاني في تحليله لنصوص شعرية حُذف بها المبتدأ وأضمر، ومثاله قول الشاعر بكر

بن النطاح:

وَتُظْهِرُ الإِبْرَامَ وَالنَّقْضَا	العَيْنُ تُبْدِي الحُبَّ وَالبُغْضَا
وَلَا رَحِمَتِ الجَسَدَ المُنْضَى	دُرَّةً، مَا أَنْصَفْتَنِي فِي الهَوَى
لَا أَطْعَمُ البَارِدَ أَوْ تَرَضَى	غَضَبِي، وَلَا وَاللهِ يَا أَهْلَهَا

فالاftراض المسبق **The pre-assumption** لهذا الخطاب الشعري أنه حديث عن جارية كان يُحبها

وسعى إلى أهلها فَمنعوها منه، فَتفادى ذِكْرَهَا وإظهارها، "لأنَّ في إضماره لها وَنَاسَة وَمَلاحة، فقال:

(1). بوجادي خليفة، في اللسانيات التداولية، المرجع السابق، ص 184.

(2). يطلق لفظ الاستدلال عند كيربرات أوركويوني على قضية مضمرة تستطيع استخراجها من عبارة ما، واستنباطها من محتواها الحرفي بوساطة توليف المعلومات ذات القوام المتغير، ثم تأخذ هذه الصيغة القلبية صيغة بعدية عندما تتحقق هذه القضية فعلياً في مقام معين "الخطاب اللساني العربي، بنعيسى عسو أزابيط، الخطاب اللساني العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012، ص 186.

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

«غَضْبِي» ولم يُقَلَّ «هِيَ غَضْبِي»⁽¹⁾ فحذفَ المبتدأ، وأبقى على الخبر، ولأنَّ المقامَ هنا مقامَ غَزَلٍ وَوَلِيٍّ، وحال

الشاعر دال على الحبِّ واللَّوَعَةِ، فإنَّ الاختزال بواسطة الحذفِ هو أَفْضَلُ من الذِّكْرِ، فيعكسُ المتكلم في خطابه الشعري تلكَ المشاعر والأحاسيس التي تتصارعُ بداخله بين اشتياقٍ وفراقٍ، وتنتقلُ بهذا العُدول إلى المخاطبِ فتثيرُ انتباهه، وتُحركُ وجدانه، وتُعطي الخطابَ بُعداً جمالياً فنياً وبلاغياً.

فيظهرُ الخطاب الشعري مُستحضراً كل عناصره من معرفةٍ مُسبِّقة، مُتمتلة بما كان بين الشاعر وحبیبته، وبحالة المتكلم، ثم المقام الذي استدعى العُدول.

ثم نراه يُشير إلى فكرة الإفادة **The idea of benefiting** التي هي نتاج كل خطاب وهدفه، لكنَّه يراها أزيد للإفادة فالحذف هنا طريق للإيجاز، هذا الإيجاز الذي به زيادة الفائدة وكثافة المعنى، حيث يُودي من الدلالات ما لا يُؤديه الذكر والتوسُّع، لذلك يذهب المتكلم في خطابه إلى حذف بعض عناصره، حذفاً يكون له أسبابه ودواعيه، يُمكنُ للمخاطبِ فهمه اعتماداً على قرائن مُصاحبة تكون مُرشداً له لتفصي المعنى المبتغى من الخطاب الموجه له .

ويُنبِّهنا الجرجاني لأمرٍ ثالثٍ بالغ الأهمية، فيقول: "وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبين"⁽²⁾، فإنطاقُ الخطاب بما لم يظهر فيه هو فهمٌ للمعاني المضمرة فيه وإظهارٌ لها، فالمعنى أن الخطاب الذي مُرسَّت عليه فنيته الحذف قد مُرسَّ عليه إضمار لمعانٍ مُعيَّنة هي التي يُرادُ إيصالها للمخاطب وتحقيق التواصل فيها .

(1) . الجرجاني دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص، 152 ..

(2) . المصدر نفسه، ص146 .

الفصل الثاني : أسلوب المحذف والذكر

فالمعنى الضمني⁽¹⁾ بالخطاب أو ما يُسميه التداوليون بالقول المضمّر هو معنى خفيّ مضمّر في الكلام، يستلزم تأويلاً سليماً، أو استحضاراً كلياً لمعطيات السياق التخاطبي. كما يُشترط لبلوغ المعنى المضمّر بالخطاب العِلْمُ بالمحذوف من خلال قرائن لفظية وحالية تتضح أثناء الاستعمال.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المخاطب في بحثه عن المحذوف يستعمل أحد الأمرين: إما أن يكون بما يتناسب مع المقال **Article**، وإما أن يكون بما يتناسب بالمقام **Denominator**، فالأول: يكون المحتوى الحرفي فيه لازم لمحتوى آخر كحذف المبتدأ والخبر والفاعل... الخ، فالحذف هنا يظهر بما سبق ولحق من مفردات. وأما أن يكون مناسب لسياق الحال، متعلق بالمخاطب، فيتحكم حينها المعنى المقامي في بنائها وصياغتها. العبارة اللغوية. وبذلك يكون هناك تجاوز للمفردات، إلى مستوى الرصد العلاقات بين الكلمات ومستعملها⁽²⁾ وذلك ما يعدّ أصلاً من أصول التداولية الحديثة.

وقد عرض الجرجاني منه الكثير من الشواهد والأمثلة تقتصر على بعضها، ومثاله: " ما أسماء الإضمار على شريطة التفسير بقولك: «أكرمني وأكرمت عبد الله» فتركت ذكره في الأول استغناءً بذكره في الثاني تُريد «أكرمني عبد الله»، و«أكرمتُ عبد الله»، فهذا الحذف سمةً من سمات كلام الفحول لما له من دقّيق الصنعة، وجليّل الفائدة".⁽³⁾

(1) . يشير التداوليون انطلاقاً من أوستين إلى أن الضمني ظاهرة جوهريّة في الأقوال، فهو موجود في اللغة العادية اليومية ولا تخلو منه اللغة الاصطناعية العلمية، بل انه قسيم التصريحي في أي تواصل بشكل عام، صابر حياشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية. قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني - دار صفحات للدراسات، ط1، 2011 ص 91 .

(2) . العياشي أدرابي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2011، ص 63 .

(3) . الجرجاني. دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص، 163 .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

فَيَبْدُو تَعْلِيلَ الحذفِ هُنَا حاصِلٌ بالصياغة اللغوية التي "تتعلق بالكفاءة اللسانية لدى المتكلم وبتلك التي ينبغي توفُّرها لدى المخاطب؛ لأن المؤول للخطاب يُوجب فيه العلم باللغة المستعملة وعِلْمُهُ هذا هو ما يُنسبُ إليه مَفْهُومَ الكفاءة اللسانية"⁽¹⁾.

والمعنى في ذلك أن الجرجاني يخلنا في هذه الأمثلة إلى المعنى الظاهر المباشر الذي لا يحتاج إلى جهد للوصول إليه وتأويله، باعتباره يفهم من الصياغة اللغوية، وقد أشار إلى ذلك حافظ إسماعيلي حيث فرق بين المعنى في الدرجة الصفر والمعنى الأول، فرأى "أن كليهما يرتبطان بمكونات الجملة غير أن في الأول نستحضر العلاقة القارة والثابتة الموجودة بين الكلمات والتمثلات الذهنية التي تقابلها بموجب التعاقدات المؤسسة للغة والمعروفة لدى مستعملي اللغة"⁽²⁾، فهو معنى معجمي صرف، "أما المعنى الأول المباشر فيتعلق بالمعنى الذي يتبادرُ إلى ذهن المرسل إليه مجرد تلقي الخطاب"⁽³⁾، فإن كان هو نفسه المقصود لدى المتكلم المرسل كان الخطاب مباشراً **The speech is direct**، وإن كان المقصود غيره كان الخطاب غير مباشر **The speech is indirect**، فالفرق واضح جلي أن الأول لم يوظف في الاستعمال التواصلية، في حين دخل الثاني حيز التخاطب.

ثم نراه يعرضُ بيتاً آخر للبحثري:

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد و المجد و المكارم مثلاً

فالمعنى: قد طلبنا لك مثلاً، ثم حذِفَ، لأن ذكره في الثاني يدلُّ عليه ثم إن للمجيء به تفسيران.

(1). حافظ إسماعيلي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، الأردن. ط2011، 1، ص 216 .

(2). المرجع نفسه، ص206

(3). المرجع نفسه، ص207 .

الفصل الثاني : أسلوب المدح والذم

- لأن به من الحُسن والرُوعة والمزِيَّة مالا يَخْفَى .
 - ولأن الأصل في المدح والغرض بالحقيقة هو نفي الوجود عن «المثل» أما «الطلب» فكالشياء
يذكرُ لبينى عليه الغرض، ويؤكد به أمره.
- فلو أنه ذُكر ولم يُحذف "فقال: «قد طلبنا لك في السُّؤدَدِ والمجدِ والمكارمِ مثلاً فلم نجد»»، يكون ترك أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ «المثل»، وأوقعه على ضميره⁽¹⁾.
- فالجرجاني يرى أن فنية الحذف بالقول تستلزم بلاغة الكلام وبيانه، وصراحة الغرض ووضوحه.

1.3 . تداولية الحذف والذم بالأسلوب الخبري :

- عَرَضَ الجرجاني الحذفَ كَفَنِيَّةَ بِلَاغِيَّةَ تَرَسُّمِ الخِطَابِ وتُلُوْنَهُ، يُؤْتَى بِهَا إِلَى دَوَاعِي قَوْلِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ
فالحذف في الموضوع والحال الذي يَسْتَلْزِمُهُ يُؤَدِي إِلَى المقاصدِ التي يَفْتَضِيهَا نِجَاحِ العَمَلِيَّةِ التَّوَاصِلِيَّةِ فَيُحَدِّثُ
القول الذي فيه الحذف تحريكاً لنفس السامع وتأثيراً به.
- وقد أخذَ الأسلوبَ الخَبْرِيَّ النَّصِيبَ الأكبرَ والحظَّ الأوفرَ من اهتمامِ الجرجاني، حيثُ عَرَضَ الكثيرَ من
الشواهد والأمثلة التي جاءَ اِخْتِزَالُ بِنِجَاحِهَا اللُّغَوِيَّةِ، وبالرغمِ من تَوَسُّعَتِهِ بِالخِطَابِ الخَبْرِيِّ إِلَّا أَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى
حذفِ المبتدأ، وحذفِ المفعول به.
- يقول الجرجاني في ذلك: "وإذا بدأنا في الحذفِ بذكرِ المبتدأ، وهو حذفِ اسم، إذ لا يكون المبتدأ إلاً اسماً، فإني
أَتَّبِعُ ذَلِكَ ذِكْرَ المفعولِ بِهِ إِذَا حُذِفَ"⁽²⁾.

ومن الملفت للانتباه هنا، وَيَسْتَلْزِمُ الوُقُوفَ عِنْدَهُ، وَالتَّعَمُّقَ فِيهِ بِالنَّظَرِ وَالتَّدْبِيرِ، مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِدَايَةِ حَدِيثِهِ
عَنِ الحَدْفِ، وَهِيَ فِكْرَةٌ هَامَةٌ تُوحِي بِالكثيرِ وَهِيَ قَوْلُهُ: "أُنْبِهُكَ عَلَى صِحَّةِ مَا أَشَرْتُ إِلَيْهِ وَأُقِيمُ الحُجَّةَ مِنْ

(1) . ينظر ، الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 168 .

(2) . المصدر نفسه ، ص 153 .

الفصل الثاني : أسلوب المحذف والذكر

ذلك عليه⁽¹⁾، وهو يقصد «ما أشرتُ إليه» حديثه السابق الذِّكْرُ لتعريفه المحذف حيثُ نجدُه لا يتعدى أن يكون ذكراً لعناصر العملية التخاطبية التي تَسْتَلِزِمُ (كفاءة لغوية، واستحضارَ معارف مُسبِّقة، وإفادَةَ مَعْنَى)، ثم يُقيِّمُ الحجة منها عليها.

وكأنه يُعرف المحذف هو مسلك لغوي دَقِيقٌ إِحْتِزَلٌ فيه المقالُ فأفادَ، ونَطَقَ بالمضمرِ في بيان وفصاحة وبلاغة.

ويبدو الجرجاني في نظريته هذه قد قاربَ لِحْدٍ بَعِيدٍ تَحْلِيلَاتِ التداوليين المعاصرين حيثُ تجلَى ذلك في إظهاره العناصر التواصلية التي تكون سبباً جوهرياً في إحداثِ العُدولِ في الخطابِ وسبباً لفهمه، وإعادة إنتاجه عن طريق تأويله.

ويبدأ الجرجاني في تحليلاته بمحذفِ المبتدأ، فَيَقْتَصِرُ على الخطابات الشعرية التي حَدَثَ فيها عُدولٌ عن أصلها اللغوي، ومثاله "قول الشاعر عمرو بن أبي ربيعة:

دَارٌ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُهُمْ بِالكَانِسِيَّةِ نَرَعَى اللَّهُوَ وَالْغَزَلَا

وأصل الكلام: «تلك الدار» فحذف المبتدأ وقال: «دار لمروة» وهي طريقةٌ مُسْتَمِرَّةٌ لهم إذا ذكروا الديار والمنازل⁽²⁾.

فقد حدثَ بالقولِ عُدولٌ بمحذفِ المبتدأ، وذلك ما يَسْتَلِزِمُه الموقف الخطابي من الوقوفِ على الأطلال وذكر الديار، إذ الشاعر أو المتكلم هنا في موقفِ نَفْسِي مَشْحُونٍ بالعاطفة الجياشة والانفعال القوي، ليس هَمُّهُ ذِكْرُ جَمِيعِ عَنَاصِرِ الْخَطَابِ، ولا سِيما العُنصر المدرك وهو (المبتدأ) فيحذفه ويبدأ بذكر ما يُثِيرُ مَشَاعِرَه ومَشَاعِرَ مُخَاطَبِه، وهو (الخبر) الذي غالباً ما يكون دالاً على ذكر اسم الحبيبة أو ديارها أو ما يُنُوب عنها تعبيراً عن لوعته، وشدة شوقه إليها.

(1). الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 146 .

(2). المصدر نفسه ، ص 147 .

الفصل الثاني : أسلوب المذنب والذكر

فنجاح التداول في هذا المقام "أساسه المعرفة السياقية الحالية وهي نقلٌ لمعارف مكتسبة تمثلها انطباعات المتكلم حول محيطه التخاطبي، وتأثير المحيط فيه، بأشياءه ومواقعها، وبشخصه وسلوكاتها، وبأزمة وقائه وأمكنتها". (1)

فالواضح من خطابِ بن أبي ربيعة أنه بحالة "نقل تصورات ومفاهيم مجردة في النسق الكلامي المحسوس" (2)، فحذفه للمبتدأ بيّن وقوفه على الأطلال وذكر الديار، وبَيّن ما بداخله من شوقٍ ولهفةٍ لمحبوته، لينقل ذلك الألم إلى المستمع، فالمخاطب حين ذاك يستلهم من واقعه ومن محيطه أسلوب التعبير عن الاشتياق للمحبيب.

فالشاعر لم يحذف المبتدأ هكذا جُزافاً، بل انطلق في تصوير مشاعره من خلفيّة سابقةٍ مفادها أنه لا يحذف المبتدأ هنا إلا إذا علم أن السامع يستحضر هذا المحذوف في ذهنه، فانطلق بما هو معلوم ومُشترك بينه وبين السامع، وتلك هي طريقتهم إذا ذكروا الديار، فإنه من المتعارف عندهم والمُشترك بينهم.

وهنا الحديث يقودنا إلى "مفهوم الخلفية المشتركة وهو تقريب لمفهوم الافتراض المسبق يفترض فيه المتكلم أن المخاطب على دراية بأنه يضمن له هذه الأشياء ويعتقد بها" (3)، "فالمتكلمين والمستمعين المشتركين في المحادثة يتعاونون فيما بينهم" (4)، حيث تبنى الخطابات بنظر إلى علم المستمعين بهذه الافتراضات، وتفهم المقاصد بقبول المستمعين لافتراضات المتكلمين المسبقة.

(1). يُنظر، حافظ إسماعيلي، التداوليات علم استعمال اللغة، ص 218.

(2). عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، دار العربية للكتاب، بيروت، ط3، 1982، ص 62.

(3). ينظر، جورج بول، التداولية، تج قصي العتاي، دار الأمان الرباط، ط1، 2010، ص 147.

(4). ينظر، المرجع نفسه، ص 65.

الفصل الثاني : أسلوب المحذوف والذكر

فيظهرُ الخطاب الشعري هنا يحملُ خاصية من خصائص التداولية، وهي أن يكونَ المحذوف معلوماً من قبل السامع، وذلك ما سُمي بالافتراض المسبق الذي بُني عليه فعلُ التأويل، ويتوصّل من خلاله إلى مقاصد المتكلم.

ويُعرّج بنا الجرجاني إلى مواضعٍ أخرى حُذِفَ فيها المبتدأ وهو "القطع والاستئناف" حيث "يبدوون بذكر الرجل، فيقدمون بعض أمره ثم يقطعونه، ويستأنفون معنى غيره".⁽¹⁾
ومثاله قول "عمرو بن معد يكرب :

وَعَلِمْتُ أَنِّي يَوْمَ ذَا لَكُمُ مَازِلٌ كَعَبًا وَنَهْدًا
قَوْمٌ إِذَا لَبَسُوا الْحَدِيدَ دَتَنَمَّرُوا حَلَقًا وَقَدًّا

فقد بدأ بذكرِ منازلته « كعباً ونهداً» ثم قطعَ كلامه ليشيرَ إلى شدةِ العُدَّةِ والقُوَّةِ فيهم في الحرب فكان استئناف الشاعر وصفاً لحالتهم⁽²⁾، جاء فيه حذف للمبتدأ «هم قوم»، وهو موضع يطرُدُ فيه حذف المبتدأ اعتماداً على ما سبقَ ذكره في الكلام السابق.

وشبيهه بالذي مَضَى مما يأتي فيه الغرض للثناء، وذكرِ المناقب والأوصاف

ومثاله قول "أبو حزابة الوليد بن حنيفة :

أَلَا لَفَتَى بَعْدَ ابْنِ نَاشِرَةِ الْفَتَى وَلَا عُرْفَ إِلَّا قَدْ تَوَلَّى وَ أَدْبَرَ
فَتَى حَنْظَلِيٍّ مَا تَزَالُ رِكَابُهُ تَجُودُ بِمَعْرُوفٍ وَتُنَكِّرُ مُنْكَرًا

فالأصل فيه أن يقول: «هو فتى» فحذف المبتدأ وأبقى خبره، وهو مما أعتيدَ فيه قولهم بعد أن يذكروا الرجل:
«فتى من صفته كذا»⁽³⁾.

(1) . ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 147 .

(2) . محمد عبد المطلب ، البلاغة والأسلوبية ، دار نوريان ، القاهرة، ط1، 1994، ص 199 .

(3) . الجرجاني ، المصدر نفسه ، ص 149 .

الفصل الثاني : أسلوب المحذف والذكر

فالجرجاني يُشيرُ أنه متى كان المقامَ مقامَ رثاءٍ يستلزمُ حذفَ المبتدأ (المرثي)، وذكر صفاته ومناقبه، وهو ما اتفقَ عليه الشعراء واصطلحوا فيه وتعددوا به.

فهو إذن معرفة مُسبقة بين المتكلمين (الشعراء) وبين المستمعين (المتلقين) تُساهم في تبليغ المقاصد وفهمها.

ومما يظهرُ فيه الخطاب الشعري تواصلًا واضحًا ومُباشراً بين الشاعر ومُخاطبه قول الشاعر معاوية بن مالك في خطاب زوجته التي غَضبت منه لما رأتَهُ مَبْسُوطَ الكَفِّ فَيَاضَ الجُودِ، فَرَدَّ غَضَبَهَا بأنه لا يَزَالُ يبدُلُ المال ما دام في قدرته بذلُ المال، "فقال لها:

قَالَتْ سُمِيَّةُ : قَدْ غَوَيْتَ ، بَأْنُ رَأَتْ
عَمِّي لَعَمْرُكَ لَا أزالُ أَعُوذُ
حَقًّا تَنَاوَبَ مَالَنَا وَوُفُوذُ
مَادَامَ مَالٌ عِنْدَنَا مَوْجُوذُ

فالمعنى "ذاك عَمِّي لا أزالُ أَعُوذُ إليه، فدعني عنك لومي".⁽¹⁾

فَنظْمُ الكلامِ وانجازه جاءَ بناءً على معارفٍ مُشتركةٍ سابقة، جمعت بين الشاعر وزوجته، وهو حال الكرم والجدود التي استدعت الزوجة أن تراه عَمِّي في زوجها، لذلك حذفت المبتدأ وأبقى على خبره، وأسند للسياق إظهارَ المحذوف، لأن المعنى يحصلُ بمعرفةِ المخاطب له.

ومن حذف المبتدأ أيضاً قول عبد الله بن الزبير:

عَرَضْتُ عَلَى زَيْدٍ لِيَأْخُذَ بَعْضَ مَا
فَدَبَّ دَيْبَ الْبَغْلِ يَأْلَمُ ظَهْرَهُ
يُحَاوِلُهُ قَبْلَ اعْتِرَاضِ الشَّوْاعِلِ
وَقَالَ: تَعَلَّمْ إِنِّي غَيْرُ فَاعِلٍ
وَأَخْرَجَ أَنْيَابًا لَهُ كَالْمَعَاوِلِ
تَشَاءَبَ حَتَّى قُلْتُ: دَاسِعُ نَفْسِهِ

فالأصل: «هو داسعُ نفسه»، فحذفت المبتدأ وأبقى خبره.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 152 .

الفصل الثاني : أسلوب المحذوف والذکر

والمعنى فيه أنه حسبته من شدة التأؤب، يقذف نفسه من جوفه، ويخرجها من صدره كما يدسغ البعير جرته، فقد شبهه بالبعير الذي يُرجع أكله ليمضغه من جديد، وهو حال تأباه النفس وترفضه فحذف المبتدأ الدال عليه ليتناسأ ويُبعدة عن وهمه، لكي لا يدور في الخلد ولا يُعرض لخطر.

وكأن الشاعر في هذا الأسلوب الخبري ينقل وصف لغريمه فتكدر منه خاطر، فأطرح المبتدأ أو حذفه ليتناسأ ويُبعدة ويتوقاه.

ثم يُشيرُ إلى فائدة أخرى يحصلُ بها الحذف هنا وهي: "نصبة الكلام وهيئته"⁽¹⁾ والقصد هنا أن إطراحه يُفيد صحة الكلام وجماله، معنىً ولفظاً.

فالواضح أن الشاعر أوقع حذفاً بقوله، وألحق به قرائن حالية ومقالية ليستعينَ بها المخاطب (المستمع) فتكتشف له البنية المحذوفة، فيتحددُ عنده المعنى، ويتضح القصد.

وينتقل الجرجاني لتداولية الحذف بالأسلوب الخبري الفعلي، فجعلَ جُل نظره على المفعول به مُشيراً إلى ما فيه من لطائف، وما به من الحُسن والروثق.

لكننا ألفينا بين شواهد حذف المبتدأ مثلاً تضمنه حذف للفعل، "وهو قول ذي الرمة:

دِيَارٌ مِيَّةٌ إِذْ مِيٌّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يُرَى مِثْلُهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

والأصل فيها: أذكر ديار مية، فحذف الفعل وأبقى على مفعوله"⁽²⁾.

فالحذف هنا لحاجة السياق إليه، لأنها عادة الشعراء إذا اشتاقوا لمن يُحبوا، وحال الفراق بينهم أن يقفوا على الظلل، ويذكروا الديار، والمقاصد في مثل هذا تتقارب كثيراً مع ما جاء فيه حذف المبتدأ في بيت عمر بن أبي ربيعة.

(1). الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 151 .

(2). المصدر نفسه، ص 147 .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

فالمعاني المضمرة عبارة عن "كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الخطاب".⁽¹⁾

أما حديثه عن حذف المفعول به، فقد تصدره بأصل رأى من الواجب ضبطه أولاً وذلك أن "قوله: «ضرب زيد» بحذف المفعول به قد قصد إثبات الضرب للفاعل، وليس وجوب الضرب في الفعل على الإطلاق.

في حين أن قوله: «ضرب زيد عمراً» بذكر المفعول به، قد قصد رفع الالتباس في الضرب الواقع من الأول للثاني، ووقوعه عليه، واجتماعهما يدل على تخصيص المضروب (المفعول به)".⁽²⁾

ثم نراه يُقيم حذفه للمفعول به على قصدية **meaning** يدفعها المتكلم بخطابه، ويطلبها المخاطب، إما من ظاهر ما حذف من القول، وإما باستعانة بسياق الحال.

وهو الرأي الذي يراه مخائيل بختين بأن النص يتحدّد بعاملين يجعلان منه نصّاً: "النية (العزم) وتنفيذ هذه النية والنية هنا القصد، والتنفيذ هنا آلية الحذف، وهما يتفاعلان بشكل ديناميكي، وينعكس صراعهما على النص من خلال عملية تجاذب طويلة".⁽³⁾

غير أن هذه المقاصد التي هي غاية كل خطاب تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، "فقد يُذكر الفعل المتعدي تارةً، ويُقتصر فيه المتكلم إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين دون أن يُذكر المفعول به فيكون حال الفعل المتعدي كغير المتعدي لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً".⁽⁴⁾

(1) - مسعود صحراوي ، اتداولية عند العرب، المرجع السابق ، ص 32 .

(2) - يُنظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 153 .

(3) - يُنظر مخائيل بختين، مسألة النص، ترجمة محمد علي مقلد، الفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز الإنماء القومي، العدد 36، 1985 ، ص 40

(4) - الجرجاني، المصدر نفسه ، ص 154 .

الفصل الثاني : أسلوب المحذوف والذكر

والمعنى هنا أن يحذف المفعول دون أن يقصد النص عليه، فيتضح مما سبق أن أغراض حذف المفعول تختلف وتتنوع:

1. "فَقَسِمَ" منه يُحذف فيه المفعول به لإثبات معنى الفعل لا غير، ففي كل موضع كان القصد فيه أن تُثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلاً منه، فإن الفعل لا يُعدى هناك. حذف المفعول. لأن تعديته. ذكر المفعول. تَنْقُض الغرض، وتُغَيِّر المعنى".⁽¹⁾

فإذا قلت: «هو يُعطي الدنانير» كنت أثبتت أن هناك إعطاءً ولم يُثبت ماذا أعطى، فالغرض بيان جنس ما تناوله الإعطاءً (الدنانير).

فإن قلت: «فلان يَحُلُّ وَيَعْقِدُ»، «وهو يُعطي وَيُجْزِلُ»، فقد أثبت المعنى نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة، دون أن يتعرض للمفعول به لا لفظاً ولا تقديراً، وصار بحيث يكون منه حلٌّ وعقْدٌ، وإعطاءً وجزالةً.

وأوضح من ذلك "قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [عافر: الآية 48]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ

وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: الآيات 43، 44]، وقوله العزيز: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ [النجم: الآية 48]

فالقصد هو الذي منه الإحياء والإماتة، والإغناء والإفناء، أي إثبات معاني هذه الأفعال لله تعالى، لا

بيان في مَنْ وقعت عليه، فأخرجت هذه الأفعال عن القصد من استعمالها دون المفعولين فالمعنى والقصد من هذا إثبات معنى الفعل لا غير".⁽²⁾

(1) . ينظر، الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 155 .

(2) ينظر ، المصدر نفسه، ص 154/155 .

الفصل الثاني : أسلوب المحذوف والذكر

فيكون هذا مما يفهم القصد فيه من ظاهر الكلام، دون استدعاء للمفعول به.

2. قسم ثاني: (1) إذا حذف مفعوله استلزم تأويل الكلام على صحته معرفة المحذوف، وحضوره بدليل الحال عليه، وهو نوعان:

1) جَلِي لا صَنَعَة فيه: ومثاله: «أَصْعَيْتَ إِلَيْهِ»، وهم يُرِيدُونَ أُذُنِي، و«أَغَضَيْتَ عَلَيْهِ» والمعنى «حفني»

فهنا تَشْفِيرٌ بمعنى ظاهرٍ واضحٍ لا يَحْتَاجُ إلى طَوِيلٍ نَظَرٍ وتَأْوِيلٍ من المَخَاطَبِ، لأن التركيب الخبري هنا محذوفه ظاهر بسياق الحال، وآلة الإصغاء معروفة بدلالة المقام، وهو افتراضٌ مُسَبِّقٌ بين المتكلم والمخاطب يُحِيلُ أن المحذوف «الأذن والجفن»، فالخطاب الذي حُذِفَ منه المفعول به يُظْهِرُ لنا المعنى المضمَرُ فيه بكلٍ ووضوحٍ وجلاء، فقد كان منك إصغاءً وإغضاءً.

2) أما الثاني خَفِيٌّ تدخله الصَّنَعَةُ فيتفنن ويتنوع.

■ نوع منه، يُجْرِيه المتكلم بخطابه فيذكر الفعل وفي نفسه مفعول مخصوص عَرَفَ مكانه إما بظاهر

اللفظ عليه، وإما بسياق الحال، فيعمد المتكلم إلى تناسيه وإخفائه والإيهام بأن ذكر الفعل لإثبات نَفْسِ معناه دون أن يتعدى إلى شيءٍ، ويعمد المخاطب إلى إظهاره، وتأويل الخطاب بدليل الحال عليه.

فتأويل الخطاب هنا يستدعي معاني مضمرة غير تلك التي يحيل عليها ظاهر القول.

ومثاله قول البحري:

شَجُو حَسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَائِهِ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ

فالأصل في الكلام: "يَرَى مُبْصِرٌ حَسَّادِهِ، وَيَسْمَعُ وَاعٍ أَحْبَارَهُ وَأَوْصَافَهُ".

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 155 .

الفصل الثاني : أسلوب المدح والذم

فالمتكلم . الشاعر . يعلم هذه المحاسن والفضائل ، لكنه يُخفيها ، ويُوهم نفسه بعدم العلم بها وأراد أن يُحقق للمعتز التفرّد والتميّز ، فجعل لخطابه الخبري مفعولات مخصوصة - المحاسن ، الأخبار والصفات - حتى إذا ما حذفها وأطرحها من الكلام وذكر أفعالها ، كان قد أثبتّها لفاعليها ، " وكان ههنا مُبصراً يَرى ، وسامعاً يعي ، مما يكشف عن قدر الشُّجُو والعيظ في نفوس الحُساد ، والغرض في كل ذلك أن يمدح الخليفة المعتز ، ثم يُغيظ نفوس حاسديه " . (1)

ثم إن النظر في تحليل الجرجاني لقول البحثري يُظهرُ السياق الذي قيل فيه ، وساهم في تأويله وكشف المضمير منه ، حيثُ نظر الجرجاني إليه كمخاطب يبحثُ عن مقاصده وأغراضه ، فتبين له أن مدح الشاعر جاء إثباتاً لحجة من القول وإثارة في النفوس (الحساد) .

■ ونوع آخر ، وهو أن تأتي بخطاب وله مفعول مقصودٌ ليس للفعل سواه ، فنطرحه من كلامك

وتلزمه بنفسك ، وتُحيلُ عليه بدليل الحال أو ما سبق من الكلام فإنك تُسهلُ على المخاطب معرفة المحذوف ومن ثم الكشْف عن المعنى المضمير بال حذف ، وتُحقق غرضك في توفير العناية على إثبات الفعل لفاعله وتُبَعِّدُه من التباسه بمفعوله .

ومن الخطابات الخبرية البليغة التي مثَّل بها المتكلم حاله وحال مخاطبه قول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب فأخذه أبا بكر رضي الله عنه وأجاب به الذين استبطأوه . الأنصار . فقال :

جَزَى اللهُ عَنَّا جَعْفَرًا حِينَ أَرْلَقْتَ	بِنَا نَعْلَنَا فِي الْوَاطِئِينَ فَرَلَّتْ
أَبَوْا أَنْ يَمْلُونَا ، وَلَوْ أَنَّ أُمَّنَا	تَلَاقِي الَّذِي لَا قُوَّةَ مِنَّا لَمَلَّتْ
هُمُ حَلَطُونَا بِالنُّفُوسِ وَالْجَأُوا	إِلَى حُجْرَاتٍ أَدْفَأَتْ وَأَطْلَّتْ

(1) . ينظر ، الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص 156 .

الفصل الثاني : أسلوب المحذف والذكر

وأصل الخطاب: «لملئنا، وأجأونا، أدفأنا، أظللتنا»، فحذف المفعول في هذه المواضع الأربعة لأن الشاعر يريد إثبات معاني هذه الأفعال على العموم، وذلك أن حُكِمَ كلِّ أمٍّ مع أولادها أن تَمَلَّ وتَسَأَمَ وهي صفات إذا البيت كان عليها أدفأً وأظلاً، فإذا تعدى الفعل وذكر المفعول به أفادَ أنه لو لَقِيَتْ أمنا ذلك المملئنا، وأن مثل هذه الحجرات تُدْفِئُنَا وتُظِلُّنَا⁽¹⁾، فكان فيها إثبات معاني الأفعال للمفعول على الخصوص.

فالشاعر يذكُر ويصف حسن ما لقي من مخاطبه، فأراد أن يثبت لهم هذه الفضائل والمحاسن إثباتاً على العموم.

فالخطاب الشعري احتمال معاني غير مباشرة أضمَرها الحذف.

ومن الشواهد القرآنية ما نرى بها حذف المفعول به يطرح في عدة مواضع⁽²⁾ إما لبيان حال الفعل والفاعل، وإما لإيهام أنه لا يقصده، وإما لأنه معلوم⁽²⁾ منها" قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ﴾ [القصص: الآيات 23، 24]، فالأصل في الكلام: «يسقون أغنامهم أو مواشيهم»، و«امرأتين تَذُودَانِ غنمهما»

«وقالتا لا نسقي غنمنا فسقى لهما غنمهما»؛ فحذف المفعول به (الغنم) في أربعة مواضع لأن الغرض لا يتعلق بمعرفة المسقي وإنما ليعلم أنه كان سقياً من الناس، ومن المرأتين دَوْدٌ، وأنهما رَفَضَتَا السَّقِيَّ حتى يَنْصَرِفَ الرِّعَاءُ، وأن موسى سَقَى لهما⁽³⁾.

(1) . ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 158/159 .

(2) . عبد المطلب، أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 1، 1980، ص 216.

(3) . ينظر، الجرجاني، المصدر نفسه، ص 161 .

الفصل الثاني : أسلوب المحذوف والذكر

فإنَّه سبحانه وتعالى يبدأ في كلامه العزيز بالوصف والخبر للمقام والحال الذي وَجَدَ عليه موسى ماء مدين فلما شَهِدَ موسى من المرأتين ام تناع السقي وَجَهَ لهما حِطابه مُستفهماً وسائلاً عن خطبهما وهو سؤال عن قِصتهما وشأتهما إذا حَضَرَ الماء ولم يقتحماً عليه لسقي غنمهما.

ففي هذه الآية الكريمة يُصور لنا الله ما كان بين موسى والمرأتين من سؤالٍ وجوابٍ، تضمنَ حذف للمفعول به، لأن ذكره يجيز أن يكون الإنكار مَوْجَهاً إلى ذَوْدِ العَنَمِ، وليس مَوْجَهاً إلى الذَّوْدِ من حيث هو ذَوْدُ، فالحذف هنا "التوفير العناية على إثبات الفعل والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تُثَبِّتَهُ لفاعله، لا أن تُعَلِّمَ التباسَهُ بمفعوله.

2.3 . تداولية الحذف والذكر بالأسلوب الإنشائي :

يتناول الجرجاني بعض الأساليب الإنشائية دون التوسع فيها، فيعرضُ بعض التراكيب اللغوية التي وقع بها حذف بمواقف شَرَّحَهُ وتَعَلَّلَهُ لحذف المفعول في الأسلوب الخبري، ومثال ذلك قوله: «أضربت زيدا؟» بذكر المفعول به كان القصد أن تُنكَرَ أن يكونَ وَقَعَ الضَرْبُ منه على زيدٍ فإذا حذفَ المفعولُ ثُمَّ اسْتَفْهَمْتَ فقلت: «أضربت؟»، فأنت تُوجه للمخاطب إنكاراً أن يكونَ منه ضَرْبٌ⁽¹⁾، وهو إنكار الضرب على العموم.

والعمل التخاطبي يَظْهَرُ هنا جلياً لأن الخطاب قائم بين طرفين؛ المتكلم (المستفهم) والمخاطب (المستفهم) ومقام يتفقان فيه .

ومثاله أيضاً "قول جرير يُخاطب حبيته ويشكو ما كان منها، ويُعاتبها فيقول مُسْتَفْهَماً:

أَمْنَيْتِ المُنَى وَخَلَبْتِ حَتَّى تَرَكْتِ ضَمِيرَ قَلْبِي مُسْتَفْهَماً

(1) . الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص 158 .

الفصل الثاني : أسلوب المحذوف والذكر

فأصل الخطاب « أَمْنِيَّتِي » فحذف المفعول به، والغرض من الكلام أن يُثبت أنه كان منها تَمَنِّيَةً وَخِلَابَةً ولو أنه ذكر المفعول به كان المعنى فيه إثبات التمنية له⁽¹⁾، وهو يُريد أن يُثبت الفعل لها لأنه بحال المستغرب منها في رجوعها عن ودّها له.

وقد يأتي الخطاب الشعري جواباً لاستفهام، أتدري ما بعادها؟ وما قربها؟ كافتراض سابق، جاء بنفسه، وطرحه في ضميره، وأجاب عليه ليُظهر حاله لمخاطبه .
فيقول البحري: "

إِذَا بَعُدَتْ أَبَلْتُ، وَإِنْ قَرَبْتُ شَفَّتْ فَهَجْرَانُهَا يُبْلِي، وَلُقْيَانُهَا يَشْفِي

وأصل الخطاب: إذا بَعُدَتْ عَنِّي أَبَلْتُ، وَإِنْ قَرَبْتُ مِنِّي شَفَّتْنِي، فَأُضْمِرُ المفعول وَأُطْرِحُ، لأن البحري أراد أن يجعل البعاد هو البلاء نفسه، والقرب هو الشفاء بعينه لمكانتها عنده⁽²⁾.

فالملاحظ أن هذه الأخبار تَصَمَّنَتْ حذوفات استدعاها ما سَبَقَ من الخطاب من استفهامات.

ومثاله قول "عمرو بن معدي كَرِب:

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقْتَنِي رِمَاحُهُمْ نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجْرَتْ

فكي يُحقق الشاعرُ تواصلاً لخطابه، وَيُفهِمُ قَصْدَهُ، ضَمَّنَ كلامه الذي بدأ فيه بالشرط وجوابه، خبراً لما كان من فعل أُنجزته الرِّمَاحُ، فقال أَجْرَتْ ولم يَقُلْ: «أَجْرَتِي» بِذِكْرِ المحذوف، لأنه حينها يقع المخاطب في تناقض، ويتوهم أن الشاعرَ عَنَى أن الرِّمَاحَ أَجْرَتُهُ، لا أن يُثَبِّتَ الاجترارَ لها⁽³⁾.

(1) . ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر نفسه، ص 158 .

(2) . ينظر، المصدر نفسه، ص 162 .

(3) . ينظر، المصدر نفسه، ص 157 .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

كما أن ظاهر الكلام وما سبق من الشرط وجوابه يلزم أن لا يتعدى الفعل إلا إلى ضمير المتكلم لاستحالة القول: «ولكنَّ الرماحَ أحرَّتْ غيري» فلا صواب بأن تنطق بمثل هذا، لأن المعنى والقصد يلزم الشاعر أن يأتي به كما جاء، فعناية الشاعر تخلص لإثبات الإجرار للرماح وتصحیح أنه كان منها، وتسلم بكليتها لذلك.

زيادة على ذلك أن الحذف هنا به فائدة أخرى زائدة، فذكرُ المفعول يُفيدُ أن سوءَ البلاءِ بغيرِ قومه لا يُجيز بالضرورة أن يكونَ إجرارَ لشاعرهم، فإن أضمرَ المفعول به كان إثبات إجرارٍ لكلِّ شاعرٍ وَجَدَ من قومه سوءَ البلاءِ، فالحذفُ " يكون القصد فيه لفائدتين؛ توفيرُ العناية على إثبات الفعل، وإثبات معنى الفعل على العموم". (1)

فالواضح أن الجرجاني يركز على بيانِ المواقف الخطابية القائمة بين المتكلم والمخاطب والغرض الذي يقتضيه الحذف.

وأضافَ الجرجاني أن ما حُذف فيه مفعول المشيئة والإرادة يُفسرُ فيه وَجْهَ الحذف كما مَضَى اعْتِماداً على السياق اللغوي لأن الذي يأتي في جواب "لو، وأخواتها يدل عليه " (2).

ومثاله من الذكر الحكيم قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى﴾ [الأنعام: الآية 35]، وقوله أيضاً: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: الآية 9]، فالأصل: «لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم»، و«لو شاء أن يهديكم أجمعين لهداكم».

(1). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 159.

(2). المصدر نفسه، ص 168.

الفصل الثاني : أسلوب المحذف والذكر

ومثاله من الشعر " قول البحتري:

لَوْ شِئْتَ لَمْ تُفْسِدِ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا ، وَلَمْ تَهْدِمِ مَآثِرَ خَالِدٍ

فالأصل: «لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها»، فحذف ذلك من الأول استغناء بدلالته في الثاني

عليه، فالواجب في حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف ولا يظهر إلى اللفظ".⁽¹⁾

فقد أُرْجِعَ الحذفَ هنا إلى غرضٍ عام أرادَهُ المتكلمُ بمحذوفاته، تمثل في حُسنِ العبارة ورُوعَةِ البيان، فهو

عَرَضٌ بلاغيٌّ جماليٌّ صرفٌ، حيثُ أن العُدولَ من الحذفِ إلى الذكرِ يَصِيرُ فيما مَضَى من شواهد وأمثلة عَثَّة،

"وَشَيْءٌ يَمْجُحُ السَّمْعَ وَتَعَاثُفُهُ النَّفْسُ".⁽²⁾

وَيَسْتَزِيدُ بياناً فَيَجْعَلُ الحذفَ في القولِ بصفةِ البلاغة "فالبلاغة أن يجاء به كذلك محذوفاً".⁽³⁾

إذا استلزم لطرفي الخطاب مُتكلماً ومخاطباً أن تكون لديهما ملكة لغوية تدرك البليغ من غيره، واستلزام

النص أن يكون محذوفاً هو مطلبُ بلاغة الخطاب، ومن ثم على المتكلم أن تكون له كفاءة لغوية تسمح ببناء

بنية الخطاب سليمة واضحة، وذلك ما أشار إليه ميشال زكريا عند تمييزه بين هذه الكفاية والأداء الكلامي

لدى تشومسكي، حيث تتطلب "الكفاية اللغوية معرفة الإنسان الضمنية بقواعد اللغة التي تقود عملية

التكلم بها، أما الأداء الكلام فهو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين".⁽⁴⁾

ولأنَّ البلاغة تمام التبليغ والتواصل، فإن الحذفَ إذا فُسرَ بعد إضماره كان مَزِيداً أن يَصَلَ إلى الأعراسِ

والمقاصد المتضمنة بالقول في أحسن حُلَّة، وأجمل صورة، فَيَزِيدُ المخاطب إلى جانب الفهم وَنَاسَةً لِقَلْبِهِ،

وَقُبُولاً بِنَفْسِهِ.

(1). الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 163 .

(2). المصدر نفسه ، ص 163 .

(3). المصدر نفسه ، ص 164

(4). زكريا ميشال، الألسنية التداولية، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت، ط2، 1986، ص33 .

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

وكأني بالجرجاني ينتقل إلى مُستوى رفيع من الخطابِ التواصلي، يسعى باحثاً عن نظمٍ خاص يجمع بين بُلوغ المقاصد، والتأثير ببلوغها في نفس المخاطب.

ومن الشواهد القرآنية التي أوردها الجرجاني عن العُدول بالحذف "قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: الآية 9]، فالمعنى: «هل يستوي من له علمٌ ومن لا علم له؟»⁽¹⁾ فالخطاب الأمرى هنا موجه للرسول ﷺ والمعنى: «أعلمهم يا محمد بأن هذا المؤمن العالم بحق ربه ليس سواء للكافر الجاهل بربه»، وفعل قُل هنا للاهتمام بهذا المفعول ولاسترخاء الأسماع إليه.

والاستفهام هنا مُستعمل في الإنكار والمقصود إثبات عدم المساواة بين الفريقين، أي: نفي الاستواء ووقوع فعل يستوي في حيز النفي يُكسبه عموم النفي لجميع جهات الاستواء.

إذاً فهية السؤال في هذه الآية تدفع المخاطب إلى التفكير لمعرفة المستوى الذي يكون عليه العالم والجاهل، فقد تم حذف المفعول لإنكار معنى الفعل (الاستواء) في نفس المخاطب من غير النظر إلى درجة العلم (المفعول)، لأن الاستفهام لا يُريد بيان طبيعة العلوم أو تفاضلها، بل يطلب منزلة العلماء عموماً وتميزهم عن الجهلاء.

ويذكر الجرجاني حديثاً عن الذكر فلا يُطيل الكلام فيه، لاعتبار ذكره حين تكلم عن تقديم المبتدأ بمبحث التقديم والتأخير، ويذكر أن ذكر المفعول به في بعض المواضع، والأمثلة أقوى دلالة ومعنى من حذفه. وذلك في "قول الشاعر من أسلوب الشرط:

ولو شئتُ أن أبكي دمًا لبكيتُهُ عليه، ولكن ساحة الصبر أوسع

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 154.

الفصل الثاني : أسلوب الحذف والذكر

فالكلام هنا أحسن من الحذف بقوله: «لو شئت بكيت دماً» لأن فيه بدعٌ عجيب، أن يشاء الإنسان أن يبكي «دماً»، لذلك كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع، ويؤنس به⁽¹⁾.
وشبيه به يكون بالذكر أروع وأبدع" قول الجوهري.

فَلَمْ يَبْقَ مِنَ الشَّوْقِ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرًا

فقد أظهر مفعول شئت ولم يقل: «فلو شئت بكيت تفكراً» لأجل أن له غرضاً لا يتم إلا بذكر المفعول، وذلك أنه لم يرد أن يقول: «ولو شئت أن أبكي تفكراً بكيت كذلك»، ولكنه أراد أن يقول: «قد أفناني النحول فلم يبق مني وفي غير خواطر تحول حتى لو شئت بكاءً فمررت شؤوبي وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده، ولخرج الدمع التفكر» فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه مُطلق مُبهم غير معدى إلى التفكير البتة، والبكاء الثاني مقيد معدى إلى التفكير⁽²⁾.

فالواضح أن الجرجاني في تحليله لأسلوب الحذف والذكر قد تنبه لعناصر العملية الخطابية وأدرك أن الحذف يمارس إضماراً للمعاني والمقاصد التي يريد المتكلم إبلاغها للمخاطب، فيحيل إلى المعاني المباشرة والمعاني الغير المباشرة، مما يحتاج إلى جملة من الآليات لإظهار المضمرة Al, Madmar منها.
كما أن الحذف يستلزم تعاوناً بين طرفي الخطاب ويحتاج إلى معارف سابقة مشتركة لتمكن من استحضار المقاصد والأغراض.

ومن هنا استطاع الجرجاني بآلية الحذف أن يشكل خطاباً تواصلياً يتجاوز المفردات إلى مستوى

رصد العلاقات بين الكلمات ومستعملها، وذلك ما يعد أصلاً من أصول التداولية الحديثة .

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص 164 .

(2). المصدر نفسه ، ص 167 .

الفصل الثالث: أسلوب التعريف والتنكير

1. التعريف والتنكير الظاهرة والمفهوم

1.1. التعريف والتنكير لغةً واصطلاحاً

2.1. الأصل في الأسماء التعريف أم التنكير

3.1. علامات النكرة والمعرفة

2. بلاغة أسلوب التعريف والتنكير

1.2. بلاغة التعريف والتنكير بالأسلوب الخبري

2.2. بلاغة التعريف والتنكير بالأسلوب الإنشائي

3. تداولية أسلوب التعريف والتنكير

1.3. تداولية التعريف والتنكير بالأسلوب الخبري

2.3. تداولية التعريف والتنكير بالأسلوب الإنشائي

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

أسلوب التعريف والتنكير

1. التعريف والتنكير الظاهرة والمفهوم:

تمثل آلية التعريف والتنكير أحد الظواهر اللغوية الخاصة بالاسم دون غيره، وما يدل عليه الاسم في حال التعريف لا يدل عليه في حال التنكير تبعاً للمتكلم والمقام والموضوع، وقد وجد العلماء صعوبة في تحديد تعريف فاصل بينهما بسبب تداخل الشكلي مع المعنى حتى اكتفى بعضهم بالقول بأن المعرفة ضد النكرة، والنكرة ضد المعرفة، ولإيضاح ذلك نعرض المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي.

1.1. التعريف والتنكير لغة واصطلاحاً

1.1.1. التعريف والتنكير لغة:

أ. التعريف لغة: عرف (العين والراء والفاء) أصلاً صحيحان، يدل أحدهما على تتابع الشيء مُتصلاً بعبء بعض، والآخر على السكون والطمانينة.

"فالأول العرف: عُرِفَ القَرَسُ، وسمي بذلك لتتابع الشعر عليه.

والأصل الآخر: المَعْرِفَةُ والعِرْفَانُ، تقول: عَرَفَ فلان فلاناً عِرْفَاناً وَمَعْرِفَةً.

وهذا أمر معروف، وهذا يدل على ما قلناه من سُكونه إليه، لأنَّ مَنْ أنكر شيئاً تَوَحَّشَ منه، ونَبأ عنه.

ويضيف ابن فارس التعريف: تعريف الضلالة واللَّفظة، أن يقول مَنْ يَعْرِفُ هذا؟ ويقال: اعْتَرَفَ بالشَّيءِ إذا

أقرَّ، كأنه عَرَفَهُ فَأَقَرَّ بِهِ".⁽¹⁾

(1). ابن فارس، مقاييس اللغة، المرجع السابق، ص 282/281.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

وجاءت عند ابن منظور: "عرّفه الأمر: أعلمه إياه، وعرّفه بيته: أعلمه مكانه، وعرّفه به وسمه وعرّفته بزید أي سمّيته بزید، والعرّف ضد النكر، وهو كل ما تعرّفه النفس من الخير.

والعرفان: العلم، ورجلٌ عروفٌ وعروفةٌ: عارفٌ يعرفُ الأمورَ، وتعارفَ القومُ إذا عرّف بعضهم بعضاً، والمعارفُ: جمع معرف وهو الوجه، لأن الإنسان يُعرف به، ومعارفُ الأرض: أوجهها وما عرّف منها".⁽¹⁾

ب. التنكير لغة: "نكر(النون والكاف والراء): أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على خلافِ المعرفة التي يسكنُ إليها القلبُ"⁽²⁾.

ويُعرفها الجوهري في الصحاح: "النكرة في اللغة ضد المعرفة، يُقالُ نكرت الرجل نكراً ونكوراً وقد نكرته فنكّر أي غيره فتغير، أي أصبح مجهولاً، ونكّر الاسم، فهو عند النحاة جعله نكرة، والنكرة إنكارُ الشيء".⁽³⁾

وذكر ابن منظور: "التكّر والتكراء: الدّهَاءُ والفِطْنَةُ، والأمرُ الشديداً الصَّعبُ، ونكّر الشيء: غيره بحيث لا

يُعرف، قال تعالى: ﴿قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا﴾ السمل الآية 41، والإنكار: الجحْدُ وهو خلاف الاعتراف، يُقالُ:

أنكرتُ الشيء ونكرته، ونكّر الأمر نكيراً وأنكره إنكاراً، جهله، والنكرة إنكارُ الشيء وهي نقيضُ المعرفة، قال

تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾ [هود: الآية 70].

وقال الأعشى:

وأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعا⁽⁴⁾

ويرى الزمخشري "أن نكر: أبلغ من أنكر، وقيل: نكر بالقلب وأنكر بالعين".⁽⁵⁾

(1). ابن منظور، لسان العرب، المرجع السابق، ج9، ص 236/ 238، الفيروز ابادي، القاموس المحيط، المرجع السابق، ص 752/ 753 .

(2). ابن فارس ، مقاييس اللغة، المرجع السابق ، ج5 ، ص 476 .

(3). الجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار الحديث، القاهرة، دط، 2009 ، ج2، ص 836 .

(4). ابن منظور، المرجع نفسه ، ج5 ، ص 272 إلى 274 .

(5). الزمخشري، أساس البلاغة، المرجع السابق، ص 654 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

والواضح من استقراء هذه المعاني اللغوية لكلمتي تعريف وتَنكِير أن هناك فَرْقٌ واضح بينهما، إذ تدلُّ لَفْظَةُ «عَرَفَ» على الإعلام والإخبارِ حيثَ تُعني الوُضوح والبيان، وحَقِيقَةُ الشَّيْءِ وسمُّهُ أي علامته، والإعلامُ والمَاهِيَةُ والفَهْمُ، وكل ذلك يَرْتَبِطُ بالتعِين والتحديد الدَّلالي.

في حين أن معاني «نَكَرَ» تُفيدُ الجهلَ بالأمرِ وعدمِ العِلْمِ به، فهو كل اسم لا يُفهم منه أمر، ولا يُقصد بالتعِين، فهو مُطلقٌ ومُتحرِّرٌ مِنَ التَّخصيصِ.

فالتنكيرُ مُطلقٌ، والتعريفُ يأتي ليفيدَ ذلك الإِطلاق، ويُجَدِّدُ وُجُوهَ اللَّفْظِ في دلالته واستعماله فهي معاني مُتقاربة تدورُ حَولَ العِلْمِ والإدراك، فيُقَالُ هذا الشَّيْءُ مَعْرِفَةٌ أي مَعْرُوفٌ.

1.1.2. التعريف والتنكير اصطلاحاً:

لقد اختلفتُ وتمايزت المعاني الاصطلاحية للتعريفِ والتنكيرِ، فلم نجدَ لها تعريفًا جامعاً، ولا حدًا مانعاً، حيث "أَكْثَرَ العُلَمَاءُ في حُدُودِهَا، وليس منها حدٌّ سالم".⁽¹⁾

فنظرَ بعضهم إلى الشكلِ دُونَ المعنى، ونظرَ البعض الآخر إلى الدلالات والمعاني، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ. التعريف اصطلاحاً: ذكره البعض عند تعداد المعارف: "أما الألف واللام نحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك، وإنما صار مَعْرِفَةً لأنك أردتَ بالألفِ واللامِ الشَّيْءَ بعينه دون سائر أُمَّتِهِ..."⁽²⁾

وتوالت تعاريفُ مُتقاربة لما سَبَقَ، فعرفها ابن جنِّي: "بأنها ما خَصَّ الواحدِ مِن جنسِهِ"⁽³⁾.

ثم نرى لها تَوْسَعاً في شرح المفصل للزمخشري، فيُعَلِّقُهَا بمعرفةِ المخاطبِ دون المتكلم فيقول: "اعلم أن

التَّعْرِيفَ مُعَلِّقٌ بمَعْرِفَةِ المخاطبِ دون المتكلم، وقد يَدُكِّرُ المتكلم ما يَعْرِفُهُ هو ولا يَعْرِفُهُ المخاطبُ، فيكون مَنكُورًا

(1) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، 1992، ج 1، ص 188.

(2) سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، ج 2، ص 5.

(3) ابن جنِّي، اللمع في العربية، تح سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، دط، 1988، ص 75.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

كقولك للمخاطب: «في داري رجلٌ»، «ولي بُستانٌ»، وهو لا يعرف الرجل بعينه، ولا البستان، ويجوز أن يكون المتكلم أيضاً لا يعرف، كقول الرجل لمخاطبه: «أنا في طلبِ غلامٍ اشتريه»، و«دار أكثرَها»، ولا يكون قصده إلى شيءٍ بعينه⁽¹⁾.

أما الجرجاني فلم يخالف ما سبق ذكره من أنها تتضمن في لفظها معنى معهود معلوم بوجه ما فهي تدلُّ على معنى مُعين، فيقول: «المعرفة ما أُريدَ به واحدٌ بعينه، أو جنساً بعينه على الإطلاق»⁽²⁾. والمعنى أن التعريف يُحدِّد الشيء - الاسم - بالخطاب بين المتكلم والسامع حتى يعلم به، ويصير مدار الحديث والتنكير بينهما.

والظاهر من هذه التعاريف الاصطلاحية أنها عجزت عن وضع حدٍّ للمعرفة والوصول إليه.

ب . التنكير اصطلاحاً:

أما التنكير فذهب النحاة فيه إلى تعريفات يعلِّبُ عليها العموم، فذكر الخليل "أن النكرة نقيض المعرفة"⁽³⁾ وعرفها سيبويه "إنك إذا قلت: «مررتُ برجلٍ»، فإنك إنما زعمت أنك مررتَ بواحدٍ ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريدُ رجلاً بعينه يعرفه المخاطب"⁽⁴⁾.

كما تناولوا الجانب الشكلي للتعريف على المعرفة والنكرة وإن كان ليس بالمعيار المطلق الثابت الذي يرسم حدودهما.

(1) . ابن يعيش، شرح المفصل للرمحشيري، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 2001، ج3، ص347 .

(2) . الجرجاني ، أسرار البلاغة، المرجع السابق ، ص202 .

(3) . الخليل ، العين، المرجع السابق ، ج5، ص355 .

(4) . سيبويه ، الكتاب، المرجع السابق ، ج2 ، ص5 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

فجاءت في ألفية ابن مالك⁽¹⁾

نِكْرَةٌ، قَابِلٌ (أَل) مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

وتأثر اللاحق بالسابق فجاءت مُتقاربة فالمراد بِرَى الاسم المنكَّر هو الواقع على كلِّ شيء من أمته⁽²⁾، وابن جني يُعرِّفها "بأنها ما لم تُخصَّ الواحد من جنسه".⁽³⁾

ويتفق أبو حيان مع الزمخشري بأنها تُعرف بالشُّيوع فهي "الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه، إن اتَّفَقَ أن يُوجد له جنسٌ، وهي كل ما شاع في أُمَّتِهِ".⁽⁴⁾

والملاحظ أن هذه التعاريف اعتمدت على الشُّيوع والتعين⁽⁵⁾ بحيث تُفيد النكرة الشُّيوع، والمعرفة تُفيد الاختصاص والتعين.

غير أن هناك بعض الأسماء تدلُّ على معين غير شائع نحو: شمس، قمر، هلال، ولكنها عُدت نكرات وللخروج من هذا التناقض قدُّوا الشُّيوع في هذه الكلمات.

ولكن عبد القاهر يرى أنه لا فَرْقَ بين قَوْلِ شَمْسٍ والشمس، قمر والقمر، وهلال والهلال، فإن ظاهر ذلك يُوهم التَّنكير والحقيقة ليست كذلك، لأن الاسم لا يكون "نكرة حتى يَعْمَ شيعين فأكثر من جنسه"⁽⁶⁾، ولا يُوجد يُوجد هنا شيعان ليعمهما الاسم.

فالملاحظ أن كَلِمَتِي «شمس وقمر» مُعرفتان لأنهما تدلان على مُعين يَعْرِفُهُ كل شَخْص، غير أنه يمكن أن نعدُّهما من المعارف المعنوية النكرات لفظاً لخلوهما من أداة التعريف، وللحفاظ على القاعدة النحوية.

(1). ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك ، محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث ، مصر، ط2، 1980، ص24 .

(2). المراد، المقتضب، المرجع السابق، ج4 ، ص276 .

(3). ابن جني ، اللمع في العربية، المرجع السابق ، ص74 .

(4). ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص351، أبو حيان، التذيل والتكميل، تح حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1998، ج2، ص102 .

(5). إذا كان معروفاً كان مخصوصاً، وإذا كان منكوراً كان شائعاً. المراد ، المقتضب، المرجع نفسه ، ج3، ص38 .

(6). الجرجاني ، أسرار البلاغة، المرجع السابق، ص202 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

في حين نجد هؤلاء⁽¹⁾ أنفسهم في مواضع أخرى يرجعون تحديد المعرفة والنكرة لما كان مُعيناً في ذهن المخاطب فهو معرفةً وإلاً فهو نكرةً، وذلك أن الكلامَ المعرفَ يستدعي أن يكون المتكلمُ عالماً بما يتكلم والمخاطبُ جاهلاً له، فيعلمُ به بألية التعريفِ أو يتركه جاهلاً له بألية التنكير، فيكون المعنى المضمّر معلومٌ عند المخاطب مما يسمحُ بفهم الرسالة الموجهة إليه، وسلامة تفكيك رموزها وتأويلها.

وبهذا يتضح أن ظاهري التعريف والتنكير تمثل صورتي من صور المفردة العربية، تتعلقُ بالاسم فتلبسه وظيفة دلالية خاصة في الخطاب اللغوي، حيث تتمايز دلالة المفردة معرفةً ومُنكرةً من خلال تخصيص الدلالة أو تعميمها.

وهكذا تعددت هذه المعايير⁽²⁾ واختلفت، فمنهم من اعتمد على أحدها، ومنهم من أقرَّ ببعضها.

1. 2. الأصل في الأسماء التعريف أم التنكير:

أثار العلماء قضية الأصل في الأسماء التعريف أم التنكير؟

فذهب جمهور النحويين وفي مقدمتهم سيبويه إلى أن النكرة هي الأصل والمعرفة بعدها، وطائفةٌ عليها فالتنكير أصلٌ في الأسماء والتعريف فرعٌ عنه، وعَلَّلَ سيبويه ذلك تعليلين: أحدهما يعتمدُ على أساسٍ شكلي بقوله: "وأعلم أن النكرة أخفٌ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكناً لأن النكرة أولى ثم يدخلُ عليها ما تُعرف به، فمن ثمَّ كان أكثرَ الكلام ينصرفُ في النكرة".⁽³⁾

أما التعليل الثاني فيعتمدُ على أساسٍ دلالي لقوله: "... لأن الأشياء إنما تكونُ نكرةً ثم تُعرف".⁽⁴⁾

(1) - إنما صار الإضمار معرفةً لأنك إنما تضرر اسماً بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه سيبويه، الكتاب ج 2، ص 6. "إنما صار الضمير معرفةً لأنك لا تضرره إلا بعدما يعرفه السامع". المراد، المقتضب، ج 4، ص 280

(2) - وقد تناول هذه المعايير الباحث محمود نحلة في دراسته الموسومة بالتعريف والتنكير بين الدلالة والشكل حيث خص كل معيار بتفصيل وافي ذكر فيه علامات المعرفة والنكرة الشكلية والدلالية، وأهمها الدلالة العامة وهي الشيوخ والتعيين، فلم تعنى بالدلالات والوظائف الخاصة لكل قسم من أقسام المعارف، ولم تنطرق إلى الجانب البلاغي فهي دراسة نحوية محضة.

(3) . سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، ج 3، ص 275 .

(4) . المرجع نفسه، ج 1، ص 22 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

ويبدو أن هذه الإشارات التعليلية دفعت اللاحقين إلى التعمق أكثر في جزئية الأصل، فراحوا يعرضون حججهم وأدلتهم كالسيوطي الذي رأى " أن النكرة أصل"، لأنها لا تحتاج في دلالتها على المعنى الذي وضعت له إلى قرينة، بخلاف المعرفة فإنها تحتاج قرينة من وضع، أو آلة، أي علامة وضعية أو لفظية، ومن هنا كان التعريف فرعا من التنكير. "(1)

كما ذهب إلى التعليل الدلالي بقوله: "إن مسمى النكرة أسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل سريان التعريف على التنكير. "(2)

ثم أضاف موضحاً ما سبق "إن النكرة اسم للمعنى العام، والعام فيه الخاص، والخاص ليس فيه العام ألا ترى أن الإنسان يندرج تحت «الحيوان» وغيره، و«الإنسان» خاص ليس فيه «الحيوان» العام فيعلم أن الخاص واحد من العام. "(3)

ولم يكن السيرافي بعيداً عن هذه الحجج والاستدلالات فأوضح التعليل المبني على أساس دلالي بقوله: "والتعريف حادث لأن الاسم نكرة في أول أمره مبهمة في جنسه، ثم يدخل عليه ما يفرد بالتعريف حتى يكون اللفظ له دون سائر جنسه كقولك: «رجل» فيكون هذا اللفظ لكل واحد من الجنس ثم يحدث عهد المخاطب لواحد من الجنس بعينه، فيقول: «الرجل» فيكون مقصوداً على واحد بعينه، وتقول: «زيد»، ومعناه الزيادة من قولك: «زاد زيداً»، ثم سمي به رجل فتعرف حيث جعل لشخص بعينه، فكان التعريف حادثاً. "(4)

(1). السيوطي ، الأشباه والنظائر ، المرجع السابق ، ج2 ، ص79 .

(2). المرجع نفسه ، ن ص .

(3). المرجع نفسه ، ن ص.

(4). السيرافي ، شرح كتاب سيوييه ، ت أحمد حسن مدهلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 2008 ، ج 1 ، ص162.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

غير أن من العلماء من اكتفى بالحكم على أصالة النكرة دون التعليل والتحليل، كالجرجاني الذي قال:

"إنما حسن الابتداء بالنكرة، والتعريف فرغ على التنكير".⁽¹⁾

وعلى غراره أورد الأنباري جوابه عن استفسار قائل: "هل المعرفة أصل أم النكرة؟ قيل: لا بد النكرة هي الأصل، لأن التعريف طارئ على التنكير"⁽²⁾، والجواب هنا قائم على الأساس الشكلي.

غير أن النظر في حجج هؤلاء وأدلتهم يظهر الكثير من التناقض الذي يُفند هذه الحجج والبراهين ومن ذلك أن اعتبار الأصل في النكرة اعتماداً على ما يلزم التعريف من قرينة ليس أمراً ثابتاً بكل الأسماء، لأن من الأسماء ما هو نكرة ويحتاج إلى قرينة وعلامة، كالتنوين في «أمس» وفي «رجل» بدليل أن كلمة «رجل» تبنى على الضم في حال تعيينها وقصدنا لها بالنداء؟ فهذا اعتراف منهم بأن للتنكير علامة كما أن للتعريف علامة، وعليه فإنه من الصعوبة أن نحكم أيهما الأصل وأيها فرغ.

أضف إلى ذلك أن قولهم بأن التنكير سابق عن التعريف ليس محققاً دائماً، لأن هناك ما لا يفارقه التعريف أصلاً كالمضمرات، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وبعض الظروف الدالة على التعريف دون علامة مثل «أمس» بالبناء على الكسر للدلالة على اليوم السابق تحديداً.

ثم أننا إذا تعمقنا في ما لا يفارقه التعريف أصلاً، وجدناها "معارف كليات وضعاً، جزئيات استعمالاً، إذ أن لفظ «أنا» - مثلاً - وضع لمفهوم المتكلم من حيث أنه يحكي عن نفسه، فهو صالح لكل متكلم، فإذا استعمل في معنى خاص صار جزئياً، وقصر عليه، وكذا اسم الإشارة صالح لكل مُشارٍ إليه فإذا استعمل في واحد عرفه وقصره عليه، و(ال) صالحة لأن يُعرف بها كل نكرة، فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه".⁽³⁾

(1) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 144. ينظر، ابن هشام النحوي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح محمد أبو الفضل عاشور، دار الإحياء التراث العربي، بيروت، ط 2001، ص 73.

(2) - الأنباري، أسرار البلاغة، المرجع السابق، ص 175.

(3) - ينظر، أبو حيان، التذيل والتكميل، المرجع السابق، ج 2، ص 114.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

والأكيد أن هذه المفارقات تعود لصعوبة التحكم في ضوابط المفردة، نظراً لاتساع اللغة العربية وليونتها، مما أدى كما سبق ذكره لاختلاف التعاريف، ومن ثم اختلاف المعايير المؤسسة عليها، والتي تعتمد على الشكل من جهة، وعلى الدلالة من جهة أخرى.

3.1. علامات النكرة والمعرفة:

انطلق البلاغيون في تناولهم للنكرة والمعرفة من مذهب جمهور النحويين حيث حددنا جملة من الضوابط التي يستدل بها على طبيعة المفردة . الاسم . وهي علامات كثيرة ومختلفة تكرر عند النحاة وذكرها البلاغيون، واختلفوا في عددها فجعل ابن قتيبة "المعارف أربعة أشياء وهي: الاسم العلم، وما فيه الألف واللام، والمضمرة، والمضاف".⁽¹⁾ وذكر السيوطي أنها سبعة: "المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة، والموصولات، وما عرّف باللام، وما أضيف إلى واحد من هذه الخمسة، والنكرة المتعرفة بقصد النداء".⁽²⁾

واتفق معظمهم أنها خمس تحملها فيما قاله الجرجاني في كتابه الجمل: "المعرفة خمسة أضرب⁽³⁾ الأول: المضمّر نحو: «أنت» والتاء في «ضربت»، الكاف في «غلامك»، والياء في «غلامي»، والثاني العلم: نحو: «زيد» و«عمرو»، فكل اسم وُضِعَ في أول أحواله لشيء بعينه، لا يقع على كل ما يشبهه فهو علم، ألا ترى أن «زيداً» وُضِعَ في أول ما وُضِعَ للرجل المعين ثم ليس كل ما يكون مثل «زيد» يُسمى «زيداً»، والثالث ما فيه الألف واللام نحو: «الرجل» و«الفرس» ولام التعريف تكون للعهد كقولك: «فعل الرجل كذا» تُريدُ واحداً بعينه قد عهدتُ المخاطب وعرفه بأمر، وللجنس نحو: «الرجل خير من المرأة»، والرابع المبهم وهو نوعان: أسماء الإشارة نحو: «هذا» و«هؤلاء»، وكذا كل اسم إشارة، وثانيهما الموصولات وهي: «الذي»، و«التي» وفروعهما، و«من» و«ما» إذا

(1) - ابن قتيبة ، تلقين المتعلم ، رسالة ماجستير ، تح ودراسة محمد سلامة ، إشراف يوسف عبد الرحمان الضبع ، جامعة أم القرى ، 1986 ، ص 209 .

(2) . السيوطي ، الأشباه والنظائر ، المرجع السابق ، ج 2 ، ص 82 .

(3) . وهي الأقسام التي جاء ذكرها عند سيويوه حيث يذكر أنها خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار، الكتاب، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 219 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

كانا بمعنى الذي و«الألف واللام» بمعنى الذي، نحو: «الضارب» و«القائم» بمعنى الذي ضَرَبَ والذي قَامَ، وأي بمعنى الذي كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: الآية 69]، والخامس: المضاف إلى واحدٍ من هذه الأربعة نحو: «غُلام زيدٍ» و«غُلامك»، وكل مُضافٍ إلى معرفةٍ معرفةً، وماعداً هذه الخمسة فهو نَكْرَةٌ⁽¹⁾.

كما قَدِمَ في كتابه المقتصد العلامات التي يُعرف بها الاسم النكرة بقوله: "ألا تَرَى أن أحداً لا يقول: «مررتُ برجلٍ ذي عَمرو الظريفِ»، و«جاءني زَيْدٌ ذو خالد العاقل»، و«كم من زَيْدٍ قد لقيتَ» و«زُبَّ خالد قد جاءني» كما نقول: «زُبَّ ذي غُلام»⁽²⁾، واعلم أن «لا» موضوعة للنكرة إذ أصلها النفي الشائع، وذلك لا يتأتى مع التعريف، ومنها أيضاً «التنوين» في أسماء الأفعال «صَبَّ ومَمَّ، ورويداً»⁽³⁾، و«تثنية العلم الخاص وجمعه»⁽⁴⁾. إذا فالاختلاف في معنى اللفظ بين التعريف والتنكير هو اختلاف لا يَنشَأُ من بُنيَّةٍ فَحَسَبَ في كثير من الأحوال وإنما يَنشَأُ من دلالتها واختلاف أسلوب استعمالها، ولعلَّ الفارق الأساسي بين التعريف والتنكير هو أن التَّنْكِيرَ لا يَعْرِفُ أداةً مُعَيَّنَةً، وإمَّا يكون اللفظ مُطْلَقًا من فُيُودِ التعريف.

وقد أُثِرَتْ في مُدارسة التعريف والتنكير فكرة تَعَلُّقه باللفظ مُفْرَدًا عند البعض، واعتباره جزء من النسيج اللغوي عند البعض الآخر، فكشَفُوا أن المعرفة يُحتاج إليها لتثبيت معنى المسميات المراد الإخبار عنها، والإخبار يتوقف على التركيب، فيكونُ تعيُّنُ المسمَّى عند التركيب وقَبْلَ التركيبِ لا إخبارًا، فلا تعريف قبل التركيب⁽⁵⁾ حيث تُحَامَلُ بعضُ المحدثين على النحاة عند ربطهم بين تعريف الكلمة وتنكيرها وبين التركيب، لأن في رأيهم

(1). المرجاني ، الجمل ، تح علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، دط، 1972، ص31. السكاكي، المفتاح، ص178 .

(2). المرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ، العراق، دط ، 1982 ، ج 2، ص908/907 .

(3). المرجع نفسه ، ج 2، ص818/317 .

(4). المرجع نفسه ، ج 1، ص 206 .

(5). السيوطي ، الأشباه والنظائر، المرجع السابق ، ج 2، ص 47 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

الكلمة مُستقلة في مفهومها قبل التركيب، "فلو كان الأمر كما قالوا. النحاة. لما جاز لنا أن نَحْكَمَ على المعرفة بأنها معرفة، أو النكرة بأنها نَكْرَةٌ إلا من خلال التركيب، وهو ما لم يعلمه أحد، فقد يُؤثِّرُ الموقفُ اللغوي على فَهْمِ الكلمة تعريفاً أو تَنكِيراً، إلا أنَّ النحاة قد وَضَعُوا حُدُودًا بين المعرفة والنكِّرة، ولو أنها ليست فاصلة".⁽¹⁾

غير أن أحمد عفيفي قد وقع في تناقض حينما حكم على آلية التعريف والتنكير على أنها ظاهرة لفظية بحتة، ثم عاد وذكر أنها تتأثر بالموقف اللغوي، ففي الأولى ذهب إلى الحديث عن علاماتها التي جاءت خصوصاً عند النحاة لتمييزها، والثانية تناولت أغراضها ودلالاتها التي تكسبها بعد توظيفها بالكلام، لاعتبار أن المفردات مستقلة دون مشاركتها في النظم لا قيمة وظيفية لها، وإنما تكتسب من نظامها في سياق لغوي يسمح بأداء وظيفة تخاطبية معينة يقصد ويرمي إليها صاحب الخطاب.

فالواضح أن سواءً علماء النحو أو البلاغة قد تجاوزوا في بحوثهم عن التعريف والتنكير حُدُودَ المفردة العربية في بناء الجملة إلى معنى أوسع في اللُّغَةِ يَشْمَلُ نَظْمَ الكَلَامِ ومقاماته وأغراضه ومقاصده التي يستدعيها.

(1). ينظر ، أحمد عفيفي، التعريف والتنكير في النحو العربي ،دار الثقافة العربية، القاهرة ،ط1 ، 1992 ، ص 54 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

2. بلاغة أسلوب التعريف والتنكير:

كان للنُّحاة فَضْلُ السُّبْقِ فِي التَّفْعِيدِ لِلْمَسَائِلِ وَالْقَضَايَا الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ عَلَى غَرَارِ بَاقِي مَسَائِلِ عِلْمِ الْمَعَانِي، وَعَلَى رَأْسِهِمْ سَبِيوِيهِ الَّذِي خَصَّ مَبْحَثَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ بِعِنَايَةٍ فَائِقَةٍ عَارِضاً أَقْسَامَهُ، وَاقْفًا عَلَى جَزَائِيَّتِهِ، مُبَيِّنًا أَوْجَةَ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَهَا بِدِرَاسَتِهِ التَّرَاكِيْبِ الْإِسْنَادِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةَ وَمُلاحِظَةَ الْأَثَرِ الَّذِي تُحْدِثُهُ فِي الْمَعَانِي. وَعَرَضَ الْبَلَاغِيُونَ أَسْرَارَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، فَسَلَكُوا فِيهِ الْكَثِيرَ مِنَ الْمَبَاحِثِ النَّحْوِيَّةِ، وَعَاطَمُوا فِي ذَلِكَ عَلَى بَيَانِ الْوِظَائِفِ وَالدَّلَالَاتِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ مِنْ أَجْلِهَا كُلِّ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّنْكِيرِ، فَذَكَرُوا أَوَّلًا الْمَسْنَدَ إِلَيْهِ، فَتَنَاطَلُوا الضَّمَائِرَ وَالْوِظَائِفَ الَّتِي أَنْبَأَتْ مِنْ أَجْلِهَا، ثُمَّ الْعِلْمَ مُبَيِّنِينَ وَظَائِفَهُ وَدَلَالَاتِهِ، وَهَكَذَا بَاقِي الْمَعَارِفِ... ثُمَّ انْتَقَلُوا إِلَى تَنْكِيرِهِ وَأَوْضَحُوا أَثَرَهُ بِالْكَلَامِ.

وَاسْتَكْمَلُوا الْحَدِيثَ بِتَنَاطُلِ الْمَسْنَدِ بِشَكْلِ مُقْتَضِبٍ لِاعْتِبَارِ مَا تَنَاطَلُوهُ فِي الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ، وَأَلْحَقُوا ذَلِكَ كُلَّهُ مَا دَخَلَهُ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ فِي بَاقِي أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ.

وَبِهَذَا تَفَاوَتْ جُهُودُهُمْ فِي الْبَحْثِ عَنِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ نَظَرَ إِلَيْهَا عَلَى عَجَلٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَحَدَّ عَلَى عَاتِقِهِ سَيْرَ أَعْوَارِهَا، وَتَفْصِيلَ الْحَدِيثِ عَنْهَا وَالبَحْثِ فِي الْأَوْجُهِ الَّتِي تَتَحَقَّقُ بِهَا الْفَائِدَةُ فِي التَّرَاكِيْبِ. فَبَحَثَ عَبْدُ الْقَاهِرِ عَنِ أَسْرَارِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَكَشَفَ الْمَزِيَّةَ وَالْفَضْلَ الَّذِي تَتَضَمَّنُهُ الْكَلِمَةُ مُعْرِفَةً كَانَتْ أَوْ نَكْرَةً، مَعَ مِرَاعَاةِ الْأَسْلُوبِ الْأَنْسَبِ لَهَا دَاخِلَ السِّيَاقِ، وَالبَحْثِ فِي الْجَمَالِيَّاتِ وَاللِّطَائِفِ الَّتِي تُضْفِيهَا عَلَى الْخِطَابِ وَالكَلَامِ.

وَعَلَى مَنَوَالِهِ عَرَضَ الزَّمَخْشَرِيُّ آيَةَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَأَظْهَرَ أَسْرَارَهَا بِمَا جَاءَ مِنْ رَوْعَةٍ وَبِلَاغَةٍ بِالنَّصِ الْقُرْآنِيِّ، لِتَأْخِذٍ بَعْدَ ذَلِكَ انْضِبَاطًا وَتَفْعِيدًا، فَإِذَا هِيَ قَوَاعِدٌ مُحَدَّدَةٌ، وَمَسَائِلٌ مُرْتَبَةٌ، وَبَدَأَ هَذَا التَّقْنِينَ عِنْدَ

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

السكاكي في كتابه المفتاح حيث خصص القسم الثالث منه لعلوم البلاغة، ثم جاء القزويني فلخص الجزء الثالث من المفتاح، وهذبه في كتاب التلخيص، واستمر الأمر فيمن تلاه ما بين شارح ومختصر. والملاحظ في شواهدهم وأمثلةهم أن أغلبها جاء بالأسلوب الخبري.

1.2. بلاغة التعريف والتنكير بالأسلوب الخبري:

يُمثل أسلوباً من الأساليب البلاغية التي يُمارسها الخطاب اللغوي، والتي تقتضيها أحوال المخاطب من إخبار وإعلام، ومن تقرير وتأكيدي، بتوظيف ألوان من المعارف، وهذه الألوان أشبعها النحاة⁽¹⁾ بحثاً وتمثيلاً، فذكروا أقسامها من ضمير، وعلم، واسم موصول، واسم الإشارة، ومُعرف بالأداة، والمعرف بالإضافة، غير أن علماء البلاغة تناولوها تناولاً آخر من حيث ما تنطوي عليه من اللطائف البلاغية.

1.1.2. التعريف بالإضمار:

تطرق الجرجاني في دراسته للضمائر إلى تحليل أنماط من النظم جاء فيها أحد طرفي الإسناد مُعرفاً أو مُنكراً، أو جاء معاً معرفتين واتصال ذلك بالجانب النفسي في ترتيب المعنى، مما هيأً للبلاغيين أن يربطوا بين سياقات معينة وبجاء المسند إليه مُعرفاً أو مُنكراً وكذلك المسند⁽²⁾، فأشار إلى ذلك في كثير من المواضع منها ما جاء بمبحث التقديم والتأخير بالخبر الفعلي عند إسناد الفعل إلى الضمير المتكلم فيقول: «أنا عرفت»، «أنا كتبت في معنى فلان»، «أنا شفعت في بابه»، فإجراء الكلام على ظاهره يُفيد هنا أنك أردت أن تنص فيه أنك فاعله، وتريد أن تدعي الإنفراد بذلك، والاستبداد به، وتزيل الاشتباه فيه، وتزد على من زعم أن ذلك كان من غيرك.⁽³⁾ وكما أن "الخبر المثبت في مقام المتكلم تُثبت الفعل له، فإنه بالخبر المنفي تُثبت نفيه عنه"⁽⁴⁾

ويكون المعنى بالضمير أنك أثبتت فاعلاً معيناً هو المتكلم.

(1). الزملكاني، البرهان الكاشف في إعجاز القرآن، تح خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، العراق، 1974، 1، ص 133،

(2). محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، المرجع السابق، ص 341.

(3). يُنظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 128.

(4). ينظر، المصدر نفسه، ص 124.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

في حين تناول المتأخرين الضمائر وحددوا لها مجموعة من الوظائف والدلالات التي تُستعمل من أجلها، فجاء الحديث عنها عند ذكر المسند إليه، "فأما تعريفه فالإضمار لأنَّ المقام مقام للمتكلم أو الخطاب أو الغيبة، وأصل الخطاب أن يكون لمعيّن." (1)

والظاهر أنهم لم يبتعدوا كثيراً عما سبق ذكره عند عبد القاهر حيث عرضوا الكثير من الشواهد والأمثلة افتقداً بعضها للشرح والتعليل، منها ما جاء عند الزمخشري من الذكر الحكيم قوله "تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: الآية 1]، والمعنى ههنا «إني أنا ربك» أي الذي يُكلمك ويخاطبك" (2)، ومثاله من الشعر فخر المتكلم بنفسه وكان المقام مقام حكاية. (3) كقول بشار بن برد

أنا المرعث لا أخفى على أحدٍ ذرّت بي الشمس للقاصي وللداني

أما إذا جاء الإخبار بضمير المخاطب، فأنت تريد تأكيداً وتحقيقاً وهو "خطاب يجيء فيما سبق فيه إنكار من مُنكر، فليست فيها أن تُخاطبه فتقول: «أنت تعلم ذلك وإن أنكرت»" (4)، وقد يأتي ضمير المخاطب للمدح فتقول: «أنت تُعطى الجزيل». (5)

ويُشير بعض البلاغيين إلى ترك الخطاب إلى غير مُعين إذا قلت: «فلانٌ لئيمٌ إن أكرمتُه أهانك»، وإن أحسنت إليه أساء إليك»، فلا تُريد مخاطباً بعينه. (6)

- (1). العلوي يحيى بن حمزة، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف، مصر، ط1912، ج1، ص11.
- (2). ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، المرجع السابق، ج3، ص148.
- (3). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص179، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص41.
- (4). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص133.
- (5). المصدر نفسه، ص134.
- (6). السكاكي، المرجع نفسه، ص180.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

أما إذا جاء الخطاب بضمائر الغائب يكون المقام مقام الغيبة للدلالة على مذكور سابق والأمثلة في ذلك كثيرة، يرى الجرجاني أنها تأتي للتشبيه ثم تتنوع مقاصدها بين التخصيص والقصر بصفة ما⁽¹⁾ أو للمدح والثناء⁽²⁾، أو لتأكيد الخبر وتحقيقه.⁽³⁾

ومثاله ما جاء للمدح قول أبو البرج⁽⁴⁾

هُم حَلُّوا مِنَ الشَّرَفِ الْمُعَلَّى وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَأُؤُوا

وقد يأتي الكلام دون ذكر للضمير الغائب ولكن يفهم من سياق المعنى، مثاله من الذكر الحكيم "قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: الآية 11] فالضمير في ترك الميت لأن الآية كانت في الميراث علم أن التارك هو الميت".⁽⁵⁾

وقد يُجرى الخطاب ضمير ما يُعقل بحرى ما يُعقل، وذلك إذ لابس الشيء من بعض الوجوه فحينئذ يُعطى حكماً من أحكامه، إظهاراً لأثر الملابس والمقاربة من نحو "قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: الآية 4] فقوله: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ أجرى بحرى العقلاء لأنه لما وضعها بما هو خاص بالعقلاء وهو السجود أجرى عليها حكمهم كأنها عاقلة".⁽⁶⁾

فالملاحظ أن البلاغيين زاوجوا بين الأغراض النحوية والأغراض البلاغية، فاستخدموا الضمير في مقام التكلم والخطاب والغيبة، وهي مسألة لغوية ذكرها النحويين، أما باقي الدلالات التي أشاروا إليها فهي بلاغية بخلاف الجرجاني الذي كان تحليله للنصوص معتمداً على نوايا المتكلم من تخصيص بأمر أو الفخر والاعتداد بالنفس أو المدح وغيرها...

(1). الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص 179 .

(2). المصدر نفسه ، ص 129 .

(3). المصدر نفسه ، ص 130 .

(4). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 180 .

(5). الزمخشري ، الكشاف، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 56 .

(6). المرجع نفسه، ج 2 ، ص 202 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

2.1.2. التعريف بالعلم:

رأى البلاغيون أن الحالة التي تفتضي المسند إليه علماً هي إن كان المقام مقام إحصار له بعينه في ذهن السامع ابتداءً بطريق يخصه كنعو: «زيدٌ صديقٌ لك»، و«عمرو عدوٌ لك»، ومثاله من الشعر قول المتنخل الهذلي:

أَبُو مَالِكٍ قَاصِرٌ فَقْرُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمُشِيعٌ غِنَاهُ

فقد ذكر الممدوح بعلمه وكنيته أبو مالك لإحصاره بعينه دون سواه، فهو "يحيل على ذات معينة يقصدها المتكلم قصداً".⁽¹⁾ إضافةً إلى جملة من الدلالات يُفيدها التعريف بالعلم⁽²⁾ منها:

1. التعظيم: ويكون بالأسماء الصالحة كما في الكنى والألقاب الحمودة،

2. الإهانة والتحقير: إذا العلم صالحاً لذلك، كالألقاب والكنى الدالة على الشَّرِّ والحقارة نحو: «تبت يدا

أبي لهب» أي: «يدُ جهنمي».

3. الإبهام: عند التلذذ به، أو التبرُّك به، كقول الشاعر:

بِاللَّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلِيَّ مِنْكَنَّ أُمَّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

والأصل أن يقول: «أم هي من البشر»، ولكنه ذكر اسمها الصريح تلذذاً به.⁽³⁾

أما التبرُّك فيكون بالأعلام التي لها مدلولٌ ديني كعلم الجلالة، وأعلام الأنبياء، والأولياء، والصالحين ومثاله كقولنا: «لله الهادي» و«محمد الشفيع».

(1). أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية ص 102.

(2). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 180. القزويني، الايضاح، المرجع السابق، ص 41.

(3). أحمد مطلوب، أساليب بلاغية، المرجع السابق، ص 146.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

غير أن الجرجاني لم يُورد مثلاً أشارَ فيه إلى التعريفِ بالعلمِ ماعداً ما ذكره بالتقديم والتأخير بأنه بدأ بذكرِ

فقال: "عبد الله فنبهته له ثم بنيت عليه الفعل، ورفعته بالابتداء." (1)

3.1.2. التعريف بالاسم الموصول:

قدّم علماء البلاغة الحديث عن الموصولِ على الحديث عن الإشارةِ مع أن اسم الإشارةِ أرفعُ رتبةً منه بناءً على مذهب الجمهورِ كما تقرّر عند النحويين، فهو من الأسماء المبهمة، ولذلك فهو محتاج إلى الصلة دائماً ليزيل إبهامه، لذلك انطلقوا في تناولهم لوظائف الموصول ودلالاته من كون الصلة والموصول شيئاً واحداً، فجمعوا ما تتضمنه جملة الصلة دلالات ووظائف يقوم بها الموصول.

وكان للجرجاني فضلُ السبقِ في البحثِ عن أسرارهِ، حيث تطرّق إليه بموضعيهِ بابِ التعريفِ والتنكير، وعدّه وجهاً من وجوه التعريف التي يأتي بها لإيصال وتبليغ المقاصد والأغراض، لذلك خصّه باهتمامٍ، وجعل له مبحثاً مختصراً تناول فيه القيمة البلاغية التي جاء لأجلها الاسم الموصول بالكلام، جاعلاً جُلَّ تركيزهِ المسند إليه مُعرفاً باسم الموصول مُوضِحاً ومُبيناً أن "بجيء الاسم الموصول ليكون وصلةً إلى وصفِ المعارف بالجمُل، فقولك: «مررتُ بزيدِ الذي أبوه مُنطلقٌ» فتجدك قد توصلت بالذي إلى أنك أبنت زيدا من غيره." (2)

أما المتأخرين قد فصلوا في أغراضه ومقاصده البلاغية، واهتموا بالمسند إليه، فانفقوا حيناً واختلفوا أحياناً أخرى، وافتضوا كونه مُعرفاً باسم الموصول أو جُهاً منها (3):

1. عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، فيحضر في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة

معلومة الانتساب إلى المشار إليه، ومثاله: «الذي كان معنا أمس رجلٌ عالمٌ».

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 131.

(2). المصدر نفسه، ص 199.

(3). السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص 181. القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 43، أحمد مطلوب، أساليب بلاغية، المرجع السابق، ص 146.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

2. استهجان التصريح بالاسم: إما من جهة تركيبه من حروف يُستقبَح اجتماعها أو لإشعاره في أصله بمعنى تَفْعُ النَّفْرَةُ مِنْهُ لاسْتِقْدَارِهِ عُرْفًا⁽¹⁾ ومثاله من الذِّكْرِ الحَكِيمِ ﴿وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: الآية 23] فجاءَ الخبرُ باسمِ الموصولِ التي بَدَلْ زُلَيْخَا لَأَنَّهُ مُسْتَقِلٌّ عَلَى اللِّسَانِ⁽²⁾ ، وقد عُدَّ هذا الوجه . العدول عن التصريح باسم الموصول " بابٌ من البلاغة يُصار إليه كثيراً".⁽³⁾

3. زيادة التقرير: أي التحقيق والتثبيت⁽⁴⁾: ومثاله الآية السابقة، وقد اختلفت تقرير الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهة يوسف عليه السلام، فكونه في بيتها مملوكاً لها يستوجب الألفة والمخالطة وتسهيل التمكن ومع ذلك امتنع عنها، وهذا لا يتحقق لو قيل: «وراودته زليخا» أو «امرأة العزيز».

ويُحتملُ أن يكونَ لتقريرِ المسندِ إليه، التي هو في بيتها، ولو قال: «امرأة العزيز» لأحتمل أن يكون له نسوة أخرى، ولو قال: «زليخا» لأحتمل الاشتراك بامرأة أخرى لها الاسم نفسه، وقد يكون لتقرير الغرض المسند وهو المرادوة، فإن كونه في بيتها قريباً منها وما يترتب عليه من طول المخالطة والألفة أذعى لحدوث المرادوة وأدل عليها من الاسم.

وأضاف البلاغيون⁽⁵⁾ أغراضاً ودلالات يفيدها المعرف اسماً موصولاً أغلبها تخص الإعلام والتقرير منها ما

يفيد التعريض بالتعظيم لشأن الخبر، ومثاله بيت الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

(1) - السكاكي، المرجع نفسه، ص ن، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص43، السبكي، عروس الأفراح، ج1، ص 275، السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المرجع السابق، ص295.

(2) . الدسوقي ، حاشية ، ج1، ص582 .

(3) - السكاكي ، المرجع نفسه ، ص.181

(4) بالقزويني، الإيضاح، المرجع نفسه ، ص 43 .

(5) . السكاكي، المرجع نفسه ، ص 182، القزويني، المرجع نفسه، ج1، ص117، السبكي، عروس الأفراح، المرجع نفسه، ج1، ص 280،

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

فالمنعنى بصلة الموصول هو رفع السماء، ويُشيرُ إلى أن الخبرَ من جنسِ البناءِ والرفعة، وهذا فيه تعريضٌ

بتعظيم شأن هذا الخبر، وهو بناء بيت شرف قوم الفرزدق وعزهم لكونه صادراً عن رفعة السماء وأعلاها. (1)

ومثاله من الذكر الحكيم: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَعْنُوا فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾

[الأعراف: الآية 92]، فجملة الصلة تتضمّن تكذيب شعيب وهو نبي من أنبياء الله تعالى، وهذا يؤمى إلى أن الخبر من

جنس العقوبة والإذلال، وهو خسران المكذبين به، وهذا يترتب عليه تعظيم شعيب عليه السلام، لأن خسران من

كذبه يُشيرُ إلى أنه ذو شأن عظيم حتى استحقوا ذلك الخسران. (2)

ومنها ما يُفيد التعريض بالإهانة لشأن الخبر، ومثاله: «الذي يُفارقك يستحق الإذلال والصفع». (3)

وقد يُفيد تنبيه المخاطب على خطأ حيث يُؤمى بالموصول لتنبه المخاطب على خطأ في اعتقاده أو اعتقاد

غيره، حيث تتضمّن جملة الصلة هذا التنبيه، "ومثاله قول حسان بن ثابت:

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ يُشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تَصْرَعُوا.

فالشاعر يُنبه أبناءه على أن الذين يظنونهم إخواناً يفرحون لهلاكهم، فهؤلاء ليسوا بإخوة ويجب الحذر منهم ففي

جملة الصلة من التنبيه على الخطأ ما لا يتحقّق بقوله: «إن القوم... يشفي غليل»، كقولك: «إن الذي رأيته مُحباً

لك يفرح لحزنك» (4).

(1). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 182، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 44، محمد أبو موسى، خصائص التركيب. دراسة تحليلية

لمسائل علم المعاني. مكتبة وهبة، القاهرة، ط 1996، ص 4، ص 198/194.

(2). الزمخشري، الكشاف، المرجع السابق، ج 3، ص 92.

(3). السكاكي، المرجع نفسه، ص 182.

(4). المرجع نفسه، ص 182.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

ويُشير البلاغيون إلى ضرورة الإيماء إلى وجه بناء الخبر وسياقه، وذلك أن مجيء الخبر بطريق المدح والذم والثواب والعقاب يستلزم أن يكونَ في جملة الصلة ما يُشير إلى ذلك، فالإيماء بالخبر يُوضح التعظيم من الإهانة في بناء الخبر، وهذا ظاهر فيما مضى من الأمثلة السابقة غير أن الاختلاف واقع فيما تأتي فيه صلة الموصول تنبيهاً لمخاطبٍ على خطأ، حيث رأى بعضهم " أنه يتفرغ عن الإيماء"⁽¹⁾، ورأى البعض " أنه قسم قائم بذاته"⁽²⁾ . لأنه قد يكون تنبيهاً إلى الصواب . لا وجود لإيماء ببناء الخبر، لكنه لا يستبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه.

غير أن بعض المحدثين ذهب لإمكانية تحقق الغرض بالتنكير، وأن هذه الفائدة تُلتبس بالسياق الشرط والجزاء، وذلك أن هذه الفائدة في الموصول هو المعنى الذي تتضمنه الصلة، وما يتضمنه الموصول من معنى الجزاء بحيث يدل على تعلق حكيمين معاً تماماً كما في جملة الشرط فيمكن أن تقول: «من يعمل صالحاً يفلح»، و«من يكفر يخرس»، فيكون في الجملتين إيماء إلى وجه بناء الخبر، فالعمل الصالح يؤمى إلى الفلاح، والكفر يؤمى إلى الخسران، وحققت هذا الإيماء ما يتضمنه اسم الشرط من جزاء، وترتب حكم على آخر.

والمعنى في هذا يُقارب ما ذكره الزمخشري في كشافه عند تفسيره مجيء الاسم الموصول " بأنه إشارة إلى العلة في الخبر من نحو قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: الآية 59]، ففي تكرار «الذين ظلموا» زيادة في تفتيح أمرهم، وإيدان بأن إنزال الرجز عليهم إنما كان لظلمهم، فالعلة التي أشار إليها اسم الموصول هي علم الظلم، وأضاف الزمخشري أن التعريف بالذي تُفيد المدح والتعظيم كما تُفيد الاستهزاء والتهمك"⁽³⁾.

(1). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق ن ص ، ص182 ، القزويني، الايضاح، المرجع السابق ، ص44، التفتازاني ، المطول، المرجع السابق ، ص220 .

(2). السكاكي، المرجع نفسه ، ص182، القزويني ، المرجع نفسه، ص44 .

(3). ينظر ، الزمخشري، الكشاف ، المرجع السابق، ج1 ، ص272 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

4.1.2. التعريف باسم الإشارة :

للتعبير بأسماء الإشارة لطائفٌ بلاغيةٌ وأسراؤٌ جماليةٌ كُشفَ عنها البلاغيون وأوضحوها بأن المسند إليه " يأتي معرفةً به متى صحَّ إحصاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حسًا واتَّصل بذلك داعٍ ومن هذه الدواعي"⁽¹⁾.

❖ ألا يكون للمتكلم أو المخاطب طريقٌ إلى المسند إليه سواها: والمعنى في ذلك أنه إذا انعدمت طرق التعبير غير الإشارة تعينت الإشارة، ولا بلاغة في ذلك.

❖ أن يكون القصد تمييز مدلول المسند إليه أكمل تمييزاً⁽²⁾ ويستوجب ذلك مقاماً يستدعي التمييز والتعيين ومثاله قول ابن الرومي:

هذا أبو الصقر فرداً في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم

فالمقام مقام مدح يقتضى إبراز المدح بالإشارة إليه لتمييزه من غيره، وإظهار منزلته، وعلو مرتبته.

❖ لبيان حالة المسند إليه في القرب والبعد والتوسط: وذلك بسبب المقام الذي يقتضيه، فإذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا، وإذا أريد بيان توسطه يؤتى بذلك، وليعده يؤتى بذلك، ثم نراها تتفرغ لوجوه أخرى منها:⁽³⁾

1. أن يقصد كمال العناية بتمييز المسند إليه وتعيينه: ومثاله من الذكر الحكيم: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ

رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة الآية 5]

(1). السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع نفسه، ص183، القزويني، المرجع نفسه، ص45، السبكي، عروس الأفراح، المرجع السابق، ص284.
(3). عرف هذا الداع. تمييز مدلولها أكمل تمييز. تدبذبا بين القبول والرفض لاعتبار أن هناك من المعارف أرفع رتبة عنها فكيف تكون الأكمل تميزاً وقد تعددت الحجج التي تؤكد على هذا الداع منها: أنها الأكمل تمييزاً بالنسبة لما تحتها من المعارف لا لما فوقها، وهذا ليس الذي قصد السكاكي والقزويني لأن العبارة جاءت بالإطلاق، والإطلاق يشمل جميع المعارف، ولو كان القصد إلى ما دون الإشارة من المعارف لقيّد ذلك. الدسوقي، حاشية، ج1، ص595.

(3). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص183، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص45، السبكي، عروس الأفراح، المرجع السابق، ج1، ص283.

الفصل الثالث: أسلوب التعريف والتنكير

2. القصدُ إلى غباوة السامع لعدم تمييزه الأمر إلا بالحسّ: ومثاله من الشعر قول الفرزدق:

أولئك أبائي فجئني بمثلهم إذا جمعنا يا جرير المجامع

3. القصدُ بقربه تحقيره واسترذاله، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت:

الآية 64] فأشار إلى الحياة الدنيا⁽¹⁾ بالقرب تحقيراً لشأنها.

4. القصد ببعده التعظيم، ومثاله قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: الآية 2] ذهاباً

إلى بعده درجة، فذلك الكتاب هو الكتاب الكامل، كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وأنه هو الذي

يستحق أن يُسمى كتاباً.⁽²⁾

ومعناه "قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: الآية 32] لم تقل: «فهذا» وهو حاضر؛ رفعا لمنزلته في

الحسن، وتمهيداً للعدر في الامتنان به".⁽³⁾

إذا فسياق الكلام باسم الإشارة يفيد الكثير من المقاصد، ذكرنا بعضاً مما أورده السكاكي والقزويني.

5.1.2. التعريف بـ «ال»

تناول البلاغيون بالتعريف بـ «ال» معان أصلية عُني بها النُّحاة وتوسعوا فيها، وأتى عليها البلاغيون دُون

جديد سوى بعض الفروق في التقسيمات والاصطلاحات.

فانطلقوا من تقسيم «ال» التعريف إلى قسمين فهي إما للعهد، وإما للجنس ثم وضَعُوا لكل قسم فروعاً وأنواعاً

تتفرعُ منه وتندرجُ تحته.

(1) - ففي اسم الإشارة . هذه . ازدراء لدينا وتصغير لأمرها لورودها في السياق فكأنه يقول: "هذه الدنيا ما هي لسرعة زوالها وموتهم عنها إلا كما يلعب

الصبيان ساعة ثم يتفرقون: فهي صغيرة حقيرة بالقياس إلى الآخرة التي ليس فيها إلا حياة مستمرة دائمة خالدة لا موت فيها فكأنها في ذاتها حياة. ينظر

، الرمخشري، المرجع السابق، ج3، ص211

(2) بالقزويني، الايضاح، المرجع السابق، ص46 .

(3) . السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص184، محمد مطلوب، الأساليب البلاغية، المرجع السابق، ص149/148 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

أ. «ال» للعهد: بدأ البلاغيون بالحديث عن المسند إليه، فلامُّ العهدِ تدخُلُ عليه فيشعرُ السامعُ بمعرفةٍ له لتقدمه في الذكر، وله في ذلك دلالات عدة منها:

1- العهد الصريحي: وهو أن يتقدم ذكر المعرف صراحة نحو " قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا

فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: الآيات 15، 16]، فإن قلتَ لما نكَّرَ الرسولَ ثم عَرَفَ؟ قلت: لأنه أرادَ أرسلنا إلى فرعون بعض الرسل، فلما أعاده وهو معهودٌ بالذكرِ أدخلَ لامَّ التعريفِ إشارةً إلى الذكر بعينه". (1)

2- العهد الكنائي: وهو أن يتقدم ذكر المعرفة كناية، " قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ

لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ فَلَمَّا وَضَعَتَهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: الآية 36]، والمعنى أنهم كانوا يُنذرونَ هذا النذر فإذا بلغ الغلام خُيرَ بين أن يفعل وبين أن لا يفعل، وما كان التحرير إلاً للغلمان وإنما بَنَتْ الأمرَ على التقدير، أو طلبت أن تُرزَقَ ذكراً، فلما وضعتها أنثى... وليس الذكر كالأنثى جاءت اللامُّ في الذكرِ والأنثى لتدخلَ على ما تقدم ذكره، وهي لام العهد الكنائي". (2)

3- العهد العلمي: وهو " أن لا يجرى ذكر للمعرف، ولكنه يكون معلوما لدى المخاطب بسبقِ علم، كما

في قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: الآية 40] أو قد يكون حاضراً بذاته وقت الكلام، ويُسمى الحضورى". (3)

ب. «ال» للجنس: أما القسم الثاني فهو اللامُّ التي للجنسِ فليسَ فيها ما يُشعرُ بذلك، إنها تدخلُ على الماهية مما لم يسبقُ للسامعِ عهدٌ به، وهي بهذا تُفيدُ معنى الجنسِ المحضِ من غير أن تُفيدَ العهد، وتختلفُ دلالتها من إيرادِ الحقيقة من حيثُ هي، "ومثاله قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ [الأنبياء: الآية 30]، أي جعلنا مبدأ

(1). السكاكي، المفتاح، المرجع الساق، ص 186، التفتازاني، المطول، المرجع السابق، ص 224. السبكي، عروس الأفراح، المرجع السابق، عروس الأفراح، ج 4، ص 178.

(2) - السبكي، المرجع نفسه، ج 1، ص 425

(3). المرجع نفسه، ج 1، ص 285، التفتازاني، المرجع السابق، ص 224

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

كل شيء، هذا الجنس الذي هو جنس الماء⁽¹⁾ ، فالعنى هنا "أنها أفادت الشمول والإحاطة بجميع أفراده إحاطة

حقيقية لا مجاز فيها ولا مبالغة، وهذا القسم يُسميه النحويين لأم الماهية وبعضهم الحقيقة".⁽²⁾

ومنها «ال» الاستغراقية: ⁽³⁾ وهي التي تدخل على واحد من الجنس فتجعله يُفيد الإحاطة والشمول لا بجميع

الأفراد، ولكن بصفة واحدة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد، ومثاله من الذكر الحكيم: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي

خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [العصر: الآيات 2، 3] وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا

أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: الآية 38].

فالواضح مما سبق عرضه من أمر التعريف بـ «ال» بالمسند إليه لم يمس عمق البلاغة بخلاف ما يظهر عند

الحديث عن المسند من لطائف بلاغية كشفت عن الكثير من المقاصد والأغراض.

وقد كان للجرجاني فضل السبق والتقدم في تناوله التعريف بالأداة حيث خصَّ جُلَّ المبحث له، ونظر إلى

تعريف المسند دون المسند إليه، واهتم بالتركيب الخبري الاسمي باجتماع المعرفتين تقديماً وتأخيراً، فأشار إلى رأي

النحويين في باب كان "إذا اجتمع معرفتان كُنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً، والآخر خبراً، ويتصدى لقولهم

بأن الترتيب الذي يُدعى بين المبتدأ والخبر، وما يُوضع لهما من المنزلة في التقدم والتأخر، يسقط ويرتفع إذا كان

الجزآن معا معرفتين".⁽⁴⁾

ويثير فكرة الإسناد التي تميز بين مفردات التراكيب التي يتقدم فيها أحد المعرفتين، ويُقدم لذلك الكثير من

الأمثلة شارحاً ومُعلِّقاً وموضحاً أثر الإسناد في التمييز بين التراكيب الخبرية.

(1). السكاكي ، مفتاح العلوم، المرجع نفسه ، ص185 .

(2). أحمد مطلوب، أساليب بلاغية، المرجع السابق، ص150 ، محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، المرجع السابق، ص210.

(3). القزويني، الايضاح، المرجع السابق، ص47 .

(4). الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص187 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

غير أن البلاغيين اختلفت وجهات نظرهم بين موافق ومُخالفٍ حيث ذهب بعضهم إلى "أن الابتداء بالأعرف، فالذي تراه مُطلقاً أعرف عندك من زيدٍ لأنه شخصُ أمامَ عينيك تُشيرُ إليه وهو مُطلقٌ وأنت تجهلُ أنه زيدٌ، وأما قوله: «المنطلقُ زيدٌ»، «زيدُ المنطلقُ»، فالمنطلقُ دالٌّ على معنى نسبي فهو في نفسه مُتعيّنٌ للخبرية وإن زيداً دال على الذات فهو مُتعيّنٌ للمبدئية تُقدّمُ أو تُأخّرُ فلا معرج عليه". (1)

ومنهم من ذهب إلى القول " أن المبتدأ موصوف الخبر، والخبر صفة، فما كان أولى في الوجود بأن يكون موصوفاً فهو أولى بالابتداء، وما كان أولى بالصفة فهو الخبر، فالذات للابتداء، والصفة للخبر، فقولك: «الله خالقنا»، و«خالقنا الله» و«محمدٌ نبينا»، و«نبينا محمدٌ»، فإن الذات مُبتدأ تُقدّمُ أو تُأخّرُ، والصفة خبر". (2)

ثم انتقل البلاغيون في البحث عن الوجوه التي يُفيدها التعريف بـ «ال»، فلم يخرجوا من صورتين: (3)

الأولى: اتخذها طريقاً لتعريف كقولك: «الراكب هو المنطلق»، و«أخي صدّيقك» فالمسند والمسند إليه في التركيب الأول مُعرفتان بالأداة، وفي الثاني بالإضافة.

الثانية: اختلفت بها طريقاً لتعريف نحو: «زيدُ المنطلق»، و«أنت الشجاع»، و«زيدُ الأمير»، و«الخليفة عبد الملك»، فاختلقت طرقُ التعريف بين المسند والمسند إليه ضميراً وعَلماً، وأداةً.

فيكون التعريف بالمسند أفاد السامع حكماً على أمر معلوم عنده بطريق من طرق التعريف بأمرٍ آخرٍ معلوم أيضاً عنده بطريق من طرق التعريف.

(1). يُنظر، السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص ص 214/213، محمد أبو موسى، خصائص التركيب، المرجع السابق، ص 311.

(2). الرازي، المرجع السابق، ص 163. العلوي، الطراز، المرجع السابق، ج 2، ص 24.

(3). السكاكي، المرجع نفسه، ص ص 214/ 213، التفتازاني، المطول، المرجع السابق، ص ص 345/344.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

ويُثيرُ البلاغيون هنا القيمةَ البلاغيةَ التي تكمنُ بالمعرفتين "فالمسند إذا كان مُتشخصاً عندَ السامع معلوماً له، استلزمَ لا محالة كَوْنُ المسند إليه معلوماً له أيضاً، وإذا كان معلومين عنده فماذا يستفيدُ؟ . المخاطب . فإن نقول: يستفيدُ إما لازم الحُكم كما تَرى في قولك: «أخوك زيد»، أو «زيد أخوك»، «زيد المنطلق» قُلْتُهُ لمن يَطْلُبُ أن يَعْرِفَ حُكْمًا لزيدٍ باعتبارِ تعريفِ العهد أن كان المنطلق عنده معهودًا، وأما باعتبارِ تعريفِ الحقيقة واستغراقها، فقلت: «المنطلق زيد» ، قلته لمُتَشَخِّصٍ في ذِهنِهِ، المنطلقُ بأحدِ الاعتبارين، وهو طالب لتعيينه في الخارج. " (1) فقد أفادَ التعبير بـ «ال» اعتقاداً مُختلفاً صارت بالأولى معهودةً وبالثانية حَقِيقَةً.

في حين ذهب الرازي في كون الألف واللام في «زيد هو المنطلق» تفيد العهد والجنس معاً، ونَسْتَشِفُّ ذلك من قوله: " فإذا قُلْت: «زيد المنطلق» أو «زيد هو المنطلق» فاللام في الخبر تُفيدُ انحصارَ المخبر عنه مع قَطْعِ النَّظَرِ عن كونه مُساوياً له، أو أخصَ منه، ثم إنَّها إما أن تَكُونُ لتعريفِ المعهودِ السابق، وذلك إذا ما اعتقدت وُجُودَ انطلاقِ مُعين، ولكن لا تعلم أن المقصودَ به «زيد» أو «عمرو»، فإذا قُلْت: «زيد المنطلق» عَنَيْتَ أن صَاحِبَ ذلك الانطلاقِ المُعين هو «زيد»، فقد أفاد حصر ذلك الانطلاقِ المُعين في «زيد»، وإما لتعريفِ الحقيقة، فيكون بوصفه مُفيداً للحصرِ مثلاً: إذا قُلْت: «زيد المنطلق» وأردت به حقيقةً المنطلق مع قَطْعِ النَّظَرِ عن شَخْصِهَا وعمومها فأفاد الحصر. " (2)

(1) . يُنظر السكاكي، المفتاح ، المرجع السابق ، ص213 ، الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص190/192 .

(2) . الرازي ، المرجع السابق ، ص 75 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

6.1.2. التعريفُ بالإضافة:

يُفيد التعريف بالإضافة تعريفًا للاسم أو تخصيصاً مما أضيفَ إليه، وهي بإضافة نكرة لِنكرة فيكتسبُ الاسم تخصيصاً، أو إضافة نكرة لمعرفة وله الكثير من الدلالات والمعاني، نظرًا لما في الإضافة من تأثير كل من الاسمين بالآخر.

وقد قدم البلاغيون جملةً من الوظائف والدلالات تكمن وراء التعريف بالإضافة منها:⁽¹⁾

1. ألا يكونَ طريقَ إلى إحصارِ المراد في ذهنِ السامعِ سوى الإضافة، ومثاله: «عَلَامٌ زَيْدٌ حَضَرَ» إذا كان المتكلم أو المخاطب لا يعرفان من طُرُقِ إحصارِهِ سوى ذلك، وهذا الاعتبارُ وَجَدَ الكثيرُ مِنَ التَّجَاهِلِ واعتَبِرَ لا مدخلَ له في البلاغة، فمن المعلوم أنه عند عدم وجودِ طريقٍ آخر يتعينُ هذا الطريق.

2. يكون التعريفُ بالإضافة لأنها أَقْصَرُ طريقٍ إلى إحصارِ المراد في ذهنِ السامعِ، والمقام مقام اختصار، ومثَلُ البلاغيون بقول الشاعر جعفر بن ربيعة:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِيْنَ مُصْعَدُ
جَنِيْبُ وَجْهِيَّانِي بِمَكَّةَ مُؤْتَقُ

فقد اختصرَ الطريقَ بقوله: هَوَايَ أَي مَهْوِي يَرِيدُ حَبِيْبَهُ، بخلاف قوله: «الذي أهوأة»، والمقام يفتضي الاختصارَ، لأن الشاعرَ قال ذلك وهو سَجِيْنٌ عندما زارتهُ محبوبتهُ، ثم تَوَلَّتْ مُسَافِرَةً.

3. وقد يُؤْتَى بالإضافة لحصول مطلوب آخر، كأن يكون التفصيلُ مُتَعَدِّراً، ومثاله قول الشاعر

مروان بن أبي حفصة:

بُنُو مَطَرٍ يَوْمَ اللَّقَاءِ كَأَنَّهُمْ
أَسْوَدٌ لَهَا فِي غَيْلِ خَفَّانٍ أَشْبَلُ

فالإضافة بـ «بُنُو مَطَرٍ» أَعْنَى عن تعدادِ الأفرادِ لتَعَدُّرِ ذلك وصُغُوْبَتِهِ.

4. وتُفيدُ الإضافة معاني مجازية لطيفة، كقول الشاعر:

(2). يُنظر، السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص 186/187، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 49، التفتازاني، المطول، ص 234/233، السبكي، عروس الأفراح، المرجع السابق، ج 1، ص 308.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

إِذَا كَوَّكِبَ الْحَرْقَاءَ لِأَخٍ بِسِحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَدَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ

فُسْهَيْلٌ بَدَلَ مِنْ كَوَّكِبَ، وَيُرِيدُ بِالْحَرْقَاءِ الْمَرْأَةَ الْكَسَلَى، فَأَضَافَ الْكَوَّكِبَ لِلْمَرْأَةِ الْحَرْقَاءِ، وَحَصَلَ بِذَلِكَ نِسْبَةٌ سُهَيْلٍ إِلَيْهَا، وَيَقْصِدُ أَنَّهَا كَسَلَى تَنَامُ حَتَّى يَطْلُعَ سُهَيْلٌ، وَسُهَيْلٌ يَطْلُعُ فِي الشِّتَاءِ، وَحِينَهَا تَشْتَعِلُ بِالغَزْلِ وَإِعْدَادِ كِسْوَةِ الشِّتَاءِ.

5 وقد يُعبرُ بالإضافة تعظيماً أو تحقيراً، فنقول: «عَبْدِي حَضَرَ»، فَتُعْظَمُ شَأْنُكَ أَنْ لَكَ عَبْدًا، وَقَوْلُ: «وَلَدُ الْحِجَامِ عِنْدَهُ»، فَتَذَكُرُهُ بِنَسْبِهِ وَوَالِدِهِ لِتُحَقِّرَ مِنْهُ.

أما التنكير عند البلاغيين فيستدعي مجموعة من اللطائف البلاغية التي تُبرزُ بمعاونة السياق منها: (1)

1- الإفراد: وذلك إن كان القصد بالمسند إليه فرداً واحداً غير معين من الأفراد التي تأتي نكرة، ومثاله من

الذكر الحكيم: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَفْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: الآية 20].

2- النوعية: ويُقصدُ بذلك الإفراد النوعي أي الدلالة على نوعٍ من أنواع اسم الجنس النكرة، ومثاله قوله

العزير: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور: الآية 45]، وهو من غير باب المسند إليه، فالماء يُراد به نوعٌ مُختصٌّ

بتلك الدابة وهو النطفة، وكذلك دابةٌ يُقصدُ بها كلُّ نوعٍ من أنواع الدواب، ويُجتمَلُ الفرديَّةُ أيضاً لكلِّ فردٍ من

أفراد الدواب من نطفةٍ مُعيَّنة وهي نطفة أبيه، فهو نوعٌ من الجنس.

3- التعظيم والتحقير: يُذكر المسند إليه ليدلَّ على عظمة شأن مدلوله أو حقارته، ووجه ذلك في الدلالة

على الضدين أن الشيء في التعظيم يكون من العظمة وعُلُوِّ المقدار بحيث لا يُعرف كُنْهُهُ ولا يُبلُغُ مقداره، ويكون

في التحقير من الحقارة ودُنُوِّ الشأن بحيث لا يُلتفتُ إليه فلا يُعرف فيكون مجهولاً في جنسه على كلا التقديرين

تعظيماً وتحقيراً.

(1) - السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 191/ 194، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 50/49، التفتازاني، المطول، المرجع

السابق، ص 234.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

ومثاله قول ابن أبي السمط:

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يُشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَن طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ

فَتَنكِيرُ الْحَاجِبِ تَعْظِيمًا لَهُ لِأَنَّهُ يَمْنَعُهُ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ قَبِيحٍ، فَهُوَ يَدْعُوهُ لِلخَيْرِ، وَلَيْسَ لَهُ حَاجِبٌ حَقِيرٌ يَمْنَعُهُ مِنْ مُسَاعَدَةِ مَنْ يَطْلُبُهُ مَعْرُوفًا فَكَيْفَ بِحَاجِبٍ عَظِيمٍ فَالْأَوَّلُ يُوحِي بِالتَّعْظِيمِ وَالثَّانِي يَدُلُّ عَلَى التَّحْقِيرِ.

وقد اختلف في بعض الشواهد القرآنية مثال قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: الآية 7]، فرأى السكاكي أن تنكير غِشَاوَةٌ للتَّعْظِيمِ وَالتَّهْوِيلِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ بَعْدَ حَالِهِمْ عَنِ الْإِدْرَاكِ، فِي حِينِ ذَهَبِ الْقَرْوِينِي وَالزَّمْخَشَرِي إِلَى أَنَّهَا جَاءَتْ لِلنَّوْعِيَّةِ دَلَالَةً عَلَى نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَغْشِيَّةِ غَرِيبٌ غَيْرَ مَا تَعَارَفَ عَلَيْهِ النَّاسُ، وَهُوَ غِطَاءُ التَّعَامِي عَنِ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى. (1)

وقد تجتمع دلالة التَّعْظِيمِ وَالتَّوَعِيَّةِ بِتَنكِيرٍ فِي مَقَامٍ مُشْتَرَكٍ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: الآية 279]، فَرَى الزَّمْخَشَرِي أَنَّ التَّنْكِيرَ فِي لَفْظِ الْحَرْبِ تُفِيدُ التَّعْظِيمَ وَالتَّوَعِيَّةَ وَالْمَعْنَى عِنْدَهُ، فَأْذَنُوا بِنَوْعٍ مِنَ الْحَرْبِ عَظِيمٍ. (2)

4- التَّكْثِيرُ وَالتَّقْلِيلُ: يُفِيدُ التَّنْكِيرَ تَكْثِيرًا أَوْ تَقْلِيلًا لِاعْتِبَارِ النُّحُوبِ أَنَّهَا قَابِلَةٌ لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّقْلِيلِ بِخِلَافِ الْمَعْرِفَةِ وَدَلِيلُ ذَلِكَ مَا يَكُونُ مِنْ مَعَانِي الضَّمَيْنِ، "فَالشَّيْءُ مِنَ الْكَثْرَةِ بِحَيْثُ لَا يُعْرَفُ وَلَا يُدْرِكُ كُنْهَهُ وَلَا يُحَاطَ بِهِ فَهُوَ كَالنَّكْرَةِ، وَأَمَّا فِي التَّقْلِيلِ فَهُوَ مِنَ الْقَلَّةِ لَا يُعْرَفُ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَلَا يَكَادُ يُدْرِكُ.

(1). الزمخشري، الكشاف، المرجع السابق، ج 1، ص 93، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 68.

(2). الزمخشري، المرجع نفسه، ج 1، ص 349.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

ومن أمثلة التوكيد قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴾ [الأعراف: الآية 113] فإن توكيد الأجر للتوكيد⁽¹⁾.

ومن أمثلة التقليل "قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٍ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾: وشيء من رضوان الله أكبر من ذلك كله؛ لأن رضاه هو سبب كل فوز وسعادة"⁽²⁾، أي رضوان قليل. ويتطرق البلاغيون لتوكيد المسند لتحقيق عدة أغراض:

1) يُفيد عدم الحصر والعهد⁽³⁾ لاعتبار التكرار تدل على غير معين وغير معهود فتقول: «زيد مُنطلق»

و«عمرُ كاتبٌ»، فتقول هذا إذا أردت الحصر، تطلب الإخبار فقط دون حصر أو عهد.

2) التعظيم والتحقير⁽⁴⁾: كما أفاد توكيد المسند إليه تعظيماً وتحقيراً بالمعنى فإن الأمر ذاته بتوكيد الخبر

ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: الآية 1]، فالتوكيد بمعونة السياق يوضح معاني عن طريق الإبهام والوصف، وذلك أن عظيم المفيد للتعظيم صراحةً وبلطفة شيء، لأنها لفظة مبهمَةٌ تُستعمل لكل ما يَحتملها من موجودٍ ومعدومٍ مما يَسْمَحُ للفكر أن ينطلق ليتخيّل ما يتخيّل من عظمةٍ لأمرٍ السَّاعَةِ.

3) التخصيص المقرون بالتوبيخ⁽⁵⁾: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ

أَشْرَكُوا يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: الآية 96]، فالأخبار عن هؤلاء بتوكيد «الحياة» أراد به حياةً مُخصوصةً، وهي الحياة المتطاولة ويتضمن توبيخ عظيم لأن الذين أشركوا لا يؤمنون بعاقبة، ولا يعرفون إلا حياةً

(1) . الزمخشري، الكشاف، المرجع السابق، ج 2، ص 131 .

(2) . ابن كثير، تفسير القرآن الكريم، المرجع السابق، ج 2، ص 382 . السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 194، القزويني، الإيضاح، ص 50.

(1) . الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 189، السكاكي، المرجع نفسه، ص 211، القزويني، الرجوع نفسه، ص 49، التفتازاني، المطول ص 342 .

(4) . السكاكي المرجع نفسه، ص 211، القزويني، المرجع نفسه، ص 50، التفتازاني، المرجع نفسه، ص 342 .

(5) . الزمخشري، المرجع نفسه، ج 1، ص 179 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

الدنيا، فحرصهم عليها لا يُستعبد لأنها جنتهم، فإذا زاد عليهم في الحرص من له كتاب هو مُقرّر بالجزء كان حقيقاً بأعظم التوبيخ.

4) امتناع التعريف لمانع يريد أن يبلغه المتكلم⁽¹⁾ ومثاله قول المعري:

إِذَا سَمِيتَ مُهَيَّبَهُ يَمِينٌ لَطُولِ الْحَمْلِ بَدَأَهُ شَمَالاً

فلم يقل يمينه مُعرفاً بالإضافة لأنه معروفٌ معهودٌ فعدّل الشاعر عن الظاهر ونكّر من أجل غرضٍ ألا يكون فيه تصريحٌ بنسبة السامة للممدوح.

5) الإعلام بقدر ما في النكرة⁽²⁾: كقولك: جاء رجلٌ، إذا كنت لا تعرف منه غير ذلك.

6) التجاهل⁽³⁾: ويؤتى بالتنكير تظاهراً بأن المتكلم لا يعلم من الأمر إلا ذلك القدر استهزاءً وتهكماً، ومثاله

من الذكر الحكيم: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ

جديدٍ ﴾ [سبأ: الآية 7]، قالوا: «رجلٌ» بالتنكير استهزاءً به وهو مشهورٌ عندهم يعرفونه حقّ اليقين.

(1) - السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 192، التفازاني، المطول، المرجع السابق، ص 235.

(2) - الزمخشري، المرجع نفسه، ج 3، ص 580. السكاكي، المرجع نفسه، ص ن، السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، المرجع السابق، ص 294.

(3) - الزمخشري، المرجع نفسه، ص ن. السكاكي، المرجع نفسه، ص ن، السيوطي، المرجع نفسه، ص ن.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

2. 2. بلاغة التعريف والتنكير بالأسلوب الإنشائي:

ولم تقتصر آلية التعريف والتنكير على الأسلوب الخبري إذ نرى في كتب البلاغيين توظيفاً للأسلوب الإنشائي بمختلف صوره وأشكاله، ولكنه لم يحظى بمثل ما حظي به الأسلوب الخبري .

فمن الأساليب الإنشائية أسلوب الأمر حيث جاء الكلام فيه تعريفاً بالضمير مقام غيبة "كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا

هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: الآية 8] ، فالضمير هنا «هو» أي العدل".⁽¹⁾

ومثال ما جاء التعريف فيه بالعلم بأسلوب النداء "قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ

عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُون﴾ [البقرة: الآية 40]، فتلقب يعقوب عليه السلام بإسرائيل في

القرآن الكريم، ومعناه صفوة الله أو عبد الله، أو سرى الله لأنه أسرى لما هاجر، وفي هذا اللقب تكريم له وتعظيم،

وقد حُوطب نسله بهذا اللقب تذكيراً لهم بالعبودية لله تعالى".⁽²⁾

كما تناول البلاغيون التعريف باسم الإشارة بالاستفهام "كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾

[الفرقان: الآية 41]، فالمسند إليه مُعرفٌ باسم الإشارة ليس لطلب تعيينه وإنما أفادت التَّنْقِيسَ والازدراء لشخصه

الكريم فَقَبَّحَهُمُ اللَّهُ".⁽³⁾

وأيضاً "قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: الآية 36]، فالاستفهام لم يأت لمعرفة الذاكر، وإنما يعنون

هذا الذي يَسُبُّ آلِهَتَكُمْ وَيُسْفِهُهُ أَحْلَامَكُمْ".⁽⁴⁾

(1). القزويني، الإيضاح، المرجع السابق ، ص 42 .

(2). السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المرجع السابق ، ص 295 .

(3). ينظر، ابن كثير ، تفسير القرآن الكريم ، المرجع السابق، ج 3 ، ص 324 .

(4). المرجع نفسه ، ج 3 ، ص 182 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

وبالاستفهام وُظف ضمير الشأن والقصة لتقرير المعنى وتشبيته، نحو " قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: الآية 46] فالضمير «إنها» جاء لتقرير أن مكان العمى هو القلوب لا الأبصار". (1)

ويظهر ضمير الشأن جلياً بأسلوب الأمر " بقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: الآية 1] فهو ضمير الشأن و«الله أحد» هو الشأن... فأفاد هنا بطلب الإقرار برئويته الخالق وتوحيده". (2)

وما استشهد به بالخطاب الإنشائي أسلوب التمني في " قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: الآية 12]، فقوله الكريم: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ يجوز أن يكون خطاباً للرسول ﷺ على سبيل التمني كأنه قال: «وليتك ترى هؤلاء الكفار»، لأنه تجرّع الغصص من عداوتهم وضرارهم، جعل الله له ذلك ليُشمت بهم، ويجوز أن يكون لكل مخاطب". (3)

ومن أسلوب النهي " قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَتَرْتُمْ وَاَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: الآية 86]، فالضمير في «آمن به» رجع إلى كل «صراط» وتقديره تُوعدون من آمن به وتصدون عنه فالآية جاءت بالسياقة اللغوية نهيًا «لا تقعدوا» والقصد تقييح أمرهم دلالة على عظم ما يصدون عنه". (4)

أما ما جاء فيه التعريف بالاسم الموصول أسلوب النداء " ومثاله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: الآية 21] فحاء الاسم الموصول للتعبير عن المدح والتعظيم، فوظف سبحانه أسلوب النداء للناس مؤمنين وكفار بأمر منه للعبادة، أي ازدياد المؤمنين عبادة وإقبالهم ونبأهم

(1). الزمخشري، الكشاف، المرجع السابق، ج 4، ص 201.

(2). المرجع نفسه، ج 6، ص 460، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 42.

(3). الزمخشري، المرجع نفسه، ج 2، ص 31، القزويني، المرجع نفسه، ص 42.

(4). الزمخشري، المرجع نفسه، ج 2، ص 473.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

عليها، وأما عبادة الكفار فمشروطٌ فيها ما لا بد منه، وهو الإقرار... والذي خلقكم صفة موصوفةٌ مُميّزةٌ وإذا كان

الخطاب للفرق جميعاً، فالمراد به ربكم على الحقيقة، والذي خلقكم صفة جرت على طريق المدح والتعظيم". (1)

كما يأتي التنكير بمختلف الأساليب الإنشائية فيُضفي عليها جملةً من اللطائف البلاغية تختلف بحسب

السياق، والخلفيات المعرفية للمخاطب وقت الإنشاء.

ومن أمثلة ما جاء من التنكير "قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ

لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحشر: الآية 18]، فالله بخطابه للمؤمنين، وندائه لهم يأمرهم بالنظر لما

قدّموا من أعمال، والتنكير «بنفس» دلالة على استغلال الأنفس النواظر فيما قدّمت للآخرة كأنه قال: «فلتنظر

نفسٌ واحدة في ذلك»، وأما تنكير «الغد» فلتعظيمه وإبهام أمره كأنه قيل: «لغد لا يُعرف كُنْهه لعظمه»، فجمع

بخطابه عز وجل التميّز والاستقلال للنفس، والتعظيم للغد". (2)

وقد يكون الأسلوبُ أمراً ويؤتى بالتنكير لإيراد معنى الكثرة "كقوله عز وجل ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: الآية 25] فتنكير «الجنات» إنما جاء لأن الجنة اسم

لدار الثواب، وهي مُشتملة على جناتٍ كثيرةٍ مُرتبةٍ على حسب استحقاقات العاملين، منهم جنات من تلك

الجنات، فتنكير المسند أفاد الكثرة". (3)

ومثاله بتنكير المسند "قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَأَنْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾

[النمل: الآية 28]، فحمل المعنى على الأمر أي: «ألقه عليهم فأنظر ماذا يرجعون ثم تولى عنهم»". (4)

(1). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 226/227/228.

(2). الزمخشري، الكشاف، المرجع السابق، ج 6، ص 84.

(3). المرجع نفسه، ج 1، ص 257.

(4). السكاكي، المرجع نفسه، ص 211.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

وجاء الاستفهام بتنكير المسند إليه " قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا

أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: الآية 22] لغرض التوبيخ على تمريرهم، وِرْخَاوَةَ عَقْدِهِمْ فِي الْإِيمَانِ، نَاعِيًا عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَوَقَّعَ مِنْ

أَمْثَلِهِمْ إِنْ تَوَلَّوْا أُمُورَ النَّاسِ، وَتَأْمُرُوا عَلَيْهِمْ أَنْ يُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ، وَيَقْطَعُوا أَرْحَامَهُمْ تَنَاحُرًا.

وأيضاً قوله: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: الآية 7] فالاستفهام

بالتنكير أفاد أنهم لم يكونوا يعرفون منه إلا أنه رجلٌ ما، أي: من جنس الرجال.

ويعنى التعظيم والتهويل الأمر بقوله: ﴿فَأَذِّنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: الآية 279].⁽¹⁾

وبهذا تنوعت صور التعريف والتنكير بالأسلوب الانشائي واختلفت الاغراض والمقاصد فمنها ما جاء

للتعظيم والإيهام ومنها ما جاء للتوبيخ والتهويل ومنها ما كان للإقرار أو الاستهزاء وغيرها مما يقصد إليه المتكلم

من معان.

(1) . السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 192 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

3 . تداولية أسلوب التعريف والتنكير :

تطرق الجرجاني لآلتي التعريف والتنكير فلم يخصص لهما قسماً خاصاً بهما كما فعل مع التقديم والتأخير والحذف والذكر، حيث نراه يذكرهما في موضعين مختلفين: الأول في سياق حديثه عن الفروق في الخبر حيث عرض فيه الأسلوب الخبري، والثاني جاء ذكره بنهاية فصله التقديم والتأخير، وخصه بالأسلوب الإنشائي.

وقد لعب الجرجاني دوراً كبيراً في الكشف عن دلالة المعاني الدقيقة للتراكيب من خلال ملاحظته نظم الكلام، ودراسته للعلاقات الأفقية في الجملة العربية حيث نظر إلى طبيعة الألفاظ تعريفاً وتنكيراً، والمعاني التي تؤول إليها في الاستعمال التواصلي.

كما أوضح أن ظاهرة المعاني الوظيفية للمفردة الواحدة ترجع إلى الخصائص التي تنفرد بها في الخطاب التواصلي في حالتي التعريف والتنكير، حيث تكتسب دلالة خاصة، لاعتبار أن من الأسماء أحق من غيرها بالتعريف بحسب المقاصد والنوايا التي يرمي إليها المتكلم، وذلك أن المسند إليه مثلاً أولى بالتعريف لأنه المحكوم الذي ينبغي أن يكون معلوماً ليكون الحكم مفيداً.

ومن ثم لم يستغل الجرجاني في دلائله بالبحث وتعداد علامات التعريف والتنكير، ولم يكلف نفسه مشقة البحث في ما سبقه من قضايا النحاة، وإنما وجدناه يُدرس الخطاب اللغوي، فيبحث في معانيه ودلائله، ويكشف عن أغراضه ومقاصده.

وكان جُلُّ تركيزه واهتمامه عن المعاني التي يُحققها الخطاب اللغوي عند الإخبار والإعلام، وبهذا جاءت معظم أمثله وشواهد أسلوب الخبري الذي يهدف للإعلام والوصف.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

1.3 . تداولية التعريف والتنكير بالأسلوب الخبري:

تَطْرُقُ الجرجاني إلى المُركَّبِ الخبري الاسمي . المبتدأ والخبر . فَشَعَلَهُ تعريفٌ وتنكير الخبرِ فعرضه بِصورٍ مُختلفة، ولكل صورة غرضٌ وفائدة.

يقول: "ومن فُرُوقِ الإثبات أنك تقول: «زيدٌ مُنطلقٌ»، و«زيدُ المنطلقُ»، و«المنطلقُ زيدٌ» فيكون لك في كل واحدٍ من هذه الأحوال غرضٌ خاص، وفائدةٌ لا تكون في الباقي".⁽¹⁾

وذهب في البحث عن المعنى المترتب عن تعريف الخبر وتنكيره فيما سبق فأسهب شرحاً وتفصيلاً وتفسيراً، مُعتمداً في ذلك على حالي المتكلم والمخاطب.

كما أن أصل الكلام في الإخبارِ يُقتضي بجميئ المبتدأ معرفةً والخبر نكرةً لقوله: "زيدٌ معرفةٌ لأنه اسم معروف، ومُنطلقٌ اسم شائعٌ يكون لكل واحدٍ، وهذا هو الأصلُ في الإخبار"⁽²⁾، وهذا يعني أن المعنى الذي له كان الخبر خبراً، وهو إثبات المعنى للشيء أو نفيه عنه.

ويُشير أن الإخبارَ والإعلامَ بما يُعرف عما لا يُعرف لا يصح، "كقولك: «مُنطلقُ زيدٌ» وذلك أنك إذا ذكرت للمخاطب نكرةً لم يعرف شيئاً، فإذا أتيت بمعرفةٍ كنت ذاكرةً ما يعرفه، فتزعم أن «مُنطلقاً» مخبراً عنه، و«زيدٌ» خبر فتجعل ما معرفة خبراً عما لا يعرفه وهذا مُحالٌ لا يُتصوَّرُ، وإنما الصحيح أن تخبره بما لا يعرفه وهو «منطلق» عما يعرفه وهو «زيد» فاعرفه".⁽³⁾

فيبدو الجرجاني في هذا الخطاب الإخباري جاعلاً جُل اهتمامه فهمه المخاطب فتراعي فيه معارفه المسبقة وحالته من الجهل لفعل الانطلاق من أصله ، وهو الخبر الذي يقصده والذي من أجله كان الكلام.

(1) . الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 177 .

(2) . الجرجاني ، المقتصد، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 305 .

(3) . المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 306 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

فإذا جئنا للصورة الثانية⁽¹⁾ من المركب الإخباري فقلنا: «زيد المنطلق»، بتعريف الخبر، كان كلامنا به زيادة فائدة وذلك لأن الخطاب موجه لمخاطبٍ عرفَ أن انطلاقاً كان، لكنه يجهل إن كان من «زيد» أو من «عمرو»، فتعلمه أنه كان من «زيد» دون غيره.

ويكون المعنى فيه "إثبات فعل قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد فأفاده الخطاب بذلك، وصار الذي كان معلوماً من جهة الجواز معلوماً من جهة الوجوب".⁽²⁾

والواضح بتعريف الخبر يكون اجتماع معرفتين، وهو المركب الخبري الذي استنكره الجرجاني في المقتصد فقال: "ولا يصح في الظاهر أن يكون كل واحدٍ من المبتدأ والخبر معرفةً، لأن الإخبار عما يُعرف لا يُفيد، وإنما الإفادة في الإخبار عما يُعرف بما لا يُعرف".⁽³⁾

فالواجب أن يبلغ المخاطب بما لا يعلمه ليكون الخطاب مفيداً وناجحاً.

لكنه يعود ليمرّ بجوازه لاعتبار القصد أو الغرض الذي يقصد إليه المتكلم "لأن قولهم: «زيد أخوك»، «وعمرو غلامك»، وإنما جاز على أن يكون المخاطب قاصداً للإعراض عن شأن زيد ومراعاة حقه على ما يُوجب اشتباك النسبة بينهما فيبينه على ذلك ويقال: «زيد أخوك»، أو يكون قد بعده عهداً به حتى لا يُثبت ثم يحضره فيعرفه بهذا الاسم، إلا أنه لا يعرف أنه أخوه الذي غاب عنه، فيقال له: «زيد أخوك»، أي هذا الذي عرفته الآن هو الأخ الذي فارقك".⁽⁴⁾

فيظهر هنا أن المخاطب جهل أخوة زيد له أو تجاهلها، فجاء الكلام على هذا النحو ليحقق الغرض المراد منه في أن أخوك في نحو «زيد أخوك» معرفة عند المتكلم ونكرة عند المخاطب، لأنه يستحيل أن يتركب الكلام

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 178 .

(2). المصدر نفسه، ص ن .

(3). الجرجاني، المقتصد، ج 1، ص 306 .

(4). المرجع نفسه، ج 1، ص 306 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

من معرفتين عند المتكلم والمخاطب من غير فائدة، وذلك ما يؤكدُه الجرجاني بقوله: "فحصُولُ الفائدة على الجملة من تنكيرٍ وُجِدَ في الكلام كما ترى، لأن المخاطب لو كان يعلم أن زيدا أخوك، ثم أخبرته فقلت: «زيد أخي» كُنْتَ مُخَيَّلًا، إذ الإخبار بما أحاط عِلْمُهُ به خارج عن الصواب"⁽¹⁾، ولهذا لم يُجِز أن يقول: «الثلج باردٌ»، و«السَّمَاءُ فَوْقَنَا» لأن ذلك معلومٌ.

إذا فالإخبار بالمعرفتين يستوجبُ معارفًا مُسَبَّقَةً بين المتكلم والمخاطب، وذلك أن المتكلم فيما سبق . زيدٌ أخوك . قد استحضَرَ صوراً من الدَوَاكِرِ، وَبِنَا حِطَابُهُ وَفَقَّهَا، فهو يَقْصِدُ مُخَاطَبًا بَعِيْنِهِ يَفْهَمُ سُنْنَ رِسَالَتِهِ، ويتمكُنُ من حلِّ شفراتها، والوصول إلى مقاصدها.

وقد قدَّمَ الجرجاني في هذا الكثير من الأمثلة، مُبرِزاً القُرُوقَاتِ المعنوية بين تقديم أحد المعرفتين عن الأخرى، ومثال ذلك "قولهم: «الحبيب أنت» و«أنت الحبيب»، وذاك أن معنى «الحبيب أنت» أنه لا فصل بينك وبين من تُحِبُّه إذا صدقت المحبة، وأن مَثَلُ المتحابين مثلُ نَفْسٍ يَقْتَسِمُهَا شَخْصَانٌ أما المعنى في قوله: «أنت الحبيب» أنك الذي أختصَّه بالمحبة من بين الناس، وأمر آخر وهو أن الحبيبُ فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ، فالمحبة إذن ليست هي له بالحقيقة، وإنما هي صفة لغيره قد لا بَسْتُهُ وتعلقتُ به تَعَلَّقُ الفعل بالمفعول، والصفة إذا وُصِفَتْ بكمالٍ وُصِفَتْ به على أن يَرْجِعَ ذلك الكمال إلى من هي صفةٌ له.

إضافةً إلى أن في هذه المحبة التي أثبتَّها طرفاً من الجنسية، من حيث كان المعنى أن المحبة مِنيَّ بِجُمْلَتِهَا مقصورٌ عليك، ولم تعد إلى محبةٍ واحدةٍ من محباتِك، ألا ترى أنك قد أعطيتَ بقولك: «أنت الحبيب» أنك لا تُحِبُّ غيره، وأن لا محبةً لأحدٍ سِوَاهُ عندك؟ ولا يتصور هذا في «زيد المنطلق» لأنه لا وَجْهٌ هُنَاكَ للجنسية".⁽²⁾

(1). ينظر، الجرجاني، المقتصد، المرجع السابق. ج 1، ص 307/306، ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 190/189.

(2). يُنظر، المصدر نفسه، ص 192/191/190.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

كما تطرق الجرجاني إلى اجتماع العطف مع التنكير وامتناعه مع التعريف، وذلك وقوفاً عند معارف مسبقة للمخاطب فيصيح أن تقول: «زيدٌ مُنطلق وعمرو»، ولا يجوز أن تقول: «زيدُ المنطلق وعمرو» وذلك لأنك في الأوّل تتحدث عن انطلاق غير معروف، فجاز أن تُشركَ عُمرًا فيه، وفي الثاني تتحدث عن انطلاق معروف للمخاطب ومعين، فإذا أثبتتَ لزيدٍ لم يصحّ لك أن تُثبتَه لعمرو، فإن أردت أن تُخبر أن انطلاقاً كان من اثنين فتجمع بينهما بقولك: «زيدٌ وعمرو هما المنطلقان» بخلاف «زيدُ المنطلق وعمرو»، لأنك حينئذٍ تثبتُه أولاً لزيدٍ ثم تجيءُ فتثبتُه لعمرو وهذا خطأ⁽¹⁾.

ويسترسل الجرجاني توكيداً لرأيه بأمثلةٍ أخرى منها "قولنا: «هو القائلُ بيتَ كذا» كقولك: «جريرٌ هو القائلُ»

وَلَا السَّيْفُ أَشْوَى وَقَعَةً مِنْ لِسَانِيَا وَلَيْسَ لَسِيْفِي فِي الْعِظَامِ بَقِيَّةٌ

لو حاولت أن تُشركَ في هذا الخبر غيره وقلت: «جرير هو القائلُ هذا البيتَ وفلان» حاولت مُحالاً، لأنه قولٌ بعينه فلا يُتصورُ أن يُشركَ جرير غيره، والمعنى هنا أن الإثبات لجرير دون غيره، ودون المشاركة التي تعني العموم⁽²⁾.

وقد خص عبد القاهر جل إهتمامه للتعريف فلم يلتفت الجرجاني إلى الجانب الشكلي في عرض مادته، بل أفصى كل إهتمامه وشُغله إلى البحث في دلالة الخبر مُعرفاً بمختلف "الإشارات لما لها دور بالغ في تحديد دلالة التركيب لأنها من الوحدات اللغوية التي يقتضي الامام بمعناها معرفة خارجية وإلماما بعناصر محيطية بعملية التواصل لتحديد دلالتها كاملة"⁽³⁾، فبدأ به مُبيناً الفروقات المعنوية، واختلاف المقاصد والأغراض، ولعلَّ انشغاله بالخبر مرجعه إلى أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً لأنه المحكومُ عليه والحكمُ على المجهول لا يُقيد، ولذلك فإنه يُعرفُ لتُكونَ الفائدة أتمَّ.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص178/179.

(2). المصدر نفسه، ص179.

(3). خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، المرجع السابق، ص54.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

ويبدو أن عبد القاهر عندما تدارس التعريف بالأداة، بحث في المعاني المتوخاة من الكلام بغض النظر إن

جاءت «ال» للجنس أم للعهد، وإنما كان ذكرهما يأتي في سياق التحليل وتوضيح المقاصد.

فتناول تعريف المسند . الخبر . بالألف واللام الجنسية فرأى لها وجوهاً: منها ما يُفيد القصر حيث

يُخصَّصُ خبراً أو صفةً للمخبر عنه لقصد المبالغة، وكأن الصفة تلك لا تُوجد في سواه، فتقول: «زيد الجواد»

و«عمرو الشجاع»، فتفيد قصرَ جنس الجود على زيد، وقصر جنس الشجاعة على عمرو، ولكنك لا تقصد

القصر الحقيقي وأن الجود لا يتصف به أحد إلاً زيد على وجه الحقيقة، وأن الشجاعة لا يتصف بها أحد إلاً

عمرو، وإنما تقصد المبالغة في وصف زيد بالجود وعمرو بالشجاعة، ويكون الخطاب في صورة توهم أن الجودَ

والشجاعة لم تُوجد إلا فيهما.

ولما كان الإخبار هنا فيه معنى القصر والاختصاص، لم يُجز عبد القاهر أن يعطف مبتدأً آخر على مبتدئه،

وشبّه الخبر هنا بالخبر في " نحو: «زيد المنطلق» بقوله: فهذا كالأول . زيد المنطلق . في امتناع العطف عليه للاشتراك،

فلو قُلت: «زيد هو الجواد وعمرو» كان خلفاً من القول".⁽¹⁾ فالمقاصد هنا تصاعدت حمولتها من الوصف

إلى الاختصاص إلى المبالغة .

أما الوجه الثاني لتعريف المسند أن يُفيد معنى للمسند إليه على دعوى الأفراد، ويتحقق ذلك الغرض بالخطاب

إذا قُيد بشيء من القيود، كأن تُقيد بالحال والوقت، فتقول: «هو الوفي حين لا تظنُّ نفسٌ بنفسٍ خيراً»،

فالكلام أفادَ قصرَ جنسٍ مُعينٍ من الوفاء في هذا الوقت بالذات".⁽²⁾

(1) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص179.

(2) - المصدر نفسه، ص180

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

وقد يكون التقييد بمفعول مخصوص ومثاله " قول الأعشى:

هُوَ الْوَاهِبُ الْمِئَةِ الْمُصْطَفَاةُ إِمَّا مَخَاضاً وَإِمَّا عِشَاراً

فالشاعر يصفُ بخطابه الشعري ممدوحه، فيخبرُ المخاطب أنه . ممدوحه . يهبُ المئَةَ مِنَ الإِبِلِ، وهو يُقَصِّرُ ذلك عليه، ولكنهما ليست صفةً على الإطلاقِ إلا حال كونها . المئَةُ . مَخَاضاً أو عِشَاراً.

وقد أوضح أن المعنى هنا يُفيد التكرار، فالشاعرُ أرادَ بخطابه أن يجعلَ ممدوحه يهبُ المئَةَ مرّةً بعد أخرى فكان القصدُ إلى جنسٍ من الهبَةِ مخصوص، لا إلى هبَةٍ مخصوصةٍ بعينها بخلافِ إذا كان القصدُ إلى انطلاقِ مَخْصُوصٍ فهنا الفرقُ واضحٌ بين أن يكونَ المتكلمُ يقصدُ بكلامه نوعَ فعل، وبين أن يقصدَ إلى فعل واحدٍ مُعين ⁽¹⁾ وهذه الفروقات المعنوية مزيّةُ التعريفِ بالألفِ واللامِ الجنسية.

كما يُفيد التعريف بالألف واللام الجنسية في الخبر إقراراً لمعنى مُعين ظاهرٍ، ومثاله قول الشاعر حسان:

وَإِنْ سَنَامَ الْمَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ بِنُو بِنْتِ مَخْزُومٍ وَوَالِدِكَ الْعَبْدُ

فقال: «ووالدك العبد»، لأن العبودية صفةٌ ظاهرةٌ فيه لا يتكرها أحدٌ، بخلاف إذا ما قال: «ووالدك عبد»، فإن العبودية قد يعرفها بعض الناس، وقد يجهلها بعضهم، فالتعريف أفادَ إظهارَ صفةِ العبودية والإقرار بها. ويظهرُ الغرضُ ذاته في قول الخنساء:

إِذَا قُبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَيْلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلاً

فقد أظهرَ حُسْنَ الْبُكَاءِ وَجَمالَهُ عَلَى هَذَا الْقَيْلِ، لأنه معيٌّ شائعٌ معروفٌ لدى الناس جميعاً، فالخنساء بخطابها الشعري لم ترد أن تُبلِّغَ المستمع أن ما عدا البكاء على هذا القَيْلِ فليس بحسنٍ ولا جميلٍ، ولم تُقيّد الحُسْنَ بِشَيْءٍ، وإنما أرادت أن تُقرِّه في جنسٍ ما حُسْنُهُ الْحُسْنَ الظاهرُ الذي لا يُكره أحدٌ ولا يشكُّ فيه شاكٌّ. ⁽²⁾

(1). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 181/182.

(2). ينظر، المصدر نفسه، ص 181.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

وينتقل عبد القاهر إلى وجهٍ رابعٍ يُفَيِّده التعريفُ بالألفِ واللامِ الجنسية، حيث يُبلِّغُ الخبرَ إلى المخاطبِ بِإِثَارَةِ ذِهْنِهِ بِالتَّخْيِيلِ وَالتَّوْهَمِ، وَمَنْ ثَمَّ يَرَاهُ فَنُّ عَجِيبُ الشَّانِ لَهُ مِنَ الْفَخَامَةِ وَالتَّيْلِ، وَلَهُ مِنْ سِحْرِ الْبَيَانِ مِمَّا يَتَطَلَّبُ مُرَاجَعَةَ النَّفْسِ وَاسْتِقْصَاءَ التَّأَمُّلِ لِإِظْهَارِ إِدْرَاكِ هَذَا الْمَوْهُومِ.

ومثاله: «هُوَ الْبَطْلُ الْمَحَامِي»، و«هُوَ الْمُتَّقِي الْمُرْتَجِي» تريدُ أَنْ تَقُولَ لِصَاحِبِكَ: هَلْ سَمِعْتَ بِالْبَطْلِ الْمَحَامِي؟ وَهَلْ حَصَلَتْ مَعْنَى هَذِهِ الصِّفَةِ؟ وَكَيْفَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ حَتَّى يَسْتَحِقَّ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ لَهُ وَفِيهِ؟... فَإِنْ كُنْتَ تَعْرِفُهُ، فَزَيْدٌ هُوَ بَعِينُهُ.

وَيَسْتَزِيدُ عَبْدِ الْقَاهِرِ بَعْرُضِ أَمْثَلَةٍ أُخْرَى لِتَوْضِيحِ هَذَا الْمَعْنَى . الْوَهْمُ . لِيَكُونَ أَكْثَرَ ظَهُورًا بِأَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ الَّتِي يُرِيدُ الْإِخْبَارَ بِهَا عَنِ الْمَبْتَدَأِ مُجْرَأَةً عَلَى مَوْصُوفٍ " كَقَوْلِ ابْنِ الرَّومِيِّ:

هُوَ الرَّجُلُ الْمَشْرُوكُ فِي جُلِّ مَالِهِ وَلَكِنَّهُ بِالْمَجْدِ وَالْحَمْدِ مُفْرَدٌ

وَكأنَّ الشَّاعِرَ بِخَطَابِهِ لِلْمَسْتَمِعِ يُثِيرُ ذِهْنَهُ بِأَنْ يُفَكِّرَ فِي رَجُلٍ لَا يَتَمَيَّزُ عُقَاتَهُ وَجَوَارِيَهُ وَمَعَارِفُهُ عَنْهُ فِي مَالِهِ وَأَخَذِ مَا شَاءُوا مِنْهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصُورَةِ الرَّجُلِ الَّذِي يَبْدُو جُلًّا مَالَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّفَاضُلِ وَإِنَّمَا لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ أَكْمَلَ وَأَتَمَّ، فَتَحْتَاجُ مِنَ الْمَسْتَمِعِ تَصَوُّرَهَا بِنَوْعٍ مِنَ الْوَهْمِ وَالتَّخْيِيلِ".⁽¹⁾

ويواصلُ الحديثَ عَنِ الْخَبَرِ، فَيَذَكُرُ بَحِيثَةً مُعْرِفًا بِالصِّلَةِ حَيْثُ اقْتَصَرَ عَلَى الَّذِي وَخَصَّصَ لَهَا مَبْحَثًا مُخْتَصِرًا، وَأَتَى عَلَى حُسْنِ بَيَانِهَا فَقَالَ: "أَعْلَمُ أَنَّ لَكَ فِي «الَّذِي» عِلْمًا كَثِيرًا وَأَسْرَارًا جَمَّةً، وَخَفَايَا إِذَا بَحِثْتَ عَنْهَا وَتَصَوَّرْتَهَا أَطْلَعْتَ عَلَى فَوَائِدٍ تُؤَنِّسُ النَّفْسَ، وَتُتَلَجُّ الصَّدْرَ بِمَا يَفْضِي بِكَ إِلَيْهِ مِنَ الْيَقِينِ، وَيُؤَدِّدُهُ إِلَيْكَ مِنْ حُسْنِ التَّبْيِينِ.

وَقَدْ رَأَى أَنَّ التَّعْبِيرَ بِالِاسْمِ الْمَوْصُولِ يَتَطَلَّبُ مَقَاصِدًا مُخْتَلِفَةً وَمُعِينَةً لِلْمَتَكَلِّمِ مَعَ ارْتِبَاطِهَا أَسَاسًا بِالْمَخَاطَبِ؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ تَكُونُ مَعْلُومَةً لَهُ لِذَلِكَ اعْتَبِرَتْ مَعْرِفَةً، وَلِتَأْكِيدِ ضَرُورِيَّةِ اعْتِبَارِ الْمَخَاطَبِ عِنْدَ التَّعْرِيفِ بِالِاسْمِ الْمَوْصُولِ بِالْكَلامِ الْخَبْرِيِّ ذَهَبَ بِعَرَضٍ حَالَاتِ الْمَخَاطَبِ بَيْنَ الْعِلْمِ أَوْ الْجَهْلِ بِالَّذِي جَاءَ بَعْدَ الْاسْمِ

(1). يُنظَرُ، الْجَرْحَانِي، دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ص 183

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

الموصول أي جملة الصلة، ولكنه ليس علمٌ مُطلقٌ بالأمرِ المخبرِ عنه بِجملةِ الصلّة "لأنه لا يكون الشيء خبراً حتى يُفادَ به". (1)

وبهذا كان المخاطب مَحْوَرِ الخطابِ المعرفِ بالاسمِ الموصولِ لاعتبارِ الخبرِ المعرفِ إما للإخبارِ والإعلامِ أو لتخصيصِ بصفةٍ أو أمرٍ ما.

ثم يذهبُ في التمييزِ بين الأخبارِ فيذكرُ قولَ النحاة، "وذلك قولهم: إن الذي اجتلب ليكون وُصلَةً إلى وصفِ المعارفِ بالجمَلِ كما اجتلب «ذو» لِيُتوصَلَ به إلى الوصفِ بأسماءِ الأجناسِ.

وذلك أن هُناك فُرُوقَاتٍ بين ما يأتي باسمِ الموصولِ، وبين ما يأتي دونها، ومثال ذلك: «مررتُ بزيدِ الذي أبوه منطلقٌ»، و«بالرجلِ الذي كان عندنا أمسٍ» فيكون المعنى فيها إبانةُ زيدٍ (أبوه منطلقٌ) دون غيره، وأوضحتَ الرجلِ (كان عندنا أمسٍ) من غيره". (2)

فالرجحاني يُقرُّ بقولِ النحاة، ولكنه يرى أن الصلّة لها أسرارٌ تحتاجُ للكشفِ عنها، "وذلك أنه برغم أن الجمَلِ نكراتٌ كلها إلا أن تَصِيرَ مع اسمِ الصلّة في ذلك حالِ النكرة، فجاز وصفُها بها ولم يُجْزَ أن تُوصَفَ بها المعرفة". (3)

(1) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص200/201.

(2) - يُنظر، المصدر نفسه، ص199.

(3) . المصدر نفسه، ص200.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

ويستزيد الجرجاني تعمقاً في المقاصد التي يرمي إليها المتكلم من تعريف الخبر بالموصول، فيركز على حالتين للمخاطب: (1)

الأولى: أن يكون الكلام التعريف بالموصول موجهاً لمخاطب سبق العلم به، وقد خصّ الإخبار هنا لمخاطب معلوم عنده الخبر، فتنوع الأفعال بين التنكير والتوضيح والإثبات، ومثاله أن يكون المخاطب قد عرف رجلاً بقصة وأمر جرى له، فتخصص بتلك القصة وبذلك الأمر عنده، ثم أراد المتكلم القصد إليه ذكر «الذي»، وفي ذلك عرض مثلاً جاء به التعريف «بالذي» في الصفة يُقال لمخاطب قد سبق العلم به وأمر قد عرفه، نحو أن ترى عنده رجلاً يُشده شعراً فتقول له من غد: «ما فعل الرجل الذي كان عندك بالأمس يُشده الشعراً؟» (2)

أما الحالة الثانية: التي تستدعي التعريف بالصلة أن يكون ما جاء بعد الذي من خبر غير معلوم عند المخاطب، ومثاله: «هذا الذي كان عندك بالأمس»، و«هذا الذي قدم رسولاً من الحضرة» أنت في هذا وشبهه تُعلم المخاطب أمراً لم يسبق له به علم فيكون الفعل فعل إعلام وإخبار، وتفيده في المشار إليه شيئاً لم يكن عنده ولو لم يكن كذلك، لم يكن «الذي» خبراً، إذ كان لا يكون الشيء خبراً حتى يُفاد به. (3)

والمعنى يُقارب كثيراً ما أشار إليه ذلك باعتبار الإحالة (4) فعلاً تداولياً بالأساس يربط بين أربعة عناصر: "الخطاب وما يحيل عليه حضوراً أو ذكراً والمتخاطبين والمخزون الذهني الذي يعتقده المتكلم توافره لدى المخاطب إبان التخاطب، على أساس مخزون المخاطب الذهني المفترض **Supposed mental address stock**، حيث يميز ذلك بين إحالتين: إحالة بناء وإحالة تعيين، تكون الأولى حين يقصدُ بما حمل المخاطب على تمثيل ذات غير

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 200.

(2) المصدر نفسه، ص 200.

(3) يُنظر، المصدر نفسه، ص ن.

(4) مفهوم الإحالة تناوله النحاة من منظورين اثنين، منظور لفظي صرف ومنظور معنوي، من حيث الأول التمييز بين النكرة والمعرفة باعتبار الأداة والضمير والاسم العلم والموصول والاسم المضاف إلى إحداها.

إما من حيث الثاني فإنهم يقابلون بين التنكير والتعريف باعتبار التنكير إحالة على مجهول غير مفيد، والتعريف إحالة على معلوم مفيد. أحمد المتوكل،

الخطاب وخصائص اللغة العربية. دراسة في الوظيفة والبنية والنمط. دار الأمان، الرباط، ط1، 2010، ص 75

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

متوفرة لديه، وتكون الثانية حين يكون المقصود بها حمل المخاطب على التعرف على ذات يتضمنها مخزونه الذهني".⁽¹⁾

ولكنه عاد وفند أن يكون الجهل على الإطلاق، "وذلك أن الجملة في هذا النحو، وإن كان المخاطب لا يعلمها لعين من أشرت إليه، فإنه لا بد من أن يكون قد علمها على الجملة وحدها وهذا يحيل بنا إلى السياق الذي قيل فيه الخطاب، وذلك أن لا نقول: «هذا الذي قدّم رسولاً» لمن لا يعلم أن رسولاً قدّم ولم يبلغه ذلك في جملة ولا تفصيل، وكذا لا نقول: «هذا الذي كان عندك أمس» لمن قد نسي أنه كان عنده إنساناً وذهب عن وهمه، وإنما تقوله لمن ذاك على ذكر منه، إلا أنه رأى رجلاً يقبل من بعيد، فلا يعلم أنه ذاك، ويظنه إنساناً غيره".⁽²⁾

فالعنى في هذا أن «الذي» المعرفة تأتي بالخبر إلا وفيه بعض المعارف المسبقة عند المخاطب، وهي سنن ضروري لنجاح التبليغ وفهم الكلام، والتواصل مع المتكلم.

ويستطرد الجرجاني بعرض لطائف الخبر المعرف «بالذي»، فيرى أن بها معنى التخيل والوهم كما مضى بالتعريف بالألف واللام.

وذلك أنك تُقدر شيئاً في وهمك، ثم تُعبر عنه بالذي، ومثال ذلك قول الشاعر:

أخوك الذي إن تدعاه لملمةٍ يُجيبك، وإن تغضب إلى السيف يغضب

فالشاعر هنا يُصور في وهم وخاطر المتلقي أن يفترض أن أخاه الحق هو الذي يُواسيه في البأساء والضراء، ويقف عنده عند الشدائد، دون أن يحدد له أحاً معيناً على سبيل الوهم"⁽³⁾، فهو بذلك يُشير فكره بفعل التخيل والتمثيل.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 78.

(2). يُنظر، المصدر نفسه، ص 201.

(3) - يُنظر، المصدر نفسه، ص 184.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

فالمعنى الذي يسعى إليه المتكلم يستلزم منه أولاً أن يُقدَّر إنساناً هذه صِفته وهذا شأنه، ثم يُحِيل المخاطب على من يعرُّ في الوهم دون أن يكون قد عَرَفَ رجلاً بهذه الصفة ، فيعلمه أن المستحقَّ لاسم الأخوة هو ذلك الذي عَرَفه حتى كأنك قلت: «أخوك زيد الذي عرفت أنك إن تدَّعه لِمِلْمَةٍ يُجْبِكُ» ويُضيف بنفس التفسير "بيت بشار بن بُرد:

أخوك الذي إن ربتَه قال: إنما أربت، وإن عاتبته لأن جابيه

فالشاعر يدعو مخاطبه إلى تحيُّلِ وتوهم الأخ الحقيقي الذي ينبغي أن يتخذه أحياناً له، وهو الذي يتصف بالعمو والصفح إذا بدَّر منه ما لا يليق، وهو الذي يتصف باللين والسماحة إذا وجدَّ شدةً من أخيه، ويكون ممثلاً لهذا الأخ بذهن المخاطب على طريق التوهم والتحيُّل"⁽¹⁾ فضمنياً وكأنه يطلب منه إنجاز فعل **Achievement of action** التحيُّل.

ومثاله أيضاً قول ابن الرومي:

أهدى إليّ أبو الحسين يداً
وكدّاك عادات الكريم إذا
أزجوا الثواب بها لديه غداً
أولى يداً حسبت عليه يداً
إن كان يحسد نفسه أحداً
فلازعمنك ذلك الأحداً

فابن الرومي يُشيدُ بكرم ممدوحه وطبعه ذاك، فكان تعريفُ الخبر . الأحداً . ليظهر على سبيل الوهم والتقدير أنه مثل من يحسد نفسه، فقد صوّر في خاطره شيئاً لم يره ولم يعلمه، ثم أجرأه بحرى ما عهد وعلم"⁽²⁾.

والملاحظ عند عبد القاهر أن البحث في الفروقات المعنوية تعلق القسم الأكبر فيه بالمسند، في حين لم يدكر المسند إليه مُعرفاً بالألف واللام الجنسية إلاّ بمثالٍ عرضه لإبراز الفارق الدلالي بين المسند والمسند إليه.

(1) . يُنظر ، الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص 185 .

(2) . يُنظر ، المصدر نفسه ، ص 184 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

فأشار إلى أن مذهبها . الألف واللام . في الخبر غير مذهبها في المبتدأ، وذلك أنه إذا قلنا أن «اللام» في " قولك: «أنت الشجاع» للجنس كما هو له في قولهم: «الشجاع موقى، والجبان ملقى»، فإن الفرق بينهما عظيم، فالمعنى في قولك: «الشجاع موقى» أنك تثبت الوقاية لكل ذاتٍ من صفتها الشجاعة، فهو في معنى قولك: «الشجاعان كلهم موقون»، فالمتكلم يريد من مخاطبه أن يجعل الوقاية تستغرق الجنس الشجاع وتشملة وتشيع فيه، بخلاف التعريف بالخبر «أنت الشجاع» فلا معنى فيه للاستغراق، وإنما تدعى له أنه قد انقرد بحقيقة الشجاعة، وأنه قد أُوتِيَ فيها مزيةً وخاصيةً لم يُؤْتها أحدٌ⁽¹⁾، وهو المعنى نفسه الذي أحال عليه عندما تعرض للمثال نفسه...

إضافة إلى ذلك ما جاء بتعريف الفاعل في حديثه عن التقديم والتأخير بالآية الكريمة: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مریم: الآية 4] حيث أقرَّ بحسنها مبيناً أن لها شيئاً من حسنِ النظم، "وهو تعريفُ «الرأس» بالألف واللام، وإفادته معنى الإضافة من غير إضافة، وهو أحدُ ما أوجب المزية، ولو قيل: «واشتعل رأسي»، فصرح بالإضافة لذهب بعضُ الحُسنِ فأعرفه".⁽²⁾

والواضح أن الجرجاني لم يُراعِ في عرضه للتعريف والتنكير أن يُورد جميع صورته وعلاماته حيث اكتفى من الأسلوب الخبري بما ذكرناه عن تعريف المسند بالألف واللام، والتعريف بالاسم الموصول أما ما سواه فقد جاء عرضاً في مباحث أخرى، كتعريف المسند «الفاعل» بالضمائر الذي نلتمس أثرها بمبحث التقديم والتأخير، حيث تنوعت مقاماتها فمنها ما جاء لغرض الافتخار "لقول طرفه:

نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفَلَى لَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَتَّقِرُ

فطرفه يُجيد بكرمه ويفتخر به في الوقت الذي يصعب فيه ذلك، وقد بدأ بذكر الضمير المتكلم لأن المقام مقام مُفاخرة، وليمنع السامعين من الشك فيما يُفخر به، ويباعدهم من الشبهة⁽³⁾.

(1). بُنظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص198 .

(2) - المصدر نفسه ، ص102 .

(3) - المصدر نفسه ، ص135 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

ومثال ما جاء بمقام التكلم عند تعريف المسند إليه " قول الشاعر:

أَنَا الرَّجُلُ الْمُدْعُوُّ عَاشِقٌ فَقَرِهِ إِذَا لَمْ تُكَارِمْنِي صُرُوفُ زَمَانِي

فقد خصَّ الشاعر الحديثَ عنه لِئِيلِغَ لِلْمُخَاطَبِ حَالَهُ". (1)

أما ما جاء في مقام الخطاب قولك: "«أنت الخُلُقُ»، فأنت تدعى له جميع المعاني الشريفة المتفرقة في الناس،

من غير أن تُبطل تلك المعاني وتُنفيها عن الناس". (2)

ويُظهر عبد القاهر أن مجيء الضمائر في الأسلوب الخبري (الاسمي والفعلي) **Confirmed** أفعال تأكيد

actions وتبيين لصاحب الخطاب، فيكون بذلك لمعين بذاته، فقولك: «أنت بَجُودٍ حِينَ لَا يَجُودُ أَحَدٌ» هو

تخصيص المتكلم للمخاطب بعينه بأنه يجود وقيد له هذه الصفة بحال غيره الذين يعجزون بالجود في أوقات

القح...

وغيره الكثير مما جاء بتقديم الحدث الذي يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له، حيث يجيء هذا الكلام فيما

سبق فيه إنكارٌ من منكر وهو افتراض مسبق **Preconceived assumption** على أساسه راع المتكلم حال

المخاطب وسياقه، ويكون الكلام خاصاً ومتمعلقاً به.

وأيضاً يأتي الخطاب بمقام الغيبة لكون المسند إليه مذكوراً "كقول الشاعر:

هُمْ حَلُّوا مِنَ الشَّرَفِ الْمَعْلَى وَمِنْ حَسَبِ الْعَشِيرَةِ حَيْثُ شَأُؤُوا

(1) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 184 .

(2) - المصدر نفسه، ص 197 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

فالشاعر يعرض للمخاطب ويبيّن له مكانة مَنْ يَقْصِدُ إِلَيْهِمْ بِكَلَامِهِمْ (هم)⁽¹⁾، وهذا يَسْتَدْعِي بالتأكيد أن يكون الكلام له مَعَارِفٌ مُسَبِّقَةٌ مُتَّفَقَةٌ عَلَيْهَا بين طرفي الخطاب، لِيَمَكِّنَ المخاطب من فهمه وتأويله وإدراك مقصده.

ومثاله أيضا "قول المتنبي:

وَهُوَ الصَّارِبُ الْكَتِيْبَةُ، وَالطَّعْ نَهْ تَغْلُو، وَالصَّرْبُ أَعْلَى وَأَعْلَى

فالمتنبي بصدد تبليغ المخاطب بخبرٍ يَتَعَلَّقُ بِمَعِيْنٍ، حيثُ قَصَرَ عَلَيْهِ جِنْساً بِذَاتِهِ مِنَ الصَّرْبِ".⁽²⁾

وقد يكون التعريف بالعلمية، وله لطائف كثيرة منها فعل التنبية، وإيقاع الذكر في سَمْعِ المخاطب، كما

يَقْصِدُ بِهَا المتكلم الحديث على مُعَيَّنٍ عندما يُشِيرُ إِلَى شَخْصِهِ، ومثاله "قول عروة بن أَدِيْنَةَ"

سَلِيْمِي أَرْمَعْتُ بَيْنَا فَأَيْنَ تَقُولُهَا أَيْنَا

فقد بدأ الكلام بالعلم «سلمي» لأنه بصدد الحديث عنها والتنبيه إليها".⁽³⁾

"فالمتكلم بتوظيفه لاسم العلم ينظر في علاقة الألفاظ (الأسماء الأعلام) بمراجعها في الواقع من جهة، فالغاية

ليست للتعين فقط، وإنما ليحقق بذكره أهدافا تخاطبية أخرى".⁽⁴⁾

مما يسمح بوجود ترابط تداولي بين الأسماء العلم والأشياء التي سترتبط عرفياً بهذه الأسماء ضمن مجتمع معرف

ثقافياً واجتماعياً، يمثل استخدام اسم العلم لتعريف دعوة إلى المخاطب لفهم الإحالة المتوقعة من الخطاب وإظهار

نفسه عضواً في نفس مجتمع المتكلم، من الواضح أن ما يتم إيصاله يفوق الذي يقال.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 148 .

(2). المصدر نفسه، ص 194 .

(3). المصدر نفسه، ص 130 .

(4). ينظر، صابر حباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى الدلالة، المرجع السابق، ص 99 . .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

أما التعريفُ بالإشارة فيوظف لتقريب الخطاب أو المعنى والأغراض من المخاطب فكل فعل لغوي يكون ناجحاً إذا علم المخاطب القصد وإحالة العبارة، وإذا كان للمتكلم غرض ينبغي بموجبه أن يشكل المخاطب هذه المعرفة⁽¹⁾.

ومثاله "قول الشاعر ابن البواب:

وَإِنْ قَتَلَ الْهَوَى رَجُلاً فَإِنِّي ذَلِكَ الرَّجُلُ

حيث طلب من المتلقي (مخاطبه) أن ينظر إلى موضع الإشارة لقوله: «إِنِّي ذَلِكَ الرَّجُلُ»⁽²⁾ ليُظهر له ما يُفيد المسندُ «اسم إشارة» من تجسيد المعنويات وإبرازها في صور المحسوسة⁽³⁾ وذلك أن ابن البواب حسد ما لا يرى ويُحس، لاعتبار قتل الهوى للإنسان لا يرى، ولا يكون شيئاً محسوساً لأنه معنوي لكنه بقوله: «إِنِّي ذَلِكَ الرَّجُلُ» فقد قرَّب الشاعر الصورة وحقق غايته بأن جعل قتل الهوى يُحس ويُشاهد.

وذلك ما ذهب إليه جورج يول بأن التعريف بالإشارة يرتبط جلياً بأهداف المتكلم وبمعتقداته في استعمال اللغة، فمن أجل الحصول على إشارة ناجحة علينا التسليم بدور الاستدلال، ونظراً لانعدام العلاقة بين الكيانات والكلمات، فإن مهمة المخاطب تتمثل في الاستدلال الصحيح للكيان الذي قصد المتكلم تحديده باستخدام تعبير إشارة معين، ويضيف تأكيداً على أن الإشارة الناجحة هي بالضرورة مشتركة وتعاونية حيث أن لكل من المتكلم والمخاطب دوراً في التفكير عما يجول في بال الآخر⁽⁴⁾.

أما إذا جئنا للتنكير وجدناهُ يعرضهُ في مبحث التقديم والتأخير، حيث اختصَر فيه الكلام فتحدث أولاً عن إفادة الجنس، بقوله: «رجلٌ جاءني» وأكد أن التنكير هنا - تبيين جنس من جاء - يصلح إذا كان قصد المتكلم

(1) . فان ديك ، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، المرجع السابق، ص 266.

(2) . الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 91 .

(3) . بسويبي عبد الفتاح ، علم المعاني ، القاهرة ، ط 2 ، 2004 ، ص 123 .

(4) . جورج يول، التداولية، المرجع السابق، ص 40.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

أن يُبلغ ويُعلم المخاطب أن الذي جاءه رجلٌ لا امرأة، ويكون المخاطب من جهة أخرى على علمٍ ومعرفةٍ أن المتكلم قد أتاه آتٍ، فهو يجهل جنسه، فأعلمه المتكلم به.

فالرجحاني يُشير في مثاله هذا إلى أن دلالة التنكير تعتمد اعتماداً كلياً على المقاصد التي ينوبها المتكلم والمعارف التي يكتسبها المخاطب.

وأضاف مؤكداً على حالة المخاطب حين إبلاغه فإن قلت: «رجل طويل جاءني» لم يستقيم حتى يكون السامع قد ظنَّ أنه قد أتاك قصيرٌ، أو نزلته منزلة من ظنَّ ذلك، فالإخبار سواء إثباتاً أو نفيًا القصد منه الإعلام عن الجنس من الرجال أم من النساء. (1)

كما أن التعبير بالنكرة يصلح للأفراد "فتقول: «رجلاً جاءني لا رجلاًن»، تقصدُ بتنكير المبتدأ إلى كونه واحداً، دون كونه جنس رجلٍ، فالخطابُ بالتنكير يهتمُّ أحد الأمرين دون الآخر". (2)

كما يرى أن في "قولك: «زيدٌ مُنطلقٌ» تنكيرٌ للخبر، وإثباتٌ لفعلٍ لم يعلم السامع من أصله أنه كان، وذلك أن الكلامَ موجهٌ لمخاطبٍ لم يعلم أن انطلاقاً كان، لا من زيدٍ ولا من عمرو، فأفاد المتكلم ذلك ابتداءً". (3)

كما أوضح في مثال منها المعنى الذي أراده الشاعرُ بتنكير لفظِ الرماح حيثُ قَرَّبَ الصُّورةَ والقصدَ الذي أرادَ الشاعرُ تبيغهُ بقوله:

وَلَقَدْ أَغْتَدِي يُدْفِعُ زُكْنِي أَحُوذِي دُو مِيعَةٍ إِضْرِيحُ
سَلَّهَبٌ شَرَجِبٌ كَأَنَّ رِمَاحاً حَمَلْتَهُ، وَفِي السَّرَاةِ دُمُوجُ

فوصف الشاعر فرسه بالسرعة والقوة، ووصف أقدامه بالطول كأنها رماح. (4)

(1) . الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 144/143 .

(2) . المصدر نفسه ، ص 145 .

(3) . المصدر نفسه ، ص ن .

(4) للمصدر نفسه ، ص 91 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

ويواصل عبد القاهر حديثه عن التنكير بالكلام الخبري، فيشير أن التنكير في المسند إليه لا يصح ما لم تكن المقاصد المتوخاة من تنكير مناسبة لمدرجات المستمع وظنونه.

وفي موضع آخر من تحليلات الجرجاني تظهر الكفاءة اللغوية للمتكلم في استعماله قواعد اللغة، ومراعاته كل ما يدخل في عملية الإبلاغ والتواصل من المخاطب . الخطاب والمقام . وعلى هذا الأساس فإن إنتاج الخطاب يتعلق بأمرين:

الأول: المعرفة اللسانية Linguistic knowledge التي "تسمح بإنتاج الرسالة الحوارية المناسبة، وتسبقها القدرات المعرفية التي تسمح لممثلي الخطاب باستخدام إجراءات إدراكية معرفية في إنتاج مكونات الحوار".⁽¹⁾ ولاعتبار أن الرسالة الحوارية التي تستدعي التعريف في تشكيلها، والذي يستفاد منه في تحديد دلالاتها ومقاصدها، وبيان دقة ما يُشير إليه الخطاب بسياقاته المختلفة ، فإن غياب التعريف يستلزم حضوراً للتنكير ومن ثم يأتي "التنكير تعميماً بمنح البنية مقدرة على العطاء المتجدد المتواصل الذي يثري الدلالة متجاوزاً المعارف عليه".⁽²⁾

ويستمر عبد القاهر بالحديث عن العملية التواصلية، ويُقر بما فيها من أسرار تستلزم الوقوف عندها والكشف عنها، وأن يكون المخاطب على دراية وعلم، وله ذوق وقريحة، وذلك "لأن المزاي التي تحتاج أن تعلمهم مكانها وتصور لهم شأنها أمور خفية ومعانٍ روحانية أنت لا تستطيع أن تُنبئ السامع لها وتحدث له علماً بما حتى يكون مهيناً لإدراكها، وتكون فيه طبيعة قابلة لها، ويكون له ذوق وقريحة يجد لهما في نفسه إحساساً بأن من شأن هذه الوجوه والفروق أن تعرض فيها المزية على الجملة"⁽³⁾، والمعنى في ذلك أنه يستلزم الخطاب أمرين

(1) . محمد نظيف ، الحوار وخصائص التفاعل التواصلية، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2010 ، ص56 .

(2) . عبد المطلب ، البلاغة والأسلوبية ، ص260 .

(3) - الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، المصدر السابق ، ص549/548/547 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

مهمين في حالة التنكير الأول: أن يكون المخاطب مهيباً . فهم الخطاب وتأويله . بما له من معارف مسبقة، والثانية: أن تكون لديه كفاءة لغوية تسمح له إنشاء خطابه مع ما يتوافق والمخاطب .

ثم يضيف ومن إذا تصفح الكلام وتدبر الشعر، فرق بين موقع شيء منها وشيء، ومن إذا أنشدته " قوله:

لِي مِنْكَ مَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ نَظَرَ وَتَسْلِيمٍ عَلَى الطَّرِيقِ

فالنظر والتسليم الذي ناله الشاعر من محبوبته لم يكن نظراً خاصاً كما يتمناه، وإنما نظراً عام اعتاد عليه الناس.

وقول البحري:

رَأَتْ فَالْتَاتِ الشَّيْبِ فَابْتَسَمَتْ لَهَا وَقَالَتْ: نُجُومٌ لَوْ طَلَعْنَ بِأَسْعَدِ

أنيق لها، وأخذته الأريحية عندها، وعرف لطف موقع التنكير، وعرف كذلك شرفه وغلو طبخته، ودقة صنعه".⁽¹⁾

ولا يتوقف الجرجاني عند المخاطب، إذ نراه يلتفت إلى منشيء الخطاب فينتقده، ويجعل مدار انحراف المخاطب بالتأويل أنه على جهل بأحواله، وضعف اختيار الخطاب المناسب له، "فلست تملك إذا من أمرك شيئاً حتى تظفر بمن له طبع إذا قدحته وري، وقلب إذا أريته رأي، فأما وصاحبك من لا يرى ما ثريه، ولا يهتدي للذي تحديه فأنت رام في غير مرمى، ومعن نفسك في غير جدوى، وكما لا تُقيم الشعر في نفس من لا ذوق له، كذلك لا تُفهم هذا الشأن من لم يؤت الآلة التي بها يفهم".⁽²⁾

والحديث هنا إشارة واضحة لضرورة مناسبة المقال للمقام ، إضافة إلى أهمية وجود مبدأ التعاون بين المتكلم والمخاطب لنجاح الفعل التواصلي.

إذن فالمتكلم هو الآخر حلقة مهمة في عملية التواصل، يتطلب لفهم خطابه أن يكون مناسباً لمخاطبه ومدرکاً لقدراته ومعارفه، فلا يمكن أن يتحدث المتكلم إلى شخصٍ تنعدم معه قناة التواصل كما عليه أن يُحمل نصه قرائناً يُقرب بها مقاصده وأغراضه إلى ذهن مُتلقيه.

(1) - الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص 547/548/549 .

(2) - المصدر نفسه ، ص 549 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

فلو أننا عُدنا لقول الشاعر السابق⁽¹⁾ نرى أن المتكلم ذهب في الوصف والإخبار عن ما يلقاه من محبوبته، فأوضح بالتنكير للفظي «نَظَرٌ» و«تَسْلِيمٌ»، أن يلقى القليل شأنه شأن سائر الناس، والأمر في فهم المعنى هنا لا يحتاج لمعارف مُسَبَّقة، وإنما يستلزم إدراك السِّياق الذي جاء فيه التنكير ثم القرائن التي تُساعد في التأويل، "فلو أنه عَرَّفَ فقال: «النَّظَرُ والتَّسْلِيمُ» يكون قد ناقضَ قوله السابق: «لي مِنكَ ما لِلناسِ كُلِّهم» ، ويكون قد قصد نَظَرٌ وتَسْلِيمٌ بعينه خَاصاً ومُميَّزاً، وهذا لا يكون لعامة الناس، فبالتنكير حَقَّقَ معنى التقليل الذي منحت له محبوبته من الاهتمام والحبِّ، وأفادت نَظَرًا وتَسْلِيمًا عاماً".⁽²⁾

فيكون التعبيرُ بالنكرة بقصدٍ من المتكلم في موضعٍ مُعيَّنٍ من السِّياق لا يسمحُ المعنى للتعريف أن يكون في هذا المقام، وذلك لأن مقتضيات السِّياق وُحدوث المقاصدِ ووُقوعِها يستلزمُ توظيفَ فِئَةِ التنكير بدقَّةٍ مُتناهية.

ومنها ما يكون من البلاغة ويدرك بالذوق وإحساس النَّفسِ، وهو "قول البحري:

وَسَأَسْتَقِلُّ لَكَ الدُّمُوعَ صَبَابَةً وَلَوْ أَنَّ دِجْلَةَ لِي عَلَيْكَ دُمُوعٌ

فالشاعر يرى أن دُموعه التي كانت لفراقِ محبوبه ولو كانت كثيرة بمقام نهر دجلة فإنَّها تحون"⁽³⁾، فتتكبر هنا لـ «دُمُوعٌ» دلالة للكثرة التي قصدها الشاعر.

وبالرغم أن الجرجاني لم يُوضح لنا فائدة التنكير والأغراض التي أضافها بهذه الخطابات الشعرية إلا أنه أشار إشارةً جِدُّ قِيَمَةٍ تُبرزُ العملية التواصلية بكلِّ أطرافِها، فتطرقَ إلى ضَرُورَةِ أن يَتَهَيَّأَ المخاطب والمُتلقي لهذا الخطاب ليعلمَ مكان المزايا بالنصِ وَيَتَصَوَّرُهَا، وهذا التَهَيُّؤُ يُقيِّدُ أمورًا كثيرة فنحنُ لا نُلقَى كلاماً ما لمُ نتصور هذا المُتلقي

(1). لي منك ما للناس كلهم نظر وتسليم على الطرق

(2). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق، ص548 .

(3). المصدر نفسه ، ص548 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

ونجعل له خصائص وميزات، فالإدراك يحتاج إلى مُدركات عقلية نَفْسِيَّة، كالمعارف المُسَبَّقة والمتعارف عليها، والمعرفة بقواعد اللغة وسياق الكلام وغيرها.

ومن أمثلة التنكير التي جاءت في غير بابها، قول البحري: (1)

تَنَقَّلَ فِي خُلُقِي سُؤْدِدٍ سَمَاحاً مُرَجِّي وَبَأْساً مُهَيَّباً

يُشير الجرجاني إلى أن أوَّل شيء رَاقَ المخاطب هو تَنكير «السُّودِدِ» وإضافة «الخلقين» إليه وذلك أن الشاعر أرادَ أن يصفَ ممدوحه فَعَظَمَ شأنه بتنكير «السُّودِدِ» ، وأزفَقَهُ بتوضيح وتبيين هذين الخُلقي، وهما سَمَاحاً مُرَجِّي وبَأْساً مُهَيَّباً، وهما مما نراه قليل في النَّاسِ، لذلك المعنى تَعْظيماً لمن تَنَقَّلَ في صِفَةِ هذين الخُلقين.

والملاحظ فيما عرضه الجرجاني من شواهد وأمثلة تناول بها فنية التعريف والتنكير بالأسلوب الخبري، لم يكن للشاهد القرآني حضوراً باستثناء ما جاء بباب اللفظ والنظم حيث قدم شاهدين من سورة البقرة، واسترسل في شرحها وتفصيلها مُبرزاً ما فيها من شرف وفخامة.

وذلك في " قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [البقرة: الآية 96] فجاء الخطاب بالتنكير فقيل: «على حياة»، ولم يقل: «على الحياة»، فكان له حسن وروعة ولطف موقع لا يغادر قدره، ويُعدم إذا عرف، ويُخرج عن الأريحية والأنس إلى خلافهما، والسبب في ذلك أن المعنى على الازدياد من الحياة لا الحياة من أصلها، وذلك أنه لا يحرص عليه إلا الحيُّ فأما العادم للحياة فلا يصحُّ منه الحرص على الحياة ولا على غيرها" (2).

فالتنكير هنا في سياق الحديث عن اليهود الذين أَعرضوا عن الدعوة، يُوحى بحرصهم على أن يضيفوا إلى حياتهم حياة زائدة، ولو كان الزائد أقل ما يصدق عليه اسم الحياة، فمجيئه نكرة أثار في النفس معنى التحقير، ودلَّ على حياة حقيرة وشدة تكالبهم عليها منهم.

(1) - الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص 85 .

(2) - المصدر نفسه ، ص 85 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

فهم حريصون على العيش فيها مهما كانت قيمتها، حتى إن كانت حياة هوان ودُّلَّ لا قيمة لها، لأن غاية حرصهم هي الحياة ذاتها والاستزادة منها، أي حياة أخرى زائدة كأنه قيل: ولتجدنهم أحرص الناس ولو عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضي الوقت وراهنه، حياة في الذي يستقبل.

وبهذا أفاد التنكير هنا التحقير والتهوين لقيمة الحياة الدنيا التي تتسم بقصر أمدها، وإن طال، فلا بد من زوالها. ويُضيف الجرجاني توضيحاً يُفيد التنكير عن التعريف، وذلك أن الحرص على أمر ما لا يتطلب أن يكون موجوداً، "فلا يحرص على الزاهن ولا الماضي، وإنما يكون الحرص على ما لم يوجد بعد".⁽¹⁾

ونجد المعنى ذاته في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: الآية 179] فالتنكير هنا أفاد حياة جديدة مُستأنفة بالقصاص، "وذلك أن الإنسان إذا أيقن أنه إذا قُتل قُتل ارتدع عن القتل، فصارت حياته وحياة غيره مستفادتين بالقصاص، خلافاً للمعنى إذا جاء بالتعريف مما يقتضي أن تكون الحياة قد كانت بالقصاص عن أصلها وأن يكون القصاص قد كان سبباً في كونها في كافة الأوقات"⁽²⁾، وبهذا يدخل الخصوص بالتنكير، فيوجب أن يقال «حياة» ولا يقال «الحياة»

ويذهب الجرجاني إلى النَّظَرِ فِي الْمَعْنَى الْمُرْتَبَةِ عَنِ التَّنْكِيرِ، حيثُ يتعمقُ في نفسية القاتل الذي حي بالقصاص، حيث رأى أن ارتداعه عن القتل يُوجب أن يكون به هم وله إرادة.

ثم يضيف أن التنكير هنا أفاد أن القصاص وأفاد أيضاً المقصود قتله فاستفاد حياة أخرى، فيُظهر هذا التعمق اهتمام الجرجاني بالمقاصد والمعاني التي يُنجزها الخطاب ويحققها للمخاطب.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 289 .

(2). المصدر نفسه، ص ن .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

ومثاله أيضا: "قوله عز وجل: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: الآية 69]

فهو شفاء للناس أي من أدواء تعرض لهم، فلو قال: «فيه الشفاء للناس»، لكان دواء لكل داء، ولكن قال فيه شفاء للناس، أي يصلح لكل أحد من أدواء باردة، فإنه حار والشيء يداوى بضده". (1)

وهكذا تناول الجرجاني في أسلوب الخبر جميع أطراف العملية التواصلية ، حيث كانت أكثر شواهد شعرية، أوضح خلالها ضرورة أن يكون المتكلم والمتلقي على وعي تام بسياق الخطاب وعلى قدر من علم والدراية والذوق والقريحة ليتمكن المتكلم من صياغة خطابه ، ويتمكن المخاطب من صحة التأويل .

2.3 - تداولية التعريف والتنكير بالأسلوب الإنشائي:

يذهب الجرجاني فيما عرضه من شواهد وأمثلة للتعريف والتنكير بالأسلوب الإنشائي على دعائم أساسية

يقوم ويبنى عليها الخطاب التواصلية وهي:

1. المتكلم **talker** (خطابه ومقاصده ونواياه)

2. المخاطب **addresser** (المستمع ومعارفه ومدركاته القبلية وأثناء الخطاب)

3. السياق **Context** (المقام الذي يقال فيه الخطاب).

جاء التعريف بالضمائر بالخطابات الاستفهامية الصبغة العامة بمبحث التقديم والتأخير عند الجرجاني " كقوله

تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: الآية 62]، وقولك: «أأنتَ فعلت؟» و«أأنتَ بنيتَ هذه

الدار؟» فكان الاستفهام موجهاً للمخاطب . أنت . بإقراره بالفعل" (2)، ومثاله أيضاً بضمير الغائب قوله تعالى: ﴿

أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: الآية 32]

(1). ابن كثير ، تفسير القرآن الكريم، ج 2 ، ص 596 .

(2). الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص 113.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

فتوظيف الضمائر بأسلوب الاستفهام "يُشير إلى وضعية المتكلم والمخاطب أثناء الفعل الكلامي"⁽¹⁾ حيث يظهر القصد منها التقرير والاعتراف بما نسب للمستفهم منه .

وقوله: "أَ هُوَ يَفْعَلُ؟" و «أ هو يمنع الناس حقوقهم»⁽²⁾ فَكَلَهَا لِإِقْرَارِ الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ بِإِثْبَاتِهِ"⁽³⁾.

والاستفهام مع العَلَمِ قوله: «أزِيدُ مُنْطَلِقٌ؟» تَطْلُبُ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا لِفِعْلِ الْإِنْطِلَاقِ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ بِالْمُسْنَدِ (الفاعل) بالاستفهام ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [المدثر: الآية 31].⁽⁴⁾

وأما بأسلوب الأمر نجد التعريف بالأداة يَظْهَرُ "بقوله تعالى: ﴿قُلْ الذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْإِنثَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْإِنثَيْنِ﴾ [الأنعام: الآية 143]، فالأمر بالإجابة عن الاستفهام «الذكرين؟» ليس تعيناً لجنس المحرم، وإنما أخرج الكلام إلى إنكار التحريم من أصله"⁽⁵⁾.

ومثاله أيضاً "قوله تعالى: ﴿قُلْ أَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ فالأمر من الله أن يُقْرَوا إن كان أَذِنَ لَهُمْ، وخطاب على معنى إنكار أن يكون قد كان منه عز وجل إذن فيما قالوه..."⁽⁶⁾

وتَظْهَرُ «ال» العهدية في "قوله تعالى بالأمر إلى فرعون: ﴿وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ أَتُوكَ بِكُلِّ سَحَابٍ عَلِيمٍ فَجَمَعَ السَّحْرَةَ﴾ [الشعراء: الآيات 36،37،38]، فقولك: «السَّحْرَةَ» جاءت مُعْرِفَةً لِأَنَّهَا سُبِقَتْ ذِكْرًا فَكَانَتْ مَعْهُودَةً"⁽⁷⁾.

(1). ثقبات حاملة، قضايا التداولية في دلائل الإعجاز. المرجع السابق، ص 31.

(2). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر نفسه، ص 117.

(3). المصدر نفسه، ص 123.

(4). المصدر نفسه، ص 141.

(5). المصدر نفسه، ص 115.

(6). المصدر نفسه، ص 115.

(7). المصدر نفسه، ص 186.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

كما في الدلائل بغير بابه الكثير من الأمثلة التي جاء المسند فيها فعلا فيكون الاستفهام لتقدير الفعل و الاستفسار عن انجازه ، والملاحظ أيضا تنوع بأوجه تعريف المسند من ضمائر وعلم واسم الموصول والإشارة والأداة.

والجدير بالذكر أن المقاصد الحقيقية التي يرمى إليها صاحب الخطاب لتبين ما جاء من أفعال إنجازية بمقتضى الظاهر، وإنما احتملت مقاصد خفية ينبه عليها السياق، ويفهمها المخاطب بناء على خلفيات معرفية سابقة بذهنه .

ومن ثم جاء بعضها صريحا واضحا إما لتقرير الفاعل أو لتقرير الفعل فقوله: «أأنت فعلت؟» طلب الاعتراف بأنه الفاعل، وقوله: «أفعلت أنت؟» طلب الاعتراف بالفعل، أما ما جاء الغرض به ضمنا يحتاج لتأويل وطول تأمل وربط بالسياق كتقديم الضمائر.

ومن أمثلة ذلك قولك للمخاطب مُستفهماً: «أتصعد إلى السماء؟» الأکید أنه لا يستفهم ليتأكد ليعرف إن كان يصعد إلى السماء أم لا، ولكنه يقصد التصغير من شأنه، والخط من قيمته والإنكار عليه ، ومثاله أيضا للغائب : «آ هو يمنع الناس حقوقهم؟»⁽¹⁾

فالخطاب لا يريد تأكيداً أو نفياً من المخاطب، وإنما يستظهر ما في نفس المتكلم من علمٍ ويقين لهذا الغائب بأنه ليس مما يمنع الناس حقوقهم؟ فهو أرفع من ذلك تعظيماً لخلقه.

كما تظهر هذه الصور البلاغية في الكثير من الأمثلة والشواهد التي تنكشف مقاصدها وأغراضها بمعاونة السياق، والملاحظ بالأساليب الإنشائية أنها اقتضت على الاستفهام بالهمزة والأمر.

(1). المرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق، ص 117.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

الملاحظ بالتنكير عند الجرجاني أنه جاء على الاستفهام فذكره بنهاية مبحث التقديم والتأخير وذكر له أحكاماً أجراها على الخبر أيضاً، وذلك أن الاستفهام عن الفعل بقولك: «أجاءك رجل؟» فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيء من واحد من الرجال إليه، أما إذا تقدم الاسم (الفاعل) «أرجل جاءك؟» فأنت تطلب معرفة جنس من جاءك «أرجل أم امرأة؟» ويشترط أن يكون السؤال صحيحاً سليماً وأن تكون (أنت المستمع) علمت أنه قد أتى أت ، ولكنك تجهل جنسه (رجل أو امرأة).

أما إذا كنت تطلب تعيينه فيستلزم أن يكون الاسم المقدم معرفة، ولأن السؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه أو عن جنسه ولا ثالث فيستحيل الأمر مع النكرة إن كان السؤال عن عينه، ويصح الاستفهام مع النكرة طلباً لمعرفة جنسه". (1)

ثم أن التنكير يَسمح بالسؤال عن الجنس، "والجنس إما أن يكون سؤالاً عن النوعية كما سبق، أو سؤالاً عن الفردية كقولك: «أرجل أتاك أم رجلان؟» أي كونه واحداً دون كونه رجلاً". (2)

ويُورد الجرجاني بعض الأمثلة والشواهد بأسلوب التمني، من ذلك ما ورد في قول إبراهيم بن العباس يصفُ حاله، فيقول:

فَلَوْ إِذْ نَبَا دَهْرٌ، وَأُنْكَرَ صَاحِبٌ
تَكُونُ عَنِ الْأَهْوَاذِ دَارِي بِنَجْوَةٍ
وَأِنِّي لِأَرْجُو بَعْدَ هَذَا مُحَمَّدًا
وَسَلَّطَ أَعْدَاءَهُ، وَغَابَ نَصِيرُ
وَلَكِنْ مَقَادِيرُ جَرَّتْ وَأُمُورُ
لَأَفْضَلُ مَا يُرْجَى أَخُ وَوَزِيرُ

(1) . المرجع الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص142 .

(2) . المصدر نفسه ، ص144 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

فيبدو أن الشاعر اتخذ من فنيّة التنكير مشهداً مكرراً بين أبياته، حيث تشابك الكثير من المعاني التي سعى من خلالها صاحب الخطاب أن يُبلغها لمخاطبه ومثليته، ومن ثمّ جاءت هذه الأبيات مُفعمّة بالمقاصد والأغراض التي استلزمت من المخاطب أن يكتفي بعمومها دون التفصّي عن تفاصيلها.

والجدير ذكره هنا أن الخطاب بأغلبه كان سرداً وإعلاماً لأحداثٍ وأمورٍ وقعت فتركت بنفس الشاعر جملةً من المشاعر، كتحاؤل الدهر وإنكاره، وتحقير أناسٍ، والتعظيم لأناسٍ غيرهم بذلك الدهر، فتوظيف التنكير نلمسه في قوله: «دهر» ليبين أن الأيام لم تُسعنهُ، وتغيرت عليه، فقال دهر تنكيراً ليشير بهذا إلى أنه دهر مُنكر ليس ذلك الذي عهده أيام النعم والرحاء، فقد تنكّر له وتجاهله.

ثم يواصل خطابه بتنكير (صاحب، أعداء) والتي وردت نائب فاعل لفعل مبني للمجهول «أنكر»، و«سُلط» وقد أراد بقوله: «وأنكّر صاحب». أنكرت صاحباً. ولكنه جاء على هذا الأسلوب حتى لا يُسند إنكار صاحب إلى نفسه صريحاً في اللفظ، وإن كان صاحباً مُحتمراً غير معروف بالصحة ولا مشهوراً بخلافها.

وكذلك التنكير في «أعداء»، ففيه معنى التحقير وقلة الشأن، وأنهم ليسوا من مشاهير الرجال ورَمَزَ بيناء الفعل للمجهول في قوله: (وسُلط) إلى أنهم أداة في أيدي غيرهم لا يملكون من أمرهم شيئاً، فهم لا يستطيعون عداوتي إلا إذا دفعوا إليها من جَهولٍ ساقطٍ".⁽¹⁾

ثم نراه ساق هذا التنكير في جميع ما أتى به من بعد، إذ يذكر النصير فينكره لغيابه عند تنكير الأصحاب وتقلب الدهر عليه، ومكر الأعداء ضده، وهذا لغرض تعظيم هذا نصير، فلولا غيابه لما حدث للشاعر ما حدث.

⁽²⁾ والقصد ذاته بتنكير لفظ «أخ»، لأن الرجاء لا يكون إلا بأخ، وأخ يعظم بأخوته ومساندته عند أوقات

الشدة.

(1) . محمد أبو موسى ، خصائص التراكيب، المرجع السابق ، ص215 .

(2) - الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص86 ، حسن طبل ، علم المعاني، ص109 .

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

أما تنكير لكلمة «مقادير» فقد جاء بها مُنكرةً لتكون غير معهودّة ولا مُتوقّعة، لأن الدَّهر لم يُسَعِّفه بعد تنكّر الأصحاب وشماتة الأعداء.

فالجُلِّي الواضح في هذا النص الظاهرة الأسلوبية التي أضافت بُعداً جمالياً حتى وصفها الجرجاني بالروْنق والطلاوة والحسن والحلاوة، وذلك في " تنكّر دهرٍ وصاحب وأعداء ونصير ونجوة ومقادير وأمور وأخ ووزير، فهذا التحليل الوصفي يكشف عن الوسائل التعبيرية التي استعان بها الشاعر ليُحقّق أكبر قدرٍ من الحسن والجمال للخطاب، ليضمن نفاذ الرسالة اللغوية إلى المتقبّل".⁽¹⁾

ويذكر الجرجاني في سياق الحديث عن البلاغة، شاهداً بلاغياً لأبي نواس تكرر به التنكير حيث جاء البيت الأول فيه بأسلوب النداء وهو قوله:

يا صاحبي عصيت مصطححاً وغدوت للذات مطرّحاً
فزودوا مني مُحادثّة حذر العصا لم يبق لي مرحاً

فيبدو الشاعر يترجم عن تجربة له، أراد أن يبلغها، فأوضح بدايةً بتنكيره «مصطححاً» أنه قد عصى وتجنب الصبوح أي شرب اللبن في الصباح، وهي دلالة على تركه للشوات والشهوات بعد أن أدرك حقيقتها ثم غدى لهذه الملمات والشهوات مطرّحاً بالشكر أي مبتعداً وتاركاً لها⁽²⁾، والمعنى فيه أن أصبح دائماً مصطححاً ومطرّحاً أي كثير التجنب والترك.

ويزداد المعنى ظهوراً ووضوحاً بما جاء بأسلوب الأمر بالبيت الثاني من تنكيرٍ اللفظي «محادثّة» و«مرحاً»، فأفاد بالأول التعظيم، لأن حديثه ذلك مهم وعظيم يتطلب الإصغاء والتزود به، وهو هنا بمقام النصيح والإرشاد

(1). سامي محمد عبابنة، التفكير الأسلوبى رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي، عالم الكتب الحديث، بيروت، ط1، 2007، ص 223/ 224

(2). يُنظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص548.

الفصل الثالث : أسلوب التعريف والتنكير

للناس، لكي يستفيدوا من تجربته، أما الثانية «مرحا» فهو يظهر ويكشف أنه لم يبق له مرحا، وذلك أن السياق يُفسر أن هذا المدح قليل لأن الوقت مضى والعمر لم يبق فيه الكثير.

والجدير بالذكر ما أضفاه التعريف والتنكير من معاني بلاغية ولطائف ساحرة، اجتمع تحقيقها بالخطاب القرآني كقوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾، حيث أشار عبد القاهر إلى سبب ورود كلمة «الشيب» مُنكرة، وكلمة «الرأس» معرفة بالألف واللام داخل سياق الآية .

والجلي أيضاً أن ما أشار إليه الجرجاني بحديثه عن أسلوب التعريف والتنكير يستلزم استنطاقاً للتراكيب اللغوية استنطاقاً يقف عند الأغراض، والمقاصد، والسياقات، في بوتقة يتفاعل فيها الكل وتأثراً وتأثيراً ليحقق نجاح عملية التواصل بين المتكلم والمستمع.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

1. الفصل والوصل الظاهرة والمفهوم

1.1. الفصل والوصل لغةً واصطلاحاً

2.1. معاني حروف العطف

3.1. أنواع الجوامع

4.1. القيمة البلاغية للفصل والوصل

5.1. مواضع الفصل والوصل

2. بلاغة أسلوب الفصل والوصل

1.2. بلاغة الفصل والوصل بالأسلوب الخبري

2.2. بلاغة الفصل والوصل بالأسلوب الإنشائي

3. تداولية أسلوب الفصل والوصل

1.3. تداولية الفصل والوصل بالأسلوب الخبري

2.3. تداولية الفصل والوصل بالأسلوب الإنشائي

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

أسلوب الفصل والوصل:

1. الفصل والوصل الظاهرة والمفهوم

تأتي الجملة في الكلام فتتوالى أحياناً منشورةً، تستأنفُ واحدةً إثر الأخرى دون حاجة إلى رابطٍ وتأتي في أحيان أخرى متناسقة، موصولاً بعضها ببعض، تارةً بالواو، وتارةً بالفاء، وأخرى بـ"ثم"، وغيرها من حروف النسق. فما جاء بشاكلة الأولى فهو الفصل، وما كان على هيئة الثانية فهو الوصل، وقد ذكر أصحاب المعاجم العربية معانيهما اللغوية فجاءت مُتقاربة لحدٍ بعيدٍ نذكرُ منها:

1.1. الفصل والوصل لغة واصطلاحاً:

1.1.1. الفصل والوصل لغة:

عرّفه الجوهري، "الفصلُ: واحدُ المُصوّل، وفَصَلَ الناحية أي خَرَجَ، وفَصَلْتُ الرضيعَ عن أمّه فصالاً واقتصَلْتُهُ إذا فَطَمْتُهُ، والفاصلة التي في الحديث ((مَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فَاصِلَةً فَلَهُ فِي الْأَجْرِ كَذَا)) فتفسيره في الحديث أنّها التي فَصَلَتْ بين إيمانه وكفره، والفَصِيلُ وَلَدُ الناقة إذا فَصِلَ عن أمّه، وعَفِدٌ مُفَصَّلٌ أي جُعِلَ بينَ كُلِّ لَوْلُوتَيْنِ خَرَزَةٌ، والتَّفْصِيلُ أيضاً التَّبْيِينُ، والفَيْصَلُ: الحاكم، ويُقال: القضاء بين الحقِّ والباطل".⁽¹⁾

والوصل: "وَصَلْتُ الشَّيْءَ وَصَالاً وَصِلَةً، وَوَصَلْتُ إِلَيْهِ وَوَصُولاً أي بَلَغَ، وَوَصَلْتُ بِمَعْنَى اتَّصَلْتُ، وَالْوَصْلُ وَصْلٌ التَّوْبِ وَالخُفُّ، وَيُقَالُ: هَذَا وَصْلٌ هَذَا، أي مثله، وبينهما وَصْلَةٌ، أي اتصالٌ وذريعةٌ، وكلُّ شَيْءٍ اتَّصَلَ بِشَيْءٍ فَمَا بَيْنَهُمَا وَصْلَةٌ".⁽²⁾

(1). الجوهري، الصحاح، المرجع السابق، ص 890/891.

(2). المرجع نفسه، ص 1250.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

وذهب ابن منظور إلى أنّ "الفصل هو البؤن ما بين الشيئين، والفصل من الجسد: موضع المفصل وابن سيدة: الفصل الحاجز بين الشيئين، فصل بينهما يفصل فصلاً فانفصل، وفصلت الشيء فانفصل أي قطعته فانقطع، وقوله عز وجل: ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ﴾ [الصفات: الآية 21] أي: هذا يوم يفصل فيه بين المحسن والمسيء ويجازى كلُّ بعمله بما يتفاضل الله على عبده المسلم".⁽¹⁾

"والوصل يعنى وصلت الشيء وصلاً وصلته، والوصل ضد الهجران، ويرى ابن سيدة الوصل خلاف الفصل، وصل الشيء بشيء وصلاً وصلته، واتصل الشيء بالشيء لم ينقطع، وليلة الوصل آخر ليلة من الشهر لاتصالها بالشهر الآخر".⁽²⁾

وقال "أبو ذؤيب:

فإن وصلت حبل الصفاء فدم لها وإن صرمته فأنصرف عن تجاهل

وواصل حبله: كوصلته، والوصلته: الاتصال".⁽³⁾

فإذا جئنا للمعاجم الحديثة وجدناها تستلهم المعاني نفسها، فيرى أحمد رضا فصل: "فصلاً وفصلاً المولود عن الرضاع فطمه، وفصل بين الشيئين حجز أبان، وفصل الشيء بينه، جعله فصولاً مُتمايزة، والكتاب جعله فصولاً، والعقد وضع بين لؤلؤتين خرزة".⁽⁴⁾

(1) - ابن منظور، لسان العرب، المرجع السابق، ج 11، ص 521 .

(2) - المرجع نفسه، ج 11، ص 729/726 .

(3) - المرجع نفسه، ج 11، ص 727 .

(4) - أحمد رضا، معجم متن اللغة، المرجع نفسه، ج 4، ص 418 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

ويأتي الفصل بمعنى القطع في معجم الرائد، "فَصَلَ يَفْصِلُ الشَّيْءَ قَطْعَهُ، وَفَصَلَ الْخُصُومَاتِ أَي حَكَمَ بِقَطْعِهَا، وَفَصَلَ الْكَلَامَ أَتَى بِهِ مُفْصَلًا بِدِقَائِقِهِ".⁽¹⁾

"وَوَصَلَ يَصِلُ وَوَصُولًا، وَوَصَلَ إِلَى الْمَكَانِ أَوْ الْأَمْرِ بَلَعَهُ، وَأَنْتَهَى إِلَيْهِ الْخَيْرُ أَوْ إِلَيْهِ بَلَعَهُ".⁽²⁾

فالواضح مما سَبَقَ أَنَّ الْفَصَلَ جَاءَ بِمَعْنَى الْقَطْعِ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ الْأَجْزَاءِ الْمُتَمَاثِلَةِ أَوْ الْمُتَشَابِهَةِ أَوْ حَتَّى الْمُتَضَادَّةِ لِأَجْلِ الْإِبَانَةِ وَالْوُضُوحِ، أَمَا الْوَصَلَ فَهُوَ بِمَعْنَى الْإِتِّصَالِ وَالْإِلْتِمَامِ.

1.1.2 . الفصل والوصل اصطلاحاً:

يُعَدُّ الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ أَحَدُ أَهَمِّ الْمُبَاحِثِ الْبَلَاغِيَةِ الَّتِي لَقِيَتْ مِنَ الْإِهْتِمَامِ وَالْعِنَايَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْقَدَرِ الْكَبِيرِ حَتَّى أَنَّ بَعْضَهُمْ عَدَّ "الْبَلَاغَةَ مَعْرِفَةَ الْفَصْلِ مِنَ الْوَصْلِ"⁽³⁾.

فذهب العسكري إلى أَنَّ الْبَلِيغَ مَنْ يَكُونُ بَصِيرًا بِمَقَاتِعِ الْكَلَامِ وَمَوَاضِعِ وُضُوعِهِ وَفُضُولِهِ فَالْبَلَاغَةُ إِذَا عَتَزَلَتْهَا الْمَعْرِفَةُ بِمَوَاضِعِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ كَانَتْ كَاللَّائِي بِلَا نِظَامٍ.

ثم يُشِيرُ إِلَى ضَرُورَةِ تَفْقُّدِ مَقَاتِعِ الْكَلَامِ، وَإِعْطَاءِ حَقِّ الْمَقَامِ، وَالْوَقُوفُ عِنْدَ مَا يَبْتَغِيهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ.⁽⁴⁾

فِي حِينِ جَاءَ الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ عِنْدَ النِّحَاةِ بِمَعْنَى الْعَطْفِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ، وَإِنَّمَا عَرَضُوا عَطْفَ الْمَفْرَدَاتِ وَالْجُمْلِ أَوْ التَّرْكَ.

(1) - المعجم الرائد، جبران مسعود، دار العلم للملايين، بيروت، ط1992، 7، ص602 .

(2) - جبران مسعود، المعجم الرائد، المرجع السابق، ص 865 .

(3) - الجاحظ، البيان والتبيين، المرجع السابق، ص88، العسكري، الصناعتين، المرجع السابق، ص438، المرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع

السابق، ص222، السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص251، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص119 .

(4) - ينظر، العسكري، المرجع نفسه، ص 458 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

وقد عرّف الجرجاني الفصل والوصل بالجمل بداية فذكر بأنه "عطف بعضها على بعض أو ترك العاطف فيها والجميء بما منشورة تستأنف واحدة منها بعد"⁽¹⁾، ثم تطرق إلى مفهوم العطف من خلال عطف المفردات.

ثم يمضي السكاكي بعده مُعرفاً الوصل بأنه يكون "بين جملتين اتحاداً بحكم التآخي وارتباطاً لأحدهما بالآخر مُستحكم الأواخي، ولا أن يباين أحدهما الآخر مُباينة الأجنب لانقطاع الوشائج بينهما من كل جانب".⁽²⁾

ثم نراه يُفصل القول فيرى أن الفصل "ترك العطف... وكذا طي الجمل من البين، ليعرج بما للحديث عن العطف فيذكر أن تمييز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل كنحو أن تذكر معطوفاً بعضها على بعض تارة، ومثروكاً العطف بينها تارة أخرى".⁽³⁾

في حين يقتبس القزويني كلام الجرجاني فيرى أن "الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تزكية، فإذا أتت جملة بعد جملة، فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب، أو لا، وعلى الأول، إن قصدت تشرية الثانية لها في حكمه عطف عليها كالمفرد، فشرط كونه مقبولاً بالواو ونحوه، أن يكون بينهما جهة جامعة".⁽⁴⁾

وبهذا يكون المعنى بالوصل والفصل مرتبطاً بما يتركة فصل الجمل أو وصلها من معان وأغراض تأتي بالكلام. وذكر الفصل والوصل بمصطلحات أخرى: كالقطع، والابتداء، والاستئناف، فسيبويه يذكره بالقطع والابتداء، فيقول: "... وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعت فابتدأه وذلك قولك:

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 222،

(2). ينظر، السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 248.

(3). ينظر، المرجع نفسه، ص 249.

(4). القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 119.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

« الحمد لله هو»، و«الحمد لله أهل الحمد»، و«الملك لله أهل الملك»، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً⁽¹⁾.

ويُخصُّ الأنباري كتاباً لظاهرة الفصل والوصل أسمائه (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل)، ذكر فيه المواطن التي لا يصح الوقف عندها بقوله: "أعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرفع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرفع، ولا على الناصب دون المنصوب، ولا على المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكّد دون المؤكّد، ولا على المنسوق دون ما نسقته عليه، ولا على إن وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها"⁽²⁾.

فالمعنى أن الوقف لا يكون إلا مع تمام المعنى، وأن الابتداء وهو الاستئناف لا يكون إلا بعد انتهاء المعنى.

2.1. معاني حروف العطف (الوصل):

عرض علماء النحو والبلاغة حروف العطف، فخصصوا لها جانباً من الاهتمام عند حديثهم عن الوصل، فتناول بعضهم وظيقتها وأثرها بالإعراب، والبعض الآخر ركز عن المعاني المترتبة عنها. فقد خصص لها سيبويه أبواباً فذكر معانيها، وأثرها بالمعنى من جهة الإعراب، ومثاله: «ما تأتيني فتحدثني»، كأنك قلت: «ما تأتيني وما تُحدثني»⁽³⁾.

وذكر ابن فارس معانيها في الكلام، فيقول عن ثم: "ويكثر في عطف ب ثم الترتيب على الإخبار ثم

﴿خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى﴾ [الأنعام: الآية 2]، فالمعنى ههنا أخبركم أني خلقتكم من طين ثم أخبركم أني قَضَيْتُ"⁽⁴⁾.

(1) - سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، ج 2، ص 62.

(2) - الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق محي الدين عبد الرحمن، مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، 1971، ج 1، ص 116، ج 2، ص 961.

(3) - سيبويه، المرجع نفسه، ج 3، ص 30.

(4) - ابن فارس، الصحاحي، المرجع السابق، ص 149.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

في حين نجد بعضهم خصص لها مُصنَّفًا كالرمانى الذي ذكر أنها تدخل . الواو. على الاسم والفعل معاً ولها معان: "عاطفة جامعة كقولك: « قام زيد وعمرو»، وعرض رأي الشافعي وفُطرب بأنها قد تأتي للترتيب".⁽¹⁾

ويذهب الأنباري إلى أن "حروف العطف تسعة: الواو- الفاء- ثم- أو- لا- بل- لكن- أم- حتى، ثم يأخذ في تفصيل كل حرف مع تقديم الأمثلة والشواهد عليه".⁽²⁾

فإذا مضينا إلى الجرجاني وجدناه يعرضها عرضاً مختصراً مبيناً أثرها بعطف الجمل كالفاء و ثم و أو.

فإذا جئنا للزمخشري وجدناه يعرض بعض أدوات العطف ويبيِّن معانيها من خلال مواقعها في الذكر الحكيم، ففي قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [الملك: الآية 83] يقول: فإن قلت: ما معنى: ثم؟ قلت: الدلالة على أن إنكارهم مُستبعدٌ بعد حصول المعرفة، لأن حق مَنْ عرف النعمة أن يعترف لا أن ينكر".⁽³⁾

وعلى غرار ابن الأثير الذي قدم جملةً من الأمثلة اختلفت بها حروف العطف فشرحها وحلَّ معانيها وأثر حروف العطف بها منها: ثم، والو، الفاء، ومن أمثلته وشواهدة" قوله عز وجل: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَدَّتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا﴾

[مریم: الآيات 22، 23] يقول: وفي هذه الآية دليلٌ على أن حملها به، ووضعها إياه كانا مُتقارنين لأنه عطف الحمل والانتبأذ إلى المكان الذي مَضَتْ إليه، المخاض الذي هو الطلق بالفاء، وهي للفور، ولو كانت كغيرها من

النساء لعطف «بُثْمٌ» التي هي للتراخي والمهلة".⁽⁴⁾

(1). الرمانى، معاني الحروف، المرجع السابق، ص 60 .

(2). الأنباري، أسرار العربية، المرجع السابق، ص 159 .

(3). الزمخشري، الكشاف، المرجع السابق، ج 2، ص 340 .

(4). ابن أثير، المثل السائر في أدب الكاتب، المرجع السابق، ج 2، ص 229 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

والملاحظ عند هؤلاء أن أكثر الحروف اهتماماً وعنايةً كان حرف «الواو» حتى أن البعض منهم عدّها أصل حرف العطف، وعلّة ذلك أنها لا تدلّ على أكثر من الإشراك فقط، وأما غيرها من الحروف فيدل على الإشراك وعلى معنى زايد، ولذلك صارت «الواو» بمنزلة الشيء المفرد، والباقي بمنزلة المركب، والمفرد أصل للمركب.

ورأى الجرجاني أن الدليل على أن «الواو» تقتضي الجمع دون الترتيب لأن قولنا: «جاءني زيد وعمرو»، لو كانت «الواو» تُفيد الترتيب لما جاز أن تقع ههنا؛ لأن هذا الفعل لا يقع إلا من اثنين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، فدلّ على أنّها تُفيد الجمع دون الترتيب⁽¹⁾.

وباستقراءنا لجميع شواهد وأمثلة الجرجاني نجد أولى أهمية خاصة لحرف الواو حيث ركّز عليها لأن الإشكال إنما يعرض فيها وحدها، وذلك "لأن غيرها تُفيد مع الإشراك معاني أخر مثل أن الفاء تُوجب الترتيب من غير تراخ، أمّا «ثم» تُفيد الترتيب مع التراخي، لكن «أو» تُفيد تردّد الفعل بين شيئين، وتجعله لأحدهما لا بعينه".⁽²⁾

فإذا جئنا للواو وجدناها تُفيد معنى الإشراك في الحكم وحسب، كأن تقول: «جاءني زيد وعمرو» فلم تُفيد «الواو» شيئاً أكثر من الإشراك «عمرو» في الجيء الذي أثبتته «لزيد».

ويؤكد عبد القاهر رأيه هذا بالمقتصد "اعلم أن «الواو» أول حروف العطف ومعناها الجمع بين شيئين، لأنها في الاسمين المختلفين بإزاء التشبية في المتفقين فإذا قلت: «جاءني زيد وعمرو»، لم يجب أن تكون المبدوء به في اللفظ سابقاً بل كان كل واحد منهما بمنزلة صاحبه في جواز تقدمه.

(1). ينظر، الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 224 .

(2). المرجع نفسه، ص 224 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

ثم يذهب في التدليل بأن «الواو» لا تفيد الترتيب لأمرين:

أحدهما: إنهم وضعوها حيث لا يتصور الترتيب كقولهم: «اشترك زيد» و«عمرو واختصم بكر وخالد»، وذلك إن الإشراك والاختصاص بما يقتضي فاعلين... فمن ادعى أن «الواو» دليل على الترتيب لزمه أن يقول: «اختصم زيد»، و«اشترك عمرو».

والثاني: أنك تقول: «جاءني عمرو اليوم وزيد أمس»، فيكون ما بعد «الواو» مقدما في المعنى كقوله عز

والجل: ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [ال عمران: الآية 43]، لأن السجود بعد الركوع وهو في الذكر. (1)

ثم يُبهِنَا الجرجاني عندما يكون المخبر عنه في الجملتين واحد يزداد معنى الجمع في «الواو» قُوَّةً وظهوراً، فإذا قلت: " «هو يَضُرُّ وَيَنْفَعُ» أفدت له الفعلين معاً، ولو قلت: «يَضُرُّ يَنْفَعُ» من غير «الواو» لم يفد ذلك، لأنه يجوز هنا أن يكون قولك: «يَنْفَعُ» رجوعاً عن قولك: «يَضُرُّ» إبطالا له. (2)

ويَتَطَرَّقُ الجرجاني إلى الوصل - العطف - مُفْرَداً وَجُمْلَةً فيذكر أن مدار الأمر فيه هي معاني يُضْمِنُهَا المتكلم بخطابه، غير أنها تظهر أحياناً من ظاهر اللفظ، فلا تستلزم الكثير من الجهد والتأويل، وإنما تتطلب علماً ودرايةً بصحةً وصواب التراكيب اللغوية، والتي تعتمد على النحو وقواعده، ومنها ما يُسْتَتَرُ وَيُضْمَرُ باللفظ فيحتاج إلى تأويل، وتعمق بالمعان والأغراض، وحصول هذه المعاني يكون بإشراك الثاني في حكم الأول، وهذا الإشراك ضربان:

الأول: مُتَعَلِّقٌ بما له محلٌّ من الإعراب سواء كان مُفْرَداً أو جُمْلَةً، وذلك لتساوي الطرفين في الحكم

الإعرابي من خلال إشراكها في حرف العطف «الواو»، فإذا اشترك الثاني في إعراب الأول فقد أشركه في

(1) - الجرجاني، المقتصد، المرجع السابق، ج3، ص 338/337.

(2) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص226.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

حُكِمَ ذلك الإعراب، نحو أنَّ المعطوفَ على المرفوعِ بأنه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوبِ بأنه مفعول به أو فيه، أو له شريكٌ له في ذلك⁽¹⁾.

أما الضرب الثاني: فيتعلقُ بعطفِ التراكيب التي لا محلَّ لها من الإعرابِ، "لا اعتبار أن «الواو» أشركت الثانية في إعرابٍ قد وَجِبَ لِلأولى بِوجهٍ مِنَ الوُجُودِ، وإذا كان كذلك، فينبغي أن تَعَلَّمَ المطلوب من هذا العطفِ والمغزى منه، ولمْ لَمْ يستوي الحال بين أن تعطف وبين أن تدعَ العطف".⁽²⁾

ويُشير الجرجاني فيما سبق إلى عدم وُجُودِ مُناسبة دلالية بين الطرفين تظهَرُ من ظاهر اللفظ، ولكنَّ العطفَ بـ «الواو» يأتي للجمعِ بين جُمَلتين بحكمٍ واحدٍ، غير أنه لا يتكشف لنا إلا إذا أرجعناه لأمرٍ (عقلي أو وهمي أو خيالي)،

فالجرجاني يَرى أن أمراً آخر يحصلُ معه على معنى الجمع، وذلك حتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث "إذا عرفَ السامعُ حالَ الأولِ عَنَّا أن يعرفَ حالَ الثاني، يَدُلُّك على ذلك أنك إذا جِئْتَ فَعَطَفْتَ على الأولِ شَيْئاً ليسَ منه بِسبب، ولا هو ممَّا يُذكر بذكره، وَيَتَّصِلُ حديثه بِحديثه لم يَسْتَقِم".⁽³⁾

ومما سَبَقَ ذكره يتأكد لنا أنَّ استحضارَ المحل الإعرابي في بابِ الوصلِ ليس مرجعه نحوياً بقدر ما هو دلالي . منطقي . فإن كان المتحدثُ عنه واحداً أجازَ تعددَ المحمولات، وتعدُّدَ المحمولات يستلزمُ عدمَ وُجُودِ تناقضٍ بينها، والتناقضُ يعني وُجُودَ إحداها يَسْتَلزِمُ إغناءَ الأخرى، فَضْلاً عن كَوْنِ الجُملة الواقعة موقعَ المفرد تَقْتَضِي أن المرجعَ واحدٌ، ولهذا يُسْتَساغُ الربطُ بالأداة بين المعاني التي تَشْتَرِكُ في مرجعٍ واحدٍ، بينما قد لا يُسْتَساغُ في جُمَلتين تَتَباعَدُ معانيهما.

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 223 .

(2) . المصدر نفسه ، ص 223 .

(3) . المصدر نفسه ، ص 224 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

1. 3. أنواع الجوامع:

تطرقَ الجرجاني للوصلِ بينَ الجملِ فذكرَ أنه يكونُ بِحروفِ العطفِ معَ جَماعِ بينها، هذه الفكرة .
الجامع . التي تناولها الكثيرون وخصها السكاكي بتفصيل أضفى به إلى القول أن الجامع يكون على ثلاث أقسام: عقلي ووهمي وخيالي.

1. الجامع العقلي : " هو أن يكون بين الجملتين إتحد في التصور أو تماثل فالعقل بتجريد المثلين عن التشخيص في الخارج يرفع التعدد عن البين".⁽¹⁾

2. الجامع الوهمي: وهو أن يكون بين تصوراتهما شبه تماثل، نحو أن يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض، وفي الثانية لون صفرة، فإن الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرض المثلين، وكم للوهم من حيل تروج ومن هنا حسن الجمع بين الثلاثة في قوله:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى، وَأَبُو إِسْحَاقَ، وَالْقَمَرُ

فالجامع هنا من قبيل المشابحة.⁽²⁾

3. الجامع الخيالي: وهو أن يكون بين الجملتين تقارن في الخيال سابق في ذهن المخاطب، وبالتالي يحضره هذا التقارن عند التذكر ليدرك العلاقة بين الجمل المعطوفة، فجميع ما يثبت في الخيال مما يصل إليه من الخارج يثبت فيه على نحوها ما يتأدى إليه، ويتكرر لديه، ولذلك لما لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة فيها بين البشر، اختلفت الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبا ووضوحا، فكم من صور تتعانق في الخيال، وهي في آخر ليست تتراءى، وكم من صور لا تكاد تلوح في الخيال، وهي في غيره نار على علم.⁽³⁾

والمعنى فيما مضى أن أسلوب الفصل والوصل يستلزم بالضرورة وجود علاقة بين الجمل.

(1). ينظر السكاكي ، المفتاح، المرجع السابق ، ص 253 . القزويني ،الإيضاح، المرجع السابق ، ص192 .

(2). السكاكي ،المرجع نفسه ، ص 254 ، القزويني ، المرجع نفسه، ص129 .

(3). السكاكي ، المرجع نفسه ، ص 254 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

4.1. القيمة البلاغية لأسلوب الفصل والوصل:

تُمثّل آليّة الفصل والوصل سِمَةً أسلوبية يُتقَنُها الصّليغُ بفنّ البلاغة، المتكشّف لمواضع الوقف المتدوق

للمعاني، حتى وُصِفَتْ بها البلاغة فقيلاً للفارسي: ما البلاغة؟، فقال: "معرفة الفصل من الوصل".⁽¹⁾

وقد أشاد بها الكثيرون فنقل لنا العسكري كلمة الخليفة المأمون يشرح فيها هذه المقولة: "يقول

المأمون: البليغ من كان كلامه في مقدار حاجته لا يُجِيلُ الفكرة في اختلاس ما صَعُبَ عليه من الألفاظ، ولا

يُكره المعاني على إنزالها في غير منازلها، ولا يتعمد الغريب الوحشي، ولا الساقط السوقي ثم يكون بصيراً بمقاطع

الكلام ومواضع وُصوله وفُصوله، فإن البلاغة إذا اغتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كالآلي نظام".⁽²⁾

ويستفيض العسكري بالحديث عن الفصل والوصل، مادحاً عمرو بن العاص في حُسن الانتقال بين

الأغراض بلسان الأحنف بن قيس "ما رأيت رجلاً تكلم فأحسن الوقوف عند مقاطع الكلام، ولا عرف

حدوداً إلا عمرو بن العاص رضي الله عنه كان إذا تكلم تفقّد مقاطع الكلام، وأعطى حقّ المقام، وغاص في

استخراج المعنى بالطف مخرج، حتى كان يقف عند المقاطع وفوقاً يحول بينه وبين تبعته من الألفاظ".⁽³⁾

وكان يزيد بن معاوية يقول: "إياكم أن تجعلوا الفصل وصللاً فإنه أشد وأعيب من اللحن".⁽⁴⁾

ويُضيف قول الحارث لكاتبه المرقش: إذا نزع بك الكلام إلى الابتداء، بمعنى غير ما أنت فيه فأفصل

بينه وبين تبعته من الألفاظ، فإنك إن مزقت ألفاظك بغير ما يحسن أن تُمزق به نفرت القلوب عن وعيها،

وملتها الأسماع، واستثقلت الرواة.

(1). الجاحظ، البيان والتبيين، المرجع السابق، ج 1، ص 88.

(2). العسكري، الصناعتين، المرجع السابق، ص 458.

(3). المرجع نفسه، ص 459.

(4). المرجع نفسه، ص 460.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

ورأى الأنباري أن " من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء"⁽¹⁾.

وأكد الجرجاني في سياق حديثه عن حسن النظم أنه "يُنْبَغِي أَنْ نَعْرِفَ مَوَاضِعَ حُرُوفِ الْعَطْفِ وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ مَوَاضِعِهَا، فَتَنْظُرَ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي تُسْرَدُ، فَيَعْرِفُ مَوْضِعَ الْفَصْلِ فِيهَا مِنْ مَوْضِعِ الْوَصْلِ، ثُمَّ يَعْرِفُ فِيهَا حَقَّ الْوَصْلِ مَوْضِعَ «الواو» مِنْ مَوْضِعِ «الفاء»، وَمَوْضِعَ «الفاء» مِنْ مَوْضِعِ «ثم» وَمَوْضِعَ «أو» مِنْ مَوْضِعِ «أم» وَمَوْضِعَ «لكن» مِنْ مَوْضِعِ «بل»"⁽²⁾، فالمعنى في هذا أن لكل حرف عاطفة عمل ومعنى يأتي بعطف الجمل.

أما المتأخرين وخاصةً أهل البلاغة وفُرسانها فقد تَعَمَّقُوا فِي مَعَانِ حُرُوفِ الْعَطْفِ فَمَيَّزُوا بَيْنَهَا بِذِكْرِ الْأَمْثَلَةِ وَالشُّوَاهِدِ، ثُمَّ وَضَعُوا لَهَا شُرُوطاً وَأَصُولاً، كَالسَّكَاكِيِّ الَّذِي رَأَى أَنَّ الْعَطْفَ يَعْتمِدُ "معرفة أصول ثلاثة: حدتها: الموضع الصالح من حيثُ الوضع، وثانيها: فائدته، وثالثها: وجه كونه مقبولاً لا مردوداً"⁽³⁾.

1. 5. مواضع الفصل والوصل:

1. 5. 1. مواضع الفصل:

انطلق في البلاغيون من القواعد والأسس النحوية التي بلّورها النحاة من أجل ضبط العطف كامتناع

ذِكْرِ الْوَاوِ بَيْنَ الْوَصْفِ وَالْمَوْصُوفِ، أَوْ بَيْنَ التَّكْيِيدِ وَالْمَوْكَّدِ، أَوْ امْتِنَاعِ عَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى أُخْرَى لَا مَحَلَّ لَهَا مِنْ

الإعراب⁽⁴⁾

(1). العسكري ، الصناعتين، المرجع السابق ، ص 460 .

(2). الجرجاني ، دلائل الاعجاز، المصدر السابق ، ص 82 .

(3). السكاكي ، مفتاح العلوم، المرجع السابق ، ص 249 .

(4). الجرجاني ،المصدر نفسه ، ص 227 ، السكاكي، المرجع نفسه، 249

فاتخذ الفصل عندهم ثلاث أوجه:

ذكر منها عبد القاهر وجهين " (الاتصال لغاية، والانفصال لغاية) وأشار إلى نوع آخر أن منه هو القطع والاستئناف".⁽¹⁾

في حين أن المتأخرين فصلوا فيه . الوجه الثاني، ثم زادوا فقالوا "أن القطع قسمان: قطع للوجوب، وقطع احتياط".⁽²⁾

1 . الاتصال للغاية : وهو ما سماه البلاغيون (كمال الاتصال)⁽³⁾

يأتي هذا الوجه من الفصل مُتعلق بما يأتي بالجملِ صِفَةً وتأكيداً مثله كمثل ما يأتي بالمفرد ف"كما في الأسماء ما يَصِلُهُ مَعْنَاهُ بِالاسْمِ قَبْلَهُ فَيَسْتَعْنِي بِصِلَةِ مَعْنَاهُ لَهُ عَنِ وَاَصْلٍ يَصِلُهُ، وَرَابِطٍ يَرِبُّهُ، وَذَلِكَ كَالصِّفَةِ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ فِي اتِّصَالِهَا بِالْمَوْضُوعِ إِلَى شَيْءٍ، وَكَالتَّأْكِيدِ الَّذِي لَا يَفْتَقِرُ كَذَلِكَ إِلَى مَا يَصِلُهُ بِالْمُؤَكَّدِ، كَذَلِكَ يَكُونُ فِي الْجُمْلَةِ مَا تَتَّصِلُ مِنْ ذَاتِ نَفْسِهَا بِالَّتِي قَبْلَهَا، وَتَسْتَعْنِي بِرِبْطِ مَعْنَاهَا لَهَا عَنْ حَرْفٍ عَطْفٍ يَرِبُّهَا، وَهِيَ كُلُّ جُمْلَةٍ كَانَتْ مُؤَكَّدَةً لِلَّتِي قَبْلَهَا وَثَبَّتَتْ لَهَا، وَكَانَتْ إِذَا حَصَلَتْ لَمْ تَكُنْ شَيْئاً سِوَاهَا، كَمَا لَا تَكُونُ الصِّفَةُ غَيْرَ الْمَوْصُوفِ وَالتَّأْكِيدِ غَيْرَ الْمُؤَكَّدِ، فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَنِي زَيْدُ الظَّرِيفِ»، وَ«جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ»، وَلَمْ يَكُنْ «الظَّرِيفُ» وَ«كُلُّهُمْ» غَيْرَ «زَيْدٍ» وَغَيْرَ «الْقَوْمِ»".⁽⁴⁾

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 113، السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 252 .

(2). السكاكي، المرجع نفسه، ص 252. القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 124 .

(3). السكاكي، المرجع نفسه، ص 136 . القزويني، المرجع نفسه، ص 180، التفتازاني، المطول، المرجع السابق، ص 180

(4). الجرجاني، المصدر نفسه، ص 227 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

أما الزمخشري بكشافه فيرى أن هذه الجملة " قد أفادت بترتيبها مفصل البلاغة، وموجب حسن النظم حتى جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نَسَقٍ، وذلك لجيئها مُتآخية أخذاً بعضها بعنق بعض".⁽¹⁾

ويذهب عبد القاهر في تحليلاته⁽²⁾ مؤكداً أن غاية الاتصال بيان وتوكيد وتحقيق ... وزيادة تأكيد. وهو الأمر الذي سار عليه البلاغيون من بعده غير أنهم توسعوا في ذلك تفصيلاً فذكروا أن الخطابات . الجمل . التي تدخل في ضمن ما أسموه بكمال الاتصال تكون على ثلاث أوجه⁽³⁾ فمنها ما يكون توكيداً، ومنها ما يكون بياناً، ومنها ما يكون بدلاً، غير أن الوجه الثالث لم نجد له ذكراً عند الجرجاني.

الوجه الأول: أن تكون الثانية توكيداً للأولى: بحيث تأتي الجملة الثانية مفصولة تأكيداً للأولى وتثبيتاً لها، وزيادة تقرير، والتأكيد أو التوكيد تكرير يُراد به تثبيت أمر المكرر في نفس السامع، ويأتي على قسمين⁽⁴⁾ توكيد لفظي، وتوكيد معنوي.

الوجه الثاني: أن تكون الثانية بياناً للأولى: والمقتضى للتبيين أن يكوم في الأولى نوع خفاء، مع اقتضاء إزالته⁽⁵⁾.

الوجه الثالث: أن تكون الثانية بدلاً من الأولى: والمقتضى للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنكته، ككونه مطلوباً في نفسه، أو فظيماً، أو عجيباً، أو لطيفاً،⁽⁶⁾ فالفصل هنا يلزم الجملة الثانية بمعنى أوفى لاستئناف القصد، وهي ضربان:

- (1). الزمخشري، الكشاف، المرجع السابق، ج 1، ص 149.
- (2). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 227.
- (3). ينظر السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص 252، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 122، التفتازاني، المطول، المرجع السابق ص 195.
- (4). ينظر، ابن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1984، ج 1، ص 19.
- (5). السكاكي، المرجع نفسه، ص 252، ينظر، القزويني، المرجع نفسه، ص 124.
- (6). السكاكي، المرجع نفسه، ص 252، ينظر، القزويني، المرجع نفسه، ص 123.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

1. أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه:⁽¹⁾، وذلك بان تأتي الثانية تشتمل تفصيلاً

مما تم ذكره في الثانية على العموم والتفصيل فيه البعض أو الجزء الذي يُظهر المعنى المراد.

2. أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال من متبوعه:⁽²⁾ والقصد من بدل الاشتمال " بدل من

الأول، وليس إياه ولا بعضه، وإنما هو شيء اشتمل عليه المراد بالاشتمال أن يتضمن الأول الثاني فيفهم من

فحوى الكلام أن المراد غير المبدل".⁽³⁾ والواضح مما سبق أن هناك نظر وتعمق بمعان الجمل التي اتصل بعضها

ببعض، حيث جاء هذا الضرب من الفصل أوضح بيانا وأعمق ترجمة؛ لأن الاتصال في هذه الشواهد كان

لغاياتٍ عديدة منها التأكيد، والإيضاح والبيان.

2 . الانفصال لغاية:

أما الوجه الثاني للفصل بين الجمل فهو ما أُطلق عليه الجرجاني الانفصال لغاية، وأسماء البلاغيون

"كمال الانقطاع"⁽⁴⁾.

ويوجب الفصل بين الجمل متى كان بينها بيان منع وصلها، و"يكون سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع

الاسم لا يكون منه في شيء فلا يكون إياه، ولا مشاركاً له في معنى، بل هو شيء إن دُكر لم يُذكر إلا لأمر

ينفرد به، ويكون دُكر الذي قبله وتترك الذكر سواءً في حاله، لعدم التعلق بينه وبينه رأساً. وحق هذا ترك

العطف البتة".⁽⁵⁾

(1) . المرجع نفسه، ص 122.

(2) . القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 122.

(3) . ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، دط، دت، ج 3، ص 64.

(4) . ينظر، السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص 137، ينظر، القزويني، المرجع السابق، ص 124 .

(5) . الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 243 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

وقد ذهب البلاغيون إلى أن "كمال الانقطاع يكون متى كان بالكلام فصلٌ بين أسلوبَي الخبر والإنشاء لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، أو أن لا يكون بين الجملِ جامع أو مناسبة"⁽¹⁾.

وبالنظرِ لأسلوبِ الكلام هنا نجدُه يختلفُ بين ما جاء فيه الفصل والانقطاع بين الأسلوبَي الخبر والإنشاء بالمعنى وهو هنا بصياغة الخبر مُتضمناً أحد الأغراض التي يُحيلُ عليها الكلام كالدعاء أو التمني وغيرها، فيدرج بذلك بالأسلوب الخبري، أما ما جاء باللفظ والمعنى فصلاً بين الخبر والإنشاء فيدرجُ بالإنشاء.

يقول السكاكي: "وأما الحالة المقتضية لكمال الانقطاع ما بين الجملتين فهي أن تختلفا خبراً وإنشاءً، وإن اتفقتا خبراً فإنه لا يكون بينهما ما يجمعها عند المفكرة جمعاً من جهة العقل أو الوهم أو الخيال"⁽²⁾.

وحدد البلاغيون مواضع كمال الانقطاع في قسمين :

1 . اختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً وعلى ضربين:

أ . اختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنى:

وهو كثيرٌ مُطرد أشار إليه الجرجاني دون تعقيب فقال: "ولا يعطف الخبر على الإنشاء"⁽³⁾. فوجب إذا

الفصل بينهما، في حين أشار إليه الزمخشري في مواضع عديدة من تحليلاته ، وتبعه السكاكي ومن بعده .

ب . اختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً معنى لا لفظاً:

وهو أن تتفق الجملتين خبراً أو إنشاءً، ولكن المعنى يختلف فيهما خبراً وإنشاءً، فوجب لذلك فصلهما.

2 . انعدام المناسبة والجامع بين الجملتين في المعنى:

والمعنى في ذلك أنه وجب الفصل بين الجملتين لعدم وجود مناسبة أو جامع بينهما ومن ذلك أن

(1) . ينظر، السكاكي، المرجع نفسه ، ص253، ينظر، القزويني، المرجع نفسه، ص 124 . السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، المرجع السابق، ص496.

(2) . السكاكي ، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص253 .

(3) . ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 233 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

" تكون في حديث ويقع في خاطرك بغتة حديث آخر، لا جامع بينه وبين ما أنت فيه بوجه، أو بينهما جامع غير ملتفت إليه ، لبعده مقامك عنه، ويدعوك إلى ذكره داع فتورده في الذكر مفصولاً"⁽¹⁾.

3 شبه كمال الاتصال: ويسمى أيضا الاستئناف:

وذلك أن تكون الجملة الثانية جوابا عن سؤال يفهم من الأولى⁽²⁾، فتفصل الثانية عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال، ويفيد ذلك" تنبيه السامع لفحوى السؤال أو لإغناؤه عنه أو لئلا يسمع منه شيء ، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصود إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ"⁽³⁾ والملاحظ أن الفصل في مثل هذا قد وَجَدَ اتِّفَاقاً عند مُعْظَمٍ من جَاءَ بعده من البلاغيين وذلك أن الاستغناء على حُرُوفِ العطفِ مع لفظِ «قَالَ» يُفِيدُ تَصَوُّرَ المقامِ، وتَقْدِيرَ السُّؤالِ، والجوابِ.

4 شبه كمال الانقطاع:

ومما هو أصلٌ في هذا الباب-الفصل- " أنك قد تَرَى الجملة وحالها مع التي قبلها حال ما يعطفُ ويقرُنُ إلى ما قبله، ثم تراها قد وَجَبَ فيها تَرُكُ العطفِ لِأَمْرِ عَرْضِ فيها صارت به أجنبية لما قبلها"⁽⁴⁾ ويبدو أن السكاكي قد اسْتَفْرَأَ كلام الجرجاني جيداً وأنتَبَهَ إلى أن قوله: "بترك العطفِ صارت أجنبية" قَصْدٌ لا وُجُودٌ لأيِّ جُماعٍ أو مُناسِبةٍ بينهما. فالفصل هنا "كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى، فلكون عطفها عليها موهما لعطفها على غيرها ويسمى الفصل بذلك قطعاً"⁽⁵⁾.

(1) . ينظر، السكاكي ، المرجع نفسه ، ص 270 .

(2) . ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص124 ، ينظر القزويني ، الإيضاح، المرجع السابق ،ص124 .

(3) . ينظر السكاكي ، المرجع السابق، ص152 .

(4) . الجرجاني ، المصدر نفسه ، ص231 .

(5) . القزويني ، ا، المرجع نفسه، ص124 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

لكن الجرجاني قبله لم يكن مُوضحاً وشارحاً لهذا الوجه، إذا نجدّه يذكرُ القطع، ويُؤه أنه نوعٌ من الفصلِ
أَعْمَضُ وَأَخْفَى وَأَدْقُ عُلُومِ الْبَلَاغَةِ، ثم ذهبَ إلى القولِ " أن النَّاسَ فِي غَفْلَةٍ إِذَا اكْتَفَوْا بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ
القطع والاستئناف ولم يطلبوا زيادةً".⁽¹⁾
وهو ضريان:

أ. **القطع احتياطاً:** وهو ما لم يكن لمانع من عطفها⁽²⁾ فيحدث الفصل بقطع الجملة الثانية عن الأولى
احتياطاً دفعاً للتوهم والالتباس، ومن هنا فصلت الجملتان احتياطاً، ودفعاً للبس الذي قد ينتاب المخاطب أو
المستمع⁽³⁾. وهو الحالة التي يظهر فيها شبه كمال الانقطاع⁽⁴⁾.

ب. **القطع للوجوب:** وهي تسمية أطلقها السكاكي⁽⁵⁾ وامتنع فيها العطف لاختلاف الحكم في
الجملتين، ومثال ذلك إن تأتي الجملة الأولى في محل نصب المفعول في حين تأتي الثانية ليس لها محل من
الإعراب، " فيمتنع العطف لاستحالة أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفاً على ما هو حكاية"⁽⁶⁾.

2.5.1. مواضع الوصل:

يرى السكاكي أن شرط العطف أن يكون مقبولاً هو أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة
جامعة نحو: الشمس والقمر، والسماء والأرض، ومثاله:

-
- (1). الجرجاني، المصدر نفسه، ص 131.
 - (2). ينظر القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 125.
 - (3). ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 236، الرمخشري، الكشف، المرجع السابق، ج 1، ص 25.
 - (4). ينظر، أحمد مطلوب، أساليب بلاغية، ص 187.
 - (5). السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص 152.
 - (6). الجرجاني، المصدر نفسه، ص 232.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

1. اشتراك الجملتين في الحكم الإعرابي: كعطف المفرد على المفرد؛ لأن الجملة لا يكون لها محلٌّ من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد، فكما يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولاً في المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهةً جامعةً⁽¹⁾.

2. التوسط بين حالة كمال الاتصال وكمال الانقطاع: وهو أن تكون "الجملتان متفتحتين خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنى وأن تكونا متفتحتين خبراً وإنشاءً معنى لا لفظاً مع وجود جامع بينهما."⁽²⁾

3. الوصل لدفع الإيهام خلاف المقصود: "وذلك أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع مع الإيهام وذلك بأن تكون إحداها خبرية والأخرى إنشائية، ولو فصلت لأولهم الفصل خلاف المقصود، ومنه قول البلغاء: لا، وأَيُّدِكَ اللهُ"⁽³⁾

وهكذا وضع علماء النحو والبلاغة ضوابط ومعايير لتحديد مواضع الفصل من الوصل، حيث اعتمدوا على نوع الأسلوب خبرياً كان أم إنشائياً من جهة المعاني والأغراض التي يخرجها إليها والتي من أجلها وضفت الجمل وصيغت الأقوال.

(1) - القزويني، الإيضاح، المرجع نفسه، ص127.

(2) - القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص127.

(3) - المرجع نفسه، ص126. أحمد مطلوب، أساليب بلاغية، ص188.

2. بلاغة أسلوب الفصل والوصل:

يُعتبر أسلوب الفصل والوصل من أهم مباحث علم المعاني عَرَفَ اهتمام النحاة والبلاغيين حيث عُدَّ من الأساليب التي بها تُدرِك أسرار البلاغة، "لا يُحسَنه إلا الأعراب الخُلصُ الذين طُبَعُوا على الفصاحة والبلاغة وأوتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام"⁽¹⁾، مُتعلق بإشراك المفردات في الإعراب والحكم أو بما يَصْنَعُ في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو تَرِكِ العطف فيها.

تناوله النحاة فاعتنوا بعطف المفردات أكثر من عنايتهم بعطف الجمل حتى إن حديثهم عن عطف الجمل كان مُقْتَضِباً؛ لأن تركيزهم على أدوات العطف، ومُحاوَلاتهم لإبراز معانيها، واكتشاف دلالاتها المختلفة.

غير أن جُلَّ البلاغيين أهملوا الحديث عن عطف المفردات وفصلها؛ لأن فائدة العطف في المفردات ظاهرة، فهي إشراك الثاني في إعراب وحكم الأول، فنجد منهم من أشار إلى الوصل بين المفردات أو فصلها كالزمخشري الذي تَوَزَعَتْ له بعض الآراء في كتابه الكشاف، والزملكاني الذي خَصَّ الحديث فيها عن

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 222.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

عطف الصفات نحو " قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: الآية 3] وسبب تعاطفها هنا

أنها متضادة المعاني، فجاء بالواو للرفع الوهم والالتباس عمّن يستبعد ذلك في ذات واحدة⁽¹⁾.

كما أشار إليه السكاكي عند حديثه عن أحوال المسند إليه، إذا يكون المراد تفصيل المسند إليه مع

الاختصار كقولك: "جاء زيد فعمرو فخالد أو ثم عمرو"، أو كان المراد رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى

الصواب كقولك: «جاءني زيد لا عمرو» ولمن في اعتقاده أن «عمراً» جاءك دون «زيد» أو أنهما جآك

معاً⁽²⁾.

في حين بدأ الجرجاني حديثه بهذا الباب بداية عن وصل المفرد دون الفصل، حيث كان مقتضياً دون

تقديم أمثلة أو شواهد فذكر أنه يكون بالإشراك في الإعراب، ومن ثم "الإشراك في الحكم، نحو أن المعطوف

على المرفوع بأنه فاعل مثله، والمعطوف بأنه مفعول به أو فيه أو له شريك في ذلك"⁽³⁾، ولعل عدم اهتمامه

بعطف المفرد مرجعه أنه "سهل لا إشكال فيه"⁽⁴⁾.

1.2. بلاغة الفصل والوصل بالأسلوب الخبري :

يأتي الكلام صوراً مختلفة من الإخبار والوصف والتقرير، فينصّل لغايات مختلفة منها أن يحقق بالكلام

تأكيداً، "كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَسَّرَهُ

بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان: الآية 7] فقوله: ﴿كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ تأكيد لقوله: ﴿كَأَنَّ لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾"⁽⁵⁾ وذلك من

قبيل التوكيد المعنوي لاختلاف المعنى بين الجملتين، ولأن التشبيه الثاني أبلغ وأكد لذلك فصلت.

(1). الزملكاني، التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، تح أحمد مطلوب، حديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1964، ص 130

(2). السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص 191/190.

(3). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 227.

(4). الزملكاني، التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، المرجع السابق، ص 33.

(5). ينظر، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 121. أحمد مطلوب، أساليب بلاغية، المرجع السابق، ص 188.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

وأما مثاله من الشعر قول الجاحظ: (1)

رفقاً بعد جلاً ما أوليته رفقاً فقد أثقلتُهُ بأيادي

فصدر البيت يُشير إلى الرفق بالعباد لما لهم من نعمٍ التي يسعدون بها ويسعدون غيرهم، وهذا من سخائهم وكرمهم، أما عجزه فقد أظهر أن هذه النعم من حق غير صاحبها يمدُّ بها غيره وهذا من السخاء أيضاً.

فالواضح أن عجز البيت توكيد لصدوره لذلك فُصل الكلام.

وأما قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى﴾ [طه]:

الآية 120] فقد فصلت جملة ﴿قال﴾ عن جملة ﴿وسوس﴾ لكونها تفسيراً وتوضيحاً لها (2)، فالفصل هنا من كمال الاتصال وغايته البيان لما سبق من مقاصد وأغراض.

وأما ما جاء فيه كمال الاتصال بدلاً "قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ

وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا

غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: الآية 172] ، حيث جاء قوله: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾ بدل البعض من الكل لقوله: ﴿بَنِي آدَمَ﴾

والمعنى في ذلك أن المولى عزَّ وجلَّ أخذ بني آدم من ظهورهم ذرياتهم، أي إخراجهم من أصلابهم نسلاً

وإشهادهم على أنفسهم (3)، فحق الفصل: هنا لأن البدل تفسير وزيادة إيضاح لما سبق من القول.

ومن الشعر قوله: (4)

حسبُ الكذوب من البليَّةِ بعضُ ما يُحكى عليه

(1) الجاحظ ، المحاسن والأضداد، المرجع السابق ، ص74.

(2) . ينظر، القزويني ، الإيضاح، المرجع السابق ، ص123.

(3) . ينظر، الرمخشري ، الكشاف، المرجع السابق ، ص395.

(4) . الجاحظ ، المحاسن والأضداد ، ص74. علي الجارم ، مصطفى أمين، البلاغة الواضحة، المرجع السابق ، ص229 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

فقد فصل قوله: **بَعْضٌ مَا يُحْكِي عَلَيْهِ عَلَى قَوْلِهِ: حَسْبُ الْكُذُوبِ مِنَ الْبَلِيَّةِ لِنَزْوَاهَا مَنْزِلَةٌ بَدَلَ الْبَعْضِ لِأَنَّهُ** أظهر المعنى المقصود.

وفي "قوله تعالى: ﴿جَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ (20) اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [يس: الآيات 20، 21] فصل قوله ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ﴾ عن قوله ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ فما جاء في الجملة الثانية فيه بدل الكل لاعتبار أن المولى عزَّ وجلَّ دعا أن يُتبع المرسلين ثم عمم الأمر لمن لا يسألكم".⁽¹⁾

وقد يحدث تباين تام بين الجملتين مع امتناع الجهة الجامعة بين الجملتين، ومثال ذلك مما يناسب الأسلوب الخبري أن تختلف الجملتان معنى لا لفظا كقولنا: «مات فلان، رحمه الله»⁽²⁾، فالجملتين «مات فلان» و«رحمه الله» خبريتان والمعنى يختلف في الأولى جاء إعلام لخبر وفي الثانية غرضه الدعاء فوجب لذلك كمال الانقطاع.

أما قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُمْتُنِّي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمَرُهُ لَيَسْجَنَنَّ وَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: الآية 32]

فقوله: ﴿رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ فصل عن قوله: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُمْتُنِّي فِيهِ﴾ لا وجود لمناسبة بينهما أو جامع لوصلهما، فالمعنى في ﴿ذَلِكُنَّ﴾ تميزا لسيدنا يوسف عليه السلام، وأما قولهم ﴿استعصم﴾ فالمعنى فيها أنه امتنع امتناع المعصوم أي جاعلا المرادة خطيئة عصم نفسه منها، فالواضح اختلاف المعنى بينهما لعدم وجود مناسبة جامعة فوجب لأجل ذلك الفصل.

وما جاء بمعناه قول الشاعر:

(1) . ينظر ، السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص267.

(2) .. القزويني، الايضاح، المرجع السابق، ص120.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

الفقرُ فيما جاوزَ الكِفافَ من اتقى الله رجاً وخاف

فقد تعين هنا فصل الكلام لكمال الانقطاع، إذ لا رابط بين صدر البيت وعجزه في المعنى لاعتبار أن العطف يجب الجمع بين الشئيين⁽¹⁾ اتفقا لفظاً ومعنى أو اتفقتا معنى دون اللفظ، والفصل هنا حاصل باختلافها معنى واتفقهما لفظاً، فلا وجود لمناسبة جامعة توجب الوصل فانفصلا.

وأما قول الشاعر:

وتظنُّ سلمى أنني أبغي بها بدلاً ، أراها في الظلال تهيم

فقد جاء قطع الكلام به احتياطاً لدفع التوهم حيث فصل قوله: أراها عما قبله حتى لا يتوهم السامع أن العطف واقع على أبغي دون تظن فتصبح جملة أراها من مضمونات سلمى⁽²⁾ ، وليس مراد الشاعر كذلك.

ومثال ما جاء قطعاً للوجوب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: الآيات 11، 12].

"فقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ حكاية عنهم، أما قوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ هي إخبار من الله عز وجل عنهم بأنهم مُفسدون لذا فصلت عن سابقتها، ولو عطف عليها لَلزِمَ مشاركتها في حكمها، ولصار ذلك خبراً من اليهود، ووصف منهم لأنفسهم بأنهم مُفسدون، ولصار كأنه قالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ ، وقالوا: «إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ» وذلك مما لا شك في فساده"⁽³⁾.

ويذهب السكاكي بالحديث عن هذا الشاهد فيجعله من باب القطع احتياطاً أي "دفعاً للتوهم

والالتباس لكي لا يفهم غير المقصود من الكلام"⁽⁴⁾.

(1) . ينظر السيد الهاشمي، جواهر البلاغة، المرجع السابق، ص 264.

(2) . ينظر، السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 262، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 124 .

(3) . الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 232 .

(4) . ينظر السكاكي، المرجع نفسه، ص 261 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

وقد يأتي الكلام باستئناف جواب عن سؤال مُضمر، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِيَلْدَ مَيْتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: الآية 57]، فقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي﴾ فصلت عن قوله: ﴿فَأَنْزَلْنَا﴾؛ لأنها جاءت مستأنفة استئنافاً بيانياً، "حيث ذكر سبحانه عزَّ وجلَّ أنه المتصرف الحاكم المسخر السحاب الحامل للمطر، ثم إنه هو سبحانه الذي ينزل المطر فأخرج به من كل الثمرات"⁽¹⁾، فالفصل في خطابه الجليل تمام الاتصال.

ومثاله من الشعر قوله:

غَلَطَ الَّذِينَ رَأَيْتَهُمْ بِجَهَالَةٍ يَلْحُونَ كُلَّهُمْ غُرَابٌ يَنْعَقُ

والمعنى في ذلك أن أهل الجاهلية نجم عنهم الغلط فتوهم أن سائلاً يسأله، لماذا تقول بأنهم غلطوا، فيقول لأنهم كانوا يكرهون ويلعنون الغراب إذا صدر عنه صوت، وهذا نوع من التطيُّر⁽²⁾، فالفصل هنا جاء لما أضمر من سؤال.

أما الوصل بالأسلوب الخبري فيوجب أن يكون بين جملتين اتفقتا خبراً لفظاً ومعنى، ومن ذلك قوله: «هو يقول ويفعل»، فالمعنى أنك أوجبت الفعلين له، وقولك: «العجب من أتى أحسن وأساءت»، و«يكفيك ما قلتُ وسمعتُ»⁽³⁾ فجاء العطفُ خبراً لفظاً والمعنى إنشأً. ومن ثم مَتَى اتَّفَقَتِ الْجُمْلَتَانِ خَبَرًا والمقام على حَالِ إِشْرَاكِ بَيْنَهُمَا فِي جَوَامِعِ، "كُلَّمَا كَانَتِ الشَّرْكَةُ فِيهِ أَكْثَرَ وَأَظْهَرَ، كَانَ الْوَصْلُ بِالْقَبُولِ أَجْدَرَ"⁽⁴⁾.

(1). ينظر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 2، المرجع السابق، ص 232.

(2). ينظر، الجاحظ، المحاسن والأضداد، المرجع السابق، ص 61.

(3). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 226.

(4). ينظر، السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 261.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

والمعنى هنا أن الوصل بالأسلوب الخبري يستلزم أن تكونَ الجُمْلُ خبرية إثباتاً أو نفيًا.

ومما جاء العطف فيه لاشتراك الجملتين في الإعراب⁽¹⁾ قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا

وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْعَفُورُ﴾ [سأ: الآية 2] .

وقوله: «زيد يكتب ويشعر»، أو «يعطي ويمنع»⁽²⁾ فقد فصل الخبر الثاني عن الأول لتوفر أمرين الأول:

الاشتراك في الحكم الإعرابي لوقوع الجملتين موقع المفرد الذي يشترك في الإعراب لما لهما من تناسب فهما

فعليتان سواء كان المفرد أو الجمل كما في الآية السابقة، والأمر الثاني حصول المناسبة بين الجملتين ففي القول

الأول مما جرى مجرى الشبيه والنظير الكتابة والشعر، وفي الثانية جرى مجرى النقيض الإعطاء والمنع، فلما كان

المخبر عنه واحد ازداد معنى الجمع في الواو قوة وظهورا كان الأمر حينها صريحاً⁽³⁾ فعطف الخبر على

الخبر. وهو ما أسماه البلاغيون "التوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال".⁽⁴⁾

ومثاله أيضا قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الروم: الآية 19]⁽⁵⁾

ومما يظهر في العطف صورة مجسدة لحال الشاعر "قول العسكري:

على أنني أناى فأدُنُو تذكراً

ولستُ كمن يدنو فينأى تناسيا

ويعجبي حبي له وصباتي

إليه وإمساكي عليه وداديا

(1) . ينظر ، القزويني، الإيضاح ، المرجع السابق ، ص 119 .

(2) . ، القزويني، الإيضاح ، المرجع السابق ص 119 .

(3) . الزمخشري، الكشاف، المرجع السابق، ص 258 . القزويني، المرجع نفسه، ص 128 .

(4) . ينظر ، السكاكي، المفتاح ، المرجع السابق ، ص 261 . القزويني، المرجع نفسه، ص 128

(5) . ينظر ، السكاكي ، المرجع نفسه ، ص 261 . القزويني، المرجع نفسه، ص 128 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

فالجملة الأربع جاءت بأسلوب الخبر لفظاً ومعنى، وكلها تنصب في معنى واحد وهو شوق الحبيبة، مسجلاً خواطره وحبّه بتصوير عميق مؤث".⁽¹⁾

فالملاحظ مما سبق ذكره أن بلاغة الفصل والوصل بالأسلوب الخبري لامست الكثير من الشواهد القرآنية والأمثلة الشعرية حيث أبرزت مواضعه وذكرت أنواعه وكان تحليلها قائماً على المعاني والأغراض التي يؤديها الكلام في الخطاب اللغوي التواصلية.

2.2. بلاغة الفصل والوصل بالأسلوب الإنشائي:

ويأتي الفصل بالأسلوب الإنشائي بكل أوجهه، فيتحقق كمال الاتصال بفصل الجملة جاء إحداها خبراً والأخرى إنشأً.

فكما تطرق الجرجاني للفصل بالأسلوب الخبر إثباتاً وتقيماً، فقد تناول أسلوب الإنشاء فرأى أن كمال الاتصال بين الخبر والاستفهام يُحقق تأكيداً بالمعنى.

ومثاله " قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة: الآيات 6،7]

فقوله: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ تأكيداً لقوله: ﴿ أُنذَرْتَهُمْ ﴾ وقوله: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ تأكيد ثاني أبلغ من الأول؛ لأن من كان حاله إذا أنذر مثل حالة إذا

(1). سهيل محمد، الأساليب البلاغية في شعر أبي هلال العسكري، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، 2010، ص 101.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

لم ينذر كان في غاية الجهل، وكان مطبوعاً في قلبه لا محالة⁽¹⁾، ورأى القزويني " أن الفصل بهذا الشاهد تضمن

تأكيداً لفظياً؛ لأن المعنى واحد في الجمل المتتابعة".⁽²⁾

ومثال ذلك قول الشاعر:

أما ترى عُود السَّماء نضراً تَرى لَهُ طَلاقَةً وبِشراً

فجاءت الجملة الثانية مؤكدة للجملة الأولى، " والمعنى في كلا الجملتين للحسن والنظارة حيث انتقل الشاعر من أسلوب الاستفهام بالهمزة المقترنة بلا النافية والفعل تَرى مما زاد الفصل حُسناً وأثار المتلقي إلى الوصف والإخبار"⁽³⁾، فالمعنى يتعلّق بتأكيد معنى الجملة الأولى.

ومما جاء الفصل فيه بين أسلوب الأمر والخبر "قول الشاعر:

أقولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقيمَنَ عندنا وإلا فكنُ في السِرِّ والجَهْرِ مُسلِماً

قوله: « لا تقيمَنَ » عن قوله: «ارحل» لقصد البدل؛ لأن القصد من كلامه إظهار الكراهية والتذمر من إقامته بسبب أنه يسر غير ما يجهر، فكانت جملة « لا تقيمَنَ » أوفى بتأدية ذلك القصد، لأنها دلت عليه بالمطابقة والتأكيد بخلاف «ارحل» فإنها دلت على ذلك بتضمين مع تجريدتها من التأكيد"⁽⁴⁾.

ولذلك فصلت لما بينها من كمال الاتصال.

ومثال ذلك "قول الشاعر:

وقالَ قائلِهِم ارسُوا نراولِها فكل حَتفِ امرئٍ يَجري بِمقدارِ

(1) . ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ص 228 ، السكاكي ، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص 145.

(2) . ينظر، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 123 .

(3) . سهيل محمد، الأساليب البلاغية في شعر أبي هلال العسكري، مذكرة ماجستير، المرجع السابق ، ص 102 .

(4) . ينظر، القزويني، الإيضاح ، المرجع نفسه، ص 122 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

فقالوا له: « ارسوا » إنشاء لفظا ومعنى وقالو: «نزاولها» خبر؛ ولذلك فصلت الجملتان، ولم يجزم نزاولها لتكون جوابا للأمر؛ لأن الغرض تعليل الأمر بالمراوغة، والحال بالجزم ليست كذلك⁽¹⁾. الفصل هنا واقع لاختلافهما لفظاً ومعنى أي كمال الانقطاع.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾

[الأعراف: الآية 82]، كمال الانقطاع لاعتبار أن قوله: ﴿إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ جملة خبرية فصلت عن قوله: ﴿

أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ﴾ جملة إنشائية بأسلوب الأمر فكان الاختلاف خبرا وإنشاء لفظاً ومعنى.

ومعنى الآية أن "نبي الله هوداً قد نهي قومه عن فعل الفاحشة فأجابوه بما يكون جواباً عما كلمهم به لوط عليه السلام من إنكار الفاحشة، وتعظيم أمرها، ووسمهم بسممة الإسراف الذي هو الأصل الشر كله، ولكنهم جاؤوا بشيء آخر لا يتعلق بكلامه ونصيحته من الأمر بإخراجه ومن معه من المؤمنين من قريتهم ضحرا بهم، وبما يسمعونهم من وعظهم ونصحهم، وقولهم: ﴿إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ سخرية بهم، وبتطهرهم من الفواحش، وافتخارا بما كانوا فيه من القدارة"⁽²⁾.

وأوضح مما ظهر به الفصل قطعاً للوجوب "قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ

كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: الآية 13]، فقوله: ﴿أَنُؤْمِنُ﴾ استفهامٌ فصل

عن الخبر ﴿إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ لأنه ليس حديثاً عن أنفسهم بأنهم هم السفهاء."⁽³⁾

وقد يأتي الكلام بظاهره عطف الخبر على الاستفهام وهو مما رفضه الجرجاني صراحة، ويكون الأمر في

مثل ذلك أن الكلام تضمن حذف بما جاء بلفظ الاستفهام، ومثاله "قولك: «أيجسن أن تنهى عن شيء

(1) . ينظر، التفتازاني ، المطول، المرجع السابق، ص 194 .

(2) . الزمخشري، الكشاف، المرجع السابق، ج3 ، ص 372 .

(3) . الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص233 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

وتأتى مثله؟»، وتقدير الكلام: «أيحسنُ أن تُنهي عن شيء؟ و أيحسنُ أن تأتي مثله؟»⁽¹⁾ فيكون عطف

الاستفهام على الاستفهام.

ومثال ذلك "قول العسكري:

نجوم مشيب في الظلام شيبية وما حسن ليل ليس فيه نجوم

يقومُ العطفُ هنا بين جملتين الأولى خبرية لفظاً ومعنى مجيئها تشبيهاً بليغاً تشبيه الشيب بالنجوم لياضها

والجملة الثانية استفهامية لفظاً بالتعجب ما وخبرية معنى لما تتضمنه من نفي أي: «لا حسن ليل بلا نجوم»

فجاء العطف تأكيداً للمعنى وترسيخه، وظهر للوصل قيمة جمالية ومعنى مؤثر⁽²⁾.

فَصِيحَةُ الْكَلَامِ تَتَطَلَّبُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْلُ بَيْنَ جُمْلٍ لَهَا الْأَسْلُوبُ نَفْسُهُ، أَوْ أَنْ يَحْتَمِلَ أَحَدَ الْأَسْلُوبِي مَعْنَى

الأسلوب الآخر به ليتم الوصل ويتحقق.

وقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: الآية 31] جاءت متفقتان لفظاً من خلال أسلوب الأمر في

الجملتين، فالله تعالى يأمر عباده أن يأكلوا ويشربوا من غير سرف، فإن الله يحب أن يرى نعمته على عبده.

ويبدو مما سبق ذكره من أمثلة جاء عطفها بنفس الأسلوب هو ما جعله المتأخرون الواسطة بين الأمرين، أو ما

أسماه السكاكي "التوسط وهي كمال الاتصال وكمال الانقطاع"، وهي أن يختلفا خبراً و طلباً وأن يكون

المقام مشتملاً على ما يُزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب أو الطلب معنى الخبر.

(1). المصدر نفسه ، ص 226 .

(2). سهيل محمد، الأساليب البلاغية في شعر أبي هلال العسكري، المرجع السابق، ص 105 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

وعليه فإن أسلوب الفصل والوصل أسلوب له لطائفه البلاغية التي تستوجب لصياغتها صياغة سليمة وتأويل الاغراض والمقاصد المتضمنة أن يكون المتكلم على قدر من البلاغة وحسن البيان ويكون المخاطب له على قدر من التأويل والتفسير.

3. تداولية أسلوب الفصل والوصل:

تُعتبر إستراتيجية الفصل والوصل أسلوب لغوي يستند إليه المتكلم لتوضيح مقاصده وتبليغها على هيئة خاصة به إلى المخاطب، يُجيدُها الأعرابُ الخُلص، ومن أكتَمَلتْ لديه آلهُ البلاغة، ومن أُوتِيَ معرفةً في دُوقِ الكلام، فهي سرٌّ من أسرارِ البلاغةِ حتى أصبحت تُنعتُ بها .

فالمتكلم في صياغة كلامه وأداءه خطابيه يلزمه كفاءةً لِسَانِيَةً، وقُدْرَاتٍ لُغَوِيَةً **Langug abilities**

حتى يتمكن من نظم مقاصده ونواياه بتوظيفه آليه الفصل والوصل، وذلك ما أشار إليه عبد القاهر بداية

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

حديثه حيث يُشترطُ فَمَنْ يُريد معرفةَ مواضع الفصل والوصل بين مقاطع الكلام عليه أن يُتقنَ سائرَ معاني البلاغة "فلا يكْمُلُ لإحراز الفُضيلة فيه أحدٌ، إلا كَمَل لسائر معاني البلاغة".⁽¹⁾

وقد أولى عبد القاهر لهذه الآلية اهتماماً واضحاً في تعليقات وتعليقات شواهد وأمثله، فظهرت الجوانب التواصلية التداولية التي تعكس انعكاس إحساس المتكلم بخطابه، وتوصل أغراضه ومقاصده، وتثير المتلقي.

غير أن البعض⁽²⁾ تحامل على الجرجاني في عرضه لهذا الأسلوب البلاغي، ورأى أنه حدّد دائرته بمجال العطف النحوي، حيث ضيق الدائرة فقصرها على العطف بـ «الواو» دون غيرها من أدوات العطف، بل فقصرها على العطف بين الجمل فحسب.

وبرّر حسن طبل اقتصار الجرجاني بدراسته الفصل والوصل على التطبيق النحوي أنه "مثل فصل الجملة عما قبلها بأنها تنزل منزلة الصفة من الموصوف أو التأكيد من المؤكّد، أو أنّها بمثابة جواب عن سؤال يُقدّر بين الجملتين، وهي على حدّ رأيه مجرد توجيهات أقرب إلى التوجيه الإعرابي إلى التدقيق الفني للأساليب".⁽³⁾

فإذا ذهبنا مع قول حسن طبل في أنّ الجرجاني اقتصر على الجوانب النحوية في دراسة الفصل والوصل، فبأي مجال أو جانب يكون فيه تعليقه على قوله تعالى: ﴿لَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: الآيات 1، 2] ،

يُعلق عبد القاهر بأن قوله: ﴿لَا رَيْبَ﴾ بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾، وزيادة تثبيت له، وهذه المقاصد والنوايا التي تتمثل في أفعال البيان والتوكيد والتحقيق تتطلب طرقي التواصل، كما تستدعي سياقاً

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 222

(2). حسن طبل، علم المعاني، المرجع السابق، ص 97.

(3). ينظر، حسن طبل، المرجع السابق، ص 102 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

مُعِينًا عندَ المتلقي والمخاطب، مفاده أنه يَشْكُ أو غير مَتَأَكِّدٍ، ثم يُضِيفُ بالتعليقِ قوله: " وليس يُثَبِّتُ الخبر غير الخبر"⁽¹⁾، فالمعنى هنا أفاد خبرا وزيادة خبر في إثباته وتأكيده، أليس هذا أقرب إلى التواصل والتبليغ منه إلى النحو والقواعد والتععيد.

ولاعتبار أن العطفَ في حديثه مُتَعَلِّقٌ بِمَعْنَى القَوْلِ وَفَهْمِ الخِطَابِ، فهناك أمرٌ آخرٌ تَجَدُّدُ الإِشَارَةِ إِلَيْهِ يَتَعَلَّقُ بِبِنَاءِ الخِطَابِ وَنَسْجِهِ، أليسَ لزاماً أن تُرَاعَ صِحَّةَ وَسَلَامَةَ تَرْكِيْبِهِ؟، ثم يُنظَرُ للمعاني التي تتمايز باختلاف التراكيب، وتغيّر مواضع الحروف والكلمات، فلا يمكن تحديد معاني الجمل والأقوال إذا لم تُمَيِّز بين الفعل والفاعل والمفعول به والزمان والحال.

والقائل بإمكانية الفصل بين النحو والبلاغة في جهالة عظمى، لأن الأساليب البلاغية التواصلية حلقةٌ وُسطى بُيِّنَتْ عليهما معاً، وإن كان الجرجاني نحوياً فقد انتهى إلى بلاغي ضليعٍ بالأساليب اللغوية التواصلية، مُدركاً المعاني والأغراض التي يُجِيلُ عليها الخطاب مهمّاً كانت صِفَتُهُ، فانتقل إلى البحث عن "المناسبة السياقية أو المقامية إلى تداولية لسانية"⁽²⁾ وهي لُبُّ التبليغ وغايتها.

ومن ثَمَّ وَجَبَ على المتكلم الذي يَذْكُرُهُ الجرجاني أن يَمْتَلِكَ الأَدَاءَ التَخاطُبيَّ **Communicative performance** البلاغي إلى جانب الكفاية النحوية **Grammatical adequacy**، مع الاهتمام بدور السياق باعتباره مُعْطَى تَوَاصُلِيٍّ يُمَكِّنُ الانتقال من البنية النحوية والوصول إلى الأغراض والمقاصد التي يُرِيدُ إنجازها؛ وتَصْيُرُ اللغَةَ تَوَاصُلِيَّةً إذا دَرَسَتْ حال استعمالها "لأنه لا يكفي أن يكون لدينا فكر، لكن من المهم في ذلك أن يُطَبَّقَ جَيِّدًا"⁽³⁾.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 227.

(2). محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، إفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2012، ص 30.

(3). صالح بلعيد، نظرية النظم، ص 8.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

كما يرى عبد الكريم الكوازي أن ما قام به الجرجاني في بحثه في الفروق والوجوه بين هذه الأبواب التي جعلها مدار حديثه عن التواصل بين النحو والبلاغة في النظم "ليس نظراً في النحو من حيث هو علم الإعراب أو قواعد جاهزة، وإنما هو بحث في معاني العبارات، وفي إدراك الفروق الدقيقة التي تظهر بين استخدام وآخر"⁽¹⁾، فلم يكن هدف الجرجاني النظر في القاعدة النحوية، وإنما كان همته هو دلالتها على المعنى، وأما اللغة فإنها تُعرف بالإحساس والذوق قبل معرفتها بحفظ القواعد.

1.3. تداولية الفصل والوصل بالأسلوب الخبري:

تنبه الجرجاني إلى أن هناك من الكلام ما لا يحتاج إلى وصل فيكون المعنى فيه مؤصلاً ضمناً "فيسغني بصلة معناه له عن واصل يصله وربطه" ⁽²⁾. والمعنى في ذلك أن المتكلم يُنجز خطابه مُعتمداً على معاني تتصل ببعضها تكون مرتبةً بالنفس مقبولةً من العقل، فهي تستنتج وتؤول وفق علاقة لا تُعقد على "رابطٍ شكلي ظاهر سطحياً"⁽³⁾ إنما تقوم على روابط مُضمرة وفقاً لقوانين النحو، وتبعاً لمقاصد وأغراض معينة، سواءً كانت هذه المعاني مفردة أو مركبة، فإنها لا تحتاج لاتصالها بأدوات.

(1). ينظر، عبد الكريم الكوازي، البلاغة والنقد - المصطلح والنشأة والتجديد، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط2006، 1، ص 332/331.

(2). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 227.

(3). محمد خطايي، لسانيات النص، المرجع السابق، ص 107.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

ومثال ذلك ما جاء مؤكداً لمعنى سَبَقَ ومُبيناً له، فإن حصل لم يكن شيئاً سِوَاهَا كالصفة التي لا تكون غير الموصوف، فالمتكلم عندما يُخاطب غيره فَيُخْبِرُهُ بمجيء زَيْدٍ "فيقول له: «جاءني زَيْدُ الظريف» فأضاف الصِّفَةَ فقد أَكَّدَ وَأَبَانَ مَنْ زَيْدٌ هذا، وذلك أن المخاطب يَعْلَمُ مُسَبِّقاً أن هناك زَيْدٌ يُلقَّبُ ويُوصَفُ بالظريف، فإن أُخْبِرَ بذلك لم يكن بحاجةٍ لمجيء الرابطة، لأننا نقصدُ بالظريف زَيْدًا فَهُمَا الشَّخْصُ ذاته".⁽¹⁾

وقد يُوجب الفصل إذا جاء الكلام تأكيداً لغير المؤكِّد، وفي ذلك أفاضَ الجرجاني سيلاً من الشواهد والأمثلة، منها ما يُشير فيه إلى أن أقوى الصيغ التي تزيد الكلام تأكيداً وإثباتاً هو الخبر يأتي مُثَبِّتاً لخبر قبله، فالمتكلم حين يُلقِي خَبِراً ويلحقه بآخرٍ يَتَضَمَّنُ المعنى ذاته فإنه يُرِيدُ إثباته وتأكيدَه للمخاطب، وهنا فائدة وزيادة فائدة يستلزمها الخطاب، فلا يحتاج حين إذ إلى واصلٍ يصلُّه أو ضامٍ يضمُّه له"⁽²⁾ فمعاني الأخبار تتعاقب وتتواصل مع بعضها.

كما أن هذه "الأخبار التي اتخذت صيغة الإثبات والتقريب هي أفعال إنجازية ولكنها صريحة"⁽³⁾ لا تستلزم استدلالاً معمقاً بقدر ما تستلزم تعاقباً وتواصلًا منطقيًا.

ومثاله أيضا "قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَا لَيْتُمْ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: الآيات 9.8]، فقوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ لم يُسبق بوصلٍ كما سَبَقَ من الخطاب، لأن المعنى فيه أنهم لم يقولوا الحقيقة وقالوا: ﴿آمَنَّا﴾، فهي فعل إثبات Act of proof لما سَبَقَ من فعل الخبر الذي تَصَدَّرَ الخطاب ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ فالقولين بنفس المعنى، فهو إذن كلام أكد به كلام آخر هو في معناه، وليس شيئاً سِوَاهُ".⁽⁴⁾

(1). ينظر، الجرجاني، المصدر نفسه، ص ص 226/225 .

(2). ينظر، المصدر نفسه، ص 227.

(3). جولاج لايكوف، اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي، تح عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2006، ص 41 .

(4). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 227 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

ويقدم لنا عبد القاهر أمثلةً فصلت أجزاءها واتصلت معانيها، فتداخلت أوجه تلك الصلة المعنوية بين

التأكيد والصفة، ومنها ما جاء خبراً منفيّاً "كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف الآية

31] فقوله: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ مشابه لقوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ومداخل في صفته ثلاثة أوجه، ففي

الآية وجهان فيهما شبيهة بالتأكيد، ووجه هو فيه شبيهة بالصفة".⁽¹⁾

فأما الوجه الأول كونه شبيهة بفعل التأكيد **Act of confirmation** وذلك أن المعنى من الخبر المنفي

أنه ليس بشراً، فإنه إذن ملاك، فكان الخبر المؤكّد اللاحق إثباتاً للخبر المنفي الأول.

أما الوجه الثاني: أن يكون معنى الخبر المنفي ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ أن يكون القصد من الخطاب فعل تعظيم

وفعل تعجب مما يُشاهد في الإنسان من حُسنِ خَلْقٍ أو خُلُقٍ، فَكَتَى بِاسْمِ الْمَلَائِكَةِ فَجَاءَ الْخَبْرَ الثَّانِي لِيُؤَكِّدَ هَذَا

المعنى المتضمن والمضمّر **The meaning included and embedded** بالخبر المنفي فمن ظهرت

عليهم الأخلاق فهم بمثابة الملائكة.

وأما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيهة بالصفة، فذلك أنك بنفك عنه أن يكون بشراً فقد أثبت له

جنساً آخر، وبقولك: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾، فقد جئت بالمعنى نفسه، وجعلته من جنس الملائكة،

لأنك قد نفيت سابقاً بأنه ليس بشراً.

فالآية الكريمة تضمنت أفعالاً إنجازية مختلفة منها ما جاء صريحاً كالتعظيم والتعجب والنفى، ومنها ما جاء

مضمراً كإثبات جنس الملائكة له.

ويُشيرُ الجرجاني إشارةً صريحةً إلى أن الله عزَّ وجلَّ قد أوصل المعنى بالتأكيد إغناءً عن المخاطب إلى أن

يسأل، "فيقول: «فإن لم يكن بشراً، فما هو؟»، وما جنسه؟». "⁽²⁾

(1) - ينظر، المصدر نفسه، ص229.

(2) - ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص230

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

ومما جاء مثله بالنفي ثم إثباته وتأكيده، قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا

ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [يس: الآية 69]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: الآيات

4،3]، ففي الآيتين تأكيدٌ وتثبيتٌ لنفي من أن يكونَ قد علمَ الرسول ﷺ، وأن يكونَ نطقَ به عن هوى. (1)

ويتوسّع الجرجاني في ذكر أنواعٍ أخرى من الفصل، يأتي الكلامُ فيه مُستأنفاً حتى يتراءى أنه وُصِلَ ثم

ترى العطفَ تُركَ فيها لعارضٍ، ويذهبُ الجرجاني هنا إلى أنَّ الخطابَ تُركَ فيه العطفُ لاعتبارٍ ما تضمنه من

ذِكْرٍ للأحداثِ أو للأخبارِ، فلا يحسن أن يعطفَ الخبرَ على ما كان حِكايَةً.

"كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: الآية 15]، ففصلَ الخطابَ عن قوله

تعالى السابق: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ﴾ [البقرة، الآية 14]، والمعنى هنا أن قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ خبر من

الله تعالى أن يُجازيهم على كُفْرِهِم واستهزائِهِم ففصلَ على ما هو حِكايَةً عنهم ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ﴾،

إضافة إلى أن العطفَ امتنعَ لاعتبارٍ أن قالوا: ههنا جوابُ شرط، فلو عطفَ قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾

عليه لأشركَ معه، وأدخَلَ في حُكْمِهِ من كونه جواباً، وذلك لا يصحُّ". (2)

فقد أفادَ الفصلُ أن العقابَ والجزاءَ من الله وأن الكفرَ والاستهزاءَ منهم .

وتطرقَ عبد القاهر إلى جُملةٍ من الأمثلة التي يكونُ بها الاستئنافُ والقطعُ وتقديرُ الجوابِ، فيأتي

المتكلمُ بِخطابه تَعْقِيْباً لما جاء بمعنى السُّؤالِ كافتراضِ مُسبق، والاستئنافُ هنا يكونُ جواباً لسُّؤالٍ يُقْدِرُهُ

المتكلمُ، وذلك أن المخاطبَ قد يسألُ إذا سمِعَ الجُملةَ الأولى، فيقطعُ المتكلمُ حديثه ثم يستأنفُهُ مُجيباً، وذلك

ليُعْني عن السُّؤالِ الصريحِ، وهو مبدأ تواصلٍ تداولي.

ومما شابه ذلك " قول الشاعر:

(1) . المصدر نفسه ، ص230 .

(2) - ينظر ، الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص231 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنْجَلِي

فلم يعطف «صدقوا» على «زعم العواذيل» للاستئناف، وذلك أنه حين أبدى الشكائية عن جماعات العدل بقوله: «أنهم قالوا: هو في غمرة»، وكان ذلك مما يحرك لأن يسأله فيقول: «فما قولك في ذلك وما جوابك عنه؟» أخرج الكلام مخرجه إذا كان ذلك قد قيل له، وصار كأنه قال: «أقول صدقوا أنا كما قالوا ولكن لا مطمع لهم في فلاحي» ولو قال: «زعم العواذيل أبي في غمرة وصدقوا» لكان يكون لم يضع في نفسه أنه مسؤول وأن كلامه مجيب⁽¹⁾. فقد قطع وفصل كلامه على سؤال قدره وافترضه مسبقا.

ومنه أيضا "قول جندب :

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّ نَاقَةَ جُنْدُبٍ
بِجُنُوبِ حَبْتِ عُرَيْتٍ وَأَجْمَتِ
كَذَبَ الْعَوَاذِلُ لَوْ رَأَيْنَ مُنَاخَنَا
بِالْقَادِسِيَّةِ قُلْنَ: لَجَّ وَذَلَّتِ

فقد فصل كلامه واستأنف بجواب لسؤال قدره، «هل كذب العواذيل أم صدقوا؟» تأكيداً بأن وضع الظاهر موضع المضمير بأن أعاد ذكر العواذيل وقال: «كذب» ولم يقل: «كذبن» فكان أبين وأقوى، لكونه كلاماً مستأنفاً من حيث وضعه وضعاً لا يحتاج فيه إلى ما قبله⁽²⁾.

ويظهر تقدير السؤال جلياً في "قول الشاعر مساور بن هند:

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ! لَهْمُ إلف، وَلَيْسَ لَكُمْ إلفُ

(1) - المصدر نفسه ، ص ص 235/236 .

(2) - ينظر، الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 236 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

فقوله: «لهم إلف» جوابٌ سائلٍ يقول له: «فماذا تقول في زعمهم ذلك وفي دعواهم؟» فكان الجوابُ تكذيباً

لدعواهم أنهم من قريشٍ، وكان جوابه بمثابة قوله: «كذبتُم، لهم إلف»⁽¹⁾.

ومن اللطيف في الاستئناف على معنى جعل الكلام جواباً في التقدير "قول اليزيدي:

مَلَكْتُهُ حَبْلِي، وَلَكِنَّهُ أَلْقَاهُ مِنْ زُهْدٍ عَلَى غَارِبِي.
وَقَالَ إِنِّي فِي الْهَوَى كَاذِبٌ انْتَقَمَ اللَّهُ مِنَ الْكَاذِبِ.

فقول الشاعر هنا جوابٌ لسؤالٍ مُضْمَرٍ **For a dark questio** ، وكأنه يُجِيبُ سائلاً قال له: «فما تقول في

ما اتَّهَمَكَ به أنك كاذب؟» فقال: «أقول: انتقم الله من الكاذب». إذا بالنظر إلى ما جاء بالجملة الثانية التي

تفصح ظاهرياً على أسلوب الخبر الذي يفيد معنى الإنشاء فهذه علاقة غير مباشرة بين البنية والوظيفة كما

يصرح يول والذي يصنفها تحت أفعال الكلام غير مباشرة في حين إذا وجدت علاقة مباشرة بين البنية والوظيفة

نحصل على فعل كلام مباشر كما في الجملة الأولى التي استعملت بنية خبرية لتكوين جملة خبرية، أما استعمال

البنية الخبرية في الجملة الثانية أدى إلى تكوين بنية إنشائية. الدعاء⁽²⁾ وهذا يؤكد حديث عبد القاهر بأن هناك

إضماراً بالقول وانفصال تام بين المعنيين الخبري والدعاء الذي تضمن بجوابه، مما أظهر معاني مباشرة وأخرى

مضمرة.

ويذكر الفصل والاستئناف فما كان الخطاب فيه خبيراً منفيّاً، ومثاله "قول المتنبي:

وَمَا عَقَّتِ الرِّيَاحُ لَهُ مَحَلًّا عَفَاهُ مَنْ حَدَا بِهِمْ وَسَاقَا

(1). المصدر نفسه ، ص 237 .

(2). ينظر، جورج يول، التداولية، المرجع السابق ، ص 92 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

فالشاعر يَنْفِي على الرياح أن تكونَ عَقَتْ، فيكون السؤال مُقدِّراً «فما عفاه إذن؟» فقال مُجيباً له: «عفاه مَنْ حَدَا بِهِمْ وَسَاقًا»، وهو أسلوب يقتضيه السياق Context لأنه من عادة التواصل والخطاب إذا نَفَى أحدٌ فعلاً حاصِلاً مُؤجَّوذاً أن يسأل الآخر فَمَنْ فَعَلَهُ؟" (1)

ويُشيرُ الجرجاني هنا إلى ضَرْوَرَةِ خِطَابِيَّةِ تَتَطَلَّبُ من المتكلم مُراعَاتها، تَتَعَلَّقُ بِذِكْرِ السُّؤَالِ وَإِضْمَارِهِ بِمَا يُنَاسِبُ السِّيَاقَ الَّذِي يَرِدُ فِيهِ الْخِطَابُ، وذلك أنه إذا كان السؤال ظاهراً في الفعل لا يُدَكَّرُ في الجواب، فإن لم يَظْهَرْ السُّؤَالُ فإن إيرادَ الفعل في الجواب ضروري.

ويتطرقُ الجرجاني ببلاغته وحسبه الدَّقِيقِي إلى خِطَابَاتٍ قُرْآنِيَّةٍ وَشِعْرِيَّةٍ، فَيَكْشِفُ بِهَا أَثَرَ الْفَصْلِ فِي اخْتِلَافِ الْمَعَانِي وَالْمَقَاصِدِ وَالْأَغْرَاضِ، مُحَلِّلاً وَشَارِحاً وَمُوضِحاً اخْتِلَافَهَا بَيْنَ قَوْلٍ وَآخَرَ مُشِيراً إِلَى الْإِضْمَارِ embed بما حِيناً، وَإِلَى السِّيَاقِ حِيناً آخَرَ، فَيَذَكِّرُ مَوَاضِعاً مِنَ الْكَلَامِ وَرَدَ بِهَا لَفْظُ «قَالَ» مَفْصُولاً غَيْرَ مَعْطُوفٍ، وَيُعَلِّلُ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا اعْتَادَهُ الْعَرَبُ فِي أَحَادِيثِهِمْ فَقَالَ: «جَاءَ عَلَى مَا يَقَعُ فِي أَنْفُسِ الْمَخْلُوقِينَ مِنَ السُّؤَالِ، فَلَمَّا كَانَ فِي الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ فِيمَا بَيْنَ الْمَخْلُوقِينَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: «دَخَلَ قَوْمٌ عَلَى فُلَانٍ فَقَالُوا كَذَا»، أَنْ يَقُولُوا: «فَمَا قَالَ هُوَ؟» وَيَقُولُ الْجَيْبُ: «قَالَ كَذَا»، أُخْرِجَ الْكَلَامُ ذَلِكَ الْمُخْرَجَ، لِأَنَّ النَّاسَ خُوطِبُوا بِمَا يَتَعَارَفُونَهُ، وَسَلِكَ بِاللَفْظِ مَعَهُمُ الْمَسْئَلُ الَّذِي يَسْلُكُونَهُ» (2).

وهذا يُشِيرُ إِشَارَةً قَوِيَّةً إِلَى "الاعتبار الذي تقيم عليه البلاغة خطابها التواصلية والذي يعتمد على العادات والنظم اللغوية المعروفة والمتواضع عليها، فهي التي تُحدد القواعد التي تنتظم عليها الجملة في اللغة، لتحقيق وجودها وفهم الفائدة التي تؤديها في استعمالاتها المختلفة في السياق التواصلية" (3)، وهو ما دعت إليه التداولية على لسان يول بأن هناك افتراضات مسبقة **Preconceived assumptions** بنيوية تُوجد بالخطاب حيث

(1) - الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص238

(2) . ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص240 .

(3) . كاهنة دهمون، الجملة الاعتراضية ، المرجع السابق، ص 203/202 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

"تحلل بعض بني الجمل عرفياً وبانتظام على أنها تفترضُ مُسبقاً ذلك الجزء من البنية الذي افترضت صحته"⁽¹⁾ والمعنى يُحيلُ إلى ما افترضته هذه الجمل من أسئلة استفهامية.

والمعنى في هذا أن المقاصدَ الحاصلةَ بالخطابِ تَتَكشَفُ بالنظرِ إلى السياقِ الذي يفرضه مقام التخاطب، وبما سبق من معارف متفق عليها، مما يُسهلُ على المتلقي فَهَمَ وتأويلِ المضمَرِ مِنَ القولِ.

فهناك بعض "الخطابات تَسَبِّحُ بِأَلِيَةِ الْفَصْلِ الْمُقْتَرَنَةِ مَعَ الْحَوَارِ حَيْثُ يُنْظَمُ الْخَطَابُ الزَّوْجِ (سؤال

مقدر/جواب)، إذ ينشأ عن كل جواب سؤال **question** ، وهكذا حتى ينتهي الحوار." ⁽²⁾

ومن الشواهد قصة فرعون مع موسى عليه السلام، فقد عَرَضَ عبد القاهر الحوَارَ الذي دار بينهما

ناظراً إلى خَصِيصَةِ (سؤال مضمَر /جواب).

" فقولهُ تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ

قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ [الشعراء: الآيات 26، 23].

فهذا الخطاب القرآني جاء عَرَضاً لما كان بين موسى عليه السلام وفرعون عليه اللعنة، فهو إخبارٌ لما كان

للمخاطبِ إذ سَمِعَ قولَ فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، وقعَ في نفسه أن يَسْأَلَ: «فما قال موسى له؟» فكان

قوله: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، جواباً مَفْصُلاً غير معطوف، وهكذا التقديرُ والتفسيرُ في كل ما جاء

فيه لفظ «قال» هذا المجيء" ⁽³⁾.

وأما من الشعر فقول الشاعر:

قَالَ: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ عَلِيلٌ
سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

(1) جورج يول، التداولية ، المرجع السابق، ص 55 .

(2) . محمد خطابي، لسانيات النص، المرجع السابق ، ص110 .

(3) . ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص241 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

فقد جاء الفصل بإضمار الاستفهام، وأظهر الجواب «سهر دائم» عن سؤالٍ يُفهم ويُدرَك من فَحْوَى الحال والسياق الذي أنشئ فيه الخطاب، "لأن المخاطب إذ سأل واستفهم عن حال مُتكلمٍ فقيل له «عليل» بالضرورة أنه سيستفهم عن علته فيقول: «ما بك؟» و«ما علثك؟» فيكون جوابه: «سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويل»⁽¹⁾.

وهي عملية تواصلية تقوم على سياقٍ معين، وعلى مبدأ تعاوني **Cooperative principle** بين طرفي الخطاب.

والملاحظ في هذه الخطابات القرآنية أنها جاءت بتقديم جملة من الأخبار المتعلقة بعصورٍ غابرة إلى مخاطبٍ مجهلها فَمَنَحَهُ بِأَلِيَّةِ الفصل وتقدير السؤال والجواب دوراً بالخطاب من خلال التساؤلات المضمرة في نفوس المخاطبين، فكشفت وأبانَ عنها من خلال الإجابات التي جاءت بالخطاب ليُفيدُه بعد ذلك بالحجة المُنقِعة.

ويرى الجرجاني أن الحديث عن تداولية الوصل في الأسلوب الخبري تستوجبُ حُصُولَ فائدة وهذه الفائدة تكونُ:

. إما أن يشتركا في حكم واحد، "ومثاله: «مررتُ برجلٍ خُلُقُهُ حَسَنٌ وخَلْقُهُ قَبِيحٌ»، فأشركت الجملة

الثانية «خَلْقُهُ قَبِيحٌ» مع الجملة الأولى «خُلُقُهُ حَسَنٌ» في الحكم بأنها صِفةٌ للنكرة «رجل»⁽²⁾.

(1) - المصدر نفسه ، ص 238 .

(2) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 223 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

. وإما أن يشتركا لأمر(عقلي أو وهمي أو خيالي)، فيشترط فيه أن " يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول... كقولنا: «زيد كاتبٌ وعمرو شاعرٌ» أو «زيد قائمٌ وعمرو قاعدٌ» أو «زيد طويلٌ وعمرو قصيرٌ».

فجملة الأمر أنها لا تحيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لفقاً لمعنى في الأخرى ومضاماً له، مثل أن «زيداً» و«عمراً» إذا كانا أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة، كانت الحال التي يكون عليها أحدهما من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك، مضمومة في النفس إلى الحال التي يكون عليها من غير شك⁽¹⁾. فالواضح أن الإشراف المبني أو الحاصل بالسبب والمسبب راجع لقبول العقل اجتماعها في الذهن ليمكن المخاطب من معرفة جهة اتصال هذه الأخبار واشتراكها، بخلاف الأمر إذ أنت عطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب، "ولا هو مما يُذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه ومثاله: «خرجتُ اليوم من داري، وأحسن الذي يقول بيت كذا» كنت قلت ما يضحك منه"⁽²⁾ وكنت قد أعلمت المخاطب أخباراً لا ترتبط بأي شكل من الأشكال مما يخل بالخطاب التواصلي والغاية التي يرمي إليها المتكلم من كلامه، فما العلاقة بين أن يُعلم أنك خرجت من دارك، وبين حسن القائل بيت كذا، فلا وجود لمناسبة بين خبر الخروج، وخبر قول الشعر.

فالمقاصد هنا تستلزم توافقاً ذهنياً يسمح بقبولها وتقبلها لدى المخاطب.

ومما جاء الكلام فيه وصلاً وتباعداً معانيه قولك: «زيد قائمٌ وعمرو شاعرٌ»، فلا رابط بين خبر القيام لزيد، وخبر شاعرية عمر، فالخطاب لا يستقيم معنى ولا فائدة منه.

(1). المصدر نفسه، ص 225 .

(2). المصدر نفسه ، ص 224 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

ومثاله من الشعر "قول أبي تمام:

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ

فالمعاني التي قصدتها الشاعر لا وُجُودَ لمناسبة بينهما، فلا تعليق ولا اقتضاء Require بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، فالمتلقي يرفض هذا التناقض الحاصل بين المعاني المتعاطفة".⁽¹⁾

فالمعنى أن الخطاب يستلزم لوضوحه وفهم مقاصده أن يكون العطف قائمًا على أوجه المشابهة أو المناظرة أو المناقضة، ليتمكن المتلقي من تحكيم العقل، وقبول الأغراض والمعاني المتوخاة بالخطاب، وبالتالي تحقق الفعل التواصلية ونجاحه.

ومن ثم التواصل الخطابي الذي يُوظف آلية العطف في تبليغ الأخبار يتطلب توافق السياق بين ما ورد في الجملة الأولى من خبرٍ ومع ما جاء بالجملة الثانية، فلو قلنا: «زيدٌ طويلٌ وعمرو شاعرٌ» فشل العطف في تبليغ الخبر إلى المخاطب؛ لأنه لا وُجُودَ لمشكلة ولا تعلق ولا مناسبة بين طول القامة وبين الشعر. إذن الجرجاني نظر في نسيج خطابه وبناء حوارهِ إلى أحوال المخبر عنه التي تؤدي إلى فروق في المعنى كما نظر إلى تقبل هذه الأخبار المتعاطفة من جهة العقل.

وقد يكون المخبر عنه في الجملتين واحدًا، فيأتي المتلقي بخبرين ضدين في المعنى فيشركها بالواو لفاعل

واحد فيقول: «هو يقول ويفعل»، و«يضُرُّ وينفع»، و«هو يسيءٌ ويحسنٌ»، و«يأمرٌ وينهى»... فتوظيف

(1). يُنظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 225.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

«الواو» هنا أوجب للفاعل الفعلين معاً، بخلاف قولك: «يَضُرُّ يَنْفَعُ» التي يقصد بها الرجوع عن فعل «يَضُرُّ» بفعل «يَنْفَعُ»⁽¹⁾.

فالملاحظ أن «الواو» قد غيرت المقاصد ففي وصل الكلام إنجاز الفعلين معا وبالفصل إنجاز فعل دون الآخر.

كما نجد العلاقة القائمة بين هذه الأفعال تزداد اشتباكاً واقتراناً **Clash and pairing** بحيث يستحيل تقدير أفراد في أحدهما عن الآخر، كقولك: «العَجَبُ من أيِّ أحسنْتُ وأسأتُ»، و«يكفيك ما قُلتُ وسمعتُ» فالجمل الفعلية الخبرية لا يشتبه على عاقل أن قصد المتكلم جعل الفعلين في حكم فعل واحد⁽²⁾.

إذن يُقيم الجرجاني خطابه التواصلي بآلية العطف على أساس الاتحاد في التصور والتماثل فيفيد الوصل الاتحاد في المخبر عنه مثل: «هو يبيع ويشتري» أو الاتحاد في الخبر «جاءني عمرو وزيد» وقد يفيد العطف معنى المضايقة التي تختلف أشكالها بين السبب والمسبب، التضاد، الكثرة والقلة.

ثم نرى الجرجاني يذكر فروقات المعنى التي يتركها توظيف حروف العطف لوصل الكلام بعضه ببعض فالمتكلم يقوم باختيارات مناسبة ومتوافقة مع ما يريد من مقاصد وأغراض، فإن أراد أن يشرك بين فعل العطاء وفعل الشكر، ثم أراد أن يزيد في القصد فيجعل الشكر ناتجاً عن العطاء، فيوصل الكلام بحرف الفاء فيقول: «أعطاني فشكرته» ظهر للمخاطب أن الشكر مُعقَّباً على العطاء ومُسبَّباً عنه، فإن أراد أن يُوقع فعلاً ما ثم لزم وقوع فعل آخر بعده بوقت ومهلة وصل كلامه بثم فقال: «خرجتُ ثم خرج زيد»⁽³⁾ أفاد المخاطب أن خروج زيد كان بعد خروجه، وأن مهلة وقعت بينهما، أما إذا نوى المتكلم أن يجري خطابه على الاختيار فينجز فيه فعلاً ويترك الآخر، وصل كلامه بحرف «أو» فيقول: «يُعطيك أو يكسوك»، فقصد أن يفعل واحداً منها لا بعينه.

(1). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 226.

(2). المصدر نفسه، ص 226.

(3). يُنظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 224.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

ومن هنا تأتي أهمية الوصل من كون النص " عبارة عن مجموعة من الجمل أو المتواليات المتعاقبة، ولكي تدرك كبنية متماسكة، لابد من توفر أدوات رابطة يطلق عليها اللغويون الأدوات المنطقية".⁽¹⁾

فالواضح الجلي أن حروف الوصل أفادت بالخطاب معاني آخر زيادة على المقاصد الأولى التي يرمي إليها الخطاب في بناءه اللغوي الظاهر، ففي قوله الأول كان إنجاز فعلين العطاء والشكر، ولكن حرف الفاء أفاد أن فعل الشكر مُسبباً من فعل العطاء وفي الوصل بحرف ثم كان الانجاز فعل الخروج من المتكلم وزيد ولكنه أفاد بالخطاب زمن الخروج الذي جاء مختلفا، وأما الوصل بـ أو فقد أفاد للمخاطب حرية الاختيار بين الإعطاء أو الكسوة.

وهذا يعني أن "الوصل يُحيلُ إلى معلومات مضافة إلى معلومات سابقة، أو معلومات مغايرة للسابقة، أو معلومات مترتبة عن السابقة إلى غير ذلك من المعاني".⁽²⁾

إذا هناك معاني زائدة **Excess meanings** أضافها الوصل بهذه الخطابات تستلزم بالأساس كفاءة لغوية تمكن المخاطب من الفهم والتأويل.

ويذهب الجرجاني في الاستطراد فيؤكد على ضرورة العطف إذا كان بمقام الإخبار ثم يُفرق معاني الخطاب بين ما كان فيه عطف، وبين ما تُرك فيه، "فالقصد منه الإخبار عن أمرٍ من الأمور فإن تَرَكَ العطفَ كان سياق الخطاب بمثابة الحديث عن حكاية".⁽³⁾

ومثاله " قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ لأن الأول من الكلامين فيهما كالثاني، في أنه خبر من الله تعالى وليس بحكاية".⁽⁴⁾

(1) . محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص، المرجع السابق، ص 94 .

(2) . الخطابي، لسانيات النص، المرجع السابق، ص 24.

(3) . الجرجاني دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 232 .

(4) . يُنظر، المصدر نفسه، ص 232 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

ويُنْتَقَلُ بنا الجرجاني إلى خطاباتٍ تضمنتْ جُمْلَةً من الأخبارِ ارتبطتْ بحروفِ العطفِ غير أن القصد يتحققُ إذ عُطِفَ بِمَجْمُوعِ بعضِ جُمْلِهِ على البعضِ الآخرِ.

ومثاله " قوله عز وجل: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًّا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [القصص: الآيات 44، 45].

فقد أجرى الله العطفَ بين قوله: ﴿وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًّا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ إلى ﴿مُرْسِلِينَ﴾ على مجموع قوله: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ﴾ إلى ﴿الْعُمُرُ﴾، لأن القصدَ إشارك حُكْمِ الوحي بتلك الأخبارِ وَعِلْمِهَا، فلم تكنْ حاضراً يا محمد مع موسى، وما كُنْتَ مُقِيمًا في أهلِ مدين فأوحينا لك بتلك الأخبارِ لأقوامٍ سَبَقُوا لَتَعْلَمَهَا، وتكون لك حُجَّةً لثبوتِكَ، ولو أنه أراد تعالى عَطَفَ الجمل بعضها ببعضٍ لكان المعنى فيه شبيهاً بما يُجَدِّثُهُ حرفُ «إِلَّا» من الاستثناء، لأنك حينها يكون القصد بالكلام التقديم على قوله: ﴿وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا﴾ فنزال «لكن» عن موضعها بالتأخير، مما يُجَرِّفُ المعنى والقصد، ويصيرُ كأنه قيل: «ولكنك ما كُنْتَ ثَاوِيًّا» وذلك ما لا يخفى فسأده، ويكون الإشارك الحاصل العِلْمُ بالأخبارِ، وليس الإشارك بحكم ما أُوحِيَ إلى الرسولِ من أخبارِ هذه الأقوامِ دون أن يشهدَها".⁽¹⁾

وتنبه الجرجاني أيضاً إلى ما يترتبه العطفُ من ارتباطِ أجزاء القول لأداء مقاصدٍ معينة يرمي إليها المتكلم بحديثه، كما يستلزم من المتلقي الإمعانَ في الخطابِ لإدراكِ موضعِ العطفِ، وفهم حُكْمِ الاشتراكِ بينها. وفي ذلك يقول عبد القاهر: "اعلم أن مما يُقَالُ نظرُ الناسِ فيه من أمر «العطف» أنه قد يُؤْتَى بالجملة فلا تُعْطَفُ على ما يليها، ولكن تُعْطَفُ على جُمْلَةٍ أو جملتان"⁽²⁾.

(1). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 247.

(2). المصدر نفسه، ص 244.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

فقد يأتي المتكلم بخطابه فيُضمّنه عطفًا لإشراك قولين في حكم ما سواء كان تعريفًا بجزءٍ أو تحقيقًا لفعلٍ، فلا يكون مباشرًا له، و إنما يُؤتى بين أول الجمل وآخرها جملاً أخرى، فيعطف آخر الكلام على صدره، ويُفيد في ذلك معاني وأغراض قصد إليها المتكلم.

ومثاله من الشعر قول المتنبي :

تَوَلَّوْا بَغْتَةً ، فَكَأَنَّ بَيْنَا تَهَيَّئِنِي ، فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالًا
فَكَانَ مَسِيرَ عَيْسِهِمْ ذَمِيَالًا وَسَبْرُ الدَّمْعِ إِثْرَهُمْ انْهَمَالًا

قوله: "فكان «مسير عيسهم» معطوف على «تولوا بغتة» دون ما يليه من قوله: «ففاجأني»، وقصد إذا عطفنا على هذا الذي يليه أفسدنا المعنى من حيث أنه يدخل في معنى «كأن» وذلك يؤدي إلى أن لا يكون مسير عيسهم حقيقة، ويكون مُتوهمًا".⁽¹⁾

يذهب الجرجاني إلى أن العطف هنا واقع في جمل البيت الثاني على البيت الأول، "فنحن إن كنا قلنا إن العطف على «تولوا بغتة»، فإننا لا نعني أن العطف عليه وحده مَقْطوعاً عما بعده، بل العطف عليه مضموماً إليه ما بعده إلى آخره".⁽²⁾

والواضح أنه ينقلنا بهذه الشواهد والأمثلة إلى الحديث عن عملية تواصلية، تتركز على نص مؤلف من أقوال عدة، وليس مُتعلِّقاً بألفاظ معدودات، فهو توسُّع عميق في الخطاب وإبحار في مقاصده، وأغراضه، وتأثيراته. فالمقاصد التي ضمَّنها المتنبي في بيته بتوظيف آية العطف هي جملة من الأخبار المضامة لبعضها البعض، حيث جاء الغرض منه "أن يجعل توليهم بغتة، وعلى الوجه الذي توهم من أجله أن البين تهيئه، مُستدعيًا بكاءه، وموجباً أن ينهمل دمعته، فلم يعنيه أن يذكر ذمَّان العيس إلا ليدكر همَّان الدمع، وأن يُوفِّق بينهما"⁽¹⁾.

(1) - المصدر نفسه، ص244 .

(2) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص245 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

فالإشراك الذي أفاده العطف حاصل بالسبب والمسبب لأن الثانية مُسبب والأول سبب.

وبهذا كشفت المقاربة التداولية لآلية أسلوب الفصل والوصل بالأسلوب الخبري أن الجرحاني في تحليلاته وأطروحاته قد ذكر الكثير من إجراءات العملية التخاطبية التي اعتمدها التداولية في دراسة وتحليل النصوص والأقوال، مما يبين أن الخطاب بالفصل والوصل يسمح بتبليغ مقاصد وأغراض قد تكون مباشرة وأحياناً مضمرة حيث تستلزم لفهما مخاطب ضليع بفن التأويل والقراءة.

3. 2. تداولية الفصل والوصل بالأسلوب الإنشائي:

تناول عبد القاهر آية الفصل والوصل بالأسلوب الإنشائي غير أنه لم يوليها الاهتمام الكبير على غرار ما جاء بأسلوب التقديم والتأخير، حيث جاءت بعض الشواهد مختلفة لفظاً ومعنى، منها ما تعلق بها الفصل لشبه كمال الانقطاع ومثاله "قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: الآية 13]، ففصل واستأنف بقوله: ﴿إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ على ما قبله، لكي لا تدخل في معنى الحكاية، ويصير الخطاب حديثاً منهم على أنفسهم بأنهم هم السفهاء وقد تركوا الإيمان لئلا يكونوا من

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

السُّفَهَاءِ، ضِيفَ إِلَى ذَلِكَ أَمْرًا آخَرَ اِمْتَنَعَ بِسَبَبِهِ الْعَطْفُ، يَتِمُّثَلُ فِي كَوْنِ مَا جَاءَ حِكَايَةً جَاءَ بِأَسْلُوبِ

الاسْتِفْهَامِ ﴿أَنْتُمْ مِنْ﴾ وَلَا يُعْطَفُ الْخَبْرُ عَلَى الاسْتِفْهَامِ فَازْدَادَ بِذَلِكَ الْعَطْفُ اِمْتِنَاعًا⁽¹⁾.

والملاحظ في ما سبق من الفصل يمثل "انتقالاً من الفعل الطلبي الاستفهامي الذي هو تكليف وأداء

فعلي، إلى الفعل التعبيري الذي هو إحالة على شخص المتكلم وموقفه من الخطاب، انتقالاً من موقف كلامي

إلى آخر لكنه حجة له، ودليل على الاقتناع بالطلبي والأخذ به، وكأن المتكلم نقل مخاطبه من الأمر المباشر إلى

أمر آخر غير مباشر يؤخذ بالتلميح وهو من المتفق عليه من الكلام"⁽²⁾.

وقد يأتي الخطاب بأسلوب الشرط ثم يفصل بـ **بِحَرْ** تأكيداً لما سَبَقَ من المعاني، ومثاله قوله العزيز: ﴿وَإِذَا لَقُوا

الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ

وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: الآيات 14، 15].

"فإنه سبحانه يصف بخطابه فئة المنافقين وحالمهم، فإذا لقوا المؤمنين أظهروا لهم الإيمان والمصافاة والموالاتة

غروراً منهم للمؤمنين ونفاقاً ومُصَانَعَةً وتقية، وليشركوهم فيما أصابهم من خير ومغرم، وإذا لقيوا المشركين أو

خلوا إلى شياطينهم قالوا: «إنما نحن نستَهزئُ بالقوم ونلعبُ بهم»⁽³⁾.

ويذهب الجرجاني "إنَّ قولهم: «إِنَّا مَعَكُمْ» اعترافاً وتصريحاً سواء لأنفسهم المشركة أو لوجهاء

المشركين بأنهم مازالوا على الكُفْرِ ثم أضافوا تأكيداً لذلك فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾، فهو خبرٌ بالمعنى

نفسه، وكأنهم قالوا: «إِنَّمَا مَا قُلْنَا مِنْ أَنَا آمَنَّا إِلَّا اسْتَهْزَاءٌ»⁽⁴⁾.

أي أن الفصل هنا أفاد الخطاب زيادة فائدة بتأكيد وإثبات ما قيل من خبر نفاقهم.

(1) - ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 233.

(2) - خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، المرجع السابق، ص 156.

(3) - ابن كثير، تفسير القرين الكريم، المرجع السابق، ج 1، ص 54.

(4) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 238.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

ويتابع الجرجاني عرضه لشواهد قرآنية مُحللاً فائدة الفصل بها، ومنها" قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: الآيات 11، 12]، فجاء قوله: ﴿إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ خبراً مُستأنفاً، في حين أن القول السابق ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ﴾ بمعنى الحكاية عنهم، فلو أنه عطفَ للزِمَ منه الإِشْرَاكُ في نَفْسِ الحُكْمِ من كونه حكايةً عنهم، وَصَفَاً منهم لأنفسهم بأنهم مُفْسِدُونَ، ولصارَ كأنه قيل لهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ وقالوا: «إنهم المفسدون» وذلك فسادُ المعنى والقصد⁽¹⁾، لاعتبار أن القصدَ يختلفُ بين ما كان فيه الخطاب خبراً، وبين ما كان فيه حكايةً، مما يتطلب التمييزَ بين الأحوال الخِطَابِيَّةِ المختلفة للمتكلم الواحد، فالمتكلم الحَاكِي يَجِبُ أن يقصدَ الحكايةَ دُونَ فائدة، ولذلك لا يكون كاذباً إذا كان المحكي عنه كذباً، والمتكلم ابتداءً يقصدُ الفائدةَ دُونَ الحكاية.

وفي مثال آخر يُبرِزُ الجرجاني ما جاء من جلال المعاني وبلاغة التمثيل، تأكيداً مفصلاً لما سبق من خبر، فيقول الجليل بخطابه: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾

[لقمان: الآية 7]

فلم يجعل بين الأقوال الثلاثة :

- الشرط والجواب: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَى مُسْتَكْبِرًا﴾

- التشبيه الأول: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾

- التشبيه الثاني: ﴿كَأَن فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾

(1). ينظر، المصدر السابق ، ص 229.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

وإصلاً، ثم جعل القولين الآخرين (التشبيه الأول والثاني) نفيًا أن يكون لتلاوة ما تُلي عليه من الآيات فائدة معه، ويكون لها تأثيرٌ فيه، وأن يجعل حاله إذا ثلثت عليه كحالهِ إذا لم تُتلى، وجاء التشبيه الثاني أبلغ وأكَّد في معنى لم يسمع.

أما فيما يتعلَّق بشبهه كمال الاتصال فالجرحاني يُقدِّم لنا شاهدين مِنَ الذِّكْرِ الحكيمِ عَرَضَهُمَا عند حديثه عن لفظ «قال»، والسؤال المضمَر وجوابه، حيث بدأ الخطاب الكريم باستفهام "بقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ فَرَأَى إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: الآيات 24، 28].

فقوله: ﴿قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ هو جوابٌ لسؤالٍ سَبَقَ وأُضْمِرَ «فما قال هو؟» وكذلك قوله: ﴿قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ جوابٌ لسؤالٍ مُضْمَرٍ، «فما قال حين وضع الطعام بين أيديهم؟»، وكذا ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ﴾ جواباً لسؤالٍ أُضْمِرَ مفادُه «فما قالوا حين رأوه وقد تَغَيَّرَ ودخلتُه الخيفة؟»⁽¹⁾.

والشاهد الثاني جاء بأسلوب الأمر، حيث توالى الأقوال المتضمنة بأسلوب الحوار لأسئلة مضمرة وأجوبة لها تفسير من القرآن.

إذا جئنا للحديث عن الوصل في الأسلوب الإنشائي نجدُه جاء بأمثلة قليلة عَرَضياً دون أن يَبْسُطَ فيه شَرْحاً وتَحْلِيلًا، ومثاله في الاستفهام قولك: «أيجسُنُ أن تنهَى عن شيءٍ وتأتي مثله» فالمتكلم هنا يستفهم من المخاطب لفعله أمرين مُتناقضين، قصدًا منه إنكار الفعلين عليه، فكيف لك أن تنهَى عن أمرٍ ثم تفعله؟ وهو استفهام جاء في سياقٍ مُعين تم فيه إنجائُ فعل ما، كان عُرِفَ عنه مُسبقاً أنه نُهي عنه، فكان الإنكارُ من المتكلم، والواضح أن الاشتراك حاصلٌ في إنكار الحُسن للفعلي النهي والإتيان.

(1). ينظر الجرحاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 240.

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

ومن ثم وجب لكل قول سياق مخصوص لاعتبار أن "الزعم بإخراج القول من سياقه أو أن تعريته أمر ممكن زعم غالط، إننا نغالط أنفسنا والقول لديكرو إذ ندعى القيام بتجربة خيالية واهمة في محاولة تمثل أثر القول الممكن إذا نُطق به خارج السياق".⁽¹⁾

كما ذكرَ مثلاً للعطفِ بأسلوبِ النهي "بقول الشاعر:

لَا تَطْمَعُوا أَنْ تُهَيِّنُونَا وَتُكْرِمَكُمُ، وَأَنْ نَكْفَ الْأَذَى عَنْكُمْ وَتُوذُونَا

فالنهي مُتعلِّقٌ هنا بِفِعْلِي الإِكْرَامِ والإِهَانَةِ، فالشاعر ينهى المخاطبين لعدم طمعهم في كرمه بعد وُقُوع الإِهَانَةِ منهم، وفي عَجْزِ البيت يُواصل نهيهم عن الطمع في كَفِّ الْأَذَى عنهم وهم يُؤذونه".⁽²⁾

كما جاء العطف بأسلوب الأمر بقوله: «يَكْفِيكَ مَا قُلْتُ وَسَمِعْتُ»⁽³⁾، فالمتكلم يطلب من مخاطبه انجازَ فعل الاكتفاء بما قاله له، والاكتفاء بما سمعه، وهو خطاب تواصلِي أَلْقِي ليحقق أفعالاً إنجازية يُؤديها المخاطب بعد أن يفهم الخطاب ويتفاعل معه.

ويتناول عبد القاهر أيضاً العطف في الشرط والجزاء، حيث تُنجزُ الأفعال الكلامية **Verbal acts**

نظراً للتوافق بينهما واشتراكهما بالقصد والغرض، "فَيَنْبَغِي أَنْ يجعلَ ما يُصنَعُ في الشرط والجزاء من هذا المعنى أصلاً يُعتبر به، وذلك أنك ترى، متى شئت، جُمْلَتَيْنِ قد عَطِفتُ إحداها على الأخرى، ثم جُعِلتا بمجموعهما شرطاً".⁽⁴⁾

ثم تراه يُؤكِّدُ على أن معاني الشرط والأغراض المتضمنة به والمتمثلة بالأفعال التي يستدعي إنجازها من خلال صيغته وملفوظه إنما هي في مجموع الجملتين، وليست متضمنة من واحدة منهما انفراداً، "أو في واحدة

(1) - صابر حباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، المرجع السابق، ص 94 .

(2) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 226 .

(3) - المصدر نفسه، ص 226 .

(4) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 246 .

الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل

دون الأخرى، فإن قلنا في كل واحدة منهما على الإنفراد جعلناهما شرطين، وإذا جعلناهما شرطين اقتضتَا جزأين، وليس معنا إلا جزاءً واحد، وإن قلنا إنه في واحدة منها دون الأخرى لزم منه إشراك ما ليس بشرط في الجزم بالشرط، وذلك ما لا يخفى فسادَه".⁽¹⁾

ويُعَلَّلُ الجرجاني كلامه، فيعرض علينا شاهداً من كلام الله العزيز: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: الآية 112].

فحصول الغرض وانجازُ فعل الجزاء (احتمال البهتان والإثم المبين) مُتَعَلِّقٌ بِمَجْمُوعِ ما حصلَ من الجملتين، فليس لاكتساب الخطيئة على الانفراد، ولا لرمي البريء بالخطيئة أو الإثم على الإطلاق وإنما هو فعل يُنجز إذا كان هناك رمي لإنسانٍ بريء بخطيئة أو إذا صدر إثم من الرامي، ففعلُ الجزاء أُجِزَ وتَمَّ حُصُولُهُ، ووُقُوعُهُ لما سَبَقَ وَقُوعُهُ من أفعال الجملتين معاً.

فالخطاب التواصلي في سياق الشرط والجزاء جدُّ مُتَضَامٌ ومُتَدَاخِلٌ، بل إلزامي في الإشراك بالحكم، وهو آلية تواصلية تُوضِّحُ معنى العطف والوصل في أعلى مراتبه.

ويُضِيفُ من الشواهد قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: الآية 100]، فوُقُوعُ الأجر مُتَعَلِّقٌ بما أُجِزَ من فعلِ الهجرة، وفعل إدراك الموت معاً، وليس بانفراد أحدهما وإنما يتشاركان ليقع الجزاء، فالله سبحانه وتعالى يبين خطابه الجليل أنه يجزي الذين يهاجرون في سبيله ثم يموتون".⁽²⁾

ومما سَبَقَ تَظْهَرُ جلياً تجليات الخطاب التواصلي التي تقوم على المتكلم والمخاطب، وعلى مقاصد مُعِينة، وعلى معارف مُسَبَّقة بينهما، يُفْهَمُ الخطاب ويُؤوَّلُ على أساسها.

(1). المصدر نفسه ، ص246 .

(2). الجرجاني، دلائل الإعجاز المصدر السابق، ص246

الفصل الخامس : أسلوب القصر

1. القصر الظاهرة والمفهوم

1.1. القصر لغةً واصطلاحاً

2.1. أقسام القصر

3.1. القيمة البلاغية للقصر

2. بلاغة أسلوب القصر

1.2. بلاغة القصر بالأسلوب الخبري

2.2. بلاغة القصر بالأسلوب الإنشائي

3. تداولية أسلوب القصر

1.3. تداولية القصر بالأسلوب الخبري

2.3. تداولية القصر بالأسلوب الإنشائي

الفصل الخامس : أسلوب القصر

أسلوب القصر

1. أسلوب القصر الظاهرة والمفهوم:

يُعد أسلوب القصر من أهم الأساليب البلاغية التي رسمت كلام العرب وخطباتهم، فجاء بقوالب فنية مختلفة تعمل على صياغة المعاني وتأديتها، وعلى تأكيد الأغراض وتبليغها، حيث تداخل مع الكثير من الأساليب البلاغية الأخرى، وتنازعت مصطلحات عدة في دلالاته، فما هي القصر؟ وما حقيقته؟

1.1. القصر لغة واصطلاحاً

1.1.1. القصر لغة:

القاف والصاد والراء مادة قَصَرَ، وقَصِرَ أحدهما قَصِرَ يدل على ألا يبلغ الشيء مداه ونهايته والآخر أي قصر هو الحبس.⁽¹⁾

وعرفه الخليل في معجمه العين بقوله: "القَصْرُ: الغاية، وقصرت طريقي أي لم أرفعه إلى ما لا ينبغي، وقاصراً الطرف في القرآن أي قصرت طرفهنّ على أزواجهن لا يرفعن إلى غيرهم ولا يردن بدلاً وقصرت عن هذا الأمر أقصر قُصوراً وقصراً، وأقصرت عنه أي كففتُ.

قال الشاعر:

لَوْلَا حَبَائِلُ مِنْ نَعْمٍ عَلَّقْتُ بِهَا لَأَقْصِرَ الْقَلْبَ عَنْهَا أَيَّ إِقْصَارٍ⁽²⁾

أما الزمخشري يرى أن قَصَرَ، قَصْرُهُ، حَبَسْتُهُ، وقصرتُ نفسي على هذا الأمر إذا لم تطمح إلى غيره.⁽³⁾

(1). ابن فارس ، مقاييس اللغة، المرجع السابق ، ج 5 ، ص 98.

(2). الخليل، العين، المرجع السابق، ج 5، ص 58/57 .

(3). الزمخشري ، أساس البلاغة، المرجع السابق ، ص 510 .

الفصل الخامس : أسوبه القصر

ويذهبُ ابن منظور إلى نفسِ المعنى، القصرُ الحبسُ لأنَّك إذا بلغتَ الغايةَ حبستك، وقصره على الأمرِ قصرًا، ردهُ إليه، وقصرت السِّترَ أزحتهُ، وفي حديثِ إسلامِ تمامة: فأبى أن يسلم قصرًا فأعتقه، يعني حبسًا عليه وإجبارًا، ويقال: قصرتُ نفسي على الشيء إذا حبستها عليه، وألزمْتُها إياه.⁽¹⁾

ولم يختلف المعنى في المعاجم الحديثة فقوله: قصره عن الأمر، كفه وحبسه فهو مقصور، والظاهر أنه أصل المعنى وضم بعضه إلى بعض، وعن الأمر قُصوراً انتهى وأقصر.⁽²⁾

فالواضحُ مما ذكر من معانٍ ودلالاتٍ لغوية أنها تدورُ كلها حول الحبسِ، والغاية، والحصر والكف، وهي دلالات وإن اختلفت بألفاظها، تقاربت إلى حد كبير في مضمونها، فحين نتأمل المعنى اللغوي بها تتكشف لنا جوانب المعنى الاصطلاحي.

1.1.2. القصر اصطلاحاً:

لقد ظهر المعنى الاصطلاحي لمصطلح القصر بدايةً عند السكاكي في كتابه المفتاح حيث عرفه "حاصل معنى القصر راجعٌ إلى تخصيصِ الموصوف عند السَّامع بوصفٍ دون ثاني، أو إلى تخصيصِ الوصفِ بموصوفٍ دون ثاني".⁽³⁾

ثم توالى التعريفات فذكره القزويني بقوله: أنه تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وجعل بعض أجزاء الكلام مخصوصاً ببعض بحيث لا يتجاوزه.⁽⁴⁾

(1). ابن منظور، لسان العرب ، المرجع السابق ، ص 97 مادة قصر .

(2). أحمد رضا ، متن اللغة، المرجع السابق ، 576 .

(3). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق ، ص 288 .

(4). القزويني ، شروح التلخيص، المرجع السابق ، ج 2، ص 166 .

الفصل الخامس : أسوبه القصر

وعرفه السيوطي بأنه تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص، ويقال أيضا إثبات الحكم للمذكور، ونفيه عما عداه. (1)

وتجدُر الإشارة هنا إلى أن الكثير من النحاة والبلاغيين قد سجلوا إشارات قيِّمة لأسلوب القصر، ساهمت في بروزه، ولعل أقدمها ما ذكره سيبويه في حالته النصب والجر "دخلت «إلا» لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة". (2)

وتطرق ابن فارس للقصر في باب «إنما» حيث نقل قول الفراء: "إنك إذا قلت: «إنما فعلت» فقد نفيت كل فعل إلا القيام، وإذا قلت: «إنما قام أنا»، فقد نفيت القيام عن كل أحد وأثبتته لنفسك". (3)

ولكنهم أشاروا إليه إشارات محتشمة تحت مسميات أخرى هي: الاختصاص⁽⁴⁾، والتخصيص⁽⁵⁾ والحصر⁽⁶⁾، وهي مصطلحات وإن اختلفت في معانيها اللغوية إلا أنها تلتقي عند حقولها الدلالية في معنى واحد هو: حبس شيء في آخر بحيث لا يتعداه إلى ما سواه، وهو حقيقة القصر.

(1). السيوطي ، الاتقان في علوم القرآن، المرجع السابق ، ج 4 ، ص 1564 .

(2). سيبويه، الكتاب ، المرجع السابق ، ج 2 ، ص 310 .

(3). ابن فارس ، الصاحبي، المرجع السابق ، ص 93 .

(4). الاختصاص لغة: مصدر ل اختص ومنه يختص اختصاصا، وأخص فلان بالأمر واختص غيره، واختصه بسر، فقول: فلان مخص بفلان: أي خاص به، وله به خصية، ومنه الخاصة، بخلاف العامة، والخاصة من تخصه لنفسك، والخاصة: الذي اختصاصته لنفسك، ومنه أيضا اختصه بالأمر: إذا أفرد به دون غيره. ابن منظور ، المرجع نفسه، ج 7 ، ص 26/24 .

(5). التخصيص لغة: نقول خصص، يخصص، تخصيصا، ومنه خصه بالشيء، يخصه، خصا وخصوصية، وتخصيص ومنه أيضا تخصص له: إذا انفرد به دون غيره. المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

(6) - الحصر لغة: نقول حصر، يحصر، حصرا... فهو محصور ومحاصر، والحصير: الحبس وفي القرآن الكريم: ﴿وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا﴾. وهو من حصره أي حبسه، وهذا حصيره: أي محبسه، والحصار: الحبس كالحصير. المرجع نفسه، ج 4 ، ص 194/193 .

الفصل الخامس : أسوبج القصر

ومن الضروري أن نُشير إلى أن القصرَ كأسلوب لغوي له طرقه وأدواته يُحدث خصوصية تتناسب وحال المخاطب، وتؤدي غرض المتكلم، لم ينضج ويكتمل إلا على يد الجرجاني وإن لم يخصه بتعريف فقد خصه بدراسة معمقة قدم فيها شواهد وأمثلة، وعلق عليها محلاً، شارحاً، مُوضحاً خصائص التعابير بالقصر، ودلالة الأدوات والطرق، ودقائقها، فقد سبق زمانه، فشيّد بعقله القُدّ، ونظرته النّافذة، وموهبته الأدبية ما أطلق عليه بعده أسلوب القصر، وفتح الباب لمن بعده أن يحلّلوا ويدرسوا صيغته ومعانيه.

2.1. أقسام القصر:

تناول البلاغيون القصر بطرقه الأربعة، فتوسعوا أحياناً في بعضها، وأفرغوا فيها كلاماً كثيراً، وقلّبوا القول على وجوهه، وأبانوا في دقائق معانيه وصياغاته، وأشاروا إلى المواقف التي تقتضيه، واقتصروا واختصروا في بعضها الآخر، ولكنه في كل ذلك كانوا يُشيرون إشارة صريحة أو ضمنية إلى نوع من القصر، وما يأتي على شاكلته أو يخالفه معتمدين في كل ذلك على المعاني المترتبة من إفادة القصر بهذه التراكيب.

والملاحظ أنهم اتخذوا في تقسيمهم القصر اعتبارات عدة، حيث تتولد أقسامه بالنظر في المنفي من حيث عمومته وخصوصه، أو من جهة مطابقته للواقع الخارجي أو بنائه على دعوى المتكلم، أو من حيث النظر إلى طبيعة المقصور والمقصور عليه.⁽¹⁾

ومن ثم كان أكثر ما أفاضوا الشرح والنّظر فيه هو طرفا القصر⁽²⁾ حيث أوضحوا أنه يأتي على اعتبارات:

أ. تقسيم القصر باعتبار طرفيه:

1. قصر الصفة على الموصوف، ومثاله: «ما قائم إلا زيد».

2. قصر الموصوف على الصفة، ومثاله: «ما زيد إلا قائم».

(1). محمد محمد أبو موسى ، دلالات التراكيب - دراسة بلاغية ، مكتبة وهبة ، القاهرة، ط2 ، ص38

(2). المقصور والمقصور عليه .

الفصل الخامس : أسوبه القصر

والفرق بينهما " أن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة، وفي الثاني يمتنع".⁽¹⁾

ثم وقفوا على مدى مطابقته للواقع من جهة، وعلى حال المخاطب بها من جهة أخرى فأفضى ذلك إلى إشارات بلاغية قيّمة، ولفترات معنوية غاية في الأهمية أزاحت الستار على العديد من أنواع القصر، بنى علماء البلاغة على ضوئها ما أثبتوه من بعده من أقسام للقصر.

ب. تقسيم القصر باعتبار الحقيقة والواقع :

ونظر العلماء إلى القصر في مدى مطابقة معانيه للواقع فجعلوه قسمان:

1. **القصر الحقيقي:** "وهو أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة والواقع لا يتعداه إلى غيره أصلاً"⁽²⁾، ومثاله: «ما قائم إلا زيد» فقد اختص زيدٌ بالقيام، وهذا مما يستحيل حمل الكلام فيه على نفي القيام لسواه، وقد أوضح الجرجاني الأمر فيه بحديث مطول مفاده أن القصر هنا قصر حقيقي.

2. **القصر الإضافي:** "ما كان القصر فيه بحسب الإضافة إلى شيء معين، نحو: «ما زيد إلا قائم» أي إن له صفة القيام، لا صفة القعود، دون نفي باقي الصفات عنه، لأنه يكون ضاحكاً أو جائعاً أو عطشاناً فأضيف له القيام. ويُنظر في كلا النوعين إلى المنفي من حيثٍ عُمومه وخصوصه، فإذا قلت: «إنما فعل هذا زيدٌ» فقد أثبت الفعل لزيد، وجعلته مقصوراً عليه، يعني نفيته عن غيره، والمنفي عنه الفعل يكون عاماً فيشمل كل من عدا زيد، وقد يكون خاصاً فيشمل بكرةً وخالداً من حيث اعتقاد المخاطب أن الذي فعل ذلك بكر أو خالد لا زيد أو هما وزيد، فإذا كان القصد هو العموم كان القصر حقيقياً، وإذا كان النفي مُوجهاً إلى معين كان القصر قصراً إضافياً"⁽³⁾.

(1) القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 12 ..

(2) ينظر، المرجع نفسه، ص 118، عبد العال متعالي، بغية الإيضاح، المرجع السابق، ج 2، ص 4/3، محمد أبو موسى، دلالات التركيب، ص 40/39.

(3) المرجع نفسه، ص 38.

ج . تقسيم القصر باعتبار النسبة الكلامية في التركيب :

فإذا تماثلت النسبة الكلامية في التركيب للحقيقة في الواقع الموضوعي مما لا يدع للشك مُطلقاً كان القصر

قصرًا حقيقياً تحقيقي، وإذا تجاوزت الواقع الموضوعي كان القصر قصرًا حقيقياً ادعائياً.

وقد جعلها السيوطي . النسبة الكلامية . الأساس في تقسيمه للقصر، فذكر أنه حقيقي ومجازي، ولعله

قصد بالمجازي ما ذكره العلماء بالإضافي، وقد أوضح أن كلا يهما ينقسم باعتبار حال المقصور، "فقال: وينقسم

القصر إلى قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، وكل منهما إما حقيقي، وإما مجازي.

ومثال قصر الموصوف على الصفة حقيقياً نحو: «ما زيد إلا كاتب» أي لا صفة له غيرها، وهو عزيز لا يكاد

يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، وعلى عدم تعذرها

يعد أن يكون للذات صفة واحدة ليس لها غيرها، ولذا لم يقع في التنزيل⁽¹⁾. ثم ذكر أمثلة وشواهد لقصر الصفة

على الموصوف.

فيبدو أن السيوطي وجد مخرجاً لتعقيب على بعض الآيات، وجعلها مجازاً لتوافق مضمون الآيات لكنه

يعرض شواهد حقيقة لا سبيل للمجاز بها، فما هو تبريره لقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ [الرعد : الآية 40]

فهذه حقيقة لا سبيل للمجاز بها.

وذهب التفتازاني إلى توضيح الفرق بينهما، "فإن الموصوف في الأول لا يتمتع أن يشاركه غيره في الصفة

لأن معناه أن هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة، ولكن تلك الصفة يجوز أن تكون حاصلة لموصوف آخر،

(1). السيوطي ، الإتيان في علوم القرآن، المرجع السابق، ج4 ، ص1565 .

الفصل الخامس : أسوبج القصر

وفي الثاني . قصر الصفة على الموصوف . يمتنع تلك المشاركة لأن معناه أن تلك الصفة ليست إلا لذلك الموصوف

فكيف يصح أن يكون غيره، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر⁽¹⁾.

ومثاله في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية 62] فحصر سبحانه وتعالى صفة الألوهية في ذاته

وصفاته، ومثاله أيضا في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية 135]، فقصرت صفة المغفرة لله.

أما قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا تحقيقيا فلا يكاد يوجد في الكلام لأنه "ما من مقصور إلا

يكون له صفات تتعذر الإحاطة بها أو تتعسر"⁽²⁾.

"فقولك: «ما زيد إلا قائم»، و«ما عمرو إلا كاتب» قصراً حقيقياً يجعل الاسم لا يخرج في اتصافه عما قصر

عليه محالاً وجوده في الحقيقة، لأن إثبات صفة معينة ونفي ما سواها من الأوصاف، لا ينفي نقيض تلك

الأوصاف، فقولنا: «ما عمرو إلا كاتب» فالمعنى على أن يكون القصر ها هنا حقيقيا أي أن زيدا لا يتصف

بوصف آخر غير الكتابة من شعر، وقيام... الخ فهذه الأوصاف المنفية وغيرها لا بد من ثبوت نقيضها مع الكتابة

وإلا لزم ارتفاعها وارتفاع نقيضها"⁽³⁾.

غير أن الجرجاني يرى في قصر الموصوف على الصفة قصراً حقيقياً تحقيقياً موجود، واستدل بنفس المثال

بشرح مطول أضفى فيه إلى أن قصر الموصوف على الصفة ينفي عن الموصوف الصفات التي تقارب تلك الصفة،

ولا تنفي عنه كل صفة تكون بعيدة عنها، ولا ضير أن يرد القصر الحقيقي التحقيقي في قصر الموصوف على

الصفة دون النظر لهذه الاعتراضات لأننا نريد قصره على الصفة المذكورة دون كل ما عداها.

كما أشار إلى نوع من القصر الحقيقي هو شبيه بما سبق حيث تثبت صفة بعينها لموصوف دون غيره لا سبيل إلا

الادعاء والمبالغة بالرغم أن غيره قد يكون حاملا لتلك الصفة لكن المخصوص بالذكر هو المقصود.

(1). التفتازاني، المطول، المرجع السابق، ص 382.

(2). القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 93.

(3). ينظر، مختصر التفتازاني، ج 2، ص 173/172.

الفصل الخامس : أسوبه القصر

وأشار السكاكي أيضا لهذه الأقسام، وخص «إنما» بكثير من الشواهد القرآنية التي تبين هذين القسمين،

فالأصل في «إنما» تستعمل في حكم لا يعوزك تحقيقه إما لأنه في نفس الأمر جلي، أو لأنك تدعيه جليا.

فمن الأول: القصر الحقيقي التحقيقي "قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَّخْشَاهَا﴾ [النازعات: الآية 45] وقوله: ﴿

إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الأنعام: الآية 36] وقوله: ﴿إِنَّمَا يَعْجَلُ مِنْ يَخْشَى الْمَوْتَ﴾... وقولك: «إنما

أخوك»، و«إنما الله إله واحد». ومن الثاني: القصر الحقيقي الادعائي قول ابن قيس الرقيات السابق ذكره⁽¹⁾.

فيظهر الفرق بين القصر الحقيقي حقيقة والحقيقي ادعاء، "أن ماعدا المقصور عليه في الأول لا وجود له حقيقة،

وأما في الثاني فالمقصور عليه موجود ولكنه في حكم المعدوم"⁽²⁾.

د. تقسيم القصر باعتبار حال المخاطب:

فإن جاء قصر الموصوف على الصفة بحيث لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى معينة كان

قصرا إضافياً، وفيه ربط البلاغيون أسلوب القصر بالأحوال التي يكون عليها المخاطب، لأن هناك علاقة ذات

صلة قوية تربط بين الأسلوب والمتلقي أو المخاطب، فمعظم الأساليب البلاغية تعتمد على الجو العام للمتلقي

والظروف المحيطة به، النفسية والاجتماعية، والثقافية... الخ، وكذلك أسلوب القصر يرتبط ارتباطاً كبيراً بحال

المخاطب، كما لا يُخاطب به الذين يتفوقون في الآراء أو فيما يقررونه من أحكام، "فالمخاطب بأسلوب القصر لا

يخلو أن يكون واحداً من ثلاثة: إما أن يكون المخاطب مُعتقداً الشركة بين أمرين، أو مُعتقداً عكس الحكم الذي

أثبتته المتكلم، أو مُتردداً بين أمرين أيهما أصح، لأن الأمرين مُتساويان عنده"⁽³⁾.

فالملاحظ أن أحوال المخاطب به تختلف وتعدد.

(1). لاشين عبد الفتاح، المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط4، 2002، ص199 .

(2). السكاكي، مفتاح العلوم، المرجع السابق، ص ص 295/296 .

(3). مبارك حسين، سوسن محمد، أسلوب القصر وبلاغته في القرآن الكريم، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية كلية اللغات، جامعة السودان، ع 5، أوت

2012.

الفصل الخامس : أسوبه القصر

1. فإما أن يعتقد بثبوت الحكم، فيكون تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثاني "كقولك: «زيد

شاعر لا منجم»، لمن يعتقد شاعرا ومنجما، أو قولك: «زيد قائم لا قاعد» لمن يتوهم «زيدا» على أحد

الوصفين من غير ترجيح".⁽¹⁾

ويُسمى هذا القصر قصرَ إفراد، وهو تخصص أمر بأمرٍ دون غيره، ونفي ما دونه لمن يعتقد الشركة بين الأمرين

ويشترطُ في هذين الأمرين عدم التنافي حتى يتصور اجتماعهما لموصوف واحد في ذهن المخاطب (كالقيام والعود

والشعر والتنجيم).

ومن أمثلة ذلك "قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: الآية 144]، فمعناه «محمد ﷺ» مقصور على

الرسالة، لا يتجاوزها إلى البعد عن الهلاك، نزل المخاطبون لاستعظامهم أن لا يبقى لهم منزل المبعدين لهلاكه"⁽²⁾

وهو من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر.

2. أما حاله الثانية: أن يعتقد نفي ما أثبتته الحكم وبثبت ما نفاه، بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع

كقولك: «ما شاعر إلا زيد» لمن يعتقد أن شاعرا في قبيلة معينة، أو طرف معين، لكنه يقول: «ما زيد هناك

بشاعر» فيسمى القصر هنا قصر قلب⁽³⁾، ومثاله من الذكر الحكيم قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي

بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: الآية 117]، والجلي هنا أن الجرجاني بتعليقه على هذا الشاهد القرآني قد

أوضح حقيقة قصر القلب، وذلك أن المعنى ليس على ظاهره، «أني لم أزد ما أمرتني به شيئا»، ولكن المعنى:

«إني لم أدع ما أمرتني به أن أقوله لهم وقلت خلافا». ⁽⁴⁾

(1). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 288.

(2). المرجع نفسه، ص 289.

(3). المرجع نفسه، ص 288.

(4). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 337، السكاكي، المرجع نفسه، ص 290.

الفصل الخامس : أسوبه القصر

3. فإذا جاء بالكلام تردد بين إثبات ونفي كان القصر قصر تعيين،" ويخاطب به من تساوى عنده الأمران

فلم يحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه، ولا لواحد بإحدى الصفتين بعينها"⁽¹⁾ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عَلَّمَهَا عِنْدَ

رَبِّي﴾ [الأعراف: الآية 187] لمن يتردد في الحكم بين المقصور عليه وغيره، فلم يحكم بإثبات علم الساعة لله.

1. 3. القيمة البلاغية للقصر:

القصر أسلوب غني بأدواته وطرقه، يُبرز مواقف المخاطب، وحالته الخاصة، ويعكس قدرات وملكات

المتكلم في رسم وتصوير أسلوب يتميز بالخصوصية والإنفراد كما يقتضي من كليهما (المخاطب والمتكلم) إدراك

مسالكه وطرقه، ومعرفة مقاصده وأغراضه، والتنبه لمعانيه الحاضرة والغائبة.

تطرق له الكثير من العلماء نحواً وبلاغة، فكان اهتمامهم به تصريح ضماني لأهميته، وكان ذكر دلالات

أساليبه بالحصر تصريح مباشر بقيمته المعنوية والفنية.

فيذهب الجرجاني وغيره، أن القصر يُفيد دلالات أخرى بالكلام كزيادة المعنى وتوكيده، ومثاله ما عرضه

باب الوصل والفصل وجاء بقصر النفي والاستثناء كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ

كَرِيمٌ﴾ [يوسف: الآية 31]، وذلك أنه قوله: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ مشابه لقوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ومداخل في

ضمته من ثلاثة أوجه⁽²⁾: وجهان هو فيها شبيهه بالتأكيد، ووجه هو فيه شبيهه بالصفة.

فأحد وجهي كونه شبيهاً بالتأكيد، هو أنه إذا كان ملكاً لم يكن بشراً، وإذا كان كذلك كان إثبات كونه

ملكاً تحقيقياً لا محالة، وتأكيد لنفي أن يكون بشراً.

والوجه الثاني أن الجاري في العرف والعادة أنه إنه إذا قيل: «ما هذا بشراً وما هذا بآدمي»، والحال تعظيم

وتعجب مما يُشاهد في الإنسان من حُسن خُلق أو خُلق أن يكون الغرض والمراد من الكلام أن يقال: «إنه ملك»،

(1) - السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، المرجع السابق، ج4، 1567.

(2) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص230/229.

الفصل الخامس : أسوبه القصر

وأنه يُكْنَى به عن ذلك، حتى إنه يكون مفهوم اللفظ، وإذا كان مفهوماً من اللفظ قبل أن يُذكر، كان ذكره إذا ذكر تأثيراً لا محالة، لأن حد التأكيد أن تحقق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك.

فالمعنى هنا أن القصر بالنفي والاستثناء جاء بموضع التوكيد لكلام سابق له.

وكذلك الحال مع «إنما» في التوكيد وزيادة البيان، وذلك " قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: الآية 14]، وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إن معكم إنما نحن مستهزئون"، فالقصر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ جاء تأكيداً لما قبلها من الكلام⁽¹⁾.

إضافة إلى فنية أخرى يُضيفها القصر بالكلام وهي الإيجاز، "والإيجاز هو البلاغة كلها، وذلك أن جملة القصر تقوم مقام جملتين بيان ذلك أن المعهود في الجملة أن تُفيد حكماً واحداً يُراد به الإيجاب أو السلب"⁽²⁾. وهذا ما ذهب إليه السكاكي وأقرّه في حديثه عن القصر بالعطف، فذكر " أن لا العاطفة لا تترك النص البتة إلا حيث يورث تطويلاً، ويكون المقام اختصارياً، كما إذا قال المخاطب: «زيد يعلم الاشتقاق والصرف والنحو والعروض»، فتقول: «زيد يعلم الاشتقاق لا غير»، أو ليس غير، أو ليس إلا، أو كما إذا قال: «زيد يعلم النحو وعمرو وبكر وخالد وفلان وفلان»، فتقول: «زيد يعلم النحو لا غير»⁽³⁾ فقد أوجز بجملة مختصرة معاني كثيرة.

(1). ينظر، فصل الفصل والوصل من البحث، ص 292.

(2). محمد محمد أبو موسى، دلالات التركيب، المرجع السابق، ص 9.

(3). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 293.

الفصل الخامس : أسوبه القصر

أما المتأخرين⁽¹⁾ من الباحثين والدارسين لعلوم البلاغة، فمنهم من ذهب إلى التغني به فرأى القصر فن دقيق المجرى، لطيف المغزى، جليل المقدار، كثير الفوائد، غزير الأسرار، يستعمله الأديب ليأتي أسلوبه مُصورا قويا يُوحى إلى القارئ بمعان شتى.

في حين هناك من أنكر عن القصر قيمته فذهب إلى أن دلالة القصر محدودة بمعنيين أو بمعنى واحد بتأثير السياق وذلك "سواء كان القصر حقيقيا أم إضافيا فإن دلالاته بعامة محدودة، وهي إثبات الشيء ونفي ما عداه عنه ومثاله ما نجده من دلالة إنما فتارة تدل على القصر إذا اقتضى السياق ذلك، وتارة تدل على تأكيد مضمونه الجملة التي دخلت عليها أي تفيد حالة الإيجاب دون حالة النفي".⁽²⁾

ولم يكتفي شفيح السيد لإنكاره هذا، بل أضاف مُتعاملا عن الشيخ الجرجاني قوله: "ولا ندعي أن قوله هذا - القصر- الشأن هو القول الفصل، بل هو اجتهاد ورأي توصل إليه بتفكيره اللغوي وخبرته بأساليب اللغة وطرائق استعمالها"⁽³⁾، وكان الأجدر به أن يتوجه بنقده هذا إلى المتأخرين عنه فيحددوا قوالبه، ويبحثوا في سياقاته المختلفة، ومن ثم يبرزوا ما يُؤيد أو يُعارض أو يُخالف، ويكفى الجرجاني أن له فضل السَّبْق إلى فنون علم المعاني عامة، وإلى القصر خاصة.

(1). محمد محمد أبو موسى دلالات التركيب، المرجع السابق، ص 9، عبد العزيز معطي، من بلاغة النظم العربي، المرجع السابق، ص 8.

(2). شفيح السيد، البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقييم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1996، 2، ص 194.

(3). المرجع نفسه، ص 191

2 . بلاغة أسلوب القصر:

يُعد أسلوب القصر أسلوباً نحويًا بلاغيًا يتفاعل مع الكثير من أساليب علم المعاني، ويشرك معها في تأدية المعنى وتوكيده، أشار له الكثير من علماء النحو والبلاغة حيث عرفوه واستخرجوا أنواعه، وأقاموا لها الشواهد والأدلة، ودرسوا الكثير من طرقه وأشكاله حتى بلغت عند بعضهم "أربعة عشر طريقاً"⁽¹⁾.

كما ذهبوا في تتبع معانيه البلاغية والدلالية فركزوا على أربع طرق لأنها الأكثر شيوعاً واستخداماً في تراكيب اللغة عموماً، وفي القرآن خصوصاً وهي: القصر «بالنفي والاستثناء»، القصر «بانما»، والقصر باستخدام حروف العطف «بل، لا، لكن»، والقصر «بتقديم ما حقه التأخير» وقد رأى البعض "أن الطرق الأولى الثلاث دلالتها على التخصيص بوساطة الوضع وجزم الفعل، ودلالة التقديم عليه وساطة الفحوى"⁽²⁾، وحكم الذوق، والمعنى في ذلك أن من القصر ما يظهر بالألفاظ ويُستشف معناه بالعقل، ومنها ما يتضمنه السياق ويتلمسه الذوق.

وتجدد الإشارة إلى تفرد الجرجاني في دراسته لأسلوب القصر إذ تمكن من تلمس الفروق البلاغية، والدلالات المعنوية والجمالية بين طرق القصر الأربعة، حيث خصَّ له فصلاً، تناوله فيه، إذ استهل حديثه بقول شيخه أبو علي الفارسي فبدأ الكلام بـ «إنما» ثم انتقل إلى الحديث عن «ما وإلا» ثم القصر بـ «لا» العاطفة فالتقديم والتأخير.

(1). السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، المرجع السابق، ج 4، ص 1568 / 1576.

(2). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 292.

2.1.1. بلاغة القصر بالأسلوب الخبري:

لقد تطرق البلاغيون للقصر بالأسلوب الخبري فتضاربت آراءهم بين من يُجيزه بالخبر المثبت وبين من يقصره على الخبر المنفي، ولكل منهم علله وأسبابه، وقدموا في ذلك الكثير من الشواهد والأدلة.

2.1.1.1. القصر بالنفي والاستثناء:

أجمع العلماء على أن القصر بالنفي والاستثناء تخصيص أمر بأمر ونفيه عما سواه، وأطلقوا عليه مُسميات كثيرة منها الاستثناء المفرغ⁽¹⁾، الاستثناء بالنفي، لاعتبار أن علماء النحو يُطلقون على القصر مُصطلح الاستثناء⁽²⁾ كما أسماه التوكيد بالنفي، لاعتبار ما يؤديه القصر من توكيد للمعنى⁽³⁾.
وبرغم تأخر المصطلح بظهور⁽⁴⁾ فإننا نجد إشارات قيمة تتضمن معنى القصر بالنفي والاستثناء ومفهومه، ومن ذلك ما ذكره سيويه في مدرج الحديث عن إلاب قال: "الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق "إلا" فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي منه ما سواه وذلك قولك: «ما أتاني إلا زيد»، و«ما لقيت إلا زيدا»، و«ما مررت إلا بزيدا»... فأدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها فصارت هذه الأسماء مستثناة⁽⁵⁾.
والمعنى هنا أن القصر بالأسلوب الخبري في الإثبات مُختلف في أمره بين من يُجيزه وبين من يرى أنه لا يعتدُّ قصرًا لاعتبار أن القصرَ يتطلب حدوث النَّفي بالكلام ثم القصر.

(1). إن ما دعاه النحاة بالاستثناء المفرغ يعني أسلوب القصر في تسمية البلاغيين، وتكون الجملة فيه مصدرية بالنفي ب إلا أو بما في معنى إلا

ولكن ما قبل إلا لا يستغني عما بعدها ، نظام الجملة عند اللغويين العرب بين القرنين الثاني والثالث للهجرة ، 199/1

(2). يرى أحمد فارس : أصل الاستثناء أن تستثني من جملة اشتملت عليه في أول ما لفظ به ، وهو قولهم: «ما خرج الناس إلا زيدا»، فقد كان زيد

في جملة الناس ثم أخرج منهم ، ولذلك سمي استثناء ، الصاحبي باب الألف فصل التاء ، 2294/6 ، النكت 614/1 .

(3). يقول السكاكي : لأن قصر الصفة على الموصوف ، وبالعكس ، ليس إلا تأكيد للحكم على تأكيد .

(4). ظهر عند السكاكي ، ومن جاء بعده

(5). سيويه ، الكتاب ، المرجع السابق ، ج 1 ص 360 .

الفصل الخامس : أسلوب القصر

ومن ثمّ " الاستثناء من الإيجاب ليس القصد فيه الحصر، بل تصحيح الحكم الإيجابي، فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فقولك: «جاءني الرجال العلماء» ليس قصراً وقولك: «جاءني الرجال إلا الجهال» ليس قصراً كذلك" (1) ويكون النفي بلا أو ما، أو غيرهما، ويكون الاستثناء بإلا أو غير، "ولابد من اجتماع النفي والاستثناء حتى يكون الأسلوب دالاً على القصر" (2)

غير أن هناك من أجاز أن يكون أسلوب القصر بأن التوكيد مُوضحاً ذلك بشواهد وأمثلة مثاله " قوله تعالى: ﴿إِنْ حَسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي﴾ [الشعراء: الآية 113] فمعناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي وقوله: ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [الأعراف: الآية 188]، فمعناه أنا مقصور لي النذارة لا أخطاها، وتعليل ذلك أن أنفس الذوات لا يمتنع نفيها، وإنما تنفي صفتها". (3)

أما صاحب الفضل فيه فيذكره بمصطلح القصر بـ «ما وإلا» أحيانا وبالنفي والإثبات أحيانا أخرى، ويعرفه بقوله: "وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو: «ما هذا إلا كذا»، و«إن هو إلا كذا» فيكون لأمر ينكره المخاطب، ويشك فيه". (4)

في حين ذهب جمهور البلاغيين إلى أن السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول، وغير ذلك، أن النفي "في الاستثناء المفرغ الذي حُذف فيه المستثنى منه، وأعرب ما بعد إلا بحسبِ العوامل يتوجّه إلى مُقَدَّرٍ هو مستثنى منه، لأنّ «إلا» للإخراج، والإخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الإخراج". (5)

(1). الحنفي إبراهيم محمد بن عريشاه عصام الدين، الأطول . شرح تلخيص مفتاح العلوم ، تحقيق عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1، 2001، ص 544 .

(2). ياقوت محمود سليمان . علم الجمال اللغوي (المعاني، البيان، البديع)، دار المعرفة الجامعية، د.ط، 1995، ص ص 595، 596 .

(3) بالسكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص ص 289، 290، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص 100.

(4). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 332 .

(5). التفتازاني، المطول، المرجع السابق، ج 2، ص ص 230، 231، السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، المرجع السابق، ج 4، ص 1568 .

الفصل الخامس : أسوبه القصر

ويُضيف أن يكون النفي متوجها إلى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته، "فإذا أوجب منه شيء بإلا جاء القصر، ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء فالمعنى أن يكون النفي لمقدر عام مناسب للمستثنى منه في جنسه وصفته".⁽¹⁾

ذلك ما تفتن له المتأخرين وبحثوا فيه حيث يشترط السكاكي لصحة الكلام ب «النفي والإثبات» أن يكون المخاطب على صورة معينة فيقول: "ما من موضع فيه النفي والاستثناء إلا والمخاطب عند المتكلم مرتكب للخطأ مع إصرار إما تحقيقيا إذا أخرج الكلام على مقتضى الظاهر... وإما تقديرا إذا أخرج لا على مقتضى الظاهر".⁽²⁾

ويبدو السكاكي تفتن إلى دقائق بلاغية أخرى، أشار إليها الجرجاني في معرض حديثه عن تخصيص الصفة للموصوف في قوله: «ما زيد إلا قائم»، فرأى "أن النفي والاستثناء مثل: «ما زيد إلا شاعر» أفرادا أو قلبا".⁽³⁾ فقوله: أفرادا أو قلبا وقبلها قوله: إما تحقيقيا... وأما تقديرا تُأكد على غنى وكثرة صيغته، وذلك ما يتضح عند الحديث عن أنواعه.

وبالرجوع لما قاله السكاكي بأن القصر بالنفي والإثبات يُعرف بالوضع وحزم العقل، فإن الظاهر به دخول أدوات نفي وإثبات على صيغته (ما، لا، إلا...) مما يخلق لدينا تساؤلا: مما يقيد القصر؟ بالكلام الموجب، أم المنفي، أم كلاهما، ومع أن الجرجاني لا يعطينا أجوبة صريحة عن هذا إلا أننا نحاول تلمسها من خلال شواهد، والمتأخرين عنه.

(1). التفتازاني، المطول، المرجع السابق، ج2، ص 232، 233، السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، المرجع السابق، ج4، ص 1568.

(2). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 290.

(3). المرجع نفسه، ص 288.

الفصل الخامس : أسوبه القصر

ومن ذلك تعليقه على عدم جواز دخول «لام» العاطفة على أسلوب «النفى والإثبات» بقوله: "وهي موضوعة. لا العاطفة. لأن تنفي بها ما بدأت فأوجبه، لا لأن تفيد بها النفي في شيء قد نفيته".⁽¹⁾

والمعنى أن «لا» العاطفة تستوجب كلام موجب بخلاف «النفى والاستثناء» الذي يكون القصر به على ما كان بعد النفي.

ضف إلى ذلك ما نوه به بعض البلاغيين في "نحو: «جاء القوم إلا زبداً» فالظاهر أنه لا يتضمن معنى للنفي قبل الاستثناء، وبالتالي ليس به معنى للقصر، والغرض من ذلك الإثبات، فكأنه قيل: «جاء القوم الصالحون»، لكن قولك: «ما جاءني إلا زيد» غرضه النفي ثم الإثبات المحققان للقصر، وليس الغرض منه إثبات المجيء لزيد".⁽²⁾

ومع أن القصر بـ «النفى والإثبات» لا يكون إلا مع الكلام المنفي، إلا أنه قد يتضمن بعض الدلالات المعنوية إذا حمل على معنى «إنما» التي تجعل في السياق المعلوم الثابت.

فقولنا: «ما جاءني إلا زيد» يحتمل معنى قوله: «إنما جاء زيد»، حيث يقصد به تخصيص «زيد» وحده بأنه الجائي لا أحد غيره كما اعتقد المخاطب قبل، وهو ما نستدل عليه من كلام الجرجاني القائل فيه: يكون كلاما تقوله ليعلم أن الجائي «زيد» لا غيره، مبينا أن الغرض في هذا الموضوع إفادة معنى يفهم من التركيب، ويتعلق بالمخاطب، وأطلق عليه قصر القلب.

ومما استشهد به السكاكي "قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: الآية 117] لأنه قاله في مقام اشتمل على معنى أنك يا عيسى لم تقل للناس ما أمرتك، لأني أمرتك أن تدعو الناس إلى أن يعبدوني، ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا من هو دوني".⁽³⁾

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 347.

(2). ينظر، عروس الأفراح، ج 2، ص 191، ابن هشام النحوي، حاشية الدسوقي، ج 2، ص 191

(3). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 290.

الفصل الخامس : أسوبج القصر

ومثاله قول الشاعر " عمرو بن معد يكرب:

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَّرَ⁽¹⁾ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

والمعنى فيه إثبات أنه أنا الذي قَطَّرَ الْفَارِسَ، وليس المعنى على أنه يريد أن يزعم أنه انفراد بأن قَطَّرَهُ وأنه لم يَشْرِكْهُ فيه غَيْرُهُ". (2)

ومع اختلاف بين أنه قصر أفراد لقول الجرجاني " أنه انفراد"، وبين أنه قصر قلب لأنه رد من الشاعر على من ظن أنه قتل شخصا آخر غير الذي عناه هو نفسه، وهو رستم قائد المشركين في وقعة القادسية، وصحة الأمر أن الشاعر عمرو بن معد يكرب أخطأ التقدير، وقتل مرزبان معتقدا أنه «رستم». (3) فالمهم هنا أن الشاعر أراد بالقصر «النفي والاستثناء» أن يُثَبِّتَ لنا أمرا به، ويُوَجِّهْهُ لِنَفْسِهِ.

غير أننا نجد من يذهب إلى عدِّ الاستثناء على وجه العموم قصرا سواء أكان مع النفي أم الإيجاب فيرى في "قوله: «قام الناس إلا زيدا»، قصرا لعدم القيام على «زيد» لأن المعنى هو قصر «عدم القيام» بالنسبة إلى الناس على «زيد»، وأما قوله: «ما قام الناس إلا زيدا» قصر صفة «القيام» على «زيد» بالنسبة إلى الناس فما جاء على شاكلة المثال الأول إثبات، وما كان شبيهه بالثاني نفي". (4)

ويعتبر القصر بالنفي والاستثناء أسلوبا بلاغيا يتضمن نفي معنى واثبات غيره في صياغة واحدة ، مما دع البلاغيون إلى الاهتمام به وإفراد الكثير من الامثلة والشواهد والتحليلات.

(1) .. قطر الفارس : ألقاه على أحد قطريه وهما جانباه ، الدلائل 337 .

(2) . الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص 338 ، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق ص102

(3) . الجرجاني، المصدر نفسه ، ص 337 .

(4) . بهاء الدين السبكي ، عروس الأفراح ، ج 2، ص191

2.1.2. القصر بإنما:

القصر ب «إنما»⁽¹⁾. مكسورة الهمزة مشددة النون . من الطرق التي أدرجها البلاغيون في إطار الأساليب المؤدية لمعنى القصر، تأتي بالكلام لتصحيح معتقد خاطئ، ولها دلالة وضعية تكشف من ظاهر الكلام.

تطرق لها الكثير من علماء النحو والبلاغة، فأوجز البعض فيها، وأطال البعض الآخر، واستلهم الكثيرون منهم خاصة أصحاب البلاغة كلام الجرجاني، فنقلوا آراءه وشواهدة.

عرفها الجرجاني: "بأنها تأتي إثباتا لما يُذكر بعدها، ونفيا لما سواه، وتجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لما ينزل هذه المنزلة".⁽²⁾

وأوضح السكاكي أيضا "أن القصر ب«إنما» طريق يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطئه، أو يجب عليه أن لا يصر على خطئه، لا نقول: «إنما زيد يجيء»، أو «إنما يجيء زيد» إلا والسامع متلق كلامك بالقبول... والأصل في «إنما» أن تستعمل في حكم لا يعوزك تحقيقه، إما لأنه في نفس الأمر جلي، أو لأنك تدعيه جليا".⁽³⁾

فيبدو المعنى هنا نفسه جاء على لسان الجرجاني لكن باختلاف الصيغ.

وتجدر الإشارة إلى الاهتمام الذي طال الأداة «إنما» خاصة عند النحاة باعتبارها تركيب حرفين، وذلك بدخول «إن» على «ما» النافية مما يجعلها من حروف الابتداء التي لا تعمل شيئا فتترك الأسماء بعدها على حالها كأنه لم يُذكر قبلها شيء.⁽⁴⁾

(1). أجمع الجمهور على أنها للحصر فليل بالمنطوق، وقيل بالمفهوم، وأنكر قوم إفادتها إياه، أبو حيان، السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، المرجع السابق، ج4، ص1568.

(2). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص330.

(3). للسكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص295.

(4). ينظر، سيبويه، المرجع السابق، ج3، ص116، وج4، ص221.

الفصل الخامس : أسوبه القصر

وقد استعان البلاغيون بما جاء في كتب النحاة، وعارضوه انطلاقاً من بحثهم عن أثرها بالكلام وتأثيرها بالخطاب، حيث نجد الجرجاني يتصدى لكلامهم بقوله: "يظن الظان أنه ليس في انضمام «ما» إلى «إن» فائدة أكثر من أنها تبطل عملها، حتى ترى النحويين لا يزيدون في أكثر كلامهم على أنها «كافة» ومكانها ها هنا يزيل الظن ويبطله، وذلك أنك ترى أنك لو قلت: «ما جاءني زيد وإنما عمرا جاءني» لم يعقل منه أنك أردت أن الجائي «عمرو» لا «زيد»، بل يكون دخول «إن» كالشيء الذي لا يحتاج إليه، ووجدت المعنى ينبو عنه." (1)

والمفهوم هنا أن المعنى يختلف، فبدخول إنما كقولك: «ما جاءني زيد وإنما جاءني عمرو» قد أثبتت أن الجائي «عمرو» ونفيت المحييء «لزيد» أما قولك: "ما جاءني زيد وإن عمرا جاءني" فالمعنى أن الكلام مع من ظن أنهما جاءك جميعا، وتكون «إن» كالشيء الذي لا يحتاج إليه." (2)

ويؤثر الجرجاني قضية أخرى تتعلق بدلالة «إنما» لنفي والإثبات، كصيغته النفي والاستثناء «ما وإلا» في بعض الصيغ، فعرض رأي الشيخ أبي علي الفارسي تعليقا على قول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذمار، وإنما يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجبا أو منفيًا، فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم ألا ترى أنك لا تقول: «يدافع أنا» ولا يقال «أنا»، وإنما تقول: «أدافع» و«أقاتل» إلا أن المعنى لما كان «ما يُدافع إلا أنا»، فصَلَّتِ الضمير كما تفصله مع النفي إذا الحقت معه «إلا» حملاً على المعنى، وقال أبو إسحاق الزجاج " قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾ [النحل: الآية 115]، النَّصْبُ فِي «الْمَيْتَةَ» هُوَ الْقِرَاءَةُ، وَيَجُوزُ «إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَالَّذِي اخْتَارَهُ أَنْ تَكُونَ «مَا» هِيَ الَّتِي تَمْنَعُ «إِنَّ» مِنَ الْعَمَلِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: «مَا حَرَّمَ

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 354.

(2)، المصدر نفسه، ص 354.

الفصل الخامس : أسوبه القصر

عَلَيْكُمْ إِلَّا الْمَيْتَةَ » لأن «إنما» تأتي إثباتاً لما يُدَكَّرُ بَعْدَهَا، وَنَفِيّاً لِمَا سِوَاهَا، وقول الشاعر: « وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي»، والمعنى «مَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ إِلَّا أَنَا أَوْ مِثْلِي»⁽¹⁾.

وَيَبْدُو أن الجرجاني تَصَارَعَتْ بِدَاخِلِهِ الْأَفْكَارُ، فَطَعَّتْ إِحْدَاهَا عَنِ الْأُخْرَى، فَذَهَبَ فِي تَفْصِيلِ عَمَلِ «إنما»، وتوضيح الفروقات المعنوية بينها وبين القصر «بما وإلا»، لكنّه تدارك الأمر، وعاد لحديث شيخه فتوسع فيه، وشرحه، حيث بدأ حديثه بقول الفرزدق: « وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي»، مستدلاً به على صحة رأيه . الشيخ . بأن الآية قد تضمنت بـ «إنما» معنى القصر المستفاد بصيغة النفي والاستثناء كما لو أنه قيل: «ما حرّم ربّي إلا الفَوَاحِشَ».

وذلك أن ما صنعه الفرزدق لو لم يصنعه لم يصح له المعنى، ذلك لأن غرضه أن يخص «المدافع» لا «المدافع عنه»، ولو" قال: «إنما أَدافع عن أحسابهم»، لصار المعنى أنه يخص «المدافع عنه»... إنما معناه أن يزعم أن «المدافع» هو لا غيره، فقد حصر الفاعل في قول الفرزدق، والقصد إبانة هذا الذي يدافع عن الأحساب، ففصل الضمير الدال على ذات الفاعل عن فعله، وأخر إلى آخر الجملة دلالة على إرادته هو بالحصر، وذلك أنه لو كان الحصر لـ «الأحساب» بدلا من الفاعل «أنا» لوجب تأخيره في الكلام فيقول: «ما أَدافع إلا عن أحسابهم»⁽²⁾. وهذا ما يحلل به الجرجاني انفصال الضمير فقال: "وجملة الأمر أن الواجب أن يكون اللفظ على وجه يجعل الاختصاص فيه للفرزدق، وذلك لا يكون إلا بأن يُقَدِّم «الأحساب» عليه، ولم يقع «الأحساب» إلا مؤخرا عن ضمير الفرزدق، وإذا تأخّرت انصرف الاختصاص إليها لا محالة"⁽³⁾.

(1) . الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 328 . السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 291

(2) . الجرجاني ، المصدر نفسه ، ص 342/341/340 .

(3) . الجرجاني ، المصدر نفسه ، ص 343 .

الفصل الخامس : أسوبه القصر

زِدْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ «أَدَافِعُ» اسْتَكْنَ ضَمِيرَهُ (اسْتَتَرَ)، وَكَأَنَّ «أَنَا» الظَّاهِرَ تَأْكِيدًا لَهُ وَالْقَصْرَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَوْكَّدِ (الضَّمِيرِ الْمَسْتَتِرِ) لَا التَّأْكِيدِ «أَنَا»، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ كَالتَّكْرِيرِ يَأْتِي بَعْدَ نَفْوِذِ الْحُكْمِ (الْقَصْرِ)، فَلَا يَتَقَدَّمُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ «عَنْ أَحْسَابِهِمْ» عَلَى التَّأْكِيدِ «الْفَاعِلِ»، لِأَنَّ تَقَدُّمَ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا ذَكَرْتَ الْمَفْعُولَ قَبْلَ أَنْ تَذَكَرَ الْفَاعِلَ، وَلَا يَكُونُ لَكَ إِذَا قُلْتَ: «وَإِنَّمَا أَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ» سَبِيلٌ إِلَى أَنْ تَذَكَرَ الْمَفْعُولَ قَبْلَ أَنْ تَذَكَرَ الْفَاعِلَ لِأَنَّ ذِكْرَ الْفَاعِلِ هَا هُنَا هُوَ ذِكْرُ الْفِعْلِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْفَاعِلَ مَسْتَتِرٌ بِالْفِعْلِ فَكَيْفَ يُتَّصَرُّوْا تَقَدُّمَ شَيْءٍ عَلَيْهِ.

وَبِرْغَمِ الْفُرُوقَاتِ الَّتِي أَوْضَحَهَا الْجِرْجَانِيُّ بَيْنَ الطَّرِيقَتَيْنِ: الْقَصْرِ بـ «إِنَّمَا» وَالْقَصْرِ بـ «مَا وَإِلَّا» إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْفِي إِمْكَانِيَّةَ أَنْ تَأْتِيَ «إِنَّمَا» بِمَعْنَى النِّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ مُسْتَدَلًّا بِرَأْيِ النَّحَاةِ، وَتَعْلِيلًا لِمَ مَحْمَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [النحل: الآية 115] عَلَى مَعْنَى: «مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْمَيْتَةَ».

كَمَا أَجَازَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ النِّفْيِ عَمُومًا مَعَ «إِنَّمَا»، "فَيُرَى تَضَامٌ لَامِ الْعَاطِفَةِ يَحْسُنُ بِقَوْلِكَ: "إِنَّمَا يَجِيءُ زَيْدٌ لَا عَمْرُو"، لَكِنَّهُ يُقْبَحُ بِقَوْلِكَ: «إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أَوْلُو الْأَبَابِ لِأَلْجُهَالِ»⁽¹⁾.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْعَطْفَ بـ «لَا» يَحْسُنُ فِيمَا لَا يَخْتَصُّ بِالْمَذْكُورِ عَلَى خِلَافِ مَا جَاءَ بِالصِّيغَةِ الثَّانِيَةِ حَيْثُ جَاءَ بِهَا الْمَذْكُورُ بِأَمْرٍ يَخْصُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ فِعْلَ «التَّذَكُّرِ» نَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ «أَوْلِي الْأَبَابِ» فَكَيْفَ نَنْفِيهِ؟

وَيُضَيِّفُ أَنَّ مَا حَسُنَ فِيهِ النِّفْيِ قَدْ يَتَقَدَّمُ تَارَةً وَيَتَأَخَّرُ أُخْرَى، وَمِثَالُ التَّقَدُّمِ "قَوْلِكَ: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَإِنَّمَا جَاءَنِي عَمْرُو»، وَمِثَالُ التَّأَخُّرِ قَوْلِكَ: «إِنَّمَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو»⁽²⁾.

(1) .. الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 353.

(2) . المصدر نفسه، ص 343.

الفصل الخامس : أسلوب القصر

وُجُمِلَ القول أن أسلوب القصر «بإنما» غني بالدلالات واللطائف المعنوية حيث "تصل الأشياء فيه إلى حد التوحد، توحد المقصور بالمقصور عليه، وتوحد النفي والإثبات، حيث يكونان دفعة واحدة، فما تتركه «إنما» من إثبات يرافقه نفي بالخفاء يجعل الادعاء يصل إلى درجة اليقين وينزل منزلة المعلوم".⁽¹⁾

وهو بهذا أسلوب تواصل يسمح بتبليغ المقاصد والأغراض، منها ما هو ظاهر مباشر ومنها ما هو ضمني خفي، يستلزم تعاوننا بين طرفي الخطاب.

3.1.2. القصر بالعطف :

يُعد القصر باستخدام حروف العطف⁽²⁾ من أشهر طرق القصر، حيث اتسمت مباحث دراسته . العطف . بصيغة نحوية، لكن ذلك لا ينفي وجود بعض اللفظات والإيماءات البلاغية، التي تبرزها فائدة القصر بالعطف حيث نجد سيبويه يشير إشارة واضحة لرد معتقد المخاطب، وإثباته لصفة نفيت عنه، ومثاله: «رأيتك عاقلا ولكن أحق» يعلق عليه سيبويه بقوله: "إن المراد بها سلب حكم ما قبل «لكن» كأنه سكوت عنه، وإثبات ضده للذي بعدها قلبا لما كان يعتقد في نفسه من اتصافه بالعقل، فأنكر ذلك عليه ظنّه هذا، وثبت له صفة الحمق، وكذلك يكون المعنى على رد اعتقاد السامع إلى نقيضه، إذا قلنا مثلا: «ما أنت صالحا ولكن طالح» يرفع الكلمة طالح على الخبرية لمبتدأ محذوف تقديري أنت «فلكن» هنا أفادت إثبات ما جاء بعدها من حكم".⁽³⁾

(1). عبد المطلب، البلاغة العربية، المرجع السابق، ص 261 .

(2). حروف العطف (لا، لكن، بل) وهي تفيد تقوية المعنى، فحرف «لا» يصلح لكل أنواع القصر، ويكون المقصور عليه به هو المقابل لما بعدها، ويشترط لدلالاتها على القصر أن يكون المعطوف بما مفردا، وألا يتقدمها نفي أو نهي، وألا يكون ما بعدها داخلا في عموم ما قبلها. أما «بل» فيشترط لإفادتها للقصر أن يليها مفرد، وأن يتقدمها نفي أو نهي، لأنها في هذه الال تقرر حكم ما قبلها وتثبت ضده لما بعدها، وهي بذلك تضمن النفي والإثبات معا، ويأتي المقصور بعدها.

وأما «لكن» وقد اختلف البلاغيون في مقاماتها والاحوال التي يؤتى بها من أجلها، فهي تفيد القصر إذا سبقها نفي أو نهي، أو يليها مفرد والمقصور عليه يقع بعدها، تصلح للقصر الإضافي قلبا، وإفادا، وتعيينا، والقصر الحقيقي بنوعيه. مبارك حسين، سوسن محمد، أسلوب القصر وبلاغته في القرآن، المرجع السابق، ص 9، 10 .

(3). يُنظر ، سيبويه ، المرجع السابق ، ج 3 ، ص 77 ، ج 2 ، ص 136 .

الفصل الخامس : أسوبه القصر

فإذا جئنا للقصر بـ «لا» العاطفة، وهو موضوعنا نجد أن البلاغيين أقتصرو بدراستهم للعطف على الحرف «لا» وكأنها تفيد القصر دون غيرها من أدوات العطف.

وقد أوجز الجرجاني تعريفها بأنها تجيء نافية عن الثاني ما وجب للأول، ويستشهد بمثال يشرحه ويوضح وجه القصر به، وذلك أن "قولك: «جاءني زيد لا عمرو» ليس المراد أن تنفي عن الثاني «عمرو» أن يكون شارك الأول «زيد» في الفعل، بل أنها تنفي أن يكون الفعل الذي قلت إنه كان من الأول «زيد» قد كان من الثاني «عمرو» دون الأول «زيد»، فالمعنى هنا أن الجاني هو «زيد» لا «عمرو»، فهو كلام يقال لمن يغلط في الفعل قد كان من هذا، فيتوهم أنه كان من ذلك" (1).

زد على ذلك أن الكلام لا يحمل الظن بمجيء اثنان فتريد إثبات مجيء واحد، وإنما القصد من القصر هنا أن تحقق على المتخاطب أن الذي جاء «زيد» وليس «بعمرو».

والملاحظ مما مضى وشائج قربي مع ما ذكره سيبويه عن أحوال ورود النعت مع حروف العطف، حيث شرح "قوله: «مررت برجل راعع لا ساجد»، أنه إنما يكون لأحد شيئين: فإما لإخراج الشك، وإما لتأكيد العلم". (2)

فدخول «لا» النافية على كلام موجب صدره «مررت برجل راعع» نافية حكمه المثبت لما قبلها عما بعدها «لا ساجد»، تفيد خبراً قد علمه المخاطب ويشكُّ به، فبين وأثبت حالته من الركوع، وأكد كلامه بـ «لا».

وليس يخفى أن لا العاطفة في نحو «جاءني زيد لا عمرو» فيه حصر فعل «المجيء» في موصوف واحد هو «زيد» بالنسبة إلى «عمرو»، فإذا اعتبرنا المعنى من أصل الوضع كان القصر قصراً إفراداً.

أما إذا اعتبرنا ما يُؤديه من قلب اعتقاد المتخاطب بما يخص مقصور عليه آخر (عمرو) فجاء إبطاله باستخدام «لا» النافية، فيكون القصر قصر قلب.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 336/335.

(2). سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، ج 1، ص 430/429.

الفصل الخامس : أسوبه القصر

وبالنظر للمعنى المترتب من هذا الطريق يتبين أن المقصور عليه هو «زيد» جاء قبل «لا» وقبلها المقصور «جاءني» فجاءت «لا» نفيًا المقصور ثاني بعدها (عمرو) فأثبتت به المعنى الثابت أو المشكوك فيه للمقصود عليه الذي سبقها.

وذلك ما أوضحه السكاكي بأن ما جاء بالمعنى فما سبق يميز هذه الطريقة عن غيرها من الطرق الثلاث الأخرى، لأن "الأصل فيه التعرض للمثبت وللمنفى بالنص، والطرق الأخرى الأصل فيها النص مما يثبت دون ما ينفي".⁽¹⁾

ويتابع الجرجاني بحثه عن المعاني والدلالات المترتبة بالقصر ب «لا» العاطفة، فيجيزها مع "إنما" لاعتبار أن ما تفيده «إنما» من دلالة وصفية تفيد الإثبات والإيجاب، أجاز دخول «لا» العاطفة عليها لما فيها من نفي، لكنه لا يضام للقصر ب «النفي والاستثناء» لاعتبار أن ما نفي سابقا لا يمكن أن ينفي مرة ثانية".⁽²⁾

وتطرق السكاكي لتفصيل تعلق بهذا الأمر، تناوله بعنوان «حكم لا العاطفة» قال به: والطريق الأول لا يجمع الثاني، فلا يصح «ما زيد إلا قائم لا قاعد» ولا «ما يقوم إلا زيد لا عمرو»، والسبب في ذلك هو أن «لا» العاطفة، من شرط منفيها أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها من كلمات النفي نحو: «جاءني زيد لا عمرو»، ونحو: «زيد قائم لا قاعد»، أو «متحرك لا ساكن» أو «موجود لا معدوم»، ويمنع تحقق شرطها هذا في منفيها إذا قلت: «ما يقوم إلا زيد لا عمرو»، و«ما زيد إلا قائم لا قاعد».

والذي سبق في تحقيق وجه القصر في «النفي والاستثناء» يكشف لك الغطاء ويجمع الطريقتين الأخيرين، فيقال: «إنما أنا تميمي لا قيسي»، و«تميمي أنا لا قيسي»، وقولك «إنما يأتيني زيد لا عمرو»، و«هو يأتيني لا عمرو»، وجه صحة مجامعة لا العاطفة مع إنما، وامتناع مجامعتها مع «إما وإلا»، عين وجه صحة أن يقال: «امتنع

(1). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص 292/ 293.

(2). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 347/348.

الفصل الخامس : أسوبه القصر

عن المجيء زيد لا عمرو»، مع امتناع أن يقال: «ما جاء زيد لا عمرو»، وهو كون معنى النفي في «إنما»، وفي قولك: «امتنع عن المجيء» ضمنا لا صريحا...⁽¹⁾

ويبقى القصر بالعطف أشهر طرق القصر وأكثرها اقبالا وتوظيفا في صياغة الخطابات والأقوال حيث تأتي «لا» بالخطاب فتتنوع المقاصد والأغراض بحسب موقعها .

4.1.2. القصر بالتقديم والتأخير:

التقديم والتأخير أسلوب ينظر في إفادة نظم الكلام بتقديم بعض أجزائه على بعض، كتقديم الخبر على مبتدئه، أو الحال على صاحبها، أو الفاعل على فعله، أو المفعول على فاعله... وغير ذلك، لمعان مخصوصة بذاتها، ودلالات لا تفهم إلا بمجيء الصيغة الكلامية على ذلك الشكل التعبيري بذاته، له أغراضه البلاغية ومقاصده المعنوية المقصودة إصابتها مراعاة لظروف إلقاء الخطاب المقامية، والنفسية، وحال المخاطب فيها.

وقد أشار إليه العلماء كطريق يُفيد القصر، فمنهم من خصص له فصلا فعرض أنماطه وأشكاله المختلفة، وأوضح دلالاته ومعانيه، وذكر إفادته للقصر والاختصاص بين ثنايا شروحاته للشواهد والأمثلة.

فمن هؤلاء الجرجاني الذي لم يخصص له قسما في باب القصر والاختصاص على خلاف «إنما»، و«ما وإلا»، إلا فيما يتعلق بشراكة أحدهما.

ولعل مرجع الأمر في ذلك إلى أنه أقام القصر، تأسيسا لدراسة «إنما» ففتنقت من أجلها كل مسائل هذا الباب، فلا يتكلم عن أمر إلا حينما يُريد أن يبين شيئا في «إنما»، وكان «النفي والاستثناء» أكثر حظا من غيره.

أما الأمر الآخر الذي كان سببا لاختصار مباحث القصر بالتقديم أنه قد استنفذ الكلام كله، وأوفاه بباب التقديم والتأخير، فلم يبق له إلا توضيح القصر والاختصار من حيث يشترك مع غيره من طرق القصر.

(1). السكاكي، المفتاح، المرجع السابق، ص293 .

الفصل الخامس : أسوبه القصر

ولم يختلف الأمر كثيرا عند غيره، فبرغم أن السكاكي في مفتاحه خصص له موضعا بين طرق القصر، إلا أنه كان مختصرا لم يزد عن صفحة واحدة، دون أن ننكر إشارات له، جاءت موزعة على مباحث القسم الثالث بين اعتبارات المسند إليه، واعتبارات المسند، واعتبارات الفعل وما يتعلق به.

وربما تظهر لنا جليا . مباحث القصر بالتقديم . عند السيوطي بالنوع الخامس والخمسون في الحصر والاختصاص، حيث ذكر لنا أربعة عشر طريقا للقصر، وجعل القصر بالتقديم والتأخير أحدها، لكن العجيب عنده أنه أخذ بتقسيم مباحثه فجعلها أقساما قائمة بذاتها، فقال: "الخامس: تقديم المعمول... السابع: تقديم المسند إليه... الثامن: تقديم المسند"⁽¹⁾ وكان الأخرى به أنه يجملها بباها.

وقد أشار عبد المطلب إلى ما يضيفه أسلوب التقديم بالقصر من جماليات معنوية تستر وتختفي عن طريقه، فنلاحظ في هذه الطريق مزيدا من الخفاء، وذلك بإخفاء النفي وعدم ظهوره في التركيب مما يزيد في متعة المتلقي، "لأن الشيء إذا نيل بعد الطلب له كان أحلى في النفس"⁽²⁾، ففنية التقديم لم تختلف عن فنية «إثما» في إخفاء النفي، فكل منهما "مارست فاعليتها في الحضور والغياب، واتكأت على البنية العميقة في أداء المراد"⁽³⁾. والملاحظ مما تقدم عرضه من شواهد وأمثلة أن "القصر بالتقديم والتأخير يعتمد على المحتوى"⁽⁴⁾ ويكشف بالذوق السليم، والفكر الصائب، لأنها طريق معنوية تفهم من السياق بخلاف الطرق السابقة التي تعرف بالوضع اللغوي (الأدوات) لهذا يزول التخصيص بزوال الأدوات في الطرق اللفظية الحسية، أما طريق التقديم والتأخير فإنها تتميز بالسعة والخفاء، لذا لا يدركها إلا متمرس ومتأمل.

(1). السيوطي ، الإتيان في علوم القرآن ، المرجع السابق، ج4 ، ص 1570 وما بعدها.

(2). الجرجاني، أسرار البلاغة، المرجع السابق ، 139 .

(3). عبد المطلب ، البلاغة العربية، المرجع السابق ، ص261 .

(4). السكاكي، المفتاح ، المرجع السابق ، ص292 .

الفصل الخامس : أسلوب القصر

2.2 . بلاغة القصر بالأسلوب الإنشائي:

وكما تناول البلاغيون القصر بالأسلوب الخبري المثبت والمنفي فقد عرضوا خلال حديثهم عن طرق القصر أمثلة وشواهد بأسلوب الإنشاء منها ما جاء فيه القصر بالنفي والاستثناء بأسلوب التمني قول السيد الحميري:

لَوْ خَيْرِ الْمَنْبَرِ فُرْسَانَهُ مَا اخْتَارَ إِلَّا مِنْكُمْ فَارِسًا

إذ أصله ما اختار فارسا إلا منكم.⁽¹⁾

ومما جاء قصرا إضافيا "قوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: الآية 145] والغرض إبانة كذبهم، فكأنه قال: لا حرام إلا ما أحللتموه، والغرض الرّدّ عليهم، والمضادّة، لا الحصر الحقيقي".⁽²⁾

ومما لا يستقيم فيها المعنى دون القصر بأسلوب الأمر قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي﴾ [الاعراف: الآية 203].⁽³⁾

وقد يأتي القصر بلا الناهية وإلا في تراكيب فيها حسم وقوة نافذة مثال ما جاء في وصية إبراهيم عليه السلام "بقوله تعالى: ﴿يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: الآية 132]، أي لا تموتن على حال من الأحوال إلا على حال الإسلام، والقصر هنا خرجت الفكرة في معرضه، ودل على الأمر بالثبات على الإسلام طول الحياة، والنهي عن كونهم على خلافة وهو الكفر إذ الموت على غير الإسلام لاخير فيه".⁽⁴⁾

ويبدو أن القصر بأسلوب الإنشاء كان شحيحا من حيث الاهتمام به وعرض الشواهد والأمثلة إذ لم يكن له نصيبا كتنظيره الخبر .

(1). السكاكي ، المفتاح، المرجع السابق، ص106 ، القزويني، الإيضاح، المرجع السابق، ص299.

(2). السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، المرجع السابق، ج4 ، ص 1565.

(3). المرجع نفسه، ج4 ، ص 1570 وما بعدها.

(4). صباح عبيد درانة ، أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية، مطبعة الأمانة، مصر، ط1986، ص1، ص154.

3 . تداولية أسلوب القصر :

لقد أقام الجرجاني دراسة لأساليب القصر على الذوق والإحساس الجمالي للتراكيب والصيغ اللغوية فغاص في نفسية المخاطب لإبانة الفروق البلاغية والدلالية الموجهة له بالخطاب معتمدا في كل ذلك على ملكاته النحوية، وقدراته البلاغية، وحسه بسحر اللغة وجمالها.

لذلك نجده يبحث بمختلف التراكيب اللغوية التي داخلها القصر فيقارن بينها حيث تتقارب عنده حيناً، وتختلف عنده أحيانا أخرى.

1.3 . تداولية القصر بالأسلوب الخبري :

تناول الجرجاني أسلوب القصر بأنواعه على الكثير من الشواهد القرآنية والأمثلة الشعرية، والصيغ النثرية فتفطن من خلالها إلى الكثير من التُّكْتِ البلاغية والفروق المعنوية بفضل ما تمتع به من حس لغوي مرهف وفقهه بأسرار اللغة وبأساليبها، منها ما أشار إليها صراحة بحديثه عن القصر بالنفي والاستثناء كتسميته لنوعي من القصر بالجملة الخبرية الاسمية الأول: أطلق عليه قصر الموصوف على الصفة أي تخصيص خبر لمبتدأ فتقول: «ما زيد إلا قائم» والثاني: أسماء قصر الصفة على الموصوف، أي تخصيص مبتدأ الخبر فتقول: «ما قائم إلا زيد»، ويكون المعنى في الأول مُتضمناً إنكار المخاطب والشك فيه، ثم أن القصر والاختصاص به يختلفُ بحسب صيغ الكلام وترتيب مفرداته، فإن جاء الخبر بصيغته الأصلية محافظاً على رتبته كان الاختصاص في الخبر، "ويكون المعنى فيما سبق من الخبر أنك اختصت «القيام» من بين الأوصاف التي يتوهم كون «زيد» عليها، ونفيت ما عدا «القيام» عنه، فإنها نعى أنك نفيت عنه الأوصاف التي تنافي «القيام»، نحو أن يكون «جالسا» أو «مضطجعا»، أو «متكئا»، أو ما شاكل ذلك، ولم ترد أنك نفيت ما ليس من «القيام» بسبيل، إذ لسنا نفي عنه بقولنا: «ما هو إلا قائم» أن يكون أسود أو أبيض أو طويلا...»⁽¹⁾

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص346 .

الفصل الخامس : أسوبه القصر

والمعنى هنا أن المبتدأ اقتصر على خبر واحد بعينه «القيام»، ونفى نقيض ذلك كالجُلوس والاتكاء وما شبه ذلك، دون أن ينفى شراكته لصفات أخرى لا تحتل أي نفيض «للقيام» كالتطول واللون، لأنه ما من إنسان وله صفات يصعب الإمام والإحاطة بها.

أما إذا حدث بالكلام تقديم وتأخير وجاء على شاكلة الثاني، يكون المعنى فيه أنك خصصت «زيداً» بكونه موصوفاً بالقيام، بمعنى جعل صفة القيام هنا لا تخرج في الاتصاف بها عن موصوف واحد وهو «زيد»

والظاهر من الكلام أن فيه قصراً لصفة «القيام» على إنسان واحد في الدنيا كلها وهو «زيد» وذلك مالا يصدقه واقع الأمر لاعتبار أن المتصفين بالقيام يتعدى «زيد»، لكن اعتقاد الجرجاني بأن "قصر «القيام» على موصوف واحد «زيد» يكون واقعاً وحقيقة بالنظر لحيزه الزماني والمكاني، لأنه ليس المراد في مثل هذا أنه ليس في الدنيا قائم سوى «زيد»، وإنما معناه إنه قائم حيث نحن ومحضرتنا".⁽¹⁾

غير أنه لم يكن مقنعاً لنا في مثل هذه الصيغ إلا أنه أورد لنا تركيب لغوي يتضمن قصراً حقيقياً لصفة محددة لموصوف واحد دون تعديها إلى غيره، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية 62]، فالثابت يقينا أن صفة الإلوهية حُصرت في ذاته وصفاته جل وعلا عن مشاركة أحد له سبحانه فيها، فيكون القصر هنا حقيقياً لا مجال للشك فيه".⁽²⁾

وإما أن يكون واقعاً حقيقياً بشيء من الادعاء، ومثاله: «ما مصعب إلا شهاب»، فالقصر هنا يكون فيه المبتدأ محتملاً به الكثير من الصفات، فيعرف بإحداها لكاملها فيه، فقصرت عليه، وهي صفة يتصف بها من باب المبالغة والمدح.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 346 .

(2). ينظر، المصدر نفسه، ص 329 .

الفصل الخامس : أسوبه القصر

ثم راح يبحث في أعماق التركيب اللغوي، فكشف عن الدوافع النفسية والمعنوية الكامنة وراء القصر بالنفي والإثبات، ونبهنا إلى معاني ودلالات تستر وراء الخطاب تنفي الظاهر المشكوك فيه، فمتى رأيت شيئاً هو من المعلوم الذي لا يُشكُّ فيه قد جاء بالنفي فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه، حيث يلجأ المتكلم إلى الزيادة في التركيب طلباً لتثبيت ما يُريد في ذهن السامع وإزالة ما يعتقده من احتمالات⁽¹⁾، وذلك بإثبات ما قد نفي من مقاصد يسعى المتكلم لتوصيلها بخطابه بتوظيف القصر بالنفي والاستثناء، وهذا يمتثل فيه الخطاب معاني ظاهرة وأخرى مضمرة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: آيات 22، 23]، يقول الجرجاني: "وإنما جاء الله أعلم، بالنفي والإثبات، لأنه لما قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ﴾، وكان المعنى في ذلك أن يقال للنبي ﷺ، إنك لن تستطيع أن تحول قلوبهم بما هي عليه من الإباء، ولا تملك أن تُوقع الإيمان في نفوسهم، مع إصرارهم على كفرهم واستمرارهم على جهلهم، وصددهم بأسماعهم عما تقوله لهم وتتلوه عليهم، كان اللائق بهذا أن تجعل حال النبي ﷺ حال من قد ظن أنه يملك ذلك، ومن لا يعلم يقينا أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن يُنذر ويحذّر، فأخرج اللفظ مخرجه إن كان الخطاب مع من يشكُّ فقيل: ﴿إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾".⁽²⁾

فأراد بهذا نفيه لهذه المعاني الخفية وتخصيصه بالإنذار، والتحذير ليفهم المخاطب المقاصد التي يريد بها المولى عزّ وجلّ بخطابه الجليل.

ويواصل الجرجاني الحديث عن القصر بالنفي والإثبات مُبيناً الفروق المعنوية بين صيغ التركيب الخبري الفعلي، فإذا قلت: «ما ضرب زيداً إلا عمرو» فقدمت المنصوب كان الغرض بيان الضارب من هو، والإخبار بأنه

(1). خليفة بوجادي في اللسانيات التداولية، المرجع السابق، ص 92.

(2). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 334.

الفصل الخامس : أسوبه القصر

«عمرو» خاصة دون غيره، وإذا قلت: «ما ضرب عمرو إلا زيد» فقدمت المرفوع كان الغرض من خطابك بيان

المضروب من هو، والإخبار بأنه «زيد» خاصة دون غيره. (1)

فالواضح هنا مجيء القصر بصغتين:

إحداهما: «ما ضرب عمرو إلا زيدا» فجاء الخطاب على طبيعته ورتبته الأصلية من قبل قصر الفاعل على المفعول

فيكون الاختصاص والقصر للمضروب حيث قصر الضرب على «زيد» دون غيره وذلك أن «عمرو» لم يضرب

أحدا غير «زيد»، لكنه لا ينفي أن يكون ضرب أيضا من آخرين .

أما الصيغة الأخرى «ما ضرب زيدا إلا عمرو» فجاءت بالتقديم والتأخير، وخروج المفعول به عن رتبته المحفوظة

فتقدم عن الفاعل «عمرو»، فيكون المعنى في البيان الضارب «عمرو»، وأن الضرب واقع منه وثابت على مفعول

واحد هو «زيد»، وهذا يحتمل معنى أنه لم يضرب «زيد» إلا من «عمرو»، لكنه لا ينفي من جهة أخرى أن

يضرب «عمرو» غيره .

والمعنى هنا يجلنا إلى أن المقاصد والأغراض التي يُريد أن يبلغها للمخاطب "تتطلب أن تتناسب والصياغة اللغوية

التي طرأ عليها تغيير في ترتيب مفرداتها لأن التقديم والتأخير مُرتبط أساسا بصميم اللغة التي بها يتم البيان وتتضح

المقاصد، وتعرب عن النوايا، ويتم التواصل في مختلف أشكاله وأنواعه". (2)

لكن الجرجاني يرى أنه من التكلف اعتبار ما ذكرنا، وأول كلامه بقوله: "ألا ترى إلى وضوح الصورة في

قولك: «ما ضرب زيدا إلا عمرو» و«ما ضرب عمرو إلا زيدا» أنه في الأول لبيان من الضارب، وفي الثاني لبيان

من المضروب، وإن كان تكلفاً أن تحمله على نفي الشركة، فتريد بما «ضرب زيدا إلا عمرو»، أنه لم يضربه اثنان،

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 338 .

(2). قلابية العربي، التقديم والتأخير في التراكيب اللغوية دراسة دلالية، أطروحة دكتوراه، معهد الآداب واللغة العربية، جامعة وهران،

2001/2000، ص 30 .

الفصل الخامس : أسلوب القصر

وبما «ضرب عمروٌ إلاً زيداً» أنه لم يضرب اثنين".⁽¹⁾ فالخطاب فيه زيادة معنى لاعتبار أن الضرب واقع على واحد والمضروب واحد .

والمعنى هنا فيه نفيًا لشركة غير «عمرو» في ضرب «زيد» في الأول، ولشركة غير «زيد» في وقوع الضرب عليه من جهة «عمرو»، وهذا الذي قصده الجرجاني وألح عليه معتبراً أن القصر هنا قصرًا حقيقيًا بأن في الأول لم يضرب «زيداً» إلاً واحد وهو «عمرو» وفي الثاني أنه لم يضرب أحد إلاً «زيداً»، ومع أنه ينفي عنها الشركة كما بينا سابقاً إلا أننا نجد ههما مُتضمنة لمعان صعبة الإثبات.

مما يدفعنا للإمالة على أسلوب القصر الادعائي، واعتبار المعاني السابقة جاءت من باب المبالغة والادعاء إذ كيف يصدق على الإطلاق أن يكون «زيد» لم يضربه أحد سوى «عمرو»، وأن يكون «عمرو» لم يضرب أحداً غير «زيد».

ومع ذلك تبقى المقاصد والأغراض التي تمثلت بذهن الجرجاني أساس بناء هذه الجمل.

ولا يكتفي الجرجاني بعرض هاتين الصيغتين بالقصر، إذ يقدم لنا نماذجاً يتأخر فيها المقصور عليه بعد أداة القصر «إلا» حيث يقع الاختصاص فيما يأتي بعد «إلا»، "فإن عمدت إلى الفاعل والمفعول فأخرتهما جميعاً إلى ما بعد «إلا»، فإن الاختصاص يقع حينئذ في الذي يلي «إلا» منهما فإن قلت: «ما ضرب إلاً عمرو زيداً» كان الاختصاص في الفاعل"⁽²⁾.

(1) . الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق ، ص 339 .

(2) . ومن النحاة من يمنع تقديم الفاعل مع «إلا» على المفعول فلا يجيز «ما ضرب إلاً محمداً زيداً»، وذلك لأن «إلا» أداة يخرج بها شيان، وحينئذ يصح أن يكون كل واحد مما بعدها مستثنى بها، وبذلك يقع في العبارة لبس قال ابن يعقوب: جوزة البعض إن صرح بالمستثنى منه كأن يقال: «ما ضرب أحدًا أحدًا إلاً زيدٌ عمروًا» ف «إلا زيد» مستثنى من الأحد الأول، وعمراً مستثنى من الأحد الثاني، شروح التلخيص. ومنهم من يجيزه بغير تصريح المستثنى منه بناء على أن ألا أداة لا يخرج بها إلا شيئاً واحد فلا يقع ليس في بعدها، القزويني ، شروح التلخيص ، ج3 ، ص 227 .

الفصل الخامس : أسلوب القصر

وكان المعنى أنك " قلت: إن الضارب «عمرو» لا غيره، وإن قلت: «ما ضرب إلاً زيداً عمرو»، كان الاختصاص في المفعول، وكان المعنى أنك قلت: إن المضروب «زيد» لا من سواه".⁽¹⁾

ثم يذهب في استبيان المعاني الخفية التي أحقها القصر بتأخير الفاعل والمفعول بعد أداة القصر فينوه أن القصر فيما مضى . تقديم المفعول على إلاً . أكثر شيوعاً، وأضاف أن قولك: «ما ضرب إلاً عمرو زيداً» أنه من كلامين ما ضرب إلا «عمرو» ضرب «زيداً»، ويكون «زيداً» منصوب بفعل مُضمر(ضرب الثاني)، فإذا ذكرت الفعل غير معدى إلى المفعول فقلت: «ما ضرب إلاً عمرو» فقد جئت بالاستفهام الذي تريد أن تزعم أنه لم يكن من أحد غير «عمرو» ضربت، وأنه ليس هاهنا مضروب إلا وضاربه «عمرو»، ويكون الضرب هنا على الإطلاق، واستلزم أن ترد عن قوله: من ضرب؟ بقولك: ضرب زيداً. فالخطاب التواصلي بآلية القصر تضمن جملة من المقاصد أراد المتكلم أن يبلغها للمخاطب، فكانت الحمولة الدلالية" أكثر مما يحيل عليه ظاهر اللفظ".⁽²⁾

وفي سياق الحديث هنا يؤكد الجرجاني على " امتناع مجيء القصر بالنفي والإثبات مضاماً إلى «لا» العاطفة".⁽³⁾

ليتطرق بعدها لعمل «غير» بأسلوب القصر، فيراها تعمل إعمال الحرف «إلا» وذلك أن قولك: «ما جاءني غير زيد» يحتمل وجهين: وإما على حمل الكلام على إرادة نفي مجيء غيره فالتكلم يقصد من خطابه تخصيص نفي مجيء الغير، وإما على أن به حصراً لفعل المجيء «لزيد» دون سواه⁽⁴⁾ فالخبر يخص زيدا ويتعلق بمجيئه، والقصد متوجه له وليس للغير.

ولاعتبار أن «غير» بها دلالة «إلا» الحاصرة فإن ما يقال عنها نفسه قيل عن «إلا».

(1) . الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص 344 .

(2) . جون يول ، التداولية، المرجع السابق ، ص 79 .

(3) . ينظر، البحث ، فوق بين الأساليب ، ص 340 .

(4) . ينظر ، الجرجاني ، المصدر نفسه ، ص 349 .

الفصل الخامس : أسوبه القصر

ويتناول الجرجاني القصر بآتما بالأسلوب الخبري فيشير بداية إلى ما تفيده إنمأ بالكلام فيرى أنمأ تأتي تحقيقا

لأمريين:

الأول: تأكيداً لما يُذكر بعدها، ومثاله أن تقول: «إنمأ هو أخوك»، «إنمأ هو صاحبك القديم» لمن يجهل ذلك

ولكن تقوله لمن يعلمه ويُقر به، فتريد أن تنبهه إلى حق الأخوة، وحرمة الصاحب، ومثاله من التنزيل قوله

تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الأنعام: الآية 36]، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ

الرَّحْمَنَ الْغَيْبِ﴾ [يس: الآية 11]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرُ مَنِ يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: الآية 45] كل ذلك تذكير بأمر

ثابت معلوم، وذلك أن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلا ممن يسمع ويعقل ما يقال له ويُدعى إليه، وأن

من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب، وكذلك معلوم أن الإنذار إنمأ يكون إنذاراً ويكون له تأثير إذا كان مع من

يؤمن بالله ويخشاه، ويُصدق بالبعث والساعة، فأما الكافر الجاهل، فالإنذار وترك الإنذار معه واحد، فهذا مثال ما

الخبر فيه خبر بأمر يعلمه المخاطب ولا ينكره بحال⁽¹⁾، وعلمُ المخاطب هو علم للمتكلم لاعتبار معارف مسبقة

اشتركا فيها، وعلى أساسها تم التواصل والتخاطب، وهي أحد أهم مبادئ التداولية، لذلك " ينبغي للنص أن

يتصل بموقف يكون فيه تفاعل مجموعة من المرتكزات والتوقعات والمعارف، وهذه البنية الشاسعة تسمى سياق

الموقف Context of the situation" ⁽²⁾

أما الثاني: فما ينزل هذه المنزلة فيجعل في حكم الظاهر المعلوم الذي لا ينكر، ولا يدفع ولا يخفى. فمثاله

قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شَهَابٌ مِنَ الدِّهْنِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الضُّلَمَاءُ

ادعى في كون الممدوح بهذه الصفة أنه أمر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء.⁽³⁾

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق، ص 330 ، 331

(2). روبرت دي بوجراند ، النص والخطاب والإجراء ترجمة ، تمام حسان ، عالم الكتب، القاهرة ، 1998. ص 91 .

(3). ينظر، الجرجاني ، المصدر نفسه ، ص 331 .

الفصل الخامس : أسوبه القصر

فالواضح هنا أن «إنما» أخرجت التعبير إلى معنيين:

الأول: جاء به الخبر واضحا معلوما لدى السامع لا يرده إطلاقا.

والثاني: غير معلوم نزل بمنزلة المعلوم على سبيل الإدعاء والمبالغة.

يمضي الجرجاني في بيان القصر بـ «إنما» بتقديم بعض الشواهد القرآنية التي جاء بالخبر الفعلي، فبينها بداية إلى اعتبار الحاصل بأسلوب «النفي والاستثناء» هو الحاصل بأسلوب القصر بـ «إنما»، وذلك أن معنى القصر والاختصاص بحسب موضع الفاعل والمفعول في الجملة، ومثاله " قوله العزيز الحكيم: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: الآية 28] إذا نجد بتقديم اسم «الله» عز وجل معنى خلاف ما يكون لو أحر، ومن ثم يعلم بأن تقديم اسم «الله» سبحانه وتعالى: "إنما كان لأجل أن الغرض أن يبين الخاشعون من هم، ويخبر بأنهم «العلماء» خاصة دون غيرهم، ولو أحر ذكر اسم «الله» وقدم «العلماء» فقول: «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ الْعُلَمَاءُ» لصار الغرض بيان المخشئ من هو، والإخبار والإعلام بأنه الله تعالى دون غيره، ودون أن تكون مقصورة على «العلماء»، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله تعالى أيضا، إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره، والعلماء لا يخشون غير الله تعالى".⁽¹⁾

ثم يلفت انتباهنا إلى أن الغرض بهذه الآية غيره في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: الآية 39]، ذلك أن المعنى في الآية الثانية هو بيان «المخشئ» وهو «الله» جلّ وعلا، والخبر هنا جاء لقصر الخشية عليه تعالى، فليس هو الغرض في الآية الأولى، ولا اللفظ بمحتمل له البتة، ومن أجاز حملها عليه كان قد أبطل فائدة التقديم، وسوى بين قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾، وبين أن يقال: «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ الْعُلَمَاءُ»⁽²⁾.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 338، 339.

(2). المصدر نفسه، ص 339.

الفصل الخامس : أسلوب القصر

فالواضح أن الآية الأولى جاء بها القصر واقعا على الفاعل «العلماء»، تقديرا أنه لا خاشي «الله» حق خشيته إلا «العلماء» لعلمهم اليقيني، ودرايتهم المطلقة بما وسع علمه عز وجل.

وعلما أن المقصور عليه هو المذكور بعد «إلا» سواء قدم أو أحر، فإن أسلوب القصر ب «إنما» يستدعي أن يكون المقصور عليه مؤخرًا.

فإذا انتقلنا إلى الصيغ الاسمية وجدنا الجرجاني يذهب في إبانة حقائقها على ما سبق ذكره في مسألة القصر بين الفعل والفاعل، مُصرحا بذلك بقوله: "وأعلم أن الأمر في المبتدأ والخبر إن كان بعد «إنما» على العبرة التي ذكرت لك في الفاعل والمفعول، إذا أنت قدمت أحدهما على الآخر، معنى ذلك: أنك إن تركت الخبر في موضعه فلم تقدمه على المبتدأ كان الاختصاص فيه، وإن قدمته على المبتدأ صار الاختصاص الذي كان فيه في المبتدأ." (1) ومعنى الاختصاص Jurisdiction يوحى لما له أهمية، ولما تشير إليه المقاصد والأغراض، فالمتكلم عند صياغة خطابه له "غاية يسعى إلى بلوغها، أو نية يريد تجسديها" (2).

فجلي هنا أن القصر متعلق بمتأخر رتبة فإن أحر الخبر في قوله: «إنما هذا لك» كان الاختصاص في شبه الجملة «لك»، في حين إذ تقدم عن المبتدأ كقوله: «إنما لك هذا» كان الاختصاص في المبتدأ «هذا».

ولتوضيح الأمر عرض الجرجاني شواهد من الذكر الحكيم كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ [الرعد: الآية 40]، حيث يظهر تقدم وتأخير لأجزائها، فقد قدم الخبر «عَلَيْكَ، عَلَيْنَا» وأحر المبتدأ «الْبَلَاغُ، الْحِسَابُ» فيكون الاختصاص بينا في المبتدأ المؤخر، أما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ﴾ [التوبة: الآية 93]، جاء محافظا على أصالته، وكان الاختصاص به في الخبر شبه جملة «على الذين». (3)

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 345.

(2). محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، المرجع السابق، ص 96.

(3). الجرجاني، المصدر نفسه، ص 345.

الفصل الخامس : أسوبج القصر

ومن اللطائف المعنوية التي يحدثها القصر هنا تنوع أساليبه كما هو الحال مع «إلا»، فدخول «إنما» على تركيب اسمي كقولك: «إنما هو أسد» و«إنما هو نار» و«إنما هو سيف صارم»، جعل ذلك في حكم الظاهر المعلوم الذي لا يُنكر، ولا يُدفع، ولا يخفى، وأوقع القصر في الخبر «نار سيف، أسد».

وبملاحظة المعاني المترتبة على القصر هنا فأنها ليست مطلقة وثابتة، إذ تعتبر بمثابة صفات وصف بها «هو» مبالغة ومدحاً، فقيل: «هو نار، هو أسد، هو سيف» والحقيقة أنها ادعاء وليست الحقيقة المتناهية، ويكون القصر هنا ادعائياً وليس حقيقياً، فيدرك المخاطب أن هذه الصفات التي يخبر عنها المتكلم ليس المعاني اللغوية الظاهرة التي يقصدها الخطاب، وإنما معاني مجازية **Metaphorical meanings** تعبر عن الشدة والقوة والشجاعة، وهي معاني بها مبالغة ومدح للذي خص بها. وكأن المعنى هنا تكاثف حتى وسم بالمبالغة.

أما القصر بـ «لا» العاطفة بالأسلوب الخبري فقد كان الحديث فيه مقتضياً جداً، فلم نجد له إلا مثالا يتيماً أورده في سياق الحديث عن تضامه مع «النفسي والاستثناء»، ومع «إنما»، وهو "قوله: «جاءني زيد لا عمرو» فأراد أن يُخبر المخاطب ويُعلمه أن الذي جاء «زيد» وليس «عمرو» لذلك خصه، وقصر فعل المجيء عليه دون «عمرو».»⁽¹⁾

والأمر الآخر أنك بـ «لا» العاطفة "تكون تخاطب من يغلط في الفعل قد كان من هذا «زيد» فتوهم أنه كان من ذلك «عمرو»، فأعلمته أنه لم يكن من «عمرو» ولكن من «زيد».»⁽²⁾

فالمتكلم يوجه خطابه إلى مخاطب على أساس ما يفترض سلفاً أنه معلوم له.⁽³⁾

والجدير بالذكر أنه لا وجود لشواهد قرآنية سواء عنده أو عند غيره من العلماء لعدم ورودها بالذكر الحكيم.

(1). ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 335.

(2). ينظر، المصدر نفسه، ص 336/335.

(3). محمود أحمد نحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي، المرجع السابق، ص 26

الفصل الخامس : أسوبه القصر

أما ما جاء فيه القصر بالتقديم والتأخير فستكون دراستنا له مجرد إشارات وإحالات إلى ما سبق تناوله بالفصل الأول من البحث تفاديا للتكرار.

فقد تناول الجرجاني التقديم والتأخير في الأسلوب الخبري، فرأى أن التقديم فيه ينقل الخبر من مجرد الإعلام بالأمر، إلى أغراض بلاغية أخرى **تتكشف بمعونة السياق ومقام الكلام**، ومن هذه الأغراض القصر والتخصيص، فما هي أهم التراكيب الخبرية التي يفيد بها التقديم معنى الاختصاص؟.

تطرق الجرجاني لكثير من الصور اللغوية التي تفيد القصر نذكر منها ما يلي:

1. أن يأتي الخبر الاسمي معرفا بطرفيه⁽¹⁾: فتقول: «زيد المنطلق»، «المنطلق زيد»، فالمعنى الأول إخبار المخاطب بانطلاق قد كان، وله علم به، لكنه لم يعلم آمن «زيد» أم من «عمرو»؟ فيعلم يقينا أنه كان من «زيد» دون سواه، فهنا قصر الموصوف «زيد» على صفة الانطلاق قصر أفراد.

أما المعنى في تقديم الفاعل: «المنطلق زيد»، تخصيص صفة «المنطلق» لـ «زيد» دون غيره، والمعنى فيها أقوى في القصر من «زيد المنطلق» حين تقدم الخبر تصبح اللام فيها لاستغراق الجنس، فالقصر هنا أشد وأقوى، وشبيه بذلك قولك: «زيد أخوك»، «أخوك زيد»⁽²⁾.

2. أن تأتي الأخبار فيها معنى الجنسية كقولك: «أنت الحبيب»، فإثما قصد المتكلم أن تكون المحبة منه مقصورة على المخاطب وحده، وأنه ليس لأحد غيره حظ في تلك المحبة، فالمعنى أن المقصور عليه المقدم «أنت» قد قصرت عليه محبة من جنس خاص دون غيره من الناس.

3. أن يأتي الخبر مقدما عن المبتدأ ومثاله: «تميمي أنا» قصر أفراد لمخاطب يتردد في نسبك بين قيس وتميم، أو قصر قلب لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس، وكذا قائم هو، أو قاعد هو بالاعتبارين بحسب المقام.

(1) . ينظر، الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 190/189 .

(2) . المصدر نفسه، ص 186 .

الفصل الخامس : أسوبج القصر

4. أن يأتي المبتدأ نكرة فتقول: «رجل جاءني» فيفيد أن يخصص للمخاطب جنس الجائي أي: لا امرأة، أو يخصص العدد ، أي: لا رجلان.

5. أن يتقدم الفاعل وتخبر عنه بفعل بعده⁽¹⁾ فيحمل المعنى فيه أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه على وجه واحد فتجعله له، وترعم أنه فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد، ومثاله أن تقول: «أنا كتبت في معنى فلان»، و«أنا شفعت في بابه» تريد أن تدعي الانفراد بذلك، والاستبداد به، وتزيد الاشتباه فيه، وترد على من زعم أن ذلك كان من غيرك، وأن غيرك قد كتب كما كتبت، فقد تضمنت الأمثلة السابقة معنى الاختصاص، وقصر الموصوف (المقصود عليه أنا) بالأفعال المسندة إليه صفات «الكتابة، الشفاعة» دون سواها من الموصوفات الأخرى.

6. أن يكون الخبر منفيا كقوله: «ما أنا قلت هذا»⁽²⁾، والمعنى في هذا أن تسلط النفي على الفاعل المقدم «أنا» في الجملة الأولى يجعل هذا الفاعل هو المنفي خصوصا لا غيره، بعدم قوله لما ثبت أنه مقول واقعا، وهذا يتطلب أنه له فاعلا آخر غير المذكور، فالمتكلم يتصدر الكلام على نفسه وينفي أن يكون القائل ليحيل المخاطب على فاعل آخر، والأمر نفسه في «ما أنا ضربت زيدا» بتخصيص نفي ضرب «زيد» عن نفسه وكأنه يخاطب مستمعه بقوله: لم أكن أنا ضاربا لزيد بخصوص هذا الضرب الذي وقع عليه، مع ثبوت وجود فاعل آخر له قطعاً.

كما أضاف بعض التراكيب التي تناقض المعنى إذا أضيفت لما سبق ذكره من صور لغوية ومثاله: «ما أنا قلت هذا ولا أحد من الناس»⁽³⁾، لأن المتكلم أراد بقوله أن يخبر مخاطبه بأمر ظن أنه قائله، فقدم ذكر الضمير العائد عليه تخصيصا له بنفي قول الكلام المحدث عنه، أي أنه ليس قائله وأن قائله غيره، غير أنه أخطأ عندما

(1). ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 124.

(2). ينظر المصدر نفسه، ن ص.

(3). - ينظر المصدر نفسه، ن ص.

الفصل الخامس : أسوب القصر

أضف نفيًا عامًا لكل النَّاس، فوقع بذلك في تناقض، لأنه مادام سمع هذا الخبر وتناقله الناس فلا بد أن يكون له قائل، لذلك لا يجوز أن ينفي القول عن غيره.

7. أن يأتي المعمول متقدما على العامل: سواء كان مفعولا أو ظرفا أو جارا أو مجرورا...إلخ.

ومثاله: قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: الآية 5] أن معناه أخصك بالعبادة والاستعانة لا غيرك، فقد قصر الموصوف بصفة العبادة والاستعانة دون غيره، قصرنا حقيقيا تحقيقي.

فالواضح مما سبق أن الجرجاني بحديثه عن أسلوب التقديم والتأخير قد أوفى معظم مناحي أسلوب القصر به، حيث أدرك المواقع التي أفاد الكلام فيه معنى الاختصاص، وأبان أحوال المخاطب به، وأهتم بمختلف سياقاته، وعلى الرغم من اتساع هذا الباب واختلاف ضروبه، فإننا لم نلج كل مواضعه، ولم نتناول معظم دلالاته وأسراره، إنما حاولنا الإشارة إلى جزء منه، وأحلهنا إلى ما ذكرناه تفصيلا وشرحا بفصل التقديم والتأخير.

فإذا جئنا لأوجه الاختلاف بين أساليب القصر نجد الجرجاني يستطرد شرحا وتحليلا وتمثيلا وهو في كل ذلك يقدم تصويراً ورسماً للأغراض والمقاصد، وانفعالاً وتفاعلاً مع المتلقي، وذوقاً وإحساساً بالصيغ والتراكيب. فيبدأ بالترفة بداية بين القصر بـ «إنما» والقصر بـ «ما وإلا» فينبهنا أن الأمر فيها يتعلق بأن «إنما» تأتي لنفي والإثبات ليس على الإطلاق مُوضحا "أنهم وأن كانوا قد أطلقوا هذا الذي كتبته لك، فإنهم لم يعنوا بذلك أن المعنى في هذا هو المعنى ذلك بعينه، وأن سبيلهما سبيل اللفظتين يوضعان لمعنى واحد، وفرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء، وبين أن يكون الشيء على الإطلاق.⁽¹⁾

واستشهد بقوله "عز وجل: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية 62] إذ لو قلت: «وَأِنَّمَا مِنْ إِلَهٍ اللَّهُ»

قلت مالا يكون له معنى، وذلك أن «مِنْ» المزيدة في ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ لا تكون إلا في النفي.

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 229.

الفصل الخامس : أسوبه القصر

وأضاف وكذلك لا يصلح في «إنما أنت والد» قولك: «ما أنت إلا والد»، لأنه ليس كل كلام يصلح فيه

«ما و إلا» يصلح فيه «إنمّا»، والعكس صحيح".⁽¹⁾

ويعرض الجرجاني مفهومي القصر ب «إنمّا» و«ما وإلا» فيزيد الفرق وضوحا وبيانا، فيرى " أن «إنمّا» تجيء

لخبر معلوم عند المخاطب فتنبهه لأمر آخر"⁽²⁾، لكن «ما وإلا» تجيء لخبر مجهول ينكره المخاطب ويشك فيه".⁽³⁾

فالخطابان يختلفان في الحمولة الدلالية لاعتبار أن الأول تطلب مخاطب يمتلك نصيباً من المعارف

المسبقة فيأتي القصر بإنمّا لينبّه لمعرفة أخرى ليس من الشرط أن يكون المخاطب جاهلاً لها فقد تكون غابت عنه

حينها، فيُشير المتكلم لها وينبه إليها، في حين أن المخاطب في الخطاب الثاني جاهل تماماً لما ينقل له أو مُتردد

شاك فيه، فيتوجب على المتكلم حينها أن ينقل له الأمر ويزيد فيؤكدده له، وهنا تتكاثف الحمولة الدلالية في

الخطاب لاعتبار ما اجتمع بأسلوب القصر من النفي والاستثناء.

ومن ثم يمكن أن يعرف القصر على أنه "جنوح من المتكلم إلى تثبيت ما يريد في ذهن السامع وتغيير ما يعتقد

إذا كان مُخالف للحكم، لذلك يلجأ للجملة الاسمية الابتدائية والتي تعد تأكيداً من الدرجة الأولى فيضيف إليها

وحدات لغوية للغرض السابق: تأكيد مضاعف للحكم، وتغيير موقف السامع المخالف بشأنه".⁽⁴⁾

ثم يذهب لتبيان فرق آخر يندرج تحت ما سبق، وذلك أن القصر ب «إنمّا» يكون فيه الإثبات والنفي دفعة

واحدة، في حين أن القصر «بما وإلا» يكون بنفي الشيء ثم إثباته دون غيره، وهو الأمر نفسه إذا كان القصر ب

(1). الجرجاني ، دلائل الإعجاز، المصدر السابق، ص 229 / 332 .

(2). ينظر، المصدر نفسه، ص 230/ 351 .

(3). المصدر نفسه ، ص 332 .

(4). خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، المرجع السابق، ص 101

الفصل الخامس : أسوبه القصر

«لا» العاطفة فقولك: «إنما جاءني زيد» لها مزية، وهي " أنك تعقل معها إيجاب الفعل لشيء، ونفيه عن غيره

دفعه واحدة في حال واحدة، وليس كذلك الأمر في «جاءني زيد لا عمرو» فإنك تعقلهما في حالين".⁽¹⁾

وذلك أنك تبلغ المخاطب أنه كان مجيء إليك من جاء يظن أنه من «عمرو» فأعلمته أنه من «زيد».

ومثاله " قول المتنبي:

إِنَّمَا أَنْتَ وَالِدٌ، وَالْأَبُ الْقَا طُعْ أَحْنَى مِنْ وَاصِلِ الْأَوْلَادِ

فلم يريد أن يُعْلِمَ كافوراً أنه والدٌ، ولا ذاك مما يحتاج كافر فيه إلى الإعلام، ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم

ليبني عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد".⁽²⁾

وبعضي الجرجاني في كشف الفروق المعنوية التي يضمنها المتكلم **talker** بخطابه بألية القصر فيشير إلى

اختلاف الاختصاص بين القصر ب «إنما» و«ما و إلا»، "وذلك أن الاختصاص مع «إنما» يقع في المؤخر منها

دون المقدم، ولكنه مع «ما وإلا» يقع في الذي يكون بعد «إلا»".⁽³⁾

ويزيد الحديث تفصيلاً عندما تجتمع «إنما» و«لا» العاطفة، فيرى "أن الاختصاص يكون مع «إنما» دون

«لا» العاطفة ومثاله: «إنما هذا لك لا لغيرك» وتقول: «إنما لك هذا» فيكون الاختصاص في «هذا» بدلالة أنك

تقول: «إنما لك هذا لا ذاك»، والاختصاص يكون أبداً في الذي إذا جئت ب «لا» العاطفة كان العطف

عليه".⁽⁴⁾

كما يجوز أن تجتمع «إنما» والعطف ب «لا» في صورة واحدة بخلاف القصر ب «النفى والاستثناء» الذي لا

يسمح بأن تضام له «لا» العطف، وعلّة ذلك أن «لا» العاطفة وضعت لتنفي ما كان واجبا، فإن شاركت «ما

(1). الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق، ص 335 .

(2). المصدر نفسه، ص 330 .

(3). ينظر، المصدر نفسه ، ص 340 .

(4). المصدر نفسه ، ص 345 .

الفصل الخامس : أسوبه القصر

وإلا» في الكلام فإنها تنفي شيء قد نفي «ما وإلا»، وهو ما لا يجوز بالكلام، فإن أريد إبطال عملها لزم دخول الواو قبلها.

يقول الجرجاني: "فصورة المعنى إذن صورته إذا وضعت الكلام ب «إنما» فقلت: «إنما هو قائم»، ونحن نرى أنه يجوز في هذا أن تعطف ب «لا» فتقول: «إنما هو قائم لا قاعدا»، ولا نرى ذلك جائزا مع «ما وإلا»، إذ ليس كلام الناس أن يقولوا: «ما زيد إلا قائم لا قائدا»، فإن ذلك إنما لم يجر من حيث أنك قلت: «ما زيد إلا قائم»، فقد نفيت عنه كل صفة تنافي «القيام» وصرت كأنك قلت: «ليس هو بقاعد ولا مضطجع، ولا متكئ» وهكذا حتى لا تدع صفة يخرج بها من «القيام»، فإذا قلت من بعد ذلك «لا قاعدا»، كنت قد نفيت ب «ال» العاطفة شيئا قد بدأت فنفيته، وهي موضوعة لأن تنفي بها ما بدأت فأوجبته لا لأن تفيد بها النفي في شيء قد نفيت، ومن ثم لم يجر أن تقول: «ما جاءني أحد لا زيد» على أن تعتمد إلى بعض ما دخل في النفي بعموم أحد فتفنيه على الخصوص، بل الواجب إذا أردت ذلك أن تقول: «ما جاءني أحد ولا زيد»، فتجئ «بالواو» من قبل «لا» حتى تخرج بذلك عن أن تكون عاطفة".⁽¹⁾

فإن قيل إن القصر ب «إنما» يتضمن النفي اعتبارا لقول الجرجاني والنحاة فكيف تضام له اللام العاطفة؟ نقول: إن النفي الحادث ب «إنما» هو النفي مفهوما بخلاف النفي «بما و إلا» الذي يأتي لفظا صريحا، فلا يجوز هنا أن تنفي ب «لا» العاطفة الفعل عن شيء، وقد نفيت عنه لفظاً.

والمعنى هنا الخطاب التواصلي بأسلوب القصر وإنما يكون فيه نفي الخبر مضمرا **The news is dark** ، بخلاف

القصر بما وإلا الذي يكون فيه النفي ظاهراً في الصياغة اللغوية لا يحتاج من المخاطب طول نظر واستدلال.

فتقول: «ما جاءني إلا زيد لا عمر»، فقد نفيت أن يكون قد جاءك أحد غيرك فإذا قلت: «لا عمرو» كنت قد طلبت أن تنفي ب «لا» العاطفة شيئا قد تقدمت فنفيته.

(1) - الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر السابق ، ص ص 347،335 .

الفصل الخامس : أسلوب القصر

أما قوله: «إنما جائي زيد لا عمر» فإنه مجيء واحد مقصود لزيد إثباتاً له ونفيًا عن غيره، ولكنه من طريق المعقول لا من طريق أن كان في الكلام نفي. (1)

ولا يكتفي الجرجاني بهذا الحد إذ نراه يُشير إلى أن الاختصاص ينتقل إلى الفاعل والمبتدأ إذ عرف الكلام تقديمًا وتأخيرًا فلم يحافظ على رتبته، وذلك أن الاختصاص والقصر يقع في المؤخر دون المقدم سواء مع «ما وإلا» أو مع «إنما».

والسبب في أن لم يكن تقديم المفعول في هذا كتأخيره، ولم يكن «ما ضرب زيداً إلا عمرو» و«ما ضرب عمرو إلا زيداً» سواء في المعنى لأن الاختصاص يقع في واحد من الفاعل والمفعول، ولا يقع فيها جميعاً، ثم إنه يقع في الذي يكون بعد «إلا» منهما دون الذي قبلها... لذلك وجب أن يفترق الحال من أن تقدم المفعول «زيداً» على «إلا» فيكون الاختصاص في الفاعل، وبين أن تقدم الفاعل «عمرو» فيعود الاختصاص للمفعول، لأن الكلام وفق رتبته الأصلية.

وكذلك يقع الاختصاص مع «إنما» في المؤخر منهما دون المتقدم، فإذا قلت: «إنما ضرب زيداً عمرو»، كان الاختصاص في الضارب «عمرو» وهو المؤخر، وإذا قلت: «إنما ضرب عمرو زيداً» كان الاختصاص في المضروب «زيداً» وهو المؤخر (2)، والمعنى في هذا أن أسلوب القصر بـ «إنما» و«ما وإلا» يختلفان بين التقديم والتأخير.

(1). الجرجاني ، دلائل الإعجاز المصدر السابق، ص348 .

(2). ينظر، المصدر السابق ، ص340 .

الفصل الخامس : أسوبه القصر

2.3 . تداولية القصر بالأسلوب الإنشائي:

بالنظر لما أورده الجرجاني من شواهد وأمثلة بجدثه عن القصر نجد معظمها بالأسلوب الخبري إذا استثنينا شاهداً أو اثنين من الإنشاء جاء عرضاً دون القصد إليه.

كما جاء بالنفي «بما وإلا» مثلاً متضمناً أسلوب التمني، وهو قول " الشاعر السيد الحميري:

لَوْ خَيْرَ الْمَنْبَرِ فُرْسَانَهُ مَا اخْتَارَ إِلَّا مِنْكُمْ فَارِسًا

والملاحظ أن النفي والاستثناء هنا تضام معه التقديم والتأخير حيث يذكر الجرجاني أن الاختصاص في «منكم» جار ومجرور، المتقدم بعد «إلا» دون «فارسا» ولو قلت: «مَا اخْتَارَ إِلَّا فَارِسًا مِنْكُمْ» صار الاختصاص في المفعول به «فارساً»، فيبدو أن التمني هنا لم يُغيّر في معنى الاختصاص أمراً لاعتبار أن إفادة القصر هنا جاءت كجواب لما سبق من تمني".⁽¹⁾

وبأسلوب الشرط "قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: الآية 11] دخلت «إنما» لتدلّ على أنهم حين ادعوا لأنفسهم أنهم مصلحون أظهروا أنهم يدعون من ذلك أمراً ظاهراً معلوماً، ولذلك أكد الأمر في تكذيبهم والردّ عليهم فجمع بين «ألا» الذي هو للتنبيه، وبين «أن» الذي هو للتأكيد، فقيل: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: الآية 12]."⁽²⁾

فأداة الحصر هنا قد ضاعفت المعنى تقوية **strengthening** في الخطاب، "وذلك بزيادة تأكيد الحكم على تأكيد".⁽³⁾

(1). ينظر ، الجرجاني ، المصدر السابق ، ص344,345 .

(2). المصدر نفسه ، ص358 ، السكاكي، المفتاح، المرجع السابق ، ص296 .

(3). أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، المرجع السابق، ص144.

الفصل الخامس : أسلوب القصر

وذكر الجرجاني مجيء «إنما» مطلع الكلام وحلل " قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: الآية 110] فجاء بـ «إنما» بعد فعل الأمر «قل» لأنه ابتداء كلام قد أمر النبي ﷺ بأن يُبَلِّغَهُ إياهم، وليس هو جوابا لكلام سابق قد قيل فيه، «إن أنتَ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا»⁽¹⁾ فيجب أن يُؤْتَى به على وفق ذلك الكلام، ويُرَاعَ فيه خَدْوُهُ كما كان ذلك في الآية الأولى.

فالمعنى أن موضع «إنما» بأسلوب الأمر يتطلب أن يكون ابتداء على خلافه إذا كان خبرا متمثلا بجواب عن كلام سابق.

ومما ظهر فيه القصر نفيًا واستثناءً بأسلوب الأمر في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ [الأعراف: الآية 33]، إن المعنى: ما حَرَّمَ رَبِّي إلاَّ الْفَوَاحِشَ.

كما نجد القصر بأسلوب الاستفهام⁽²⁾ نظرا لما خص به من اهتمام بفصل التقديم والتأخير نذكر منها قوله: «أرجل جاءك» فالسؤال إما عن الجنس أو عن العدد أي: «أرجل جاءك أم امرأة؟» أو «أرجل جاءك أم رجلان»، ويبدو هنا القصر قصر تعيين.

ومن البين في ذلك قولهم في المثل: «أتعلمني بضبِّ أنا حرشته؟» فقد خصَّ المتكلم نفسه بصفة التحريش، فهو يستفهم من المخاطب كيف يعلمه بأمر الضبِّ وهو الذي حرشه؟ وقد احتمل الاستفهام هنا معنى الانكار.

فالواضح أن أسلوب القصر بالخطاب اللغوي التواصلي يُحقق الكثير من المقاصد والأغراض بحسب الصيغة التي يختارها المتكلم والتي تفي بحاجاته النفسية ونواياه الخفية، والتي يترجمها الكلام ويُظهرها للمخاطب فيتحقق له الفهم والتواصل.

(1) . الجرجاني، دلائل الإعجاز ، المصدر نفسه ، ص 333 .

(2) - ينظر ، المصدر نفسه ، ص 127 .

خاتمة

تناول الجرجاني في دلائله الأنماط الخطابية ضمن نظرية النظم حيث عمل على تبيان الفروق بين الأقوال، وعرض نماذج خطابية مُختلفة من الكلام العادي، والنصوص القرآنية والشعر، وقد تمعن في هيئاتها السياقية، والتغييرات التي طرأت عليها، وأثر ذلك في تغيير بُناها الدلالية.

حيث أفرز اعتماد المنهج التداولي في قراءة هذه المعطيات جملة من النتائج منها.

1. لقد أبانت دراسة الأساليب البلاغية في دلائل الإعجاز الكثير من الفوارق التركيبية والمعنوية التي يرسم بها الخطاب ويؤدي بها الكلام، وأكدت على غنى اللغة وثرائها، وتعدد أساليبها واختلافها.

2. تعتبر نظرية الجرجاني في النظم فن الوصول بالمعنى إلى نفس المخاطب، وهي بذلك تطبيقاً حقيقياً إن استقراء دراسة الجرجاني للأساليب البلاغية وما يندرج ضمنها من آليات فن القول أجهت في غالبيتها إلى الأسلوب الخبري، دون الإقصاء التام لأسلوب الإنشاء، وذلك لاعتباره أن ما يجري عن الخبر لا يتميز الخبر لا يتميز عنه ما يجري بالإنشاء، وهو المبدأ نفسه الذي أقره أوستين لأن كلاهما يحمل فعلاً كلامياً إنجازياً.

3. أما المخاطب المكمل للخطاب والمؤول له، يتطلب أن يكون الكلام الموجه إليه مناسباً ومُتمثلاً له ومُراعٍ أحواله وقدراته، لأن المتكلم ينشئ خطابه من أجله، ووفقه يتحدد أسلوب الحوار أو طريقة الكلام فإنشاء الخطاب وتداوله مرهون إلى حد كبير بمعرفة حاله، أو بافتراض ذلك الحال، والافتراض المسبق ركن ركين في المباحث اللغوية الجرجانية، وهو معيار تداولي أصيل.

4. إن ما تناوله الجرجاني من آليات إنشاء القول في أسلوب الخبر والإنشاء هو استثمار تداولي لمكونات الخطاب، يبدأ من المتكلم وصولاً إلى المخاطب، مُروراً بالسياق ومتضمناته لغرض التفاعل والتواصل الفكري والذهني، وهذا ما تتولى كل من البلاغة والتداولية لمعالجته والبحث في أغواره.

5. اعتمد الجرجاني على تحليل النُصوص، وتفكيك بُناها السطحية والعميقة، وبيان تفسيراتها المعنوية والدلالية، مكنه من التعمق أكثر في الجانب الاستعمالي لها، فمقام الذكر مثلاً يختلفُ عن الحذف، ومعاني التقديم غيرها في التأخير، وما يستلزم من تعريف في هذا الغرض لا يستلزم فيه التنكير، وهكذا تُراع الآليات الأسلوبية طبيعة المخاطب، وخلفياته وسياق الخطاب فيه، كما يراع الموقف الخارجي الجامع بينهما، ولا شك هذا مما يندرج في غالبته ضمن تحليلات التداوليين.

6. حرص الجرجاني على المعاني والأغراض البلاغية المستوحاة من الخطاب، حيث أكد على البعد الوظيفي التواصلية لكل أسلوب بلاغي مما سلك به منهجاً تداولياً في تحليل أليات بناء الخطاب التواصلية كخطاب: التقديم والتأخير، الذكر والحذف، التعريف والتنكير... والتي لا تعدو أن تكون آليات لغوية وطرق كلامية لها خصائصها، تؤدي أغراضاً وغايات تواصلية يسعى مُنشئ الخطاب إلى تحقيقها، هذه الأغراض والمقاصد هي عند التداولية أفعال كلامية.

7. نظر عبد القاهر إلى الأساليب البلاغية الخبرية والإنشائية بكل صورها وأشكالها وآلياتها حيث انتصر للتفاعل الحاصل داخل الخطاب، ليس فقط من ناحية تفاعل المتكلم مع مخاطبه، وإنما من خلال تفاعل تواصلية بين أقطاب العملية التواصلية (متكلم - مخاطب - خطاب - سياق) وهو ما يجعل نظرة الجرجاني إلى هذه الآليات نظرة دينامية يتنفس فيها التأويل ويرتحل فيها الخطاب إلى سيرورة في المعنى، تنطلق من المعنى الظاهر، وهو ما تلميه البنية اللسانية الجاهزة إلى المعنى المضمّر، والذي تتصافّر في اشتغاله كل من كفاءات المتكلم والمخاطب، مع ربط الخطاب بلحظة إنجازها، وهو صميم ما تشغل به التداولية.

8. الملاحظ عند الجرجاني في عرضه الأساليب البلاغية وتحليلها قد تجاوز النظر في الدلالات النحوية ذات المعاني المباشرة إلى دراسته المعاني المتولدة بعضها من بعض، فقد تناول الخبر بكل أشكاله وصوره فمنه ما يقدم أو يؤخر، ومنه ما يذكر أو يحذف، ومنه ما يعرف أو ينكر .. وهكذا في سائر جميع ضروبه وأحواله .

9. إن الحديث عن المعاني المباشرة وغير المباشرة كان له حضور بارز ومتميز في المباحث البلاغية عند الجرجاني باستنطاقه جملة من الشواهد للمعنى، ومعنى المعنى، أو المعنى الصريح بالخطاب، والمعنى المضمّر وإن كان يختلف في مستوياته ودرجاته باختلاف الخطابات العادية والبليغة، فإن لكل منهما شحناته الظاهرة والخفية، وهي بمعنى التداولية أفعال إنجازية يقترن فيها المضمون بالأداء، أو بمعنى التحقيق الفعلي أثناء العملية التواصلية الذي تختلف أفعاله بين التقرير والوصف، وبين الانجاز والتطبيق، وهي ثنائية لصيغة بكل أسلوب لغوي، بمختلف صورته وأشكاله، وذلك حين يخرج إلى غير أغراضه الأصلية.

10. اعتناء الجرجاني بكل صور وآليات إنشاء الخطاب التواصلية والإلمام بكل العناصر الفاعلة في الإبلاغ يمثل نظرة تداولية شاملة للعملية التواصلية، حيث اعتدّ بالمتكلم، واعتبره سيد الموقف الخطابي، وهو المسؤول الأول والأخير عن خطابه، يتصرف فيه بحسب الموقف ووضعية المخاطب وخلفياته.

11. كشف الجرجاني في تطبيقاته وتمثيلاته على مبدأ القصدية، وهو غاية الأدوات الإجرائية في التداولية حيث نراها تأخذ حيزاً واسعاً في تحليلاته من خلال إلحاق الألفاظ للمعاني، وربطها بمقاصد المستعملين فذكرها عند الحديث عن إيراد الخبر، ودرجاته في التأكيد، وعند ذكر المفعول وحذفه، وعند تعرضه لمعاني النفس، وفي جميع آليات تشكيل الخطاب التواصلية.

12. رأى الجرجاني أن المتكلم بالخطاب يهدف إلى التعبير عن مقصده مُراعياً في ذلك مقامات الكلام وسياقاته، فينطلق من المعنى إلى المبنى، وينطلق المخاطب من المبنى إلى المعنى، ويرتكز الطرفان على معطيات السياق المقالي والمقامي ضماناً لنجاعة التواصل، ويستلزمُ لذلك معارف مُشتركة بحسب المقاصد المتضمنة بالخطاب تسمح بالتعاون بين مُنشئ الخطاب ومتلقيه للوصول لتحقيق التواصل وإنجازه، وهو مبدأ التعاون الذي يلح عليه أوستين.

13. وفي الختام لابد أن نُنوه أن اعتماد المنهج التداولي وتوظيفه في قراءة دلائل الإعجاز وسع من أفاق رؤيتنا للأسس والمبادئ والمفاهيم الإجرائية التي اعتمدها الجرجاني لمراعاة طربي الخطاب . المتكلم والمخاطب . ومقاصد الأول وخلفيات الثاني، وسيقاق الحال، والفائدة التي بينها المخاطب من الخطاب.

الملخصات

الملخص

الجرجاني أحد أعمدة البلاغة إذ لم نقل عميدها، فقد تناول في دلائله الأنماط الخطابية ضمن نظرية النظم، حيث عمل على تبيان الفروق بين الأقوال، وعرض نماذج خطابية مختلفة من الكلام العادي، والنصوص القرآنية والشعر، وقد تمعن في هيئاتها السياقية، والتغيرات التي طرأت عليها، وأثر ذلك في تغير بُناها الدلالية. وقد أدرك أن التغيير في البنية اللسانية . الخطاب التواصلي . يصاحبه تغيير بالمعنى الضمني استناداً إلى مقصدية المتكلم، وطبيعة الموقف التواصلي، والمخاطب وخلفياته الفكرية، والاجتماعية.

فهو خطاب تواصلي يرتبط بعناصر العملية التداولية من متكلم ومخاطب والخطاب والسياق ، حيث يتوزع الخطاب على مستويين، مستوى ظاهر، وآخر قضيوي يستلزمه الخطاب، ويعد أحد أهم مفاهيم الدرس التداولي، تظهر قيمته في إيضاح الاختلاف بين ما يقال كقوة انجازية حرفية، وما يقصد كقوة انجازية مستلزمة، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يقصد هو ما يريد الوصول إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال، ووسائل الاستدلال.

كما تنبه إلى التكامل القائم بين المبنى والمعنى، والذي يحقق إنشاءً سليماً للخطاب، وفهماً صحيحاً للمخاطب، وهو تكامل يستلزم كفاءة نحوية، وأخرى بلاغية، الأولى: تقف عند علم النحو وقواعده، والثانية: تحدد أهداف وأغراض التعبير والتواصل، وبالتمكن منهما يتحلل الخطاب، وتدرج أسرار تراكيبه ودلائله . ووقوفاً عند ما سبق ذكره نحاول حصر القضايا البلاغية في دلائل الإعجاز بغية تحليلها وتفسيرها على ضوء الاتجاه التداولي المعاصر، ويتحقق ذلك بالنظر إلى طريقة معالجة الجرجاني للأساليب البلاغية، وتحليلها وكيفية ربطها بالمقام، مع محاولة إيجاد خيوط التلاقي والتشابه والتشابك بين فكر عبد القاهر والمعطيات التداولية، اعتماداً على العناصر الأساسية التي تشكل الخطاب الدائر بين المتخاطبين.

وقد جاءت هذه الدراسة بمقدمة وفصل تمهيدي وخمسة فصول وخاتمة، ففي الفصل الأول ذكرت آلية التقديم والتأخير، والثاني الحذف والذكر، والثالث التعريف والتنكير، والرابع الفصل والوصل، والخامس القصر. وتطرقتنا لكل فصل منها من زوايا ثلاث :

الأولى: نظرة إلى المفاهيم والتعريفات، الظاهرة والمفهوم.

الثانية: نظرة بلاغية تنتابها أحياناً لفتات نحوية لأعمدة البلاغة والنحو.

الثالثة: نظرة تداولية تركز على المقاربات التداولية .

واستلزم منا أن نُقسم كلا من النظرة البلاغية والنظرة التداولية من كل باب إلى أسلوبين الخبر والإنشاء لينتهي البحث بخاتمة وضحت النتائج التي توصلنا إليها.

Summary

Al-Jarjani is one of the pillars of rhetoric, as we did not say its dean, he addressed rhetorical patterns within the theory of systems, where he worked to show the differences between words, presented different rhetorical models of ordinary speech, Qur'anic texts and poetry, and reflected on their contextual bodies, the changes that have taken place, and the impact of this on changing their semantic builders.

He realized that the change in the linguistic structure of communication discourse was accompanied by a change in the implicit sense based on the purpose of the speaker, the nature of the communicative attitude, the discourse and his intellectual and social backgrounds.

It is a communicative discourse linked to the elements of the deliberative process of speaker, speaker, speech and context, where the speech is distributed on two levels, a visible level, and the last part of the speech, and is one of the most important concepts of the deliberative lesson, whose value appears in clarifying the difference between what is said as a literal achievement force, what is meant as an accomplished force required, what is said is what words and phrases mean by their verbal values, what he means to reach the speaker's will with the knowledge of use, and the means of reasoning.

It also warns of the integration that exists between the building and meaning, which achieves the proper creation of speech, and a correct understanding of the discourse, which requires grammatical efficiency, and rhetorical ones, the first: stands at the science of grammar and its rules, and the second: defines the objectives and purposes of expression and communication, and by being able to analyze the discourse, and realize the secrets of its compositions and evidences.

In view of the above, we are trying to limit rhetorical issues to the evidence of miracles in order to analyse and interpret them in the light of the contemporary deliberative trend, and this is achieved in view of the way Al-Jarjani processes rhetorical methods, analyze them and how to link them to the denominator, while trying to find clues of convergence, similarity and entanglement between Abdul Qahir's thought and deliberative data, depending on the basic elements that make up the discourse between the interlocutors.

This study came with an introduction, a preliminary chapter, five chapters and a conclusion, in the first chapter mentioned the mechanism of submission and delay, the second deletion and mention, the third definition and the alarm, the fourth chapter and the link, and the fifth minor.

We touched each chapter from three angles:

The first is a look at concepts and definitions, phenomenon and concept.

Second: a rhetorical look that sometimes has grammatical gestures of rhetoric and grammar.

Third: A deliberative look focused on deliberative approaches.

We had to divide both the rhetorical and deliberative view from each door into the methods of news and creation to end the research with a conclusion that illustrated our findings.

résumé

Al-Jarjani est l'un des piliers de la rhétorique, comme nous ne l'avons pas dit son doyen, il a abordé les modèles rhétoriques dans la théorie des systèmes, où il a travaillé à montrer les différences entre les mots, présenté différents modèles rhétoriques de la parole ordinaire, des textes coraniques et de la poésie, et réfléchi sur leurs corps contextuels, les changements qui ont eu lieu, et l'impact de cela sur le changement de leurs bâtisseurs sémantiques.

Il s'est rendu compte que le changement dans la structure linguistique du discours de communication s'accompagnait d'un changement dans le sens implicite fondé sur le but de l'orateur, la nature de l'attitude communicative, le discours et ses origines intellectuelles et sociales.

Il s'agit d'un discours communicatif lié aux éléments du processus délibératif de l'orateur, de l'orateur, la parole et le contexte, où le discours est distribué sur deux niveaux, un niveau visible, et la dernière partie du discours, et est l'un des concepts les plus importants de la leçon délibérative, dont la valeur apparaît dans la clarification de la différence entre ce qui est dit comme une force de réalisation littérale, ce qui est signifié comme une force accomplie nécessaire, ce qui est dit est ce que les mots et les phrases signifient par leurs valeurs verbales, ce qu'il signifie pour atteindre la volonté de l'orateur avec la connaissance de l'utilisation, et les moyens de raisonnement.

Il met également en garde contre l'intégration qui existe entre le bâtiment et le sens, qui atteint la bonne création de la parole, et une compréhension correcte du discours, qui exige une efficacité grammaticale, et rhétorique, la première: se tient à la science de la grammaire et de ses règles, et la seconde: définit les objectifs et les buts de l'expression et de la communication, et en étant en mesure d'analyser le discours, et de réaliser les secrets de ses compositions et preuves.

Compte tenu de ce qui précède, nous essayons de limiter les questions rhétoriques à la preuve de miracles afin de les analyser et de les interpréter à la lumière de la tendance délibérative contemporaine, et cela se fait au vu de la façon dont Al-Jarjani traite les méthodes rhétoriques, les analyse et comment les relier au dénominateur, tout en essayant de trouver des indices de convergence, de similitude et d'enchevêtrement entre la pensée d'Abdul Qahir et les données délibératives, selon les éléments de base qui composent le discours entre les interlocuteurs.

Cette étude est venue avec une introduction, un chapitre préliminaire, cinq chapitres et une conclusion, dans le premier chapitre a mentionné le mécanisme de soumission et de retard, la deuxième suppression et mention, la troisième définition et l'alarme, le quatrième chapitre et le lien, et le cinquième mineur.

Nous avons touché chaque chapitre sous trois angles :

Le premier est un regard sur les concepts et les définitions, le phénomène et le concept.

Deuxièmement: un regard rhétorique qui a parfois des gestes grammaticaux de rhétorique et de grammaire.

Troisièmement: Un regard délibératif axé sur les approches délibératives.

Nous avons dû diviser à la fois le point de vue rhétorique et délibératif de chaque porte en méthodes d'information et de création pour terminer la recherche par une conclusion qui illustre nos conclusions.

فهرس المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المصادر

1. الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1992،3.

المراجع

1. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار هنداوي، القاهرة، دط، 2014
2. ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح أحمد الخوفي وبدوي طبانة، دار النهضة، مصر، ط2، دت.
3. ابن الأصبغ، بديع القرآن، نهضة مصر، القاهرة، تح حفني محمد شرف، دط، دت
4. ابن جني - الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، مصر، ط2، دت،
- اللمع في العربية، تح سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، دط، 1988
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح علي النجدي ناصف وعبد الفتاح اسماعيل، دار سركين، ط1، 1986
7. ابن الحاجب، الكافية في النحو، تح صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، 2010
8. ابن حجة الحموي، خزانة الأدب وغاية الأرب، كوكب دياب، دار صادر، بيروت، ط2، 2005.
9. ابن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984.
10. ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982.
11. ابن عقيل، شرح ألفي ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، مصر، ط2، 1980
- 12 - ابن فارس. الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العربية في كلامها، تح أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997
- 13 - ابن قتيبة - أدب الكاتب، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دط، 2005

- تلقين المتعلم ، تح ودراسة محمد سلامة ،إشراف يوسف عبد الرحمان الضبيع، جامعة أم القرى ، 1986
- تأويل مشكل القرآن،تح السيد أحمد الصقر،دار التراث ، القاهرة ، ط2 ، 1973
16. ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط2،2001.
- 17 ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ، تح شوقي ضيف ، دار الفكر العربي،القاهرة ، ط1 ، 1948
18. ابن هشام النحوي ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تح مازن المبارك،ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ، دمشق، ط1، 1964 .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب على كتب الأعراب، تح عبد السلام محمد أمين،دار الكتب العلمية، بيروت، دط،2007 .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ،تح محمد أبو الفضل عاشور،دار الإحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001 .
20. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001
21. أبو المكارم ، الحذف والتقدير في النحو العربي ، دار غريب ، القاهرة، ط1، 2001.
- 22.أبو بكر محمد بن يحيى الصولي ، أدب الكتاب،تح محمد بهجة الأثري ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، دط، 1998.
23. أبو حيان، التذيل والتكميل،تح حسن هنداوي، دار القلم،دمشق، ط1، 1998.
24. أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، ج1 ، تح محمد فؤاد سركين ،مكتبة الخانجي ،القاهرة، دط، دت
25. أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية تح ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية ط2، 2000 .
26. أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، معاني القرآن ،تح هدى محمود قراة،مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط1 ، 1990.
27. أبي الفضل ابن منظور ، لسان العرب،دار صادر، ط1 ، 2013،مادة نشأ .
- 28 - أحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1378هـ 1959م.
29. أحمد المتوكل - الخطاب وخصائص اللغة العربية ، دار الوفاء، المغرب، ط1، 2010 .
- الوظائف التداولية في اللغة العربية ، دار الثقافة ، المغرب ، ط1 ، 1985

31. أحمد عفيفي، التعريف والتنكير في النحو العربي ،دار الثقافة العربية، القاهرة ،ط1 ، 1992
32. أحمد مطلوب - أساليب بلاغية . الفصاحة ، البلاغة ، المعاني . وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط1 ، 1980
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، دار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2006
34. الأزهري ، تهذيب اللغة ، تح فاطمة محمد أصلان ، دار الإحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 2001
35. الأنباري - إيضاح الوقف والابتداء ، تحقيق محي الدين ، تح محي الدين عبد الرحمان ، مجمع اللغة العربية ، دمشق، دط، 1971، ج1 : 116 ، ج2: 961 .
- أسرار العربية ، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 ، 1997
37. الباقلائي ، إعجاز القرآن ، تح السيد أحمد صقر، دار المعارف ، مصر، ط3 ، دت.
38. بسيوني عبد الفتاح، علم المعاني - دراسة بلاغية ونقدية- مكتبة وهبة ، القاهرة ، دط، ط ت.
39. البطليوسي ، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ' تح حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية ، دط ، 1996.
40. بكري شيخ أمين، البلاغة العربية في ثوبها الجديد- علم البيان، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1982
41. بنعيسى عسو أزابيط، الخطاب اللساني العربي ،عالم الكتب الحديث ، الأردن، ط1 ، 2012 ،
- 42 - الجاحظ ، البيان والتبيين ،تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، دط، 2003
- المحاسن والأضداد . دار الهلال ، بيروت، ط1، 2002
- 44- جبران مسعود ، المعجم الرائد، دار العلم للملايين، بيروت، ط1992، 7
- 45 الجرجاني- أسرار البلاغة في علم البيان، تح محمد الاسكندراني، دار الكتاب العربي ، بيروت دط، دت.
- الجمل ، تح علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، دط، 1972 .
- المقتصد في شرح الإيضاح، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ، العراق، دط ، 1982
48. جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، دار غريب، القاهرة ، ط1، 2002
49. حافظ إسماعيلي، التداوليات علم استعمال اللغة ، عالم الكتب الحديث، الأردن. ط1، 2011
50. حسن طبل، علم المعاني . تأصيل وتقييم . مكتبة الإيمان، مصر، ط1، 1999

- 51 - الحنفي إبراهيم محمد بن عربشاه عصام الدين، الأطول . شرح تلخيص مفتاح العلوم ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1،2001.
- 52 - خليفة بوجادي - اللسانيات التداولية مقارنة بين التداولية والشعر-دراسة تطبيقية-، بيت الحكمة، الجزائر، 2012.
- اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الجزائر، ط1،2009 .
- 54- الخليل - الجمل، تح فخر الدين قباوة ،مؤسسة الرسالة،بيروت، ط1 ، 1985
- العين ، تح عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية،بيروت، ط1، 2003
56. الزركشي ، البرهان في علوم القرآن، محمد أبو الفضل إبراهيم،دار التراث، مصر ، ط3
57. زكريا ميشال، الألسنية التداولية، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت، ط2، 1986 .
- 58 - الزمخشري - الكشاف،تح علي أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض،مكتبة العبيكان،الرياض،ط1، 1998
- أساس البلاغة، تح محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية ،بيروت،ط1 ، 1998
59. الزمكاني، البرهان الكاشف في إعجاز القرآن، تح خديجة الحديثي وأحمد مطلوب،مطبعة العاني، العراق، ط1، 1974 .
- 61- سامي محمد عبابنة ، الأسلوبية رؤية معاصرة في التراث النقدي والبلاغي، عالم الكتب الحديث، بيروت، ط1 ، 2007
62. السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح،تح عبد الحميد هنداوي ،المكتبة العصرية بيروت،ط1، 2003
63. سعد الدين التفتازاني، المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح ، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية،بيروت ، ط3، 2013.
- 64 - السكاكي،مفتاح العلوم ، تح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1987 .

65. السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، تح يوسف الصميلي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، دط، 1999
66. السيرافي ' شرح كتاب سيويه ،ت أحمد حسن مدهلي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 2008
67. السيوطي - الإتقان في علوم القرآن ، تح مدرسة الدراسات القرآنية،السعودية ، دط، دس،
- الأشباه والنظائر ، مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، 1987
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط،
1992
70. سيويه ، الكتاب ، عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ،بيروت، ط1
- 71 - شفيع السيد ، البحث البلاغي عند العرب تأصيل وتقييم، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط2 ،
1996.
- 72 - صابر الحباشة - من قضايا الفكر اللساني في النحو والدلالة واللسانية، دار صفحات للدراسات،
سوريا، ط1 ، 2009.
- مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية . قراءة في شروح التلخيص للخطيب القزويني - دار
صفحات للدراسات، ط1 . ، 2011.
74. صالح بلعيد ، نظرية النظم ، دار هومة، الجزائر، ط2001، 1.
75. صباح عبيد درانة، أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغي، مطبعة الأمانة، مصر
ط1، 1986
76. طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، دط، 1998
77. عبد السلام المسدي ، الأسلوب والأسلوبية ، دار العربية للكتاب، بيروت، ط3، 1982
78. عبد العالي متعالي ، بغية الإيضاح في تلخيص المفتاح ،المطبعة النموذجية، القاهرة، دط، دس
79. عبد العزيز عتيق، علم المعاني بيروت، دار النهضة العربية ، ط1، 2009
80. عبد العزيز عد المعطي ، بلاغة النظم العربي، عالم الكتب.
81. عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب، القاهرة ، ط1، 1998

82. عبد الكرم الكواز ، البلاغة والنقد . المصطلح والنشأة والتجديد ، مؤسسة الإنتشار العربي ، بيروت، ط 1، 2006 .
83. عبد المطلب، أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات، الكويت ، ط 1، 1980
84. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب . مقارنة لغوية تداولية ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت، ط 1، 2004
85. عمر بلخير ، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية ، منشورات الاختلاف الجزائر ، ط 1، 2003
86. الروماني - النكت في إعجاز القرآن، تح د عبد العليم، مكتبة الجامعة الملية ، دلهي، ط 1، 1934 - معاني الحروف، تح عبد الفتاح اسماعيل شلي، دار الشروق، مكة، ط 2، 1981.
- 87 - علي الجارم، مصطفى أمين، البلاغة الواضحة، دار المعارف، القاهرة، دط، د ت .
88. العسكري ، الصناعتين تح علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط 2،
- 89 - العياشي أدرابي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 2011
90. الفراء ، معاني القرآن ، عالم الكتب، بيروت ، ط 3، 1983
91. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، دط، 2010
92. القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة، تح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط 1، 2003
- 93.. فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح نصر الله حاجي ، دار صادر ، بيروت، ط 1 ، 2004
94. فضل حسن عباس ، البلاغة فنونها وأفنانها ، دار الفرقان ، الأردن ، ط 4، 1998 .
95. قدامة ابن جعفر، نقد الشعر، تح كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط 3، 1978.
96. كاهنة دحمون ، الجملة الاعتراضية بنيتها ودلالاتها في الخطاب الأدبي، دار الأمل، الجزائر، ط 1، 2012،
97. لاشين عبد الفتاح، المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002،

- 98 . المبرد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضية، وزارة الأوقاف ، القاهرة، ط2، 1979 .
- 99 - محمد أبو موسى- خصائص التركيب . دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني . مكتبة وهبة، القاهرة ط4 ، 1996
- دلالات التراكيب . دراسة بلاغية . مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط2 ، 1987
101. محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالاته، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008.
102. محمد الخطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي، 1991
- 103 . محمد السيد شيخون، أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم ، دار الهداية، مصر دط، دت،
- 104 . محمد عبد المطلب ، البلاغة والأسلوبية ، دار نوريار ، القاهرة، ط1994، 1
- 105 . محمد العمري - البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 1999
- البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، إفريقيا الشرق-المغرب، 2012.
- 107 . محمد بركات حمدي أبو علي، البلاغية العربية في ضوء الأسلوبية ونظرية السياق، دار وائل لبنان، ط1، 2003
- 108 . محمد مصطفى أبو شوارب ،أثر المتكلمين في تطور الدرس البلاغي - القاضي عبد الجبار نموذجاً - ، دار الوفاء ، مصر ، ط1، 2006 .
109. محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي محمد نظيف ، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2010
110. محمود أحمد نحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة، مصر، ط1 ، 2002 .
- 111 . مختار عطية ، التقديم والتأخير بين البلاغة والأسلوبية، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2005
- 112 . مسعود صحراوي ، التداولية عند العرب، دار الطليعة ، بيروت، ط5، 2005، ص67.
- 113 . مهدي المنخرومي ، في النحو العربي، دار الرائد العربي، بيروت ، ط2، 1986.
- 114 . نوارى سعودي أبوزيد، تداولية الخطاب الأدبي-المبادئ والاجراء-، بيت الحكمة، الجزائر 2009
- 115 . ياقوت محمود سليمان . علم الجمال اللغوي (لمعاني، البيان، البديع)، دار المعرفة الجامعية د.ط، 1995

116 . يحيى بن حمزة العلوي ، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج3، دار الخديوية ، مصر، دط، 1914.

المراجع المترجمة:

- 1 . جان سيرفوني ، الملفوظية ، تج، قاسم المقداد، اتحاد الكتاب العرب، ط1، 1998.
- 2 جورج لايكوف، اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي، عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، المغرب، 2006.
- 3 . جون لا نكشو أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الرباط، 2008.
- 4 . جول يول، التداولية، تج د قصي العتاي، الدار العربية للعلوم ، لبنان، ط 1، 2010.
- 5 . دي بوجراند روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب ، القاهرة.
- 6 . فان ديك ، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي.

الرسائل والمجلات:

- 1 . ثقباب حامدة، قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز ،مذكرة ماجستير،البلاغة والخطاب،جامعة تيزي وزو ،2012
- 2 . سهيل محمد،أساليب البلاغية في شعر أبي هلال العسكري، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، 2010
- 3 . قلايلية العربي، التقديم والتأخير في التراكيب اللغوية دراسة دلالية ، أطروحة دكتوراه ، معهد الآداب واللغة العربية جامعة وهران ، 2001/2000 ،
- 4 . مبارك حسين ،سوسن محمد،أسلوب القصر وبلاغته في القرآن الكريم،مجلة العلوم والبحوث الإسلامية كلية اللغات ، جامعة السودان، ع 5 ، أوت 2012.
- 5 . مخائيل بختين، مسألة النص، ترجمة محمد علي مقلد، الفكر العربي المعاصر، بيروت، مركز الإنماء القومي، العدد36، 1985

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة

12.....	تمهيد
35	الفصل الأول: أسلوب التقديم والتأخير
35	1 - التقديم والتأخير الظاهرة والمفهوم
35	1 - 1 - التقديم والتأخير لغةً واصطلاحًا
35	1 - 1 - 1 - التقديم والتأخير لغة
37	1 - 1 - 2 - التقديم والتأخير اصطلاحًا
43	1 - 2 - أسباب التقديم وعلله
43	1 - 2 - 1 - التعليل بالعناية والاهتمام
46	1 - 2 - 2 - التعليل بالتخصيص
47	1 - 2 - 3 - التعليل بالفضيلة السجعية
49	1 - 2 - 4 - التعليل بالتوسعة على الشاعر
49	1 - 3 - أقسام التقديم والتأخير
51	1 - 4 - التقديم والتأخير بين الإجادة والإساءة
62	2 - بلاغة أسلوب التقديم والتأخير
62	2 - 1 - بلاغة التقديم والتأخير بالأسلوب الخبري
80	2 - 2 - بلاغة التقديم والتأخير بالأسلوب الإنشائي
87	3 - تداولية أسلوب التقديم والتأخير
94	3 - 1 - تداولية التقديم والتأخير بالأسلوب الخبري
101	3 - 2 - تداولية التقديم والتأخير بالأسلوب الإنشائي
115	الفصل الثاني: أسلوب الحذف والذكر
115	1 - الحذف والذكر الظاهرة والمفهوم

115	1-1- الحذف والذكر لغةً واصطلاحاً
115	1-1-1- الحذف والذكر لغةً
117	1-1-2- الحذف والذكر اصطلاحاً
123	1-2- دواعي الحذف وأغراضه
123	1-2-1- دواعي الحذف
125	1-2-2- أغراض الحذف والذكر
130	1-3- أنواع الحذف
131	1-4- الحذف والمجاز
133	1-5- القيمة البلاغية والفنية للحذف
135	2- بلاغة أسلوب الحذف والذكر
137	2-1- بلاغة الحذف والذكر بالأسلوب الخبري
152	2-2- بلاغة الحذف والذكر بالأسلوب الإنشائي
156	3- تداولية أسلوب الحذف والذكر
161	3-1- تداولية الحذف والذكر بالأسلوب الخبري
172	3-2- تداولية الحذف والذكر بالأسلوب الإنشائي
179	الفصل الثالث: أسلوب التعريف والتكثير
179	1- التعريف والتكثير الظاهرة والمفهوم
179	1-1- التعريف والتكثير لغةً واصطلاحاً
179	1-1-1- التعريف والتكثير لغةً
181	1-1-2- التعريف والتكثير اصطلاحاً
184	1-2- الأصل في الأسماء التعريف أم التكثير
187	1-3- علامات النكرة والمعرفة
190	2- بلاغة أسلوب التعريف والتكثير
191	2-1- بلاغة التعريف والتكثير بالأسلوب الخبري

191	2 - 1 - 1 - التعريف بالإضمار
194	2 - 1 - 2 - التعريف بالعلم
195	2 - 1 - 3 - التعريف بالاسم الموصول
199	2 - 1 - 4 - التعريف باسم الإشارة
200	2 - 1 - 5 - التعريف بالأداة ال
205	2 - 1 - 6 - التعريف بالإضافة
210	2 - 2 . بلاغة التعريف والتنكير بالأسلوب الإنشائي
214	3 - تداولية أسلوب التعريف والتنكير
215	3 - 1 - تداولية التعريف والتنكير بالأسلوب الخبري
236	3 - 2 - تداولية التعريف والتنكير بالأسلوب الإنشائي
244	الفصل الرابع: أسلوب الفصل والوصل
244	1 - الفصل والوصل الظاهرة والمفهوم
244	1 - 1 - الفصل والوصل لغةً واصطلاحاً
244	1 - 1 - 1 - الفصل والوصل لغةً
246	1 - 1 - 2 - الفصل والوصل اصطلاحاً
248	1 - 2 - معاني حروف العطف
253	1 - 3 - أنواع الجوامع
254	1 - 4 - القيمة البلاغية للفصل والوصل
255	1 - 5 - مواضع الفصل والوصل
255	1 - 5 - 1 - مواضع الفصل
261	1 - 5 - 2 - مواضع الوصل
263	2 - بلاغة أسلوب الفصل والوصل
264	2 - 1 - بلاغة الفصل والوصل بالأسلوب الخبري
270	2 - 2 . بلاغة الفصل والوصل بالأسلوب الإنشائي

274	3 - تداولية أسلوب الفصل والوصل
277	3 - 1 - تداولية الفصل والوصل بالأسلوب الخبري
292	3 - 2 - تداولية الفصل والوصل بالأسلوب الإنشائي
299	الفصل الخامس: أسلوب القصر
299	1 - القصر الظاهرة والمفهوم
299	1 - 1 - القصر لغةً واصطلاحاً
299	1 - 1 - 1 - القصر لغةً
300	1 - 1 - 2 - القصر اصطلاحاً
302	1 - 2 - أقسام القصر
308	1 - 3 - القيمة البلاغية للقصر
311	2 - بلاغة أسلوب القصر
312	2 - 1 - بلاغة القصر بالأسلوب الخبري
326	2 - 2 - بلاغة القصر بالأسلوب الإنشائي
327	3 - تداولية أسلوب القصر
327	3 - 1 - تداولية القصر بالأسلوب الخبري
344	3 - 2 - تداولية القصر بالأسلوب الإنشائي
348	الخاتمة
353	الملخصات
357	فهرس المصادر والمراجع
366	فهرس الموضوعات